معلومات مصدقة للحكومة الأميركية

للبيع من قبل إدارة مكتب الطباعة لحكومة الولايات المتحدة

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

SIGIR

أنشأ الكونغرس مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كمؤسسة لتوفير الإشراف المستقل على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال:

- تشجيع الاقتصاد والكفاءة والفعالية في عملية إدارة البرامج والعمليات.
- منع واكتشاف الهدر والاحتيال وسوء الاستعمال في أي من هذه البرامج والعمليات.
- اطلاع وزيرة الخارجية، ووزير الدفاع والكونغرس ودافعي الضرائب الأميركيين بشكل متواصل عن المشاكل وحالات القصور والتوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة بإدارة البرامج والعمليات.

تم تعيين ستيوارت دبليو بوين جونيور مفتشاً عاماً في كانون الثاني/يناير 2004. في شهر أيار/ مايوالماضي، عاد المفتش العام من رحلته السادسة عشرة إلى العراق لمراجعة مدى التقدم في جهود الإعمار.

أول مراجعة مالية مركّزة

أنهى مكتب المفتش العام هذا الربع أول مراجعة من سلسلة مراجعاته المالية المركزة للعقود الكبيرة المموّلة من صندوق إغاثة وإعمار العراق. وستلبي هذه المراجعات متطلبات " تدقيق الحسابات القانونية " التي فرضها الكونغرس على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في كانون الأول/ ديسمبر من خلال قانون محاسبة إعادة إعمار العراق لعام 2006. وقد تفحصت هذه المراجعة الأولية العمل الذي تم أداؤه من قبل شركة بكتل بموجب المرحلة الثانية من عقد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويمثل ما توصل إليه مكتب المفتش العام من تدقي ق حسابات شركة بكتل العديد من التحديات التي تواجه المتعهدين في برنامج إعادة إعمار العراق، بما فيه المراقبة غير الكافية وإنعدام المتابعة، وإلغاء المشاريع وتجاوز الكلفة، والتأخير الأساسي في استكمال المشاريع. وقد أعلن المكتب عن الجولة الثانية من المراجعات التمويلية المركّزة التي ستدقق أكبر العقود في برنامج إعادة إعمار العراق في السنة القادمة.

مقر وزارة الدفاع العراقية في بغداد بعد ترميمه

تحويل الموجودات

قدم المكتب تدقيقاً آخر على عملية تحويل الموجودات بالنظر إلى كيفية تحويل المشاريع المستكملة إلى السيطرة العراقية. وخلال عملية التدقيق وجد المكتب أن الحكومة العراقية قد فشلت في قبول مجرد مشروع إعمار أميركي واحد منذ تموز /يوليو 2006. ورغم أن المسؤولين المحليين العراقيين قد قبلوا مشاريع، فإن الحكومة الوطنية لم تقبل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، علم المكتب أن الحكومة الأميركية تقوم من طرف واحد، بتحويل مشاريع إلى العراق.

إن فشل برنامج تحويل الموجودات يبرز القلق تجاه عمليات وإستدامة مشاريع الإعمار الأميركية المستمرة.

تنفيذ الميزانية المالية الحكومية

تتحمل الحكومة العراقية الآن المسؤولية في إدارة تمويل واستعادة العراق لعافيته القومية. وهذا يعني أنها يجب أن تنفذ بشكل فعّال ميزانيتها المالية التي فشلت فيها في 2006. وبحسب تقرير تقييم *معلم الرئيس الانتقالي*، فإن التقدّم في تنفيذ الميزانية المالية من قبل حكومة العراق في عام 2007، كان مرضياً. ورغم أن حكومة العراق، قد حسنّت هذه السنة تنفيذ الميزانية، إلاّ أن مطالبة بأن تفعل المزيد من أجل ضمان إستخدام أموال الميزانية المالية الحكومية بشكل فعّال.

فرق إعادة بناء المحافظات

إبتداءً من حزيران/يونيو 2007، قدمت الولايات المتحدة 1.924 بليون دولار، لدعم برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق، بالإضافة إلى 937 مليون أخرى، كان قد تم طلبها للسنة المالية 2008. وستزيد خطة برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية عدد هذه الفرق من 10 إلى 25، وتضاعف إجمالي عدد العاملين في فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى 700. ويضم هذا التقرير الربعي التقرير الثاني من أصل ثلاثة تقارير تدقيق التي خطط لها مكتب المفتش العام بخصوص برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية، ويشير إلى أن البرنامج قدأنجز خطوات هامة منذ آخر تدقيق لمكتب المفتش العام بخصوص هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد والأمن وشؤون الموظفين. فقد توصل التدقيق إلى أن مخططي برنامج فرق إعادة الإعمار كان عليهم أن يحددوا بشكل أفضل أهداف البرنامج، ويطوروا نظام مراقبة قائماً على القياس لقياس أداء البرنامج. ويقيّم مكتب المفتش العام الآن عملاً ميدانياً للتدقيق الثالث لعمل فرق إعادة الإعمار الإقليمية، لكي يتفحص فعالية برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية بشكل كامل.

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تعبر نتائج مكتب المفتش العام (SIGIR) **لتدقيق شركة بكتل** عن **التحديات الكثيرة التي يواجهها المتعهدون** في برنامج إعادة إعمار العراق

تطوير القدرات

تواصل الوكالات الأميركية تنفيذ عدد من مبادرات تطوير القدرات المهمة في العراق. وتنفذ السفارة الأميركية برنامجاً موسعاً لتحسين قدرات الوزارات الرئيسية لتنفيذ الوظائف الجوهرية، مثل التخطيط الإستراتيجي، ووضع الميزانية، والتدريب، وأنظمة إدارة شؤون الموظفين. ويقود منسق السفارة الجديد للتحول الإقتصادي، فريق مبادرة تنفيذ الميزانية.

التشغيل والصيانة والإستدامة

وجد مفتشو المكتب في ثلاثة من الأربعة تقييمات التي وضعت للإستدامة هذا الربع، أن المؤسسات الممولة أميركياً وتقع الآن تحت السيطرة العراقية، لم تكن مصانة بشكل صحيح. ولعل أبرز تفتيش إستدامة كان التقرير حول محطة الدورة الكهربائية. ورغم أن أعمال إعادة التأهيل كان من المفترض أن تستكمل بحلول نيسان / إبريل 2004 ، إلاّ أن وحدة واحدة فقط قد تم إصلاحها بحلول نيسان/ إبريل 2006 ، أما الأخرى فلم تعمل مطلقاً. وبسبب ضعف العمليات العراقية والصيانة فإن مجموعات الهندسة في الجيش الأميركي تصقل عمل الوحدات وتتوقعها أن تعمل في آب /أغسطس 2007.

الدمج الدولي مع العراق

خلال الربع الماضي، أطلقت حكومة العراق والأمم المتحدة الدمج الدولي مع العراق لتنفيذ برنامج شامل لخمس سنوات من الإصلاح والإستثمار المدعوم من المجتمع الدولي. وفي 20 تموز/ يوليو 2007 ، أصدرت حكومة العراق تقريرها الأول بخصوص تطبيق الدمج وتحديد ثمانية تحديات يجب أن تعالجها الحكومة العراقية، الأهم من بينها هو الأمن.

مكافحة الفساد

حققت السفارة الأميركية تقدماً على عدة جبهات لمعالجة وباء الفساد في العراق، الذي يرى مكتب المفتش العام أنه "تمرد ثان" . وقد شهد هذا الربع بداية مجلس مكافحة الفساد المشترك الذي كونه العراق، والذي يتألف من الثلاث منظمات الرئيسة المناهضة للفساد في العراق، بالإضافة إلى الممثلين الحكوميين الآخرين. وقد حدد تدقيق لمكتب المفتش العام هذا الربع تحديات مستمرة لتطبيق جهد متماسك لمكافحة الفساد، بما فيه غياب مدير البرنامج المكلف بتنسيق كامل جهود مكافحة الفساد، والحاجة إلى خطة شاملة تربط برامج مكافحة الفساد

بإستراتيجية السفارة الأميركية في العراق.

المعالم

يوجد للمعالم مصدران رئيسيان يهدفان إلى قياس تقدم حكومة العراق. المعلم الأول هو سلسلة من 18 إجراء قدمت في القانون العام 110-28، الذي تمت الموافقة عليه من قبل الكونغرس في 25 أيار/ مايو 2007. والمعلم الثاني يقع ضمن ملحق للدمج. وسيواصل مكتب المفتش العام مراقبة التقدم في هذه المعالم في التقارير الربعية القادمة.

الإنجازات البارزة لمكتب المفتش العام (SIGIR)

التدقيقات: لقد أنهى مكتب المفتش العام هذا الربع ثمانية تدقيقات، شملت 21 توصية وتعليم 5 دروس تدقيق. وقد تعامل مدققو مكتب المفتش العام مع قضايا مثل: دعم مؤسسة خدمات كيلوغ براون وروت للسفارة الأميركية بموجب أمر تكليف رقم 130 ضمن برنامج زيادة اللوجستية المدنية؛ وإعداد التقارير المالية عن كلفة إستكمال مشاريع البناء؛ والأدوار والمسؤوليات التي تقع على كاهل وكالات الحكومة الأميركية والنشاطات المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق.

التفتيشات: لقد أنهى مكتب المفتش العام تقييمات خمسة مشاريع جديدة، أربعة منها مراجعات إستدامة. وحتى هذا التاريخ، أنهى المكتب تقييم 95 مشروعاً و96 بداية محدودة في الموقع، و342 تقييماً جوياً. وفي ثلاثة من الأربع مرتجعات إستدامة التي استكملت هذا الربع وجد مكتب التفتيش أن المشاريع لم تكن مصانة بشكل صحيح.

التحقيقات: أجرى مكتب المفتش العام 57 تحقيقاً في التزوير، والفاقد، وسوء الإستخدام في إعادة بناء العراق، 28 منها جرت في وزارة العدل للإدعاء العام. أما بالنسبة لِـ 30 تموز/ يوليو 2007، فقد أدت تحقيقات مكتب المفتش العام إلى إيقاع 5 إدانات قضائية و13 إعتقالاً و8 محاكمات معلقة.

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدم للكونغرس، ولوزيرة الخارجية رايس ولوزير الدفاع غيتس، وللشعب الأميركي، التقرير الربعي 14 لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. هذا الربع، زرت العراق 16 مرة منذ تعييني قبل ثلاث سنوات ونصف السنة لقيادة مراقبة الجهد الأميركي لإعادة إعمار العراق.

وأثناء رحلتي إلى بغداد، جربت مباشرة المخاطر التي تؤثر على كل واحد يعمل في "المنطقة الخضراء." وكما أشارت المصادر العلنية، ارتفع عدد الهجمات الصاروخية والهاون التي تستهدف المنطقة الخضراء بشكل ملحوظ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، مما زاد الخطر على متعهدي إعادة البناء وموظفي حكومة الولايات المتحدة، والعراقيين. وفي حزيران/ يونيو أعلن تقرير أمين عام الأمم المتحدة لمجلس الأمن أن ارتفاع الهجمات على المنطقة الخضراء " تطور رئيسي" .

ويقدم تقرير مكتب المفتش العام الأخير هذا بيانات معتمدة بشأن سلسلة من القضايا التي تواجه تجربة الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق، بما فيها:

- **أول تدقيق لمكتب المفتش العام ضمن سلسلة من المراجعات المالية المركزة المخططة بشأن العقود الكبيرة لمتعهدي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، الذي يجري على عقد المرحلة الثانية لشركة بكتل بقيمة 1.33 بليون دولار مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويجد عدداً من الإخفاقات في مراقبة العقود.**
- **وتدقيق آخر لمكتب المفتش العام بشأن تحويل موجودات يثير قلقاً مزعجاً حول العملية التي كانت مصممة للتحكم بتحويل مشروعات الولايات المتحدة إلى سيطرة حكومة العراق. هذه دراسة مكتب المفتش العام الرابعة بشأن هذه القضية خلال سنتين، وقد وجد مدققونا أن عملية تحويل الموجودات فاشلة. منذ حزيران/ يونيو 2006 ، لم تقبل الحكومة العراقية رسمياً مشروعاً واحداً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.**
- **مراجعة مكتب المفتش العام لتنفيذ ميزانية رأسمال الحكومة العراقية، الذي يظهر أنه بالرغم من تحقيق تقدم هذه السنة، لا تزال الحكومة العراقية تكافح بخصوص هذه المسألة، على المستويين الوزاري والإقليمي.**
- **بتحديث تدقيق فريق إعادة البناء الإقليمي التابع لمكتب المفتش العام في تشرين الأول/ أكتوبر حقق البرنامج تقدماً أكبر في التغلب على قضايا شؤون الموظفين، والأمن وتحديات الموارد، التي أعاقت فرق إعادة البناء الإقليمي السنة الماضية.**

- **أحدث تقرير لمكتب المفتش العام بشأن مكافحة الفساد، الذي يجد أنه بالرغم من بعض الدعم الجديد لمؤسسات مكافحة الفساد العراقية، فإن وباء الفساد يواصل تأثيره على حكومة العراق.**
- **أحدث تفتيشات الإستدامة من قبل مكتب المفتش العام، وأبرزها يشير إلى أن وزارة الكهرباء العراقية لم تقم بصيانة كافية لعمل التأهيل الممول أميركياً في محطة كهرباء الدورة، التي تعد مصدراً أساسياً للطاقة الكهربائية في بغداد.**

لقد حققت تحقيقات مكتب المفتش العام هذا الربع تقدماً هاماً على عدد من الجبهات. فقد تم إلقاء القبض على مجرمين آخرين في قضيتي مؤامرة رشوة كشف عنهما المكتب وتم الحكم عليهما بالسجن. كما تمت عدة إعتقالات في حالات رشوة جديدة نتجت عن العمل الناجح لقوة مهمات تعزيز القانون والتي كان للمكتب دور فيها.

وخلال الربع الماضي أنتج المكتب 8 منتجات تدقيق، 5 تقييمات مشاريع على الأرض، وحقق تقدماً في 57 تحقيقاً مستمراً في مزاعم تزوير وفاقد وسوء إستعمال. ومنذ إطلاق آخر تقرير ربع سنوي لنا في نيسان/ إبريل، أدليت بشهادتي أمام ثلاث جلسات إستماع في الكونغرس.
الثمانية تدقيقات الجديدة أوصلت الرقم الإجمالي للتدقيقات التي أنتجت خلال السنوات الثلاث الماضية إلى 94. كما أوصلت التفتيشات الخمسة الجديدة العدد الإجمالي للتفتيشات إلى 95. ومن 57 تحقيقاً مستمراً للمكتب، 28 منها تم تقديمها للإدعاء العام من قبل وزارة العدل. وحتى هذا التاريخ أنتج عمل المكتب على صعيد التحقيقات 13 إعتقالاً و5 إدانات و5 سجن، بالإضافة إلى إحصاء 25 إتهاماً لخمسة أشخاص، وإعادة الاستيلاء على 16 مليون دولار تقريباً، بأمر من المحكمة. يوجد في القسم الأول (1) من هذا التقرير جدول يبين كل الإدانات في قضايا تزوير تتعلق بأعمال إعادة الإعمار في العراق.

ويظل مكتب المفتش العام مكرساً لتقديم أكثر التقارير شمولاً ودقة في مجال إستخدام دولارات دافعي الضرائب من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق. نشكر الدعم الذي نستمر في تلقيه من الكونغرس ووزارتي الخارجية والدفاع.

قدم في 30 تموز/ يوليو 2007 .

توقيع

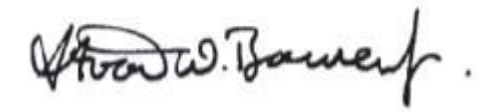

ستوارت دبليو. بوين، الإبن.
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
1 شباط/فبراير 2004 – 30 تموز/يوليو 2007

التدقيق	
التقارير الصادرة	94
التوصيات الصادرة	291
المبالغ التي تم توفيرها واسترجاعها	57.800.00 دولار

التفتيش	
التقارير الصادرة حول تقييمات المشاريع	95
التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت في الموقع	96
المنتجات المطورة لصور الأقمار الصناعية	342

التحقيقات إبتداءً من 30 حزيران/ يونيو 2007	
التحقيقات التي تمت المباشرة بها	318
التحقيقات التي أقفلت أو أحيلت	249
التحقيقات المفتوحة	57
الإعتقالات	13
الإتهامات بانتظار المحاكمة	8
الإدانات القضائية	5
قيمة أصول المصادرة والمسترجعة بأمر المحكمة	15.980.000 دولار

الإتصالات عبر الخط المباشر إبتداءً من 30 حزيران/ يونيو 2007	
فاكس	15
تليفون	65
حضور شخصي	109
رسائل إليكترونية	347
الإحالات	25
بريد	28
مجموع الإتصالات عبر الخط المباشر	589

منتجات غير تدقيقية	
شهادات أمام الكونغرس	19
التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة	3

جدول المحتويات

القسم الأول:
ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق(SIGIR)
مراجعات مالية مركزة لأكبر عقود إعادة إعمار العراق
تحويل الموجودات
التفويض العراقي
إدارة إعادة الإعمار
التقدم في مجال الدمج الدولي مع العراق
مكافحة الفساد

المعالم
النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا
أثر عمليات مكتب المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم الثاني:
موارد وإستخدامات صناديق الولايات المتحدة لإعادة الإعمار
نظرة عامة

موارد صناديق الولايات المتحدة لإعادة الإعمار

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF)

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
إستخدامات مخصصات الولايات المتحدة
الأمن والعدل
فرق إعادة بناء المحافظات
تطوير القدرات
الكهرباء
النفط والغاز
الماء
الرعاية الصحية
المواصلات والإتصالات
الديمقراطية
التنمية الإقتصادية
اللاجئون وحقوق الإنسان والتعليم
الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

القسم الثالث:
مراقبة مكتب المفتش العام
تدقيقات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام

تحقيقات مكتب المفتش العام
الخط الساخن لمكتب المفتش العام
الموقع مكتب للمفتش العام على شبكة الإنترنت

تحديث التشريعات

القسم الرابع:
مراقبة وكالات أخرى
مقدمة

تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى
الهوامش
لائحة الملاحق
المختصرات وتعريف المصطلحات

هوامش - 1
الملاحق - 1

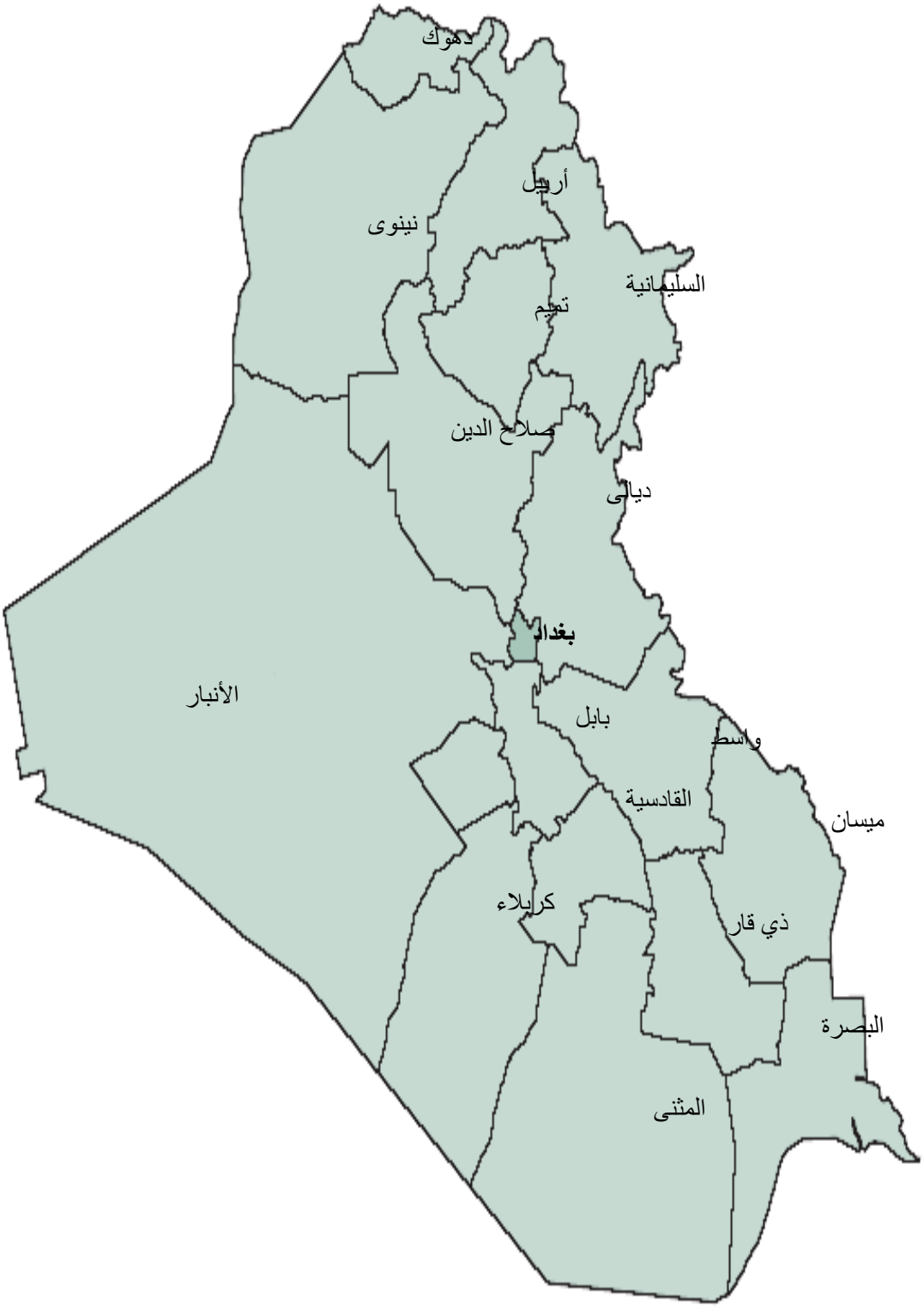
دهوك
أربيل
نينوى
السليمانية
تميم
صلاح الدين
ديالى
بغداد
الأنبار
بابل
واسط
القادسية
ميسان
كربلاء
ذي قار
البصرة
المثنى

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

مراجعات مالية مركّزة لأكبر عقود إعادة إعمار العراق
تحويل الموجودات
التفويض العراقي
إدارة إعادة الإعمار
التقدم في مجال الدمج الدولي مع العراق
مكافحة الفساد
المعالم
نشاطات مكتب المفتش العام البارزة خلال ربع السنة هذا
أثرعمليات مكتب المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم

1

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يقدم هذا التقرير الربعي الرابع عشر الصادر عن مكتب المفتش العام معلومات شاملة عن مبلغ 44 بليون دولار من أموال دافعي الضرائب التي خصصها الكونغرس الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق. ومبلغ الـ 44 بليون دولار هذا هو جزء من الـ 99 بليون دولار إجمالي تمويل إعادة إعمار العراق المقدمة من خلال مصادر التبرع بما فيه الأميركية والعراقية والدولية منذ عام 2003. يحتوي القسم الثاني (2) من هذا التقرير الربعي على مراجعة كاملة لمصادر التمويل وإستخداماتها ضمن برنامج إعادة الإعمار. ويقدم القسم الثالث (3) تفصيلات عن تدقيقات مكتب المفتش العام، والتفتيشات والتحقيقات التي أجريت خلال ربع السنة هذا. أما القسم الرابع (4) فيلخص مراقبة عمل الوكالات الأخرى في العراق.

المراجعات المالية المركّزة لأكبر عقود إعادة إعمار العراق

أكمل مكتب المفتش العام خلال الربع الماضي أول مراجعة من المراجعات المالية المركزة للعقود الكبيرة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وستلبي هذه المراجعات متطلبات "التدقيق القانوني" التي فرضها الكونغرس على مكتب المفتش العام في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، من خلال قانون محاسبة وإعادة إعمار العراق لعام 2006.

درست هذه المراجعة الأولية العمل الذي قامت به شركة بكتل ناشونال، في المرحلة الثانية من عقدها مع صندوق إغاثة وإعمار العراق. إختار مكتب المفتش العام شركة بكتل كموضوع لهذا التدقيق لأنها تسلمت أكبر عقد لصندوق إغاثة وإعمار العراق بمبلغ 1.33 بليون دولار بالإضافة إلى نسبة من الربح، وذلك من خلال عقد إعادة الإعمار الصادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ويعتبر التدقيق في عمل شركة بكتل مؤشراً هاماً على التحديات العديدة التي يواجهها المتعاقدون في تنفيذ المشاريع ضمن برنامج إعادة بناء العراق. ويتضمن ما توصل إليه التدقيق:

- لم يكن لدى الحكومة طاقم كاف من موظفي مراقبة العقود، مما أدى إلى نقصٍ في إدارة العقود إدارة متواصلة ، وتراخٍ في توجيه المتعهد وعدم فعالية تقييم الأداء.
- أدى العدد الكبير من المتعهدين الثانويين لشركة بكتل ناشونال إلى وجود طبقات متعددة من السيطرة على النوعية والمراقبة، التي أضعفت الشفافية وأنتجت نتائج ضعيفة في مختلف المشاريع.
- نصف أوامر التعيين في الوظائف التي تمت حسب العقد لم تلب الأهداف الموضوعة.

تضمنت المشاكل التي تمت معاينتها في تدقيق شركة بكتل ناشونال تقليص المدة والإلغاءات والتكاليف التي تجاوزت الميزانيات الواردة في الخطة، والتأخيرات الهامة في إنهاء المشاريع. وخلال القيام بهذه المراجعة، كشف مكتب المفتش العام فقرة شرطية في العقد تقر بأن تدفع كل فواتير بكتل ناشونال خلال عشرة أيام من الإستلام بدون إستثناء. كان هذا القرار مزعجاً لأن مسؤولين إثنين فقط كانا مخولين بمراجعة هذه الفواتير، وكان من منظور المراقبة مثيراً للقلق بشأن إعتمادية عملية مراجعة الإستلام. يحتوي القسم الثالث (3) من هذا التقرير على ملخص مفصل لتدقيق شركة بكتل ناشونال.

لقد أعلن مكتب المفتش العام الجولة الثانية من المراجعات المالية المركّزة، التي ستشمل تدقيقات العقود الكبيرة التي استلمتها شركات بلاك ووتر، فلور أميك، معهد ريسيرش تراينغل، بارسونز غلوبال سيرفيسزإنك، لوسينت، ديفيلبمنت ألتيرناتفز إنك. بيريني كوربوريشن و ك ب ر.

تحويل الموجودات

"تحويل الموجودات" هي العملية التي يتم من خلالها تحويل مشروعات إعادة الإعمار الممولة أميركياً عند الإستكمال إلى حكومة العراق. ومنذ الربع الرابع لعام 2005، تابع مكتب المفتش العام عملية تحويل الموجودات في العراق، وقام بثلاثة تدقيقات سابقة، كل واحد منها أثار قضايا مهمة بشأن الخصائص المتنوعة لهذه العملية المهمة.

وقدم مكتب المفتش العام هذا الربع، تدقيقه بشأن عملية تحويل الموجودات حيث وجد أن الحكومة العراقية لم تقبل مشروع بناء أميركي واحداً منذ تموز/يوليو 2006. وبالرغم من قبول بعض المسؤولين المحليين العراقيين المشاريع، فإن الحكومة الوطنية لم تقبلها. بالإضافة إلى أن مكتب المفتش العام قد علم أن حكومة الولايات المتحدة تقوم من طرف واحد بتحويل العديد من المشروعات إلى العراق بدون موافقة حكومة العراق.

يثير فشل برنامج تحويل الموجودات القلق بشأن عملية إستمرار وصيانة مشروعات الإعمار الأميركية. وفي بعض الحالات، واصلت الولايات المتحدة الدفع مقابل صيانة المشاريع المستكملة التي لم تقبلها حكومة العراق.

تدقيق مكتب المفتش العام الجديد، الملخص في القسم الثالث (3)، يوصي بأن يتوصل سفير الولايات المتحدة في العراق مع نظيره العراقي إلى إتفاقية بشأن تحويل الموجودات بين الولايات المتحدة والعراق. وتنص الإتفاقية الثنائية المقترحة على إنجاز تحويل الموجودات هذا من خلال عملية واحدة بدلاً من عن طريق وكالات تطبيق متنوعة أو إتفاقيات شاملة.

التفويض العراقي

تنفيذ الميزانية

لقد تم توسيع صناديق إعادة إعمار العراق بشكل واسع. وتتحمل حكومة العراق مسؤولية إدارة تمويل عملية المعافاة الوطنية العراقية. وهذا يعني أنه يجب على حكومة العراق أن تنفذ ميزانيتها الرأسمالية، وهو ما فشلت في عمله عام 2006، بإنفاق فقط 22% من ميزانيتها الرأسمالية، وتضمنت إخفاقات الوزارة في العام الماضي: وزارة النفط، التي أنفقت فقط 3 % من ميزانيتها الرأسمالية البالغة 3.5 بليون دولار؛ وزارة المياه التي أنفقت فقط أقل من نصف مخصصاتها ؛ ووزارة الكهرباء التي أنفقت فقط ثلث ميزانيتها الرأسمالية. وحسب تقييم ***المعلم الانتقالي***، الذي أصدره الرئيس في منتصف تموز/يوليو فإن تقدم حكومة العراق في مجال تنفيذ الميزانية لعام 2007، كان مرضياً. لقد ضاعفت الوزارات لثلاث مرات نسب التنفيذ حتى الآن هذه السنة. وإذا ما استمر هذا الإتجاه – رغم أنه معروف بأنه لا يسير فعلاً على نحو مستقيم – قد تصل نسبة تنفيذ رأس المال مع نهاية السنة إلى 50%. لقد حركت وزارة المالية للتو أكثر من 21% ، من ميزانيتها الرأسمالية لحسابات الميزانيات الرأسمالية للوزارات منفردة.

لقد قامت وحدة مراقبة تنفيذ الميزانية التابعة لحكومة العراق، بقيادة نائب رئيس وزراء العراق، بمساعدة الوزارات في تحسين عملية تنفيذ الميزانيات. تقول التقارير إن وزارة النفط تتقدم على كل الوزارات في الإنفاق الإجمالي حتى الآن لعام 2007 ، بتنفيذها 538 مليون دولار (أو 23%) من أموال ميزانيتها، تليها وزارة الأشغال العامة (147 مليون دولار أو 52%) ووزارة التعليم (87 مليون دولار أو 30%).

وهناك مشكلة تنفيذ ميزانية مشابهة تواجه الحكومات المحلية العراقية. لقد تسلمت المحافظات مخصصات أموال الميزانية لعام 2007، البالغة تقريباً 5.4 بليون دولار. وكل محافظة (ما عدا ديالى) أسست حساب ميزانية رأسمالية منفصلاً وبحلول حزيران/يونيو 2007 ، حصلت كل محافظة على أول 10% من مخصصات ميزانيتها.

وينطلق جزء من التقدم في تنفيذ الميزانية من عمل مراكز المشتريات المساندة العراقية، التي بنت قدرات تنفيذ الميزانيات لدى مسؤولي الوزارات والمحافظات. وقد دربت مراكز المشتريات المساندة، التي أسسها وزير التخطيط العراقي، بمساعدة مكتب التعاقد المشترك في العراق / أفغانستان، العراقيين على أنظمة تنفيذ الميزانيات ، بما فيه وضع الميزانيات وتوثيقها ومراجعة وإقرار طلبات الإنفاق.

تحديث فرق إعادة الإعمار الإقليمية

في 10 كانون الثاني/ يناير 2007 ، أعلن الرئيس طريقة جديدة للتقدم في العراق، حيث دعا طواقم المدنيين والعسكريين إلى حملة لدعم ومضاعفة عدد فرق إعادة إعمار المحافظات.

وفرق إعادة إعمار المحافظات هي فرق مدنية-عسكرية مصممة لبناء القدرات في الحكم المحلي عبر العراق من خلال تقديم المساعدة المباشرة وتدريب طواقم حكومات المحافظات. وإعتباراً من حزيران/ يونيو 2007 ، قدمت الولايات المتحدة 1.942 بليون دولار، دعماً لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات. وقد طلب مبلغ 937 مليون دولار آخر في تمويل الإضافي للفرق للسنة المالية 2008.

ستزيد إستراتجية فرق إعادة إعمار المحافظات المتطورة، عدد هذه الفرق من 10 إلى 25 ، وستضاعف إجمالي طواقم العاملين في فرق إعادة إعمار المحافظات، إلى 700. فيما تواصل فرق إعادة إعمار المحافظات الأصلية وعددها 10، وكانت قد تأسست في 2006، للعمل على مستوى المحافظات، كما أن هناك 15 فرقة إضافية منخرطة مباشرة في فرق الألوية المقاتلة المنتشرة في مناطق المدن. تدل المؤشرات الأولية على أنها أكثر قدرة على التحركات العملياتية. أما فرق إعادة إعمار المحافظات الحالية، وخاصة تلك التي تواجه بيئات أمنية صعبة، فهي مقيدة نسبياً.

يضم هذا التقرير ربع السنوي، التدقيق الثاني من أصل ثلاثة تدقيقات وضع خططها مكتب المفتش العام لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات. ويظهر التدقيق أن برنامج إعادة إعمار المحافظات قد حقق خطوات مهمة بإتجاه التغلب على التحديات التي برزت نتيجة عملية الدمج المدني العسكري، وقضايا الدعم الأمني والإخفاق في المصادر والتوظيف. وتوصل التدقيق إلى أن واضعي خطط فرق إعادة إعمار المحافظات كان عليهم أن يحددوا بشكل أفضل أهداف البرنامج ويطوروا نظام مراقبة يقوم على القياس لقياس أداء البرنامج. ويقوم مكتب المفتش العام حالياً بعمل ميداني للتدقيق الثالث في فرق إعادة إعمار المحافظات الذي سيراجع فعالية مجمل برنامج إعادة إعمار المحافظات.

تطوير القدرات

تواصل الوكالات الأميركية تنفيذ مبادرات تطوير القدرات المهمة في العراق:

- يعزز برنامج تطوير القدرة الوطنية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبالغة قيمته 165 مليون دولار، وإبتداءً من آب/ أغسطس 2006، وظائف إدارة الحكومة العراقية وموظفيها.

- تواصل وزارة المالية الأميركية دعم تطوير نظام معلومات إدارة مالية جديد وأنظمة رواتب جديدة، بالإضافة إلى إصلاح وإعادة بناء العمل المصرفي.
- ومنذ 2003 ، قدم بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وصندوق النقد الدولي مساعدات تقنية منتظمة لتعزيز قدرات البنك المركزي العراقي.
- وينفذ مكتب مساعدة التحول في العراق التابع للسفارة برنامجاً لتحسين قدرات الوزارات الرئيسية في تنفيذ الوظائف الأساسية مثل التخطيط الإستراتيجي ووضع الميزانية والتدريب وإدارة نظام الموظفين.
- يقود المنسق الجديد للتحول الاقتصادي مبادرة السفارة لتنفيذ الميزانية، وهو برنامج لعدة وكالات بقيمة 20 مليون دولار، لإدارة الدعم الأميركي لحكومة العراق في هذه القضية الرئيسية.

التشغيل والصيانة والإستدامة

أثار مكتب المفتش العام في السابق القلق حول إستدامة أنظمة البنية التحتية المموّلة من قبل الولايات المتحدة بعد تحويلها إلى حكومة العراق. ولاحقاً لهذا القلق، شرع مكتب المفتش العام بنظام تفتيشات مستدام لتقديم بيانات بشأن هذه القضية.

وفي آخر تقريرين ربع سنويين لاحظ مكتب المفتش العام تقدماً محدوداً في إستدامة برامج ومشروعات إعادة الإعمار. وفي ثلاثة من أربع بيانات تقييم أجريت خلال هذا الربع، وجد مكتب المفتش العام مؤسسات لم تقم حكومة العراق بصيانتها بشكل فعال. هذا الإخفاق يفرض أخطاراً على الإستخدام الحالي ودوام هذه المؤسسات مستقبلاً.

كانت أبرز مشكلة إستدامة في **محطة الدورة الكهربائية**. لقد دفعت الولايات المتحدة لشركة بكتل ناشونال أكثر من 90 مليون دولار، لتأهيل وحدتين لإنتاج الكهرباء في الدورة. ورغم أن العمل كان من المفترض أن يستكمل بحلول شهر نيسان/ إبريل 2004، إلاّ أنه تم إصلاح وحدة واحدة فقط بحلول نيسان/ إبريل 2006؛ أما الأخرى فلم تعمل مطلقاً. ولو كانت الوحدتان تعملان اليوم لأضاف هذا المشروع الرئيسي 7.5% أكثر طاقة مولدة لشبكة كهرباء العراق الضعيفة ، بتقديم زيادة هامة في الطاقة المتوفرة لبغداد.

وعندما زار مكتب المفتش العام هذا المشروع في حزيران/ يونيو 2007، لم تكن أي من الوحدتين المستصلحتين تعمل. لقد دفعت أموال من أجل إصلاحهما، ولكن وزارة الكهرباء العراقية فشلت في تشغيل وصيانة الوحدتين بشكل صحيح. وللإطلاع على ملخص التفتيش، أنظر القسم الثالث (3) من هذا التقرير.

إدارة إعادة الإعمار

تطورت بنية إدارة إعادة الإعمار الأميركية في العراق في هذا الربع. فقد أنهى أمر رئاسي عمل مكتب إدارة إعادة الإعمار، وشكّل بدلاً منه مكتب مساندة التحول في العراق لمواصلة بعض ما تبقى من عمل الأول.

وفي 18 تموز/ يوليو 2007، نفذت السفارة الأميركية إعادة تنظيم، تعكس البنية "العنقودية" التي أوصى بها تقييم حديث لوزارة الخارجية. وبموجب إعادة التنظيم هذه، عزز منسق حكم القانون إدارة برامج حكم القانون، بما فيها جهود مكافحة الفساد، وتدريب الشرطة تحت إشراف المكتب الدولي لتطبيق القانون ومكافحة المخدرات التابع لوزارة الخارجية، ونشاطات وزارة العدل. كما أدت إعادة التنظيم التي أجرتها السفارة، إلى مزيد من التعزيز لجميع عمليات تمويل الإقتصاد وإعادة الإعمار التي تقوم بها البعثة بإشراف منسق التحول الإقتصادي في العراق. ويراقب منسق التحول الإقتصادي في العراق، قسم الشؤون الإقتصادية التابع للسفارة، ومكتب مساندة التحول في العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارات المالية والزراعة والنقل والطاقة والتجارة والعمل. ومنذ بدء برنامج إعادة إعمار العراق، وضع مكتب المفتش العام التقارير عن الحاجة لتحسين التنسيق بين الوكالات الأميركية. ويجب أن تساعد إعادة التنظيم الجديدة هذه في التأثير على هذا التحسن.

في القسم الثالث (3) يوجد ملخص لمراجعة مكتب المفتش العام لأدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات المنخرطة في إعادة إعمار العراق.

التقدم في مجال الدمج الدولي مع العراق

لقد أطلقت حكومة العراق والأمم المتحدة الدمج الدولي مع العراق لتنفيذ برنامج شامل مدته خمس سنوات للإصلاح والإستثمار بدعم من المجتمع الدولي. وقد وقع الدمج في أيار/ مايو، في شرم الشيخ بمصر، أثناء إجتماع أكثر من 30 وزيراً أجنبياً. وفي 20 تموز/ يوليو 2007، أصدرت حكومة العراق أول تقرير لها بشأن تنفيذ الدمج. ويدرج التقرير في قائمة ثماني مشاكل يجب حلها:

- نشاطات المتمردين والتخريب التي تهدد جميع العراقيين.
- المستويات العالية من الإرهاب الذي يساعد على إستفحاله نظام محاسبة ضعيف.
- عدم الإستقرار السياسي الذي يحدّ من التقدم، ويسبب نتائج مقلقة إجتماعياً.
- الانقسام بين السكان بخصوص وجود القوات الدولية في العراق، الذي يستغله المتمردون والإرهابيون في إثارة عدم الإستقرار.
- مساعدات التنمية غير المنظمة وغير المتوقعة وغير المنسقة.
- استمرار بقاء آثار السياسات الحكومية المؤذية قبل عام 2003.
- استمرار هجرة "الأفضل والأذكى" والزيادة الملازمة لها في أعداد المهجرين داخلياً.

- ظاهرة "لعنة الموارد" التي تطلق عندما تنحو بلدان غنية بمواردها الطبيعية أحياناً إلى تحقيق نسب نمو اقتصادي أقل من تلك التي تحققها بلدان قليلة الموارد.

تقرير حكومة العراق سيخدم الآن كخط قاعدي يمكن أن يقاس مقابله التقدم المستقبلي في ظل الدمج الدولي مع العراق.

مكافحة الفساد

حسب إستراتيجية السفارة الأميركية لمكافحة الفساد فإن وباء مشكلة الفساد في العراق:

- يساهم في هرب رأس المال ويؤذي قدرة العراق على الحصول على إستثمارات أجنبية.
- يعيق بشكل كبير النمو الإقتصادي من خلال السماح بالأسواق السوداء.
- ينسف الثقة العامة بمؤسسات العراق العامة.
- يمول نشاطات اللاعبين غير الشرعيين بما فيها الإرهاب.

وبالرغم من هذه التحديات المستمرة تم تحقيق بعض التقدم على عدة جبهات للتعامل مع وباء الفساد الذي ينظر إليه مكتب المفتش العام كـ "تمرد ثان". لقد شهد هذا الربع بداية المجلس المشترك لمكافحة الفساد – الذي شكله ويديره العراقيون.

ويضم المجلس المشترك لمكافحة الفساد منظمات مكافحة الفساد الرئيسية الثلاث - مجلس التدقيق الأعلى، هيئة النزاهة العامة، والمفتش العام العراقي، بالإضافة إلى ممثلين حكوميين آخرين. ويرأس أمين عام مجلس الوزراء العراقي، الإجتماعات الأسبوعية للمجلس المشترك لمكافحة الفساد مدعوماً من رئيس الوزراء. لاحقاً للقاعدة الحديثة لقانون إعادة التنظيم، تم وضع مكتب المحاسبة والشفافية التابع للسفارة، تحت توجيه منسق حكم القانون. ويضم مكتب المحاسبة والشفافية الذي بدأ العمل بداية هذه السنة، المستشارين المكلفين بكيانات مكافحة الفساد الثلاثة. ويعكس مكتب المحاسبة والشفافية التوظيف والتغييرات التنظيمية التي أوصى بها مكتب المفتش العام في تدقيقه السابق عن مكافحة الفساد.

وفي هذا الربع قدم مكتب المفتش العام رسالة تدقيق تحدد التحديات المستمرة أمام القيام بجهد متماسك لمكافحة الفساد:

- غياب مدير برنامج مدعم بصلاحيات لتنسيق كامل جهد مكافحة الفساد.
- عدم وجود خطة شاملة موحدة تربط برامج مكافحة الفساد بكامل إستراتيجية السفارة الأميركية- العراق.

تابع مكتب المفتش العام 12 توصية من تدقيق تموز/ يوليو 2006 ، وقرر أن 10 من 12 توصية، بقيت مفتوحة أمام العمل النهائي. يحتوي القسم الثالث (3) على ثلاثة ملخصات للتدقيق.

أجرى المفتش العام العراقي خلال هذا الربع تقييماً دقيقاً لمراجعة 15 مكتباً. وقد تم تسريح مفتشين عامين إثنين بسبب سوء التقدير. وقد وضعت خطة 90 يوماً متابعة لبقية المكاتب.

وتلاحق هيئة النزاهة العامة مئات من قضايا الفساد، ولكن المعيقات الدستورية والقانونية تواصل إعاقة جهودها. وتغطي قضية هيئة النزاهة العامة مدى واسعاً من النشاط الإجرامي المحتمل، بما فيه الدفعات غير القانونية وتحويل السيارات والشقق بدون تفويض، وأموال الدولة المسروقة، والتزوير على مستوى واسع، والفساد في الموانئ العراقية، وسوء الإنفاق، وتحويل أموال الحكومة إلى المليشيات.

المعالم

يوجد نوعان رئيسيان من المعالم تهدف إلى قياس تقدم حكومة العراق. الأول هومجموعة الـ 18 قياساً التي قدمت في القانون العام 110-28، والذي أقره الكونغرس في 25 أيار/ مايو 2007. والثاني هو المتضمن في ملحق الدمج الدولي مع العراق.

يظهر الجدول (1-1) المعالم الثمانية عشر بموجب القانون العام 110-28، والتزامات حكومة العراق المتفق عليها بموجب الدمج، وتقييم الرئيس لوضع كل معلم.

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول (1-1) مقارنة بين المعالم الأمريكية

معالم القانون العام الأمريكي 110- 28	التزامات حكومة العراق للدمج	تقرير الرئيس للتقدم المرحلي
مراجعة دستورية مكتملة (1)	مراجعة دستورية شاملة(3. 1. 2)	مرضي: تشكيل لجنة للمراجعة الاستورية
قانون اجتثاث البعث (2)	إعادة تشكيل لجنة إجتثاث البعث والتخلص من خواصه السياسية (3.3.11)	غير مرضي: أولوية أمريكية جوهرية لكن لا يجوز التسرع بها
تطبيق قانون الهيدروكربون (3)	تطوير قطاع طاقة يلبي حاجات العراق وينظم فوائد الهيدروكربونات لجميع العراقيين ويعزز الوحدة الوطنية والمؤسسات (4. 5)	غير مرضي: تجاهل:مواعيد نهائية مفروضة
إيجاد مناطق ذات حكم شبه ذاتي (4)	معالم لا تقارن لأن الحكومة الأمريكية تريد من حكومة العراق أن تسرع دراسة مجلس النواب خطة تشرين أول/ أكتوبر 2006 لمعالجة هذه القضية في آذار/ مارس 2008	مرضية: إقرار قانون المحافظات قطيعه سيكون في آذار/مارس 2008 .
تعديل قوانين انتخابات المحافظات وتحديد تاريخها (5)	حكومة العراق ستضع تاريخا لإنتخابات المحافظات والبداية من بداية حتى أواسط 2007 (3.1.2)	غير مرضية: رغم تأسيس لجنة فالأمور الأخرى متأخرة
طرح قضية العفو(6)	قانون مقترح وسلسلة من إجراءات بناء الثقة لنزع السلاح وبرنامج لإنهاء العنف وإعادة التوحيد بما فيه برنامج عفو يطابق مع أعراف العدل الدولي ومناسب للمحتوى العراقي (3.2.3)	مثال" شروط للعفو العام غير موجودة ولكن ظروف الأمن الحالي قد لا تجعله هدفا على المدى القريب.
قانون لنزع سلاح الميليشيات قوى الأمن العراقية مسؤولة أمام الحكومة المركزية (7)	إيجاد إتفاقية سياسية والإطار الدستوري الضروري لحل الميليشيات، بما فيها قانون للسيطرة على امتلاك ونشر الأسلحة (3.2.3)	غير مرضية: أسس برنامج نجاح نزع السلاح غير متوفرة.
تأسيس لجان خطة أمن بغداد (خدمات سياسية وإعلامية واقتصادية) (8)	إقامة برامج قابلة للتطبيق لضمان دعم وتطبيق خطتي أمن بغداد والبصرة (3.2.1)	مرضية بشروط: تتطلب مراقبة طوال الـ 60 يوماً القادمة.
ثلاثة ألوية مدربة ومجاهزة لدعم خطة بغداد الأمنية (9)	عملية خطة أمن بغداد –معالم محددة	مرضية: مستويات التوظيف تواصل كونها مقلقة ولكن حكومة العراق قد قدمت ما يساوي الثلاثة ألوية

الجدول (1-1) تابع.. مقارنة بين المعالم الأمريكية

معلم القانون العام الأمريكي 110-	التزامات حكومة العراق الملتبع	تقرير الرئيس المقدم للكونجرس
ضبط الأمن باستقلال تكتيكي وعملياتي عن الفاعل السياسي (10)	فيلق تدريب سلطة الدولة سيتكفل قوات أمن متنوعة الداخل السياسي وبعلاقة وسيولة وبثقافة وبمعترفها مع الفيلق والشرطة تتدرب الحكومة بالمحلية للمهمة والمحلية لتوجيهة هذه الضبط وتوالي برامج عملية في تنظيم وعمليات قواتها الأمنية. (3.2.1)	غير مرضية: يبقى "الكثير السياسي السني على مستويات منخفضة من الاتكال على السلوك الطائفي
ضمان قوى الأمن المراقبة أن تقدم تطبيقا مشتركا للقانون. (11)	سيدخل الحكومة مع الشركاء الدوليين لتطوير قوات عراقية جيدة التدريب وبمنضبطة وبمقتدرة تقوم بشكل كامل وبتحترم حقوق الإنسان وبحكم القانون. (3.2.1)	غير مرضية: هناك إجراءات قدم ولكن الحكم النهائي فوان عملية الضم والمشاركة مع قوى الأمن المراقبة ضرورية.
ضمان أن تزيل خطة أمن بغداد القوى الأمن الخارجين عن القانون (12)	عملية خطة أمن بغداد – معلم محددة	مرضية: أورد القادة الأمريكيون تقارير رضا شامل بخصوص تقريرهم على استهداف أنه مجموعات متطرفة ولم تقوا المسلحة من حكومة العراق ولكن رئيس الوزراء ذ "اتخذ قرار تأجيل الاستهداف" فوريا
تقلص العنف الطائفي.(13)	كحكومة لحكومة العراق استهدف برنامج نزع السلاح وإنهاء الميشة وإعادة الوجود حال وجود الميليشيات. (3.2.3)	مدخلة: تقلص العنف الطائفي ولكن سيطرة الميليشيات على الأمن المحلي غير مرضي
خطة لتحطات أمن مشتركة في أحياء بغداد. (14)	عملية خطة أمن بغداد – معلم محددة	مرضي" تضمينت تحالف جوكرية" تم تحقيق تقدم نحو تهدئة هذا الشغل
زيادة عدد قوى الأمن المراقبة القادرة على العمل مستقلة. (15)	تطوير وإدامة قوى الأمن المراقبة التي القوة والقدرات الضرورية والمستهدفة بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي. (3.2.1)	غير مرضي: أداء قوى الأمن العراقي كتف بشكل عام إذا ما اشترك مع القوى متعددة الجنسية في العراق
حماية الحقوق السياسية لأحزاب الأقليات. (16)	سوفاصل حكومة العراق جهدها لتهيئ مدى مشاركة المجموعات السنية في مدارة (المصالحة الوطنية) بتحترالنظر عن انتماءهم الإيديولوجية والسياسية. . (مناقشتها) تأسيس مؤسسات سياسية شاملة والشفافية والمسؤولية. (3.1)	مرضي: هناك مجلس النواب بتطبيق مع دور أحزاب الأقليات في بمقراطية برلمانية.
10 بليون دولار من عائدات النفط أنفقت على إعادة الإعمار. (17)	سيضمن الإلتزام أن التشريع والتنظيم والأنظمة والمعايير قد وضعت بحيث يمكنها من توزيع موارد النفط بشكل فعال وموثر. (5.3)	رضا مشروط: الضلع عدواني ولكن الإتجاه إيجابي.
ضمان أن لا تقوض السلطات السياسية أو توجيه إنهاءات مزيفة ضد قوى الأمن المراقبة. (18)	سيتكلف الحزب العمل سلطة الدولة قوات أمنية متنوعة الداخل السياسي وبعلاقة وسيولة وبثقافة مع إقليم الجيش والشرطة تتدرب الحكومة بالمحلية للمهمة والمحلية لتوجيهة هذه الضبط وتوالي برامج عملية في تنظيم وعمليات قواتها الأمنية. (3.2.1)	غير مرضي: الإتهامات التي تقوض مهنية ولا طبقة قوى الأمن المراقبة لم تتلاشى مثل كتف من قبل حكومة العراق

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا

عند تنفيذ مهمته في المراقبة خلال ربع السنة هذا ، أكمل مكتب المفتش العام 8 تدقيقات جديدة، تضمنت 21 توصية و5 تقييمات مشاريع جديدة، 3 منها أبرزت مشاكل الإستدامة في العراق. واستمرت تحقيقات مكتب المفتش العام في ملاحقة كل إدعاءات التزوير والفاقد وسوء إستخدام إنفاق إعادة إعمار العراق.

التدقيقات

حتى هذا التاريخ، أكمل مكتب المفتش العام 94 منتج تدقيق، ويواصل العمل على 19 تدقيقاً. ويخطط مكتب المفتش العام للبدء على الأقل بتسعة تدقيقات أخرى خلال الربع القادم.

خلال ربع السنة هذا، تعاملت منتجات تدقيق مكتب المفتش العام مع الطلبات المحددة التالية:

- إستجابة لتفويض الكونغرس، أطلق مكتب المفتش العام أول منتج مالي مركّز له، والمتعلق بالمرحلة الثانية من عقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع شركة بكتل ناشونال إنك. ويبرز هذا المنتج أين ذهبت الأموال، ونتائج الإستثمار والدروس المكتسبة.
- وكجزء من طلب السفارة الأميركية في بغداد، كتب مكتب المفتش العام تقريراً بشأن الحاجة إلى ضوابط إدارة حكومية محسّنة، على كفاءة وفعالية- تكلفة الخدمات التي يدفع مقابلها بحسب أمر مهمات 130، الخاص ببرنامج لوجستية الزيادة المدنية.

وتعاملت منتجات مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا مع هذه القضايا:

- سوء الفهم المستمر تجاه طلب الكونغرس تقديم تقارير مالية عن كلفة مشاريع إعادة الإعمار.
- نظرة على مختلف المصادر لأموال ومخصصات السنة المالية 2006، بالإضافة إلى استخدامات هذه الأموال من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- التعقيد التنظيمي لوكالات الحكومة الأميركية والنشاطات المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق وما يعرضه كل تقرير على أنه دوره ومسؤوليته في العراق.

عمليات التفتيش

أكمل مكتب المفتش العام خمسة تقييمات مشاريع، أربعة منها مراجعات إستدامة. ومنذ أن بدأ برنامج المفتشين في صيف 2005، أكمل مكتب المفتش العام 95 تقييمات مشاريع، 96 تفتيشاً محدوداً مباشراً، و304 تقييمات جوية.

وتركز مراجعات الإستدامة لمكتب المفتش العام على ما إذا كانت المشروعات التي تسلم للعراقيين يتم تشغيلها من قبل العراقيين بالطاقة المقررة حسب العقد الأصلي أو حسب هدف أمر المهمات.
وفي ثلاثة من الأربع مراجعات التي أنجزت خلال ربع السنة هذا ، لم تكن الإستدامة قد أجريت بشكل صحيح مما يشكل خطراً على وضع وإستدامة المؤسسات وعلى الصحة والسلامة.

التحقيقات

لدى مكتب المفتش العام 57 تحقيقاً مستمراً في التزوير، والفاقد وسوء الإستخدام في إعادة إعمار العراق؛ 28 منها هي الآن تحت سيطرة مدعي عام وزارة العدل.

تم خلال هذا الربع الحكم بالسجن على اثنين من موظفي مكتب المفتش العام بعد التحقيق معهما. كما تمت عدة إعتقالات جديدة ناجمة عن تحقيقات في التزوير وشكل مكتب المفتش العام جزءاً منها.
وإعتباراً من 30 تموز/ يوليو تمخض عن تحقيقات مكتب المفتش العام 5 إدانات، 13 عملية إعتقال و 5 محاكمات قائمة على 25 إتهاماً. وقد أدت حالات فريق عمل مكتب المفتش العام المشترك إلى إيجاد 30 مذكرة بحث، نفذها وكلاء مكتب المفتش العام. ولإلقاء نظرة على جميع الإدانات القضائية التي نتجت عن عمل مكتب المفتش العام والوكالات الأخرى في العراق (أنظر جدول (2-1).
أما حالياً، فإن خمسة وكلاء لمكتب المفتش العام يعملون في بغداد، و 14 آخر في آرلنغتون بولاية فرجينيا. ويعمل محققو مكتب المفتش العام مع فرقة مكافحة فساد العقود الدولية/ مركز العمليات المشتركة والفرقة الوطنية لمكافحة التسيب والتزوير بالتنسيق على مدى واسع من الجهود لمكافحة التزوير. ويعمل وكلاء مكتب المفتش العام أيضاً، على عدد من قضايا قانون دعاوى المواطنة المزيفة، ويدعم مكتب المفتش العام تعليق ومنع الأعمال ضد مجموعة متنوعة من الأفراد والمؤسسات.

الدروس المتعلمة والمكتسبة من تغطية التقارير

يواصل مكتب المفتش العام تقديم جهد دروس صعبة مكتسبة ومنسجمة مع تفويض مكتب المفتش العام من قبل الكونغرس لتقديم توصيات تعزز الإقتصاد والفعالية والتأثير في إدارة برنامج إعادة الإعمار في العراق. ثلاثة دروس من مكتب المفتش العام مكتسبة من تقارير قد تم إطلاقها، والتي كانت قد دعت إلى إصلاحات مفيدة ضمن السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تشريع جديد لتنفيذ توصيات مكتب المفتش العام.
الدروس المكتسبة من تغطية التقارير، والمستمدة من كل من عمل من أعمال مكتب المفتش السابق والقائم حالياً، تهدف إلى الوصول إلى الدروس الرئيسية من مجمل تجربة إعادة إعمار العراق. وتهدف هذه الدروس المهمة إلى تعزيز الإصلاحات في أنظمة الإغاثة وإعادة الإعمار

للطوارئ في فترة ما بعد الصراع في حكومة الولايات المتحدة. ويدعم الكونغرس ووزارتا الخارجية والدفاع، جهود مكتب المفتش العام المكتسبة والمكتشفة من تلك الدروس.

الجدول 1-2
الدعاوي القضائية المتعلقة بحالات الاحتيال في العراق

ملاحظات مكتب المفتش العام

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة/ الوكالة	التهمة	الادعاء	تاريخ الإدانة	العقوبة	تاريخ العقوبة
تحقيقات بقيادة مكتب المفتش العام							
فيليب بلووم	مالك	غلوبل بزنس غروب/ قسم ممتلكات جي بي اتش و قسم التخطيط والتنفيذ لجي بي اتش	التآمر، الرشوة، غسيل أموال	التآمر، الرشوة، غسيل الأموال فيما يتعلق بخطة الاحتيال على سلطة التحالف المؤقتة- المنطقة الجنوبية الوسطى، خلال فترة احتلال العراق	2006/3/10	السجن لمدة 46 شهراً ، بالاضافة إلى سنتين من اخلاء السبيل تحت المراقبة، دفع تعويض مقداره 3.6 مليون دولار ومصادرة 3.6 مليون دولار	2007/2/16
ل. ت. سي بروس د. هوبفنغاردنر	مستشار في سلطة التحالف المؤقتة- المنطقة الجنوبية الوسطى	جيش الاحتياط الأميركية	التآمر لارتكاب الاحتيال من خلال الاتصال السلكي ، غسيل أموال احتيال	التآمر في خطة للاحتيال على سلطة التحالف المؤقتة- المنطقة الجنوبية الوسطى في هلا-العراق، والتآمر لارتكاب الاحتيال من خلال الاتصال السلكي وغسيل الأموال فيما يتعلق بخطة لسرقة عملة مخصصة لإعادة اعمار العراق وتوجيه عقود لمقاول مقابل اموال وممتلكات. بالاضافة الى تهريب عملة مسروقة الى الولايات المتحدة.	2006/8/25	السجن لمدة 21 شهر	2007/6/25
ستيفين ميركز	مدني لدى مديرية الدفاع	الجيش الأميركي	قبول عطية	قبول عطية بطريقة غير قانونية خلال خدمته كمخطط دعم العمليات في قسم العمليات المستقبلي لدى المكاتب الرئيسية للجيش الأميركي، قيادة العمليات الخاصة- أوروبا	2007/2/16	السجن لمدة 12 شهر ويوم، ودفع تعويض مقداره 24 ألف دولار أميركي	2007/6/1
فهيم موسى سلام	مترجم/ مفسر	شركة تايتن	خرق قانون ممارسات الفساد الأجنبية (الرشوة)	فقرة اتهامية لخرق أحكام قانون ممارسات الفساد الأجنبية المتعلقة بمكافحة للرشوة	2006/8/4	السجن لمدة 3 سنوات، سنتين من إخلاء السبيل تحت المراقبة، 250 ساعة في خدمة المجتمع	2007/2/2
روبرت ستين	مسؤول مراقبة حسابات وتمويل لسلطة التحالف المؤقتة في المنطقة الجنوبية الوسطى	سلطة التحالف المؤقتة	التآمر، الرشوة، غسيل الأموال، حيازة مدافع رشاشة، ومجرم بتهمة حيازة أسلحة نارية	مجرم بحيازة أسلحة نارية و مدافع رشاشة، رشوة، غسيل أموال، والتآمر بما يتعلق بخطة للاحتيال على سلطة التحالف المؤقتة- المنطقة الجنوبية الوسطى في هلا-العراق	2006/2/2	السجن لمدة 9 سنوات ، بالإضافة إلى 3 سنوات من إطلاق السراح تحت المراقبة، دفع تعويض مقداره 3.5 مليون دولار ومصادرة 3.6 مليون دولار	2007/1/29

30 تموز 2007/ تقرير إلى الكونجرس/ 25

تحقيقات بقيادة هيئات أخرى

ملاحظات مكتب المفتش العام	جنيفر انجاكسوس	عسكري احتياطي	كتيبة تمويل الحرس الوطني في كاليفورنيا- رقم 223	الاختلاس	فقرة اتهامية واحدة بشأن التآمر لارتكاب الاحتيال من خلال الاتصال السلكي في التهم ذات العلاقة	2006/11/13	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/9/10 لإصدار الحكم
	كريستوفر كاهيل	نائب الرئيس في الشرق الأوسط والهند	شركة ايغل غلوبل لوجيستكس (أي جي ال)	الاحتيال العظمى	تهمة الاحتيال العظمى على الولايات المتحدة	2006/2/16	السجن لمدة 30 شهراً، سنتين من إخلاء السبيل تحت المراقبة، غرامة مقدارها 10 الآف دولار، 100 دولار قيمة ضريبية (تسوية مدنية مع شركة أي جي الناشئة عن الوقائع الناتجة عن تسوية...)
	لومالي شيفيز	مجند، الدرجة 05، عسكري احتياطي	كتيبة تمويل الحرس الوطني في كاليفورنيا- رقم 223	الاختلاس	فقرة اتهامية واحدة بشأن التآمر لارتكاب الاحتيال من خلال الاتصال السلكي في التهم ذات العلاقة	2006/11/13	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/9/10 لإصدار الحكم
	ديريل هولير	مجند، الدرجة 05، عسكري احتياطي	كتيبة تمويل الحرس الوطني في كاليفورنيا- رقم 223	الاختلاس	فقرة اتهامية واحدة بشأن التآمر لارتكاب الاحتيال الالكتروني في التهم ذات العلاقة	2006/11/13	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/9/10 لإصدار الحكم
30 تموز 2007/ تقرير الى الكونجرس/	شبير خان	مدير العمليات الكويت والعراق	شركة تميمي العالمية المحدودة (مقاول فرعي لشركة كيلوغ، براون و روت –KBR)	الاحتيال من خلال الاتصال السلكي ، تزوير الشهادة، التآمر لارتكاب غسيل أموال، إفادات كاذبة	دفع رشاوى لضمان بقيمة 21.8 مليون دولار أميركي	2006/6/23	السجن لمدة 51 شهراً، سنتين من إخلاء السبيل تحت المراقبة ، غرامة مقدارها 10 الآف دولار،دفع تعويض بقيمة 133.360 ألف دولار أميركي و11.400 ألف دولار أميركي قيمة ضريبية
	جيسي دي لين	عسكري احتياطي	كتيبة تمويل الحرس الوطني في كاليفورنيا- رقم 223	التآمر	فقرة اتهامية واحدة بشأن التآمر وفقرة اتهامية واحدة بشأن الاحتيال من خلال الاتصال السلكي في التهم ذات العلاقة	2007/6/5	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/9/24 لإصدار الحكم
	لويس لوبيز	مجند، الدرجة 05، عسكري احتياطي	كتيبة تمويل الحرس الوطني في كاليفورنيا- رقم 223	الاختلاس	فقرة اتهامية واحدة بشأن التآمر لارتكاب الاحتيال من خلال الاتصال السلكي في التهم ذات العلاقة	2006/11/13	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/9/10 لإصدار الحكم
	انتوني جي مارتين	مدير عقود المقاولات الفرعية	شركة كيلوغ، براون و روت – KBR	رشاوى	خرق قانون مكافحة الرشوة عن طريق منح مبلغ 4.67 مليون دولار أميركي لشركة كويتية في العام 2003	2007/7/13	معلق

ملاحظات مكتب المفتش العام	بوني ميرفي	ممثل ضابط التعاقدات	خدمة إعادة الاستغلال والتسويق لدى مديرية الدفاع	قبول عطية بطرق غير قانونية وتعويض غير قانونية	قبول عطيات بطرق غير قانونية		سنة واحدة من إخلاء السبيل تحت المراقبة غرامة مقدارها 1,500 دولار أميركي	
	شيفارجيز بابن	فيلق المهندسين لدى الجيش (موظف مدني – الشؤون العامة 12)	الجيش الأميركي/وحدة الدعم في المنطقة، مكتب هوست ناشين، قاعدة كامب ارفيجان في الكويت	قبول عطية بطرق غير قانونية	التحريض على وقبول ما يقارب 50 ألف دولار أميركي كعطيات غير قانونية	2006/10/12	السجن لمدة سنتين	2007/1/31
	وكيل ضابط اول بيليتي بيليتي، جونيور	مستشار خدمة الطعام لدى الجيش في الكويت والعراق وأفغانستان	الجيش الأميركي	الرشوة	قبول رشوة بمقدار 50 ألف دولار أميركي للتأثير في عقد لخدمة تزويد الطعام ومحاولة تهريب أموال إلى الولايات المتحدة	2007/2/9	إعادة جدولة المحاكمة حتى 2007/8/17 لإصدار الحكم	
	جلين بويل	مدير عقود المقاولات الفرعية	شركة كيلوغ، براون و روت – KBR	الاحتيال العظمى، خرق قانون مكافحة الرشوة	فقرة اتهامية واحدة في تهمة الاحتيال العظمى بحق الولايات المتحدة وفقرة اتهامية واحدة في تهمة خرق قانون مكافحة الرشوة	2005/8/1	السجن لمدة 15 شهر، 3 سنوات إخلاء سبيل تحت المراقبة، ودفع مبلغ تعويض 90،973.99 دولار أميركي وقيمة ضريبية بمبلغ 200 دولار أميركي	2005/11/18
	ستيفن سيرمانز	مدير عقود المقاولات الفرعية	شركة كيلوغ، براون و روت – KBR	الاحتيال العظمى، التآمر لارتكاب غسيل أموال	فقرة اتهامية واحدة لكل من الاحتيال من خلال الاتصال السلكي والتآمر لغسيل أموال	2006/3/1	السجن لمدة 12 شهر ويوم، 3 سنوات إخلاء سبيل تحت المراقبة، ودفع مبلغ تعويض 380,130 دولار أميركي وقيمة ضريبية بمبلغ 200 دولار أميركي	2005/11/18
	كيفن أي. سموت	مدير عام	شركة ايغل غلوبل لوجيستيكس	قانون مكافحة الرشوة إفادات كاذبة	2007/7/20	معلق		
	جون الن ريفرد		قوات الاحتياط لدى الجيش الأميركي	الرشوة، التآمر، غسيل أموال	الرشوة، التآمر، غسيل أموال	2007/7/23	معلق	

أثر عمليات مكتب المفتش العام

تواصل مراقبة مكتب المفتش العام إنتاج فوائد إقتصادية للعراق ولحكومة الولايات المتحدة. فحتى 30 تموز/ يوليو 2007، وفرت تدقيقات مكتب المفتش العام أو إستعادت 57.8 مليون دولار، كما إستعادت تحقيقات مكتب المفتش العام وإستولت على 16 مليون دولار في عمليات بأمر المحكمة. من أجل الإطلاع على البيانات الخاصة بهذه الفوائد أنظر ملحق ب.

وقد حسّن عمل مكتب المفتش العام، قدرة الولايات المتحدة على الإستجابة لجهود إعادة الإعمار المستقبلية. كما حدد مكتب المفتش العام ومكتب المحاسبة الحكومي، عدداً من الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات في عقد العقود للطوارئ.

خلال هذا الربع، أنتج مكتب المفتش العام لسياسة التسيب الإتحادية، ***دليل الحيازات للطوارئ*** الذي يساعد الوكالات الإتحادية على التخطيط، للعمليات المتوقعة، مكافحة النشاطات الإرهابية وللطوارئ الوطنية.
قدم دليل الإرشاد هذا، توصيات محددة بتحديد الدروس المكتسبة من عمل مكتب المفتش العام:

- تكوين كيان تعاقد موحد لتنسيق جميع نشاطات التعاقد في مسرح العمليات.
- التعريف بوضوح والتحديد بشكل صحيح، والوصل بشكل فعال بين أدوار ومسؤوليات كل الوكالات المشاركة.
- تطوير أنظمة التعاقد القابلة للإنتشار والمشتريات قبل التعبئة من أجل جهود ما بعد النزاع وإختبارها لضمان تنفيذها بفعالية في الأوضاع للطوارئ.
- تأكيد أساليب التعاقد التي تدعم المشاريع الأصغر في المراحل الأولى من جهود إعادة إعمار طارئة.
- تجنب إستخدام عقود مصممة على كلفة عالية لتنفيذ مشاريع على مستوى صغير.
- تجنب، بشكل عام، اللجوء إلى أفعال تعاقد ذات المصدر الواحد والمحدودة التنافس.

الكلفة البشرية

شكلت المشاكل الأمنية في العراق خطراً مستمراً على طواقم إعادة الإعمار والإدارة والمتعهدين. فقد نمت الهجمات على المنطقة الدولية بشكل مستمر أكثر وأصبحت أكثر خطورة خلال هذا الربع. في 5 حزيران/ يونيو، أرسل أمين عام الأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن يبلغه أن "التطور الأهم في هذه الفترة هو تزايد إطلاق النار غير المباشر في المنطقة الدولية."
ويعيش المتعهدون والصحفيون والمواطنون العراقيون في كل أرجاء العراق في بيئة خطرة:

- جاء في تقرير لوزارة العمل عن وجود 79 حالة وفاة جديدة خلال هذا الربع في أوساط المتعهدين المدنيين الذين يعملون على مشاريع ممولة أميركياً في العراق. ومنذ بدء إعادة الإعمار في العراق تم توثيق 1001 وفاة. وتشكل الوفيات المبلّغ عنها لهذا الربع 26.3% ، فوق المعدل الربعي منذ بدء إعادة الإعمار في العراق.
- وقد أبلغت وزارة الخارجية في تقرير لها ، أن ثمانية مدنيين أميركيين ماتوا في العراق خلال هذا الربع. ومنذ بدء الجهود الأميركية في إعادة الإعمار توفي 232 عاملاً مدنياً في العراق.
- وفي هذا الربع، قتل في العراق12 صحفياً؛ كما قتل 112 صحفياً عراقياً ومن جنسيات أخرى منذ آذار/ مارس 2003. وبحسب لجنة حماية الصحفيين، قتل 40 عاملاً إعلامياً مساعداً منذ بدء الحرب، بمن فيهم إثنان خلال هذا الربع.
- يستمر العنف في إجبار العراقيين على ترك بيوتهم. ويقدر المفوض السامي الأعلى لشؤون اللاجئين أن واحداً من كل ثمانية عراقيين قد تم تشريده بسبب الصراع في العراق.

وبحسب مركز السيطرة على التحرك اللوجستي الهندسي، فإن الهجمات على قوافل التموين الواردة للمتعهدين المحميين قد تضاعفت ثلاث مرات منذ حزيران/ يونيو 2006، حيث قتل أو جرح 206 أشخاص.

مصادر وإستخدامات التمويل لإعادة إعمار العراق

نظرة عامة
مصادر صناديق الولايات المتحدة لإعادة الإعمار
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

صندوق قوى الأمن العراقية
صندوق دعم الإقتصاد (ESF)
برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)
إستخدامات مخصصات الولايات المتحدة
الأمن والعدل
فرق إعادة إعمار المحافظات
تطوير القدرات
الكهرباء

القسم 2

مصادر وإستخدامات التمويل لإعادة إعمار العراق

مصادر وإستخدامات التمويل لإعادة إعمار العراق

نظرة عامة

يقدم مكتب المفتش العام تقارير حول مراقبة ومحاسبة إلتزامات ونفقات الأموال المستخدمة من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق. يقدم هذا القسم نظرة عامة على موارد التمويل لهذا الجهد وإستخداماتها في برامج إعادة الإعمار والمشاريع والنشاطات.

هناك ثلاثة مصادر لتمويل جهود إعادة الإعمار: المخصصات الأميركية؛ الصناديق العراقية؛ ودعم المانحين الدولي. وإعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2007 ، وصل إجمالي تمويل كامل برنامج إعادة الإعمار، إلى ما يقارب 99.64 بليون دولار، بما فيها 44.538 بليون دولار من الصناديق الأميركية المخصصة، 18.219بليون دولار من صناديق التبرعات الدولية و36.884 بليون دولار من صناديق عراقية. للحصول على نظرة على هذه المصادر أنظر الشكل **(2-1).**

أموال المخصصات الأميركية (44.538 بليون دولار)

خصص الكونغرس دعماً أميركياً لإغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال أربعة صناديق رئيسية:

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – 20.914 بليون دولار.
- صندوق قوى الأمن العراقية - 13.940 بليون دولار.
- صندوق دعم الإقتصاد (ESF) - 3.149 بليون دولار.
- برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) – 2.506 بليون دولار.
- نشاطات إغاثة وإعادة إعمار أخرى (وتضم 26 حساباً أصغر) - 4.029 بليون دولار.

يقدم هذا القسم مراجعة مفصلة لكل مصدر من هذه المصادر ويقدم تقارير وضع عن الجهود الأميركية في هذه المجالات:

- الأمن والعدل.
- فرق إعادة إعمار المحافظات.
- تنمية القدرات.
- الكهرباء.
- النفط والغاز.

- المياه.
- الرعاية الصحية.
- المواصلات والإتصالات.
- الديمقراطية.
- التنمية الإقتصادية.
- اللاجئون وحقوق الإنسان والتعليم.

ويضم الملحقان (و) (ز) المزيد من المعلومات الشاملة بخصوص مصادر تمويل المخصصات الأميركية، بما فيها مخصصات صندوق إعادة إعمار العراق، رؤية تاريخية لحسابات الإغاثة وإعادة الإعمار، تشغيل النفقات، ونشاطات التمويل الإضطرارية والمنفقة.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق (18.219بليون دولار)

يعتمد النجاح الشامل لبرنامج إعادة إعمار العراق جزئياً على مساعدة المجتمع الدولي، ويعتبر الآن، الدمج الدولي مع العراق – خطة وطنية لخمس سنوات تقضي بمساعدة العراق على تحقيق الإستقرار والحكم السليم وإعادة بناء الإقتصاد – الآلية الأساسية لتنسيق الدعم الدولي للعراق. بلغ المبلغ الإجمالي لدعم المانحين الذين تعهدوا بتقديمه أو قدموه حتى الآن 18.219 بليون دولار.

الصناديق العراقية(36.884 بليون دولار)

تعد الصناديق العراقية مصدراً هاماً لجهود إعادة الإعمار خاصة أثناء فترة وجود سلطة التحالف المؤقتة. وإعتباراً من 30 حزيران/ يونيو 2007 وصل إجمالي هذه الصناديق إلى 36.844 بليون دولار بما فيها:

- الصناديق المخولة (المجمدة) بقيمة 1.7244 بليون دولار.
- الصناديق المستولى عليها بما فيها الأموال والممتلكات المصادرة 927 مليون دولار.
- أموال صندوق تنمية العراق المسحوبة أساساً من عائدات النفط والصناديق المستعادة 9.339 بليون دولار. (بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483، تم تشكيل هذا الصندوق لتلبية كلفة إدارة الإدارة المدنية العراقية، والمتطلبات الإنسانية وتصليح البنية التحتية وإعادة بناء الإقتصاد وأغراض أخرى تخدم شعب العراق) .

- تمويل ميزانية رأس المال العراقي البالغ 24.894 بليون دولار من 2004 إلى 2007.

ولمحاسبة الأموال المستولى عليها والصناديق المخولة والحساب الفرعي لتحويل صندوق تنمية العراق، أنظر ملحق ح.

الشكل 2-1

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق –99.641 بليون دولار

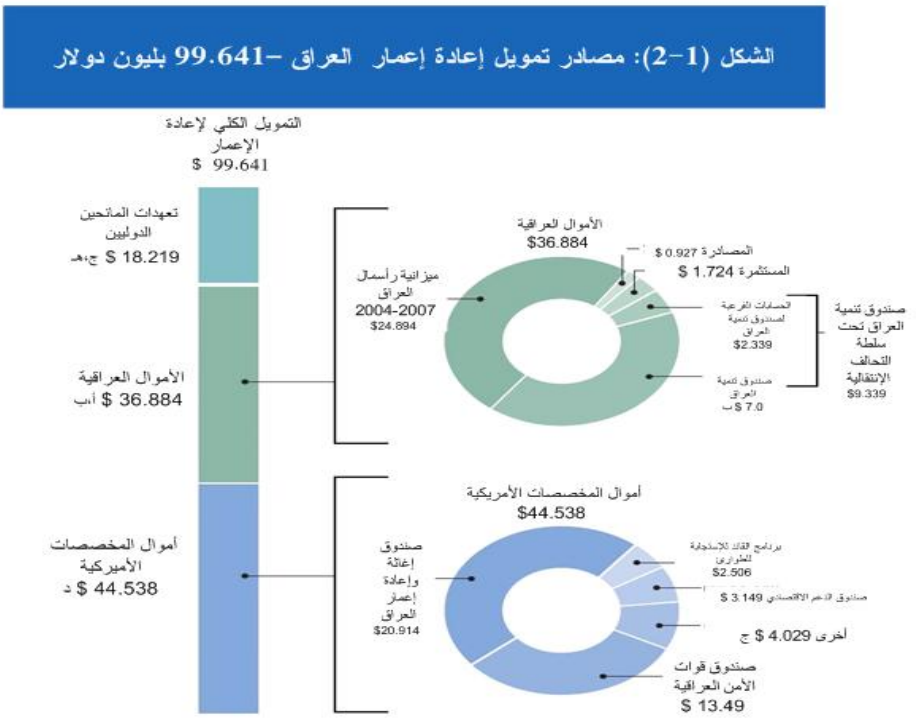

أ. تتضمن تحويلات 11أيلول/ سبتمبر، 2004، لـ 86 دولار نقداً من البنك المركزي في العراق إلى برنامج القائد للإستجابة للطوارئ بتفويض من وزارة الدفاع.
ب. في التقارير الربعية السابقة، أشار مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إلى أن 20 بليون دولار تقريباً في الإيداعات التراكمية لمكتب تنمية العراق رصدت لتمويل العمليات الحكومية وبرامج إعادة الإعمار. وفي هذا الربع، كرر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق هذا المبلغ ليعكس تمويلات إعادة الإعمار فقط، والتي تقدر بـ 7 بليون دولار، حسب تدقيق مكتب المحاسبة الحكومي 876–05 (تموز/ يونيو، 2005، ص-2).
ج. قد تتضمن المساعدات الإنسانية أو الأنواع الأخرى من المساعدات.
د. حيث كانت مخصصات العراق–فقط غير متوفرة، حدد مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 85% للعراق استناداً إلى الإتجاهات التاريخية.
هـ. ستناقش تعهدات المانحين الدوليين بالتفصيل لاحقاً في هذا الجزء.

مصادر وإستخدامات التمويل لإعادة إعمار العراق

القسم 2 مصادر صناديق إعادة الإعمار الأميركية

يطلب بموجب القانون العام 108-106، القسم 3001(كما هو معدل)، من مكتب المفتش العام تقرير مراقبة ومحاسبة من أجل أموال دافعي الضرائب المنفقة على إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2006 تم تمديد تفويض مكتب المفتش العام بموجب القسم 1054 من قانون تكليف الدفاع الوطني جون وارنر للسنة المالية 2007 (القانون العام 109-364).

قدم هذا التشريع لمكتب المفتش العام سلطة مراقبة إضافية على أي أموال أميركية اعتمدت للسنة المالية 2006 ، لإعادة إعمار العراق، بغض النظر عن كيفية اعتمادها. ويحدد **الشكل (2-2)** الأموال المرتبطة بتفويض مكتب المفتش العام الجديد، بما فيه صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الإقتصاد (ESF)، وبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) وغيرها. وتشمل سلطة مكتب المفتش العام الآن، إشرافاً على 31.017 بليون دولار، من أموال إعادة الإعمار. يظهر **الشكل (2-3)** وضع إنفاق الأموال الخاضعة لإشراف مكتب المفتش العام التي تم إلزامها بحكم التعاقد. من أجل إحالات شروط الميزانية المرتبطة باتجاهات التمويل هذه، أنظر ملحق ن.

الشكل 2-2
مجمل المبالغ الخاضعة لإشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

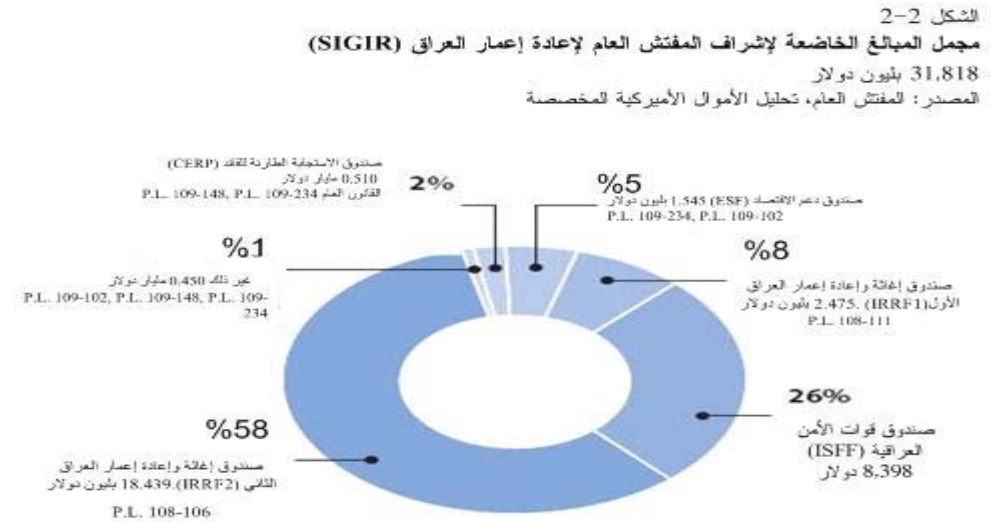

المصادر: وزارة الدفاع تحديث قائد الجيش (2007/7/8)؛ وزارة الخارجية *وضع العراق الأسبوعي* (2007/6/27)؛ القوات متعددة الجنسية في العراق، إستجابة لمكتب المفتش العام (2007\/7)؛ مكتب مساعدة تحول العراق، تقرير الوضع الأسبوعي (2007/6/26) ؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق، صندوق دعم الإقتصاد، كلفة إستكمال (2007/7/5)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تقرير نشاطات (2007/7/12).
ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بسبب التدوير.

الشكل 2-3
وضعية أموال الولايات المتحدة الملزمة لإعادة الإعمار تحت إشراف مكتب المفتش العام

المصادر: وزارة الدفاع، تحديث قائد الجيش (2007/7/8)؛ وزارة الخارجية *وضع العراق الأسبوعي* (2007/6/27) القوات متعددة الجنسية في العراق، إستجابة لمكتب المفتش العام (2007/7/7) ؛ مكتب مساعدة تحول العراق، تقرير الوضع الأسبوعي (2007/6/27)، نظام إدارة إعادة إعمار العراق، صندوق دعم الإقتصاد، كلفة إستكمال (2007/7/5)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تقرير نشاطات (2007/7/12).
ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بسبب التدوير.

وافق الكونغرس طوال السنوات الأربع الماضية على عشرة مشاريع قوانين مخصصات تقدم حوالي 44.538 بليون دولار، لتمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق. وذهب نصف هذا التمويل تقريبا

إلى صندوق إغاثة وإعمار العراق، الذي أسس في عام 2003. وكانت لمكتب المفتش العام رقابة مستمرة على برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ومنذ تقرير نيسان/ إبريل الربعي المقدم من مكتب المفتش العام، أضاف الكونغرس إلى تمويل إعادة الإعمار، من خلال الموافقة على إستعداد القوات الأميركية، الرعاية بقدامى المحاربين، معافاة كاترينا، وقانون مخصصات المحاسبة العراقي في 25 أيار/ مايو 2007.

قدم هذا القانون :

- 3.842 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية.
- 1.554 بليون دولار لصندوق دعم الإقتصاد (ESF).
- 350 بليون دولار لبرنامج القائد للإستجابة للطوارئ في العراق.
- 1.338 بليون دولار تقريباً أموال إعادة إعمار أميركية إضافية.

يظهر الشكل (2-4)، الجدول الزمني لجميع الأموال الأميركية الرئيسية المخصصة لإغاثة وإعادة الإعمار حتى تاريخه. كما يقدم الجدول (2-1) تفاصيل إضافية عن هذه المخصصات. وذلك في ظل غياب تعريف دولي معترف به لـ "إغاثة وإعادة إعمار" ، ويضم الجدول (2-1)، أيضاً 29 نشاطاً ليس تابعاً لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، التي تمثل معظم المعلومات الكاملة المتوفرة عن المخصصات الأميركية.

الشكل 2-4
الجدول الزمني للمخصصات الأميركية

الشكل 4-2
الجدول الزمني للمخصصات الأميركية (المخصصات الفردية حسب تاريخها)
بملايين الدولارات

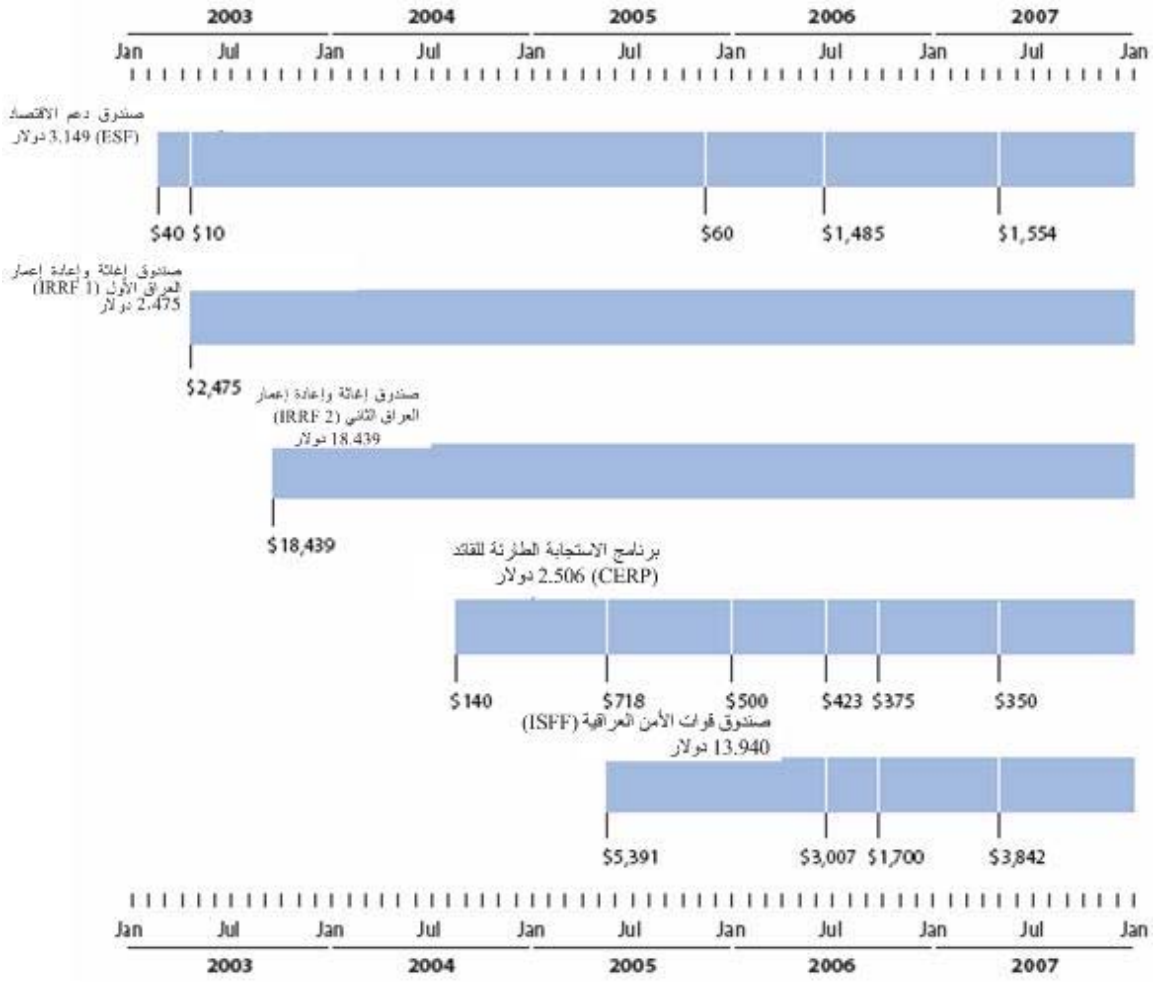

المصادر: القانون العام 108-7، القانون العام 108-11، القانون العام 108-106، القانون العام 108-287، القانون العام 109-13، القانون العام 109-102، القانون العام 109-148، القانون العام 109-234، القانون العام 109- 289، القانون العام 110-28.

الجدول 2-1

الأموال الأميركية المخصصة

آلية التمويل	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	إجمالي المخصصات
رقم القانون العام	القانون رقم 108-7	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-102	القانون رقم 109-234	القانون رقم 109-289	
تاريخ إصدار القانون العام	2003/2/20	2003/4/16	2003/11/6	2004/8/5	2005/5/11	2005/11/14	2005/12/30	2006/6/15	2006/9/29	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)			18,439,000,000							18,439,000,000
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)					5,391,000,000			3,007,000,000	1,700,000,000	10,098,000,000
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)		2,475,000,000								2,475,000,000
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)				140,000,000	718,000,000	500,000,000		423,000,000	375,000,000	2,156,000,000
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) (1)	40,000,000	10,000,000					60,390,000	1,485,000,000		1,595,390,000
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)			908,000,000							908,000,000
صندوق إعادة معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)		489,300,000								489,300,000
الجيش العراقي الجديد [5]				210,000,000						210,000,000
مكتب المشاريع والعقود في وزارة الدفاع [6]								200,000,000		200,000,000
الصاعدة للكوارث الدولية والمجاعة		143,800,000								143,800,000
أكلاف إدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية[9]		21,000,000			24,400,000			79,000,000		124,400,000
وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات وفرض تطبيق القانون		20,000,000						91,400,000		111,400,000

الجدول 2-1 (تابع)

آلية التمويل	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	إجمالي المخصصات
رقم القانون العام	القانون رقم 7-108	القانون رقم 11-108	القانون رقم 106-108	القانون رقم 287-108	القانون رقم 13-109	القانون رقم 148-109	القانون رقم 102-109	القانون رقم 234-109	القانون رقم 289-109	
برامج دبلوماسية وقنصلية					49,659,000		56,908,000			106,567,000
المفتش العام لإعادة إعمار العراق [8]			75,000,000					24,000,000		99,000,000
صندوق برامج المحافظة على بقاء وصحة الأطفال		90,000,000								90,000,000
القانون العام 480، العنوان الثاني، المساعدات الغذائية	68,000,000									68,000,000
عمليات حفظ السلام التطوعية		50,000,000								50,000,000
مساعدة طارئة للاجئين والمهجرين		37,000,000								37,000,000
المساعدات الخارجية الإنسانية في حالات الكوارث المدنية [5]			17,000,000							17,000,000
المساعدة الفنية في الشؤون الدولية								13,000,000		13,000,000
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام		3,500,000	1,900,000		2,500,000					7,900,000
مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع								5,000,000		5,000,000
صندوق مبادرة القائد للحرب		3,612,000								3,612,000
وزارة المالية (رواتب ونفقات)								1,800,000		1,800,000
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية								1,000,000		1,000,000

الجدول 2-1 (تابع)

آلية التمويل	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	إجمالي المخصصات
رقم القانون العام	القانون رقم 7-108	القانون رقم 11-108	القانون رقم 106-108	القانون رقم 287-108	القانون رقم 13-109	القانون رقم 148-109	القانون رقم 102-109	القانون رقم 234-109	القانون رقم 289-109	
النشاطات القانونية وضباط الشرطة الأميركيين (رواتب ونفقات)								1,000,000		1,000,000
نشاطات منع انتشار الأسلحة ومحاربة الإرهاب وإزالة الألغام										
صندوق الديمقراطية										
المجموع	108,000,000	3,343,212,000	19,440,900,000	350,000,000	6,185,559,000	117,298,000	500,000,000	5,331,200,000	2,075,000,000	37,451,169,000

(أ) يمثل مبلغ 18,439 مليار دولار المبلغ الذي خصصه الكونغرس للبرامج العراقية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني بموجب القانون العام 108-106 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. خصص الكونغرس مبدئياً مبلغ 18,649 مليار دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، ولكن حدد أيضاً بأن يتم تحويل مبلغ 210 مليون دولار إلى حسابات اخرى لبرامج تنفيذ في الأردن، وليبيريا والسودان. حولت الإدارة إلى حسابات أخرى حوالي 562 مليون دولار من مبلغ 18,439 مليار دولار المتبقي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى مشاريع متعلقة بالعراق يمكن تنفيذها فقط في حسابات أخرى كبرنامج شطب الديون العراقية إلى الولايات المتحدة التي تبلغ 352 مليون دولار الذي تطلب تمويلاً في حساب الخزينة، ابلغ الكونغرس بكافة التمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالإضافة إلى ذلك، حدد الكونغرس في مخصصات السنة المالية 2006، تحويل 3.95 مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد لدى وزارة الخارجية.

(ب) ابلغ المفتش العام في تقرير التدقيق 006-07 أن الكونغرس خصص مبلغ 923 مليون دولار في موازنة السنة المالية 2006 لنشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق وأفغانستان. خصصت وزارة الجيش مبلغ 724,5 مليون دولار لاستعماله في السنة المالية 2006، ونقل الرصيد البالغ 198.5 مليون دولار إلى موازنة السنة المالية 2007. في 30 أيلول/سبتمبر 2001 خصصت القيادة المركزية للقوات الأميركية مبلغ 510 ملايين دولار إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ونقلت الرصيد المتبقي البالغ 214.5 مليون دولار لتمويل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المنفذة من قبل القوات الأميركية في أفغانستان.

(ج) لم تتم استعادة 40 مليون دولار من الحساب الأساسي لصندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2003. 10 ملايين دولار من القانون العام 11-108.

(د) يستثنى مبلغ 75 مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106.

(ه) حيث لا تتوفر فقط التخصيصات المقررة للعراق، استناداً إلى الاتجاهات التاريخية. قسّم المفتش العام 85% إلى العراق و15% إلى أفغانستان.

(و) يزود الكونغرس تمويلاً لمكتب المشاريع والعقود بموجب قوانين تخصيصات أخرى. سوف تتوفر تفاصيل اكبر في تقارير المفتش العام في المستقبل.

(ز) بموجب القانون العام 234-109 تم تخصيص مبلغ 101 مليون دولار (79 مليون دولار للعراق و22 مليون دولار لأفغانستان).

(ح) تشمل رواتب ونفقات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، نفقات السفر في مهمات، برامج الدبلوماسية العامة وغير ذلك من النفقات التشغيلية ذات الصلة بإعادة الإعمار.

(ط) النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 108-106.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

شكل الكونغرس في نيسان/ إبريل 2003، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (1)، مخصصاً 2.475 بليون دولار بموجب القانون العام 108-11، لدعم العمليات التي تطلبت إغاثة فورية وإعادة إعمار لشعب العراق. فوّض صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (1)، ، بإستخدام مخصصات الأموال لإعادة الإعمار عبر خمس وكالات: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وزارة المالية، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية. وقد تسلمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حوالي ثلثي المخصصات. يظهر الشكل **(2-5)** تقسيم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق1 بحسب مخصصات الوكالات. وفي النهاية تم إنفاق جميع مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (1).

الشكل 2-5

التوزيع الأصلي لمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (1) بحسب الوكالة

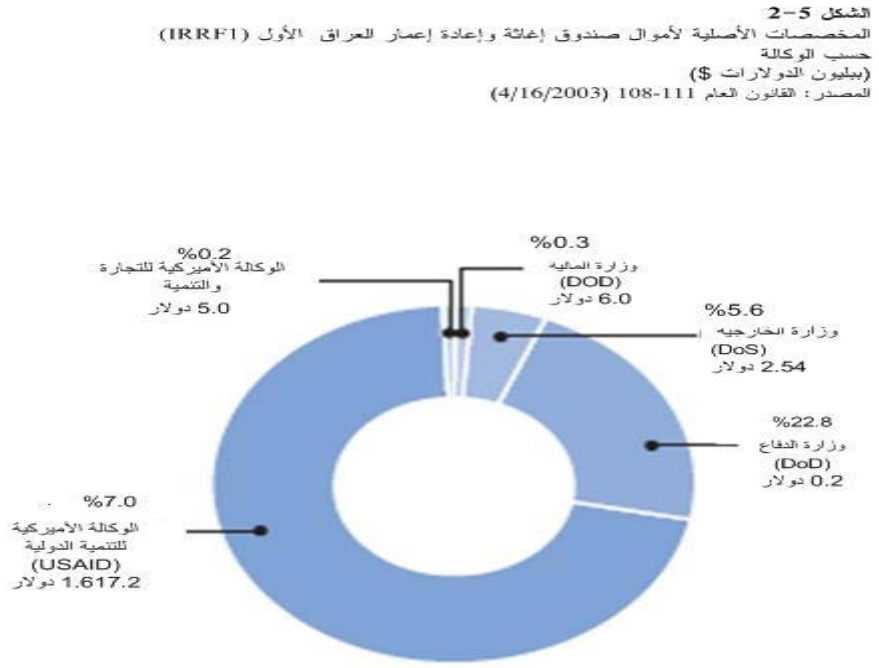

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، شكل الكونغرس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) ، مقدماً 18.439 بليون دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق. يظهر الشكل(2-6) أن معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) ، قد خصصت لوزارة الدفاع.

الشكل 2-6

المخصصات الحالية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) حسب الوكالات

الشكل 2-6
المخصصات الحالية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) حسب الوكالات.
(بملايين الدولارات $)
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق(IRMO) ، تقرير الوضع الاسبوعي (13/3/2003)

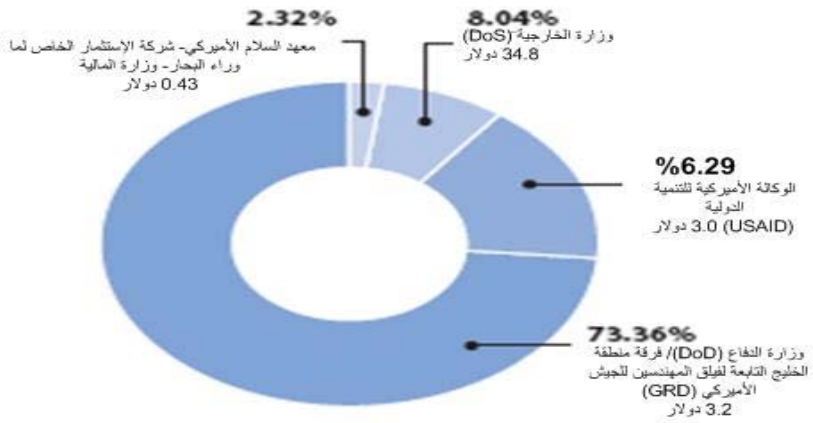

تعاقدت سلطة التحالف الإنتقالية مع 12 مقاولاً رئيسياً لتصميم وبناء المشاريع التي حسّنت البنية التحتية إلى درجة كبيرة. ويظهر الجدول (2-2)، قائمة بأسماء أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) .

الجدول 2-2
أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) (بالمليون)

المقاول	المبالغ الملزّمة	المبالغ المنفقة	المبالغ المنفقة في ربع السنة السابق	% زيادة في النفقات
شركة بكتل	$1,218	$1,175	$1,174	%0.1
فلور أميك المحدودة	$981	$918	$899	%2
بارسونز غلوبال سرفيسز	$702	$635	$628	%1
اتحاد شركات بارسونز العراق	$592	$556	$524	%6
كيلوغ براون أند روت سرفيسز	$578	$534	$512	%4
واشنطن غروب انترناشيونال	$535	$485	$457	%6
ديفلوبمنت الترناتيفز المحدودة	$440	$436	%436	%0
انفيرومنتال كميكال كوربوريشن	$354	$349	$349	%0
اتحاد شركات انهام	$259	$259	$258	%2
شركة سيمبيون باور المحدودة	$249	$121	$83	%46

حتى 27 حزيران/ يونيو 2007، تم إلزام 97% ، تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) ، كما تم إنفاق 86% منها، وبقي 2 بليون دولار تقريباً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق غير منفق. للتعرف على وضع مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، أنظر **الشكل (2-7).**

تلقت قطاعات الأمن والعدل والكهرباء، أكبر المخصصات من هذه الأموال- 57% بالإجمال. يظهر **الشكل (2-8)**، مخصصات وأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) موزعة تبعاً للقطاع.

إستكملت خلال هذا الربع معظم مشاريع إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2).

لمعرفة دقيقة بكيف ترتبط قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، بقطاعات مكتب المفتش العام أنظر ملحق د.

وبالنسبة للعقود المموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر ملحق و.

وبالنسبة لمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر ملحق ج.

الشكل 2-7

وضع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل2-8

المخصصات الحالية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) بحسب القطاع

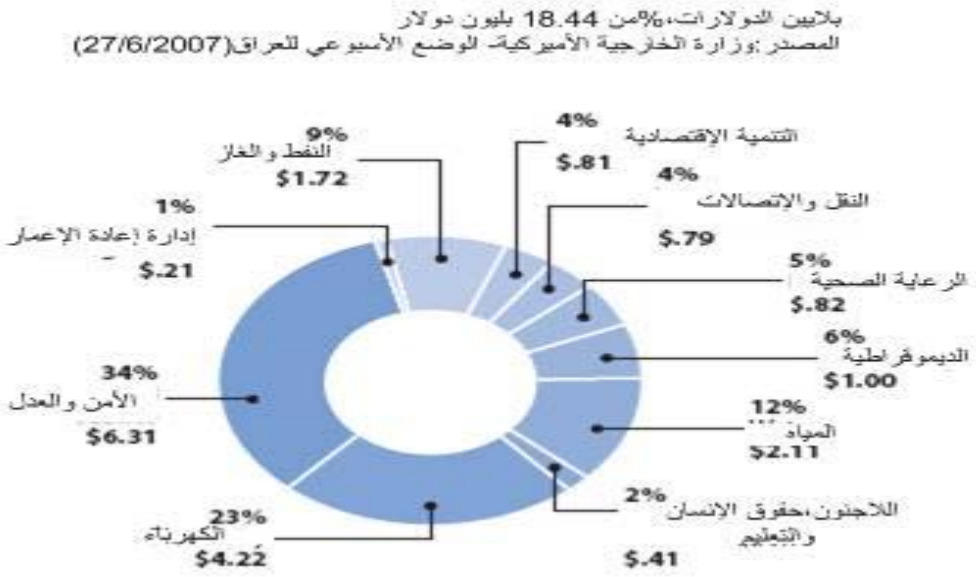

صندوق قوات الأمن العراقية

تأسس صندوق قوات الأمن العراقية في عام 2005، بموجب القانون العام 109-13، للسماح لقائد قيادة التحول الأمني متعددة الجنسيات، بتقديم المساعدة لقوات الأمن العراقية. ومع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، دربت أموال قوات الأمن العراقي وزودت بالمعدات وبنت مباني لقوات الأمن العراقية. والهدف الرئيسي من هذه الأموال هو تكوين قوة عراقية مقتدرة.

وحتى 8 تموز/يوليو 2007، تم إلزام 83% تقريباً، من الـ 10.82 بليون دولار الخاصة بأموال صندوق قوات الأمن العراقية، للسنة المالية 2005، والسنة المالية 2006، والسنة المالية 2007 ، وقد أنفق منها ما يقارب 61% . وستبقى أموال صندوق قوات الأمن العراقية متوفرة حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2008. بالنسبة لوضع أموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنوات المالية 2005، 2006 ، 2007، أنظر الشكل **(9-2).**

الشكل 2-9
وضع أموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنوات المالية 2005، 2006 و 2007

تدير قيادة التحوّل الأمني متعددة الجنسيات، صندوق قوات الأمن العراقية، وتمنح حوالي 90% من متعهدي بنائه من خلال مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة. إذ يصدر مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة، أوامر مهمات للمتعهدين الأميركيين الرئيسيين الذين يستأجرون ويديرون متعهدين عراقيين فرعيين لتنفيذ المشاريع. وبالنتيجة فإن معظم العاملين في هذه المشاريع عراقيون.

وما تبقى من مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية يتم التعاقد بشأنها من خلال فيلق الخليج الإقليمي. وقيادة التعاقد المشتركة – العراق/ أفغانستان؛ جميع هذه المشاريع تقريباً يتم منحها مباشرة إلى الشركات المحلية العراقية. أما بالنسبة لعقود غير البناء فإن قيادة التعاقد المشتركة - العراق/أفغانستان تمنح أكثر من 50% ، من عقود صندوق قوات الأمن العراقية مباشرة لشركات عراقية.
يوفر مدراء برامج ومشاريع قيادة التحول الأمني متعددة الجنسيات – العراق، مراقبة لبرنامج صندوق قوات الأمن العراقية في مجال الإعمار. ويراجع هؤلاء المدراء مدة المشروع وكلفة التغييرات في التكاليف لضمان تطابقها مع متطلبات المهمة وتوفر الموارد. وكمعيار للتحكم في كلفة التجاوزات، يتوفر لقيادة التحول الأمني متعددة الجنسيات، ما نسبته 15% للطوارئ لجميع مشروعات الإعمار.

ومن مجمل مخصصات وزارة الدفاع تشكل المعدات والمواصلات 43%، والتدريب والعمليات فقط 30%. ويتلقى التدريب والعمليات أكبر المخصصات (40%) من دعم وزارة الداخلية. فيما يتعلق بتقسيم استخدام الأموال الموجهة إلى مشاريع تحت سيطرة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، أنظر الشكل (2-10).
أما بالنسبة للعقود المموّلة من صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر ملحق ي . في الربع القادم سيضع مكتب المفتش العام قائمة بأول أعلى عشرة متعهدين أحيلت عليهم أكبر العقود، تحت سيطرة صندوق قوات الأمن العراقية.

الشكل2-10
مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية حسب القطاع

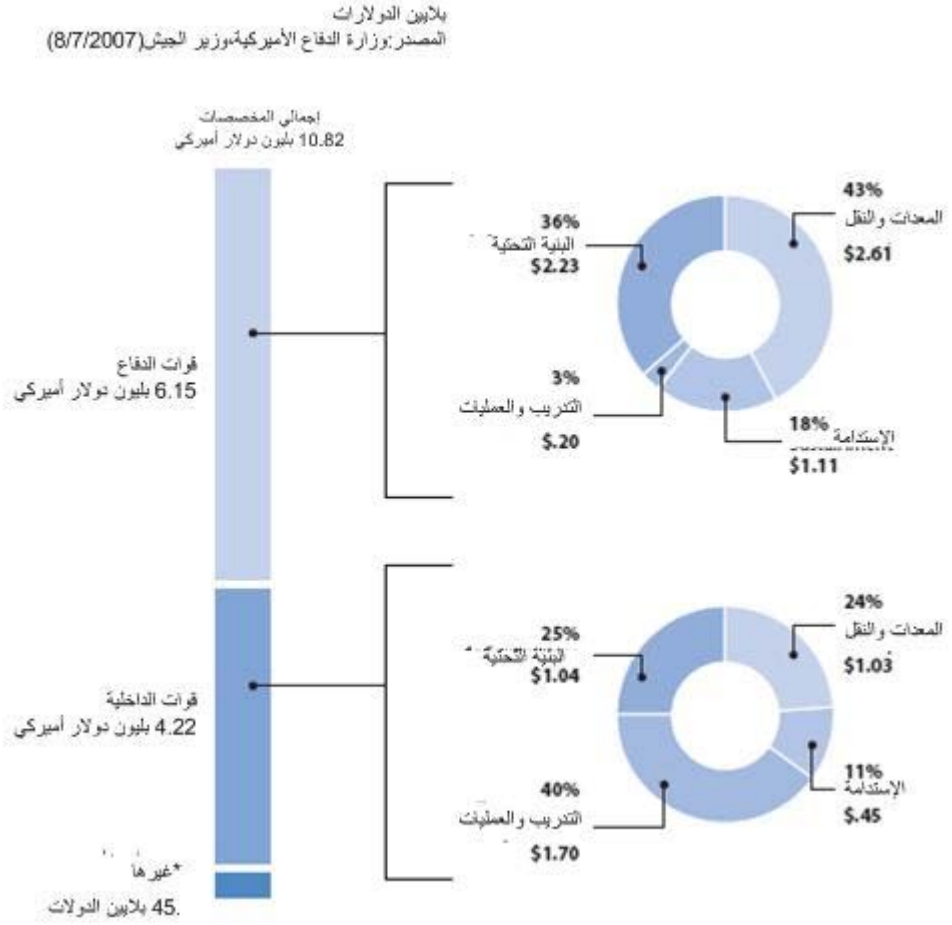

المصدر: وزارة الدفاع، تحديث وزير الجيش (2007/7/8).

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

صندوق دعم الإقتصاد (ESF) هو حساب للمساعدات الإقتصادية يستخدم لتعزيز مختلف نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. وقد خصص ملحق السنة المالية 2006 1.485 بليون دولار تقريباً، كمساعدات ثنائية لمشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في العراق. والعديد من مشاريع وبرامج صندوق دعم الإقتصاد (ESF) تبني على الجهود الذي يبذلها برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. أجرى مكتب المفتش العام مراجعة لموارد السنة المالية وإستخدامات التمويل الأميركي من أجل إعادة إعمار العراق، الواردة في القسم الثالث (3)، من هذا التقرير.

وقد خصص من قبل فاتورة المخصصات الملحقة ، مبلغ 1.485 بليون دولار، تقريباً ، و 52% تم إلزامها، و6% تم إنفاقها. ويظهر الشكل (2-11)، المبالغ التي تم إلزامها وتلك التي تم إنفاقها من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF)، مقارنة مع الأموال المخصصة.

الشكل (2-11
وضع أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) الملحقة بالسنة المالية 2006.

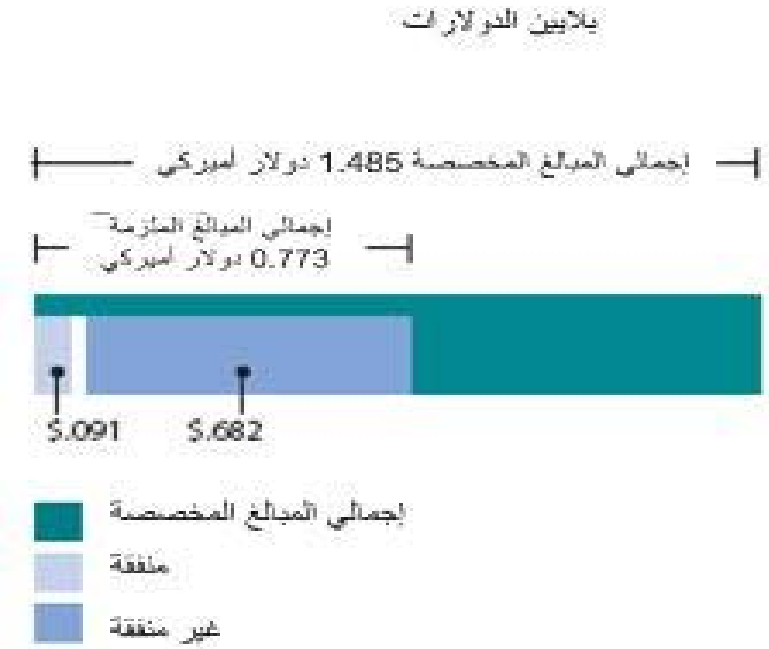

وتدارالعديد من خطوط التمويل من خلال الإتفاقيات بين الوكالات، التي "تلزم" جميع الأموال في وقت عقد الإتفاقية. ولأغراض هذا القسم (الثاني)، يتعامل مكتب المفتش العام مع "التزامات" صندوق دعم الإقتصاد كأموال ملزمة. ويضع مكتب المفتش العام بشكل عام تقارير بالمبالغ التي تحال حسب العقود كـ "إلزام". ويظهر الجدول (2-3)، العشرة متعهدين الذين يتلقون أكبر قدر من الإلتزامات (من خلال العقود) من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF).

الجدول 2-3
أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 (بملايين الدولارات)

المقاول	المبالغ الملزّمة	المبالغ المنفقة	المبالغ غير المنفقة
مؤسسة ريسيرش ترايانغل	$155	$0	$155
انترناشيونال ريليف أند ديفيلوبمانت	$135	$27	$128
مانجمانت سيستميز أنترناشيونال إنك	$60	$13	$47
وامار انترناشيونال إنك	$57	$5	$52
سي أيتش أف انترناشيونال	$45	$1	$44
مقاول عراقي- 4767	$44	$10	$34
بيرنينغ بوينت إنك	$20	$1	$19
ستانلي بيكر هيل المحدودة	$13	$5	$8

مقاول عرااقي- 5400	$12	$0	$12
مقاول عرااقي- 4147	$11	$1	$10

المصادر: هيئة الجيش الأميركي الهندسية، استجابة لمكتب المفتش العام، 30 حزيران/ يونيو؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير النشاطات ، 12 تموز/ يوليو 2007. ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير.

تسلمت فرق إعادة الإعمار الإقليمية وقطاعا الأمن والعدل حوالي 53%، من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) الملحقة بالسنة المالية 2006. وجميع أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاعات الكهرباء (228 مليون دولار) والمياه (32مليون دولار) والمواصلات والاتصالات (13 مليون دولار) والرعاية الصحية (12 مليون دولار)، هي جزء من برنامج إستدامة العمليات والصيانة التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF). يضم قسم تنمية القدرات في هذا التقرير مزيداً من تفصيلات التمويل التابع لبرنامج تنمية القدرات والتدريب التقني التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF). الشكل (2-12) يظهر تخصيص أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) لكل قطاع محدد بحسب مكتب المفتش العام.

تمويل السنة المالية 2007

في ملحق السنة المالية (القانون العام 110-28)، الذي وقعه الرئيس خلال هذا الربع، لا يمكن إلزام أو إنفاق أي من أموال السنة المالية 2007، إلا بشهادة الرئيس بأن العراق قد حقق تقدماً مرضياً في الثمانية عشر معلماً. وتضم الوثيقة أيضاً شرطاً يسمح للرئيس بأن يتخلى عن هذا المتطلب إذا ما قدم شهادة مكتوبة إلى الكونغرس توضح مبررات التخلي بما فيه تقرير مفصل يصف الأعمال التي اتخذتها الولايات المتحدة لجعل حكومة العراق تتطابق مع المعالم. في 12 حزيران/ يونيو 2007، قدم الرئيس مثل هذا التقرير إلى الكونغرس، متخلياً عن 642.5 مليون دولار من متطلبات أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2007.

الشكل **2-12**
مخصصات أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) الملحقة بالسنة المالية 2006

ملايين الدولارات،% من 1.485 مليون دولار أميركي
المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي(26/6/2007) ، نظام إدارة إعادة إعمار العراق، صندوق دعم الاقتصاد ، ملخص المسار الاقتصادي (5/7/2007)

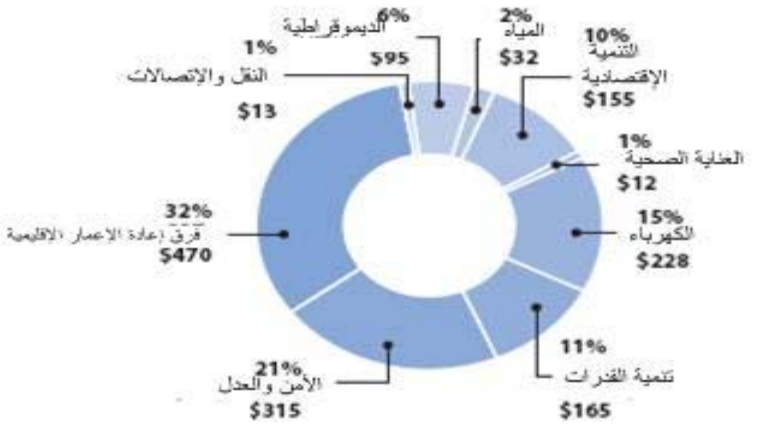

بنية صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

هذه هي أهداف صندوق دعم الإقتصاد (ESF):

- تقوية دور القطاع الخاص، وتقليص السيطرة الحكومية على الأسواق، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وتحسين النمو الإقتصادي.
- تطوير وتقوية المؤسسات الضرورية للديمقراطية المستدامة.
- تطوير قدرة العراق على إدارة البعد الإنساني في التحول إلى الديمقراطية وإقتصاد السوق مع إستدامة أكثر مجموعات السكان حاجة.

وانسجاماً مع *طريق جديد إلى الأمام للعراق* الذي طرحه الرئيس ، تتبع برامج صندوق دعم الإقتصاد (ESF) ثلاثة مسارات – أمني وسياسي وإقتصادي. تلقى المسار الأمني حوالي 63% (932 مليون دولار) من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) من ملحق السنة المالية 2006، وتلقى المسار الإقتصادي 23% (345 مليون دولار) وتلقى المسار السياسي 14% (208 مليون دولار). لتدقيق مواد الميزانية المتعلقة بصندوق دعم الإقتصاد (ESF)، أنظر ملحق ن.

تنفيذ أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

وجد تقرير لمكتب المفتش العام خلال هذا الربع، أن حركة أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) من التخصيص إلى النشاطات الميدانية تأخذ فترة أطول من تلك التي تستغرقها أموال برنامج الإستجابة الطارئة

للقائد (CERP)، وصندوق قوات الأمن العراقية. جاء في كشف مكتب المفتش العام بخصوص موارد السنة المالية وإستخدامات أموال الولايات المتحدة:

- خصصت أموال صندوق قوات الأمن العراقية للنشاطات الميدانية خلال 29 يوماً من التخصيص.
- تم تخصيص أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) خلال 35 يوماً.
- استغرقت أموال دعم أموال للطوارئ ما بين 62 و 218 يوماً.

وأشار كشف مكتب المفتش العام، إلى أن قياس فعالية برامج دعم أموال للطوارئ يشكل هو الآخر تحدياً. ورغم أن فيلق المهندسين التابع للجيش الأميركي أدار البرامج وأدخل القياسات في بعض إتفاقيات الوكالات، وأن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تستخدم القياس في خطة إدارة أدائها، لم يجد مكتب المفتش العام إجراءات أداء محددة مؤسسة أو مطلوبة لجميع برامج دعم أموال للطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، لم يفرض الكونغرس متطلب وضع التقارير على دعم أموال للطوارئ. وقد كانت وزارة الخارجية تضع التقارير عن أموال دعم أموال للطوارئ، منذ كانون الثاني/ يناير 2007، في *القسم 2207 تقرير*. للاطلاع على ملخص عن كشف مكتب المفتش العام بخصوص المصادر والإستخدامات، أنظر القسم الثالث (3) من هذا التقرير.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

يبلغ إجمالي أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007، 944 مليون دولار تقريباً – أو حوالي 2% ، من مجمل أموال الولايات المتحدة المخصصة لإعادة إعمار

العراق. لقد أنفقت الهيئات متعددة الجنسيات – العراق، ما يقارب 46% من إجمالي أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد، للسنة المالية 2006، و السنة المالية 2007. **الشكل (2-13)**، يظهر وضع جزء من هذه الأموال التي تم إلزامها.

الشكل 2-13
وضع أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007

تأسس برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) لكي يسمح للقادة العسكريين الأميركيين في العراق بالإستجابة سريعاً للحاجات الإنسانية والإغاثة وإعادة الإعمار. تواصل كمية الدولارات الخاصة ببرنامج الإستجابة الطارئة للقائد، المنفقة في العراق، في الزيادة مع تراجع برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. **الشكل (2-14)**، يظهر مخصصات أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد حسب قطاعات إعادة الإعمار.
وتعد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق ، هي المنسق لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد ؛ وتنظم وزارة الدفاع تمويل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد. ويمتلك قادة الدعم الرئيسي التابعون للهيئة متعددة الجنسيات في العراق، السلطة على عقود تصل قيمتها إلى 500.000 دولار. ويقر قائد الهيئة متعددة الجنسيات في العراق عقوداً أكبر من 500.000 دولار.

الشكل2-14
حصص القطاعات من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 و2007.

بالايين الدولارات

المصدر :الهيئة متعددة الجنسيات في العراق- إستجابة لمكتب المفتش العام.

ويتم إختيار مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، على أساس كيفية سرعة إنجازها وعدد العراقيين الذين سيتم توظيفهم، وعدد العراقيين الذين سيستفيدون ، وجدوى المشروع. **الشكل (2-15)** يظهر وضع هذه المشاريع.

وقد وضعت وزارة الدفاع خطوطاً عامة تحدد الإستخدامات التسعة عشر (19) لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد. وقد أعلن مكتب المفتش العام، تدقيقاً يراجع مدة وأثر مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، التي تزيد قيمتها عن 400.000 دولار.

الشكل 2-15
وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 و2007

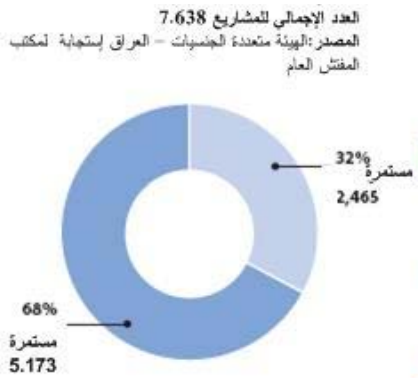

نوع المشروع	مستمرة	مكتملة	المجموع
التنمية الاقتصادية	695	981	1,676
الأمن والعدل	381	1,019	1,400
المياه	420	789	1,209
اللاجئون،حقوق الإنسان والتعليم	354	799	1,153
النقل والإتصالات	252	704	956
الكهرباء	212	529	741
الرعاية الصحية	130	317	447
النفط والغاز	21	35	56
المجموع	2,465	5,173	7,638

ومنذ العام 2004، أبرم القادة العسكريون عقوداً لـ 11.670 مشروعاً، منها 7.638 ممولة من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007. ويلاحظ أن أربعاً من مجمل المحافظات الست - الأنبار وبغداد وصلاح الدين وديالى – التي نفذت فيها أكثر مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، هي نفسها المحافظات التي حددتها وزارة الدفاع، بوصفها أكثر المناطق عنفاً في العراق. في العام 2004، كان معدل تقييم مشروع برنامج برنامج الإستجابة الطارئة للقائد في العراق، 67.000 دولار تقريباً. وفي 2006 ، كان معدل تقييم مشروع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، 140.000 دولار تقريباً. وبالإجمالي فقد شهدت 11 محافظة زيادة سنوية في معدل قيم مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، من العام 2004 حتى نهاية 2006. ويظهر **الشكل (2-16)** الزيادة في معدل قيمة كل مشروع من مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد حسب المحافظة.

الشكل 2-16
معدل قيمة كل مشروع من مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد حسب المحافظة

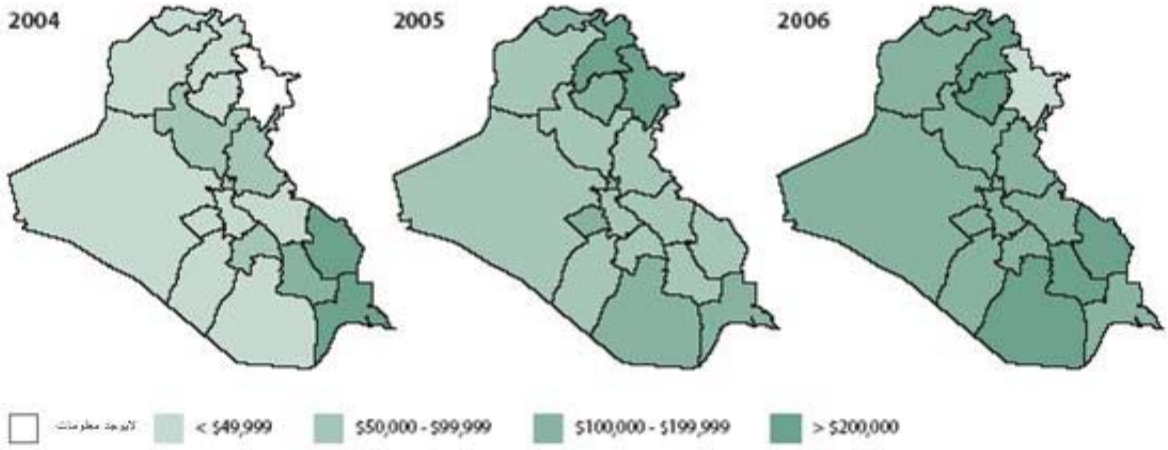

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق، كتاب عمل إكسل لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد 2007/6/29.

تحديات تنفيذ برنامج الإستجابة الطارئة للقائد

في التدقيقات الثلاثة السابقة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، راجع مكتب المفتش العام برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، ووجد أن البرنامج قد حقق بشكل عام نجاحاً في توظيف عراقيين في مشاريع على المستوى المحلي؛ ولكن من الصعب وضع تقرير عن نتائج برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، لسببين:

- لا توجد آلية موضوعة للقياس بشكل محدد مخرجات ومدخلات المشروعات الممولة من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد.
- ينتج التغير العالي للعاملين العراقيين نقصاً في الإستمرار فيما يتعلق بالمعرفة المؤسسية بمشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد.

كما وثق تدقيق المفتش العام لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد، فإن الهيئة متعددة الجنسيات في العراق، قد حققت تقدماً منذ 2004 ، بتنسيق مشروعات برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، مع إدارة الإعمار التابعة للسفارة الأميركية. مثلاً، تتقاسم الهيئة متعددة الجنسيات، المعلومات مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وتقدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خبرة التطوير لتساعد في توجيه إنفاق برنامج الإستجابة الطارئة للقائد حسب الحاجة.

قدمت وزارة الدفاع في الربع الماضي، تقريراً لمكتب المفتش العام يقول إن تأمين نوعية مشروع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، قد تم أثناء وعند إستكمال مشروع ما من قبل شركات هندسية خارجية أو مهندسين مستأجرين لمراقبة المشروع. كما وضع مكتب المفتش العام تقريراً يقول "أجريت الإستطلاعات الشهرية المتعددة من قبل المتعهدين للقوات متعددة الجنسية في العراق والهيئة متعددة الجنسية في العراق لقياس أثر جهود التحالف في العراق."

للتدقيق في كيف ترتبط أموال القطاعات تحت برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، بتعريف مكتب المفتش العام للقطاعات، أنظر ملحق د.

يجمع مكتب المفتش العام بيانات حول تمويل الولايات المتحدة من عدة مصادر. للتدقيق في مواد الميزانية المرتبطة بوجهة هذه الأموال، أنظر ملحق ن.

القسم 2 إستخدامات مخصصات الولايات المتحدة

إستخدامات مخصصات الولايات المتحدة

يضع مكتب المفتش العام هنا تقريراً عن استخدامات 44.5 بليون دولار من الأموال الأميركية المخصصة ضمن برامج إعادة الإعمار التالية:

- الأمن والعدل
- فرق إعادة إعمار المحافظات
- تطوير القدرات
- الكهرباء
- النفط والغاز
- المياه
- الرعاية الصحية
- المواصلات والاتصالات
- الديمقراطية
- التنمية الإقتصادية
- اللاجئون وحقوق الإنسان والتعليم

الأمن والعدل

القسم 2

الأمن والعدل

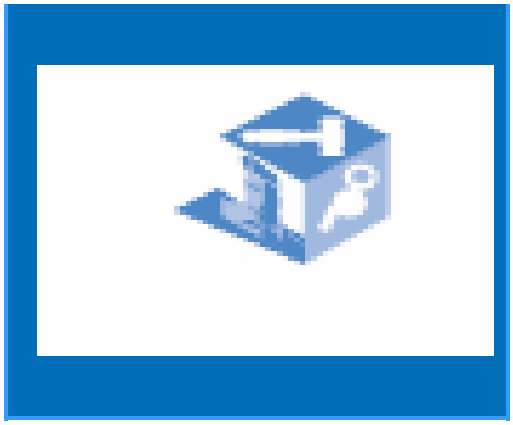

الأمن والعدل

تم تخصيص أكثر من 17 بليون دولار من الأموال الأميركية لإعادة الإعمار لتدريب والتزويد بالمعدات وتجهيز وتقديم البنية التحتية الداعمة لقوات الأمن العراقية. قدم ملحق السنة المالية 2007 ، 60.6 % ، من الأموال المتعلقة بإعادة إعمار العراق، إلى صندوق قوات الأمن العراقية.
تتضمن خطة تقديم الدعم لجاهزية قوات الأمن العراقية أربع مراحل من التطور:

- الشراكة بين القوات المتعددة الجنسية - العراق وقوات الأمن العراقية.
- العمليات التي يقودها الجيش العراقي وتخليص المناطق من التمرد.
- السيطرة العراقية على المحافظات : تتسلم السلطات العراقية السيطرة والمسؤولية كل عن محافظته.
- أمن الاعتماد على الذات: تعمل حكومة العراق وتديم قوات الأمن من خلال هيئات الدولة.

شكل تصاعد ومستويات العنف والإخفاقات المبكرة التي تمت بقيادة قوات الأمن العراقية تحديا أمام تنفيذ هذه الإستراتيجية. زيادة نهاية- القوة في الجيش العراقي وقوات الشرطة أمر جوهري للإستجابة النشاطات التمردية والإجرامية. ولكن الخطر على وحدة بنية قوات الأمن العراقية – بما فيها الإستنزاف القتالي تنظيم الإجازات بحرية والتسلل الطائفي وتسلل الميليشيات - وضع ضغطاً كبيراً على قدرة قوات الأمن العراقية على تلبية متطلبات قوة - الدولة النهائية.

ذكر تقييم الرئيس *الأولي للمعالم* في تموز/يوليو 2007، أن حكومة العراق "حققت تقدماً مرضياً باتجاه تأسيس لجان سياسية وإعلامية وإقتصادية وخدمات من أجل دعم خطة بغداد الأمنية" من خلال تأسيس لجنة التوجيه التنفيذية واللجان المتفرعة عنها. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحكومة "ستواصل مراقبة والإنخراط في اللجان لإنتاج تأثير مرضٍ خلال الستين يوماً القادمة."

التحول إلى السيطرة العراقية

كان التقدم في جهود التحالف في تحويل المسؤولية إلى حكومة العراق، أبطأ من المتوقع. وأصبحت ميسان خلال هذا الربع رابع محافظة يتم تحويلها إلى السيطرة العراقية على المحافظات.

كما أن هناك محافظتين توقعت وزارة الدفاع الأميركية أن تحصلا على وضع المحافظة تحت السيطرة الإقليمية العراقية "بحلول ربيع 2007" – القادسية ونينوى - ولكنهما لم يلبيا الشروط المطلوبة للتحول. وفي 30 أيار/ مايو 2007 تم تحويل دهوك وإربيل والسليمانية إلى "السيطرة العراقية على المحافظات" تحت حكومة إقليم كردستان.

وفي أحدث تقرير لها حول إستقرار وأمن العراق عدّلت وزارة الدفاع تنبؤها بتحويل السيطرة الأمنية. وتتوقع وزارة الدفاع الآن نسبة تحويل جميع المحافظات العراقية إلى الوضع تحت السيطرة في موعد "لا يتجاوز آذار/مارس 2008."

تأثرت أيضاً، عملية تحويل القواعد الأمامية العاملة إلى السيطرة العراقية، بالعمليات الأمنية المستمرة. تقرر وزارة الدفاع بأن القوات متعددة الجنسية – العراق سلمت خلال هذا الربع بعض القواعد الأمامية العاملة إلى العراقيين. ولكن القوات متعددة الجنسية – العراق أسست أيضاً بعض القواعد الأمامية العاملة خلال 2007 ، لدعم خطة بغداد الأمنية " العناصر الأخرى في العراق ، بما فيها شركاء التحالف وفرق إعادة إعمار المحافظات وفرق التحول وغيرها من الكيانات ووزارة الخارجية". وكما يظهر في **الجدول (2-4)**، إزداد عدد القواعد الأمامية العاملة في العراق بين تشرين الثاني/نوفمبر 2006، و حزيران/ يونيو 2007، من 110 إلى 122، أي بنسبة زيادة قيمتها 10.9%.

الجدول2-4
معدل تحويلات القواعد الأمامية العاملة

تقرير 9010	مجمل القواعد الأمامية العاملة	المحولة	نسبة المحافظات المحولة
أيار/مارس 2006	غير متوفر	34	-
آب/ أغسطس2006	110	48	%43.6
تشرين الثاني/ نوفمبر 2006	110	52	%47.3
آذار/ مارس 2007	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
حزيران/يونيو 2007	122	غير متوفر	%50

دعم الولايات المتحدة

تلقى قطاعا الأمن والعدل أكبر الحصص من الـ 44 بليون دولار، من الأموال الأميركية من أجل الإغاثة وإعادة الإعمار – أكثر من 17 بليون دولار. بالنسبة إلى مخصصات تمويل الأمن والعدل بحسب المصدر أنظر **الشكل (2-17).**

حتى هذا التاريخ خصص مبلغ 10.82 بليون دولار، من صندوق قوات الأمن العراقية للمساعدة في تلبية التدريب ومتطلبات تجهيز قوات الأمن العراقية بالمعدات ، منها 61% تم إنفاقها. قطاع الأمن والعدل خصص له 34% من مبلغ الـ 18.44 بليون دولار في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – 2 كما تم إنفاق أكثر من 93% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ومن إجمالي تمويل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) لإعادة إعمار العراق، تم تخصيص 7% للأمن والعدل، وأنفق حوالي 42% من هذه الأموال بحلول نهاية هذا الربع. لمعرفة وضع خطوط التمويل الأربعة أنظر **الشكل (2-18).**

الشكل 2-17
مخصصات الأمن والعدل

الشكل 2-18
إلزامات الأمن والعدل

ويمول صندوق قوات الأمن العراقية جزءاً من تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها بالمعدات. يركز تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على مشاريع الإعمار الكبيرة، ولكنه قدم أيضاً التمويل لنشاطات غير الإعمار مثل تسليح الجيش العراقي الجديد وتدريب الشرطة العراقية ومساعدة ضحايا الحرب ودعم برامج حماية الشهود. ومول صندوق دعم الإقتصاد (ESF) بشكل رئيسي البنية التحتية لجهود الأمن، فيما ركز برنامج القائد للإستجابة للطوارئ على دفعات المواساة والتعزية.

مبادرات حكم القانون

هناك عدة مبادرات تحقق تقدماً من أجل دعم حكم القانون في العراق وتقوية الوضع القانوني وقوات الشرطة والنظام القضائي ونظام السجون . وقد أسست القوات متعددة الجنسية – العراق، بدعم من وزارة العدل ووزارة الدفاع فرق النظام والقانون، لزيادة قدرات المحكمة الجنائية المركزية العراقية، ضمن أشياء أخرى.

وتستمر مشاكل الأمن في إعاقة التقدم في جهود حكم القانون. مثلا جعلت الهجمات والتهديدات بعض القضاة العراقيين يترددون في محاكمة قضايا تتعلق بالإرهاب والتمرد. وهكذا أسست القوات متعددة الجنسيات – العراق مجمع حكم القانون في بغداد لـ " تقديم مواقع آمنة تجمع الشرطة والمحاكم والمختبرات الجنائية ووظائف السجون ومباني إسكان للقضاة ومراكز التوقيف". جاء في تقارير وزارة الدفاع خلال هذا الربع، أن أول محاكمة قضائية جرت في مجمع حكم القانون، قد تمت أمام قاضي تحقيق عراقي، في 2 نيسان/ابريل 2007. وقد عين تسعة قضاة عراقيين و 15 موظفاً في المحكمة الجديدة منذ ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك عينت وزارة الدفاع 67 قاضي دفاع ومساعدين ومحققين وضباط مخابرات ضمن فرقة النظام والقانون المقرر أن تبدأ الوصول في 15 أيار/ مايو 2007.

صندوق قوات الأمن العراقية

من 478 مشروعاً أمنياً مولها صندوق قوات الأمن العراقية في السنة المالية 2005 والسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 ، تم استكمال 51% و 9% لم تبدأ. بالنسبة لوضع مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر **الشكل (2-19).**

الشكل 2-19

وضع مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 2005، 2006 و2007: الأمن والعدل

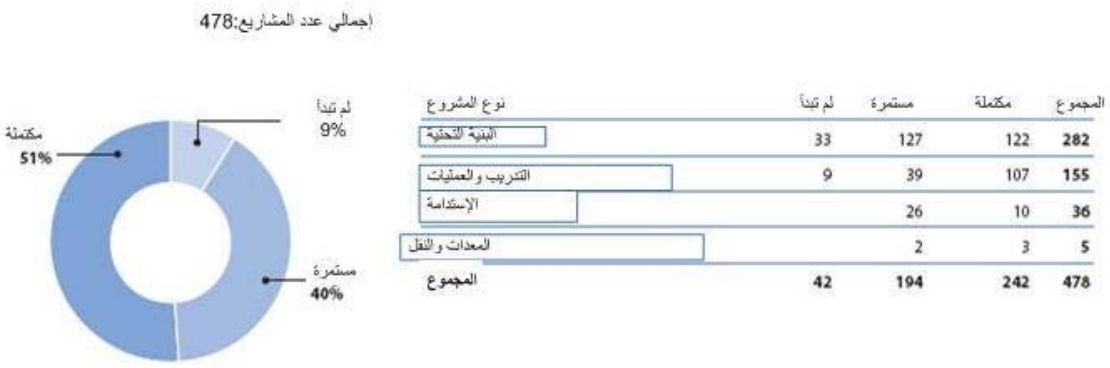

نوع المشروع	لم تبدأ	مستمرة	مكتملة	المجموع
البنية التحتية	33	127	122	282
التدريب والعمليات	9	39	107	155
الإستدامة		26	10	36
المعدات والنقل		2	3	5
المجموع	42	194	242	478

تدريب وتجهيز وتأهيل قوات الأمن العراقية

مع أن التحالف قد درب وجهز أعداداً كبيرة من العراقيين بالمعدات، إلا أن قدراتهم على القيام بعمليات واسعة مضادة للتمرد تبقى موضع تساؤل. وكما هو مبين في **الشكل(2-20)** فإن الأهداف المطلوبة من مستويات قوات الأمن العراقية داخل الدولة قد زادت بنسبة 225% ، فوق تقديرات برامج تدريب سلطات التحالف الإنتقالية. وبحلول نهاية العام 2006 ، لبى عدد القوات التي تم تدريبها، أهداف الدولة الداخلية المقدّرة، وجهود الدعم المتغيرة، حسب ضرورات استنفاد القوات وتطوير القدرات اللوجستية. ولكن في

بداية عام 2007 ، إزدادت متطلبات القوات الكلية مرة أخرى إلى هدف 385.000 موظف مدرب من قوات الأمن العراقية.

وإزداد خلال هذا الربع عدد موظفي قوات الأمن العراقية المدربين والمجهزين من 22.100 إلى 353.100، كما يلي:

- 158.900 أفراد الجيش العراقي والبحرية وسلاح الجو.
- 194.200 شرطة ودوريات خارجية وغيرها من ضباط وزارة الداخلية.

وعلى الرغم من هذا التدريب المكثف تساءل *التقييم الأولي للمعالم عن* قدرة وحدات قوات الأمن العراقية على العمل بشكل مستقل، مقدرا تقدم حكومة العراق على أنه " غير مرضٍ". وقال التقييم إن "وجود شركاء التحالف ودعمهم يبقى ضرورياً لعمليات قوات الأمن العراقية.

الشكل2-20
جهاز تدريب وتجهيز وتأهيل قوات الأمن العراقية

تجهيز وتدريب وتأهيل القوات

إعتباراً من 14 أيار/ مايو 2007 ، أصبحت 101 كتيبة قتالية من الجيش العراقي عاملة وتقوم بالعمليات على مستويات مختلفة من القدرة؛ وهناك 38 كتيبة إضافية في هذا السياق. ولكن يستمر عدد الحضور الحقيقي لأفراد الجيش العراقي في كونه منخفضاً عما ورد في التقارير. تقول وزارة الدفاع الأميركية إن 65% فقط، من الأفراد المخولين، يتواجدون بفعالية في وظائفهم في الوحدات الميدانية في أي وقت. لتحسين وتقوية الحضور في الوظائف مولت قيادة التحول الأمني متعددة الجنسيات – العراق، تدريب 12.000 جندي إضافي، لتصل مستويات الوحدات المقاتلة إلى 110% ، من التخويل. وقد تم إستكمال

التدريب الأولي لـ 10.300 من هؤلاء الجنود الجدد. وبالإضافة إلى ذلك مولت قيادة التحول الأمني متعددة الجنسيات – العراق، تجهيز 18.000 جندياً جديداً سيخدمون كبدائل للأفراد المفقودين.

ويزداد دور قوات وزارة الدفاع في قيادة العمليات. اعتباراً من 14 أيار/مايو 2007 ، تم تقييم تسع قيادات فرق و 31 قيادات ألوية، على أنها قادرة على قيادة عمليات مضادة للتمرد، وهناك 95 من كتائب الجيش العراقي في القيادة – بعد أن كانت 93 كتيبة في شباط/فبراير. ورغم أن وزارة الدفاع الأميركية أوردت في تقريرها الربع الماضي، أن قيادة القوات البرية العراقية كان متوقعاً منها أن تحكم السيطرة على عشر فرق عسكرية، بحلول حزيران/ يونيو 2007، إلاّ أنه لا زالت الهيئة متعددة الجنسيات في العراق تمتلك سيطرة عملية على الفرقتين الخامسة والسابعة، إعتباراً من 14 أيار /مايو 2007 ، كما يتوقع أن يتم تحول كامل بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

تبقى قدرات وزارة الدفاع العراقية اللوجستية، معوقاً رئيسياً لقدرة العراقيين على استلام المهمة من التحالف. وقد حدد مكتب المفتش العام كـ "مجازفة" ، هدف القوات متعددة الجنسية في العراق بعملية لوجستية مستدامة وقابلة للإدارة في وزارة الدفاع العراقية بحلول 2008. وتاريخ التحول المقترح من بعض من النشاطات الناقصة هو هذا الربع.

وتقوم لجنة قوات عراقية ومن التحالف، بتقييم مدى التقدم، لتقرير متى ستتسلم وزارة الدفاع العراقية مهام الصيانة. وقد "وافقت وزارة الدفاع العراقية، من حيث المبدأ على تمويل عقد الصيانة الوطني خلال أيار/ مايو 2008، باستخدام قضية مبيعات عسكرية أجنبية. ويتواصل استخدام المتعهدين لإستدامة كتيبتي دعم و80 وحدة إسناد حامية تقدم الدعم واللوجستية للفرق.

وتضم المبادرات الأخرى الممولة أميركياً، تدريب وتجهيز كتائب البنى التحتية الإستراتيجية ومشاركة قوات التحالف مع قوات العراق لحماية مختلف أنواع البنية التحتية للطاقة. وقد أسست وزارة الدفاع العراقية 17 كتيبة بنى تحتية إستراتيجية، تسير عبر عملية تدريب وتجهيز من مرحلتين لتتحول إلى كتائب جيش عراقي نظامي. وأوردت وزارة الدفاع الأميركية في تقاريرها خلال هذا الربع أن 13 كتيبة بنى تحتية إستراتيجية يتم تقييمها جنباً إلى جنب مع قوات التحالف.

تدريب الشرطة العراقية

تضم قوات مستوى الشرطة العراقية المدرّبة:

- خدمات الشرطة العراقية.
- الشرطة الوطنية
- خدمة حماية المرافق
- مديرية تعزيز حماية الحدود
- ومديرية موانئ الدخول

تتكون خدمات الشرطة العراقية من غالبية أفراد وزارة الداخلية العراقية، التي وصل عدد أفردها المقرر 135.000، في الربع الماضي. وقد تم توزيع ما يقارب 89% من المعدات الحاسمة المخولة لخدمات الشرطة العراقية، وسيتم تسليم الباقي بحلول نهاية 2007. جزء كبير ومهم من المعدات أصبح غير مؤهل للخدمة بسبب الخسائر في القتال والإستنزاف. كما قد تؤثر المسؤولية عن تحويل المعدات إلى خدمات الشرطة العراقية على توفرها للاستعمال الأمني.

في مطلع 2004، تم تشكيل فريق شرطة التحالف لمساندة الانتقال، لكي يجند ويدرب ويزود بالمعدات ويديم خدمات الشرطة العراقية. ولكن، بسبب وجود فرق قليل بين القوات العسكرية العراقية وخدمات الشرطة المدنية لحكم القانون، فإنه غالباً ما يتم تدريب الشرطة من قبل جنود بدلاً من خبراء شرطة. ونتيجة

لذلك تلقت بعض القضايا اهتماماً أقل بما فيها حكم القانون وحقوق الإنسان ومعاملة المشتبه بهم والسجناء، وعمل الشرطة بديموقراطية.

ويعمل حالياً عبر العراق 222 فريق شرطة إنتقالي، للمساعدة على تطوير قوات الأمن العراقية. ويضم كل فريق 12 إلى 15 عضواً. ومعظم هؤلاء الأعضاء أفراد عسكريون وإثنان إلى أربعة أعضاء في كل فريق هم ضباط إرتباط شرطة دولية مدنيون يقدمون خبراتهم في مجال تعزيز القانون المدني في خصائص تقنية من التحقيق الجنائي وإدارة مراكز الشرطة.

في تقريرها إلى الكونغرس في آذار/ مارس، أشارت وزارة الدفاع إلى أن " التكلفة والمجازفة التي تعيق نشر ما يكفي من فرق الشرطة الإنتقالية لتغطية كل محطات الشرطة العراقية في أي وقت كان 5 فقط من 18 محافظة عراقية تمتلك ما يكفي من فرق الشرطة الإنتقالية للقيام بكامل النشاطات ....(التدريب والتدريبات المشتركة وتقييم الأداء)". ومنذ شهر آذار/ مارس طرحت وزارة الداخلية العراقية مبادرة لتقييم الأداء وفعالية مراكز الشرطة العراقية، بتفتيش 44 من مراكز بغداد الـ 47.

شكلت إدارة الشرطة الوطنية مشكلة لوزارة الداخلية العراقية. ولهذا ففي تشرين أول/ أكتوبر نفذت قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات في العراق برنامج تحول للشرطة الوطنية من أربع مراحل لإعادة توجيه البرنامج نحو وظائف الشرطة. تتضمن المرحلة الثانية التأكيد على حقوق الإنسان وحكم القانون وأخلاق الشرطة. وإعتباراً من 27 حزيران/ يونيو 2007 ، أكمل حوالي 26.300 ، من أفراد الشرطة الوطنية إعادة التدريب.

ومع ذلك فإن وحدة الشرطة الوطنية تظل محل تساؤل. هناك إتهامات عديدة بأن الشرطة الوطنية تعمل كفرق إعدام ترتكب القتل والتعذيب والخطف. وفي الأشهر السبعة الماضية تم تغيير 7 من أصل 9 من قادة ألوية الشرطة الوطنية و 16 قائد كتيبة بسبب القلق بشأن النشاطات الطائفية.

ومثل فرق الشرطة الإنتقالية ، تساند الآن 39 فرقة من فرق الشرطة الوطنية الانتقالية. وتطور وحدات الشرطة الوطنية من خلال المراقبة والتدريب وتسهل الاتصالات مع قوات التحالف وتقوم بتقييم الجاهزية العملية للشرطة الوطنية. وتقوم خدمات حماية المرافق بحماية البنية التحتية والمرافق التي تسيطر عليها 27 وزارة خاصة بكل منها. كما تشكل خدمات حماية المرافق مشكلة نظرا للمزاعم بتورطها في جرائم عنيفة ونشاطات أخرى غير مشروعة. و كان إصلاح وإخضاع عمليات خدمات حماية المرافق المركزية هدفاً معلناً منذ منتصف 2006 . ولكن وزارة المالية العراقية لم تخضع للمركزية حتى الآن عملية التمويل مع وزارة الداخلية، ولهذا فإن وضع أفراد ومعدات خدمات حماية المرافق يظل مرتبطاً كما يظهر بالوزارات الخاصة بكل منها. وعندما يتم تعزيزها سيصل إجمالي عدد أفراد خدمات حماية المرافق إلى 98.000 منخفضا من 145.00 حسب تقارير 2006.

مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بحلول نهاية حزيران/ يونيو 2007 استكملت 89% تقريباً ، من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الأمن والعدل . للاطلاع على قائمة بمشاريع وأوضاع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أنظر **الشكل (2-21)** . لقد مول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إعمار وإعادة تأهيل نقاط الحدود ومحطات مكافحة النيران ومراكز الشرطة وأكاديميات تدريب السلامة العامة والسجون ومراكز الإصلاح وقاعات المحاكم ومؤسسات حماية الشهود. وكانت تفتيشات مكتب المفتش العام الماضية قد راجعت نقاط

الحدود ومراكز الشرطة والمحاكم والسجون وخرجت بنتائج مختلطة. مثلاً، تفتيش مكتب المفتش العام لنقاط الحدود في السليمانية وجد أعطاباً صححها في النهاية المتعهدون.

كان البناء في موقع إصلاح خان بني سعد مقرراً له حسب الجدول أن يستكمل في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ ولكن العمل الإنشائي بهذا الموقع تم إنهاؤه في 30 حزيران/ يونيو 2007 ، بسبب "تأثير قضايا الوضع الأمني القاسية وبطء نسبة التقدم من قبل المتعهد". أما إنشاء مركز تأهيل الزرقاء الجديد في دهوك، فقد استكمل في 20 حزيران/ يونيو 2007".

ويقدر استكمال مركز إصلاح الناصرية ذي الـ 800 سرير بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، بعد شهر من الموعد المذكور في الربع الماضي. وفي منتصف 2006 ، وجد تفتيش لمكتب المفتش العام على الموقع، أن نوعية العمل وعناصر الإستدامة في مستوى القبول، رغم أن التراخي في المشروع وكلفة التجاوزات الناتجة في مدة العمل قد قلصته من مؤسسة بسعة 4.400 نزيل". وقد أستكمل حالياً 62% من المشروع.

وبالإضافة إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، خصص ملحق السنة المالية 2006 مبلغ 91.4 مليون دولار لتمويل السيطرة الدولية على مكافحة المخدرات وتنفيذ القانون، منها 82 مليون دولار لبناء السجون. وحسب فرقة منطقة الخليج المسؤولة عن مراقبة مشاريع السجون، فإن معظم المشاريع لا تزال في مرحلة ما قبل الإلزام بحسب هذا البرنامج. آخر مشروع إعمار يخص الأمن والعدل (محكمة الحلة) ممول من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، من المقرر إنجازه في نهاية آب/ أغسطس 2008.

كما وجدت تقييمات مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي أن قاعدة لواء الرشيد ومبنى وزارة الدفاع العراقية لبنا مقاييس التصميم وكلاهما يعمل بشكل جيد. أما عملية الإعمار في قاعدة س- 130 العراقية فقد لبت المتطلبات أيضاً من قبل المتعهد، ولكن إستدامة المولد شكلت مشكلة. لمزيد من المعلومات حول هذه التقييمات، أنظر القسم الثالث (3) من هذا التقرير.

الشكل 2-21
وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)- الأمن والعدل

وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
مجموع عند المشاريع 3.169

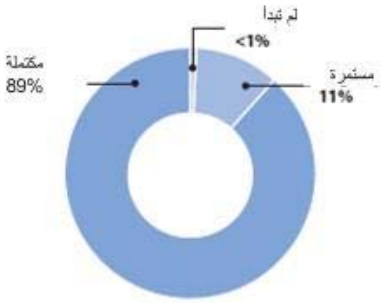

ملاحظة: الأرقام تقريبية

نوع المشاريع	لم تبدأ	مستمرة	مكتملة	المجموع
صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب في العراق		169	1,104	1,273
إعادة الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار		1	602	603
تصليح المرافق		9	426	435
تعزيز الحدود	2	1	270	273
تركيز الإستقرار		123	115	238
إنشاء جيش عراقي جديد	2	9	76	87
فيلق الدفاع المدني العراقي	4	7	72	83
تدريب ومساعدة الشرطة	9	5	60	74
الأمن والمرافق القضائية		6	31	37
تحقيقات الجرائم ضد الإنسانية		1	34	35
مفرقة		2	7	9
إعادة إعمار مرافق السجون		3	2	5
برنامج حماية الشهود		4	1	5
شبكة إتصالات الأمن الوطني			3	3
مرافق السجون		1	2	3
تدريب ومرافق السلامة العامة		1	2	3
خدمات حماية المرافق			2	2
تطبيق الأمن والقانون			1	1
المجموع	17	342	2,810	3,169

مشروعات صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

حوالي 21% من ملحق السنة المالية 2006، تم تخصيصه للقطاع الأمني. دخل فيلق المهندسين التابع للجيش الأميركي في إتفاقية بين الوكالات، التزمت كلياً بمبلغ الـ 277 مليون دولار التي أدخلت في برامج مشاريع حماية البنية التحتية الأمنية التي تمثل تقريباً 88% من أموال صندوق الأمن الإقتصادي في هذا القطاع. ومن المبالغ المبرمجة لحماية أمن البنية التحتية، قام فيلق منطقة الخليج بإلزام حوالي 34.42 مليون دولار، وأنفق 2.09 مليون دولار. طلب مكتب المفتش العام مراجعة للمشكلة التي عرضها أمن البنية التحتية وساعد تمويل صندوق دعم الإقتصاد (ESF) على التعامل مع هذه المشكلة.

أمثلة من حماية أمن البنية التحتية تشتمل على:

- مناطق الإقصاء: مناطق محمية لتقديم الأمن للبنية التحتية الطولية، وتضم عادة الأسيجة وارتدادات الجدران والأبراج والممرات الضيقة والخنادق.
- أنظمة كشف التدخل: مجسات إلكترونية لكشف إختراقات الحدود.
- الهوية: فحص ديمومة الحياة وتأسيس برنامج بطاقة الهوية الوطني العراقي، الذي يقدم قاعدة أساسية للهوية والتحقق من المواطنين العراقيين وذوي الجنسيات الأجنبية.

- تقوية البنية التحتية: مثل سياج السلسلة، والسلك القاطع، وأبراج الحراسة والحواجز لحماية أفضل للبنية التحتية الحساسة من محاولات الإختراق والتسلل.

مشاريع حماية أمن البنية التحتية تكون مصممة عادة لتقوية البنية والإضاءة المحسّنة والإتصالات وتحسينات قواعد المباشرة بالعمل، التي يستخدمها الجيش العراقي لحماية البنية التحتية الحساسة. ومعظم هذه المشاريع لمناطق أنابيب النفط القصرية وأبراج محولات الكهرباء، وسيتم تحديدها وإلزامها وإدارتها من قبل فيلق منطقة الخليج. **الشكل (2-22)** يظهر وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاعي الأمن والعدل.

الشكل 2-22
وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF)– الأمن والعدل

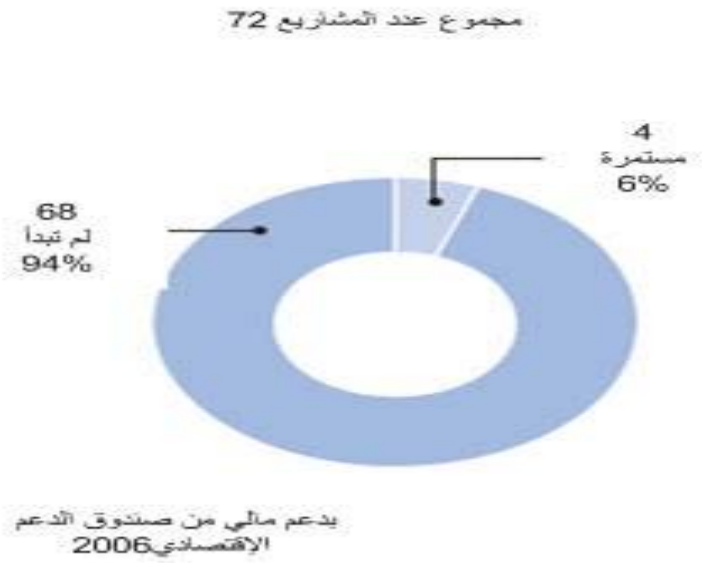

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد

تمثل أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 ، وللسنة المالية 2007 ، أقل من 1% من إجمالي الأموال الأميركية للمشاريع الأمنية في العراق، و 7% من إجمالي أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، للسنة المالية 2006 وللسنة المالية 2007 ، لإعادة الإعمار في العراق.
واعتباراً من مطلع تموز/ يوليو، تم استكمال 1.019 من الـ 1.400 مشروع مخطط له، ولا يزال 381 مشروعاً قيد الإنشاء. تضم مشاريع برنامج الإستجابة للطوارئ الأمنية للقائد ، تصليحات المباني المدنية والثقافية وترميم الدمار الناتج عن العمليات العسكرية وحكم القانون ومشاريع الحكم ودفعات المواساة والعزاء. وكانت مشاريع تقوية البنية التحتية قد استكملت أيضاً في السنة الماضية، باستخدام أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد. أنظر الشكل (2-23) حول وضع المشاريع المموّلة من برنامج إستجابة القائد للطوارئ الأمنية.

الشكل 2-23
وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد لسنة 2006 و2007– الأمن والعدل

نوع المشاريع	مستمرة	مكتملة	المجموع
دفعات التعازي	202	586	**788**
حكم القانون والحكم	68	237	**305**
إصلاح المرافق المدنية والثقافية	71	105	**176**
إصلاح أضرار العمليات العسكرية	40	91	**131**
المجموع	**381**	**1,019**	**1,400**

ومنذ عام 2004، وصل معدل مشاريع الأمن الخاصة برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ، إلى حوالي 40.000 دولار لكل مشروع. ومن 2004 إلى 2006 ، إستفادت منطقة بغداد من زيادة في معدل القيمة الأمنية للمشروع، من حوالي18.000 دولار في 2004، إلى 68.000 دولار في 2006. **الشكل (2-24)**، يظهر التغير في معدل القيمة لكل مشروع للسنوات 2004، 2005 ، 2006.

الشكل 2-24

معدل القيمة لكل مشروع من مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنوات 2004، 2005، 2006، حسب المحافظة

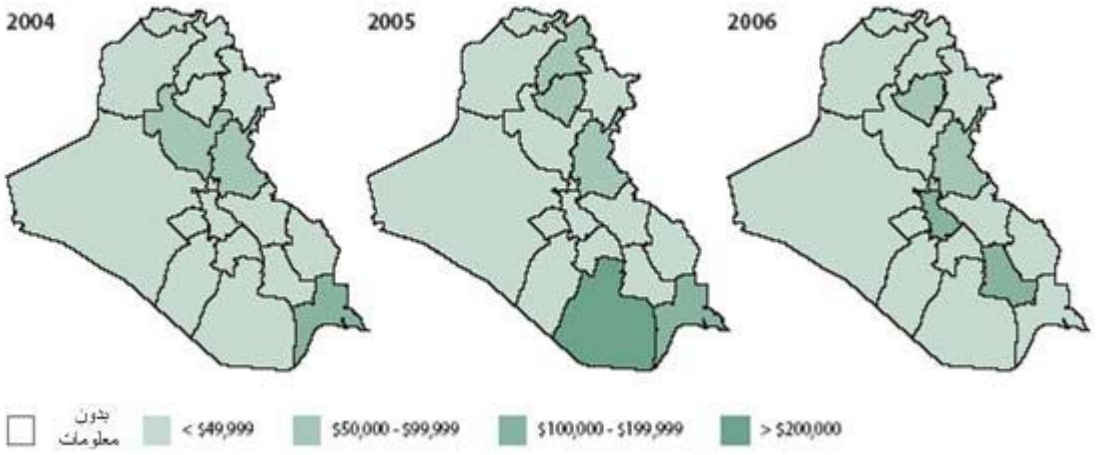

القسم 2

فرق إعادة إعمار المحافظات

فرق إعادة إعمار المحافظات

يعد برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات أهم برنامج لبناء القدرات على مستوى البلاد في العراق. إنه مشروع مدني-عسكري يوفر قاعدة للمساعدة على تطوير قدرات حكومات المحافظات العراقية.

برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات يمتلك خليطاً من الموظفين المدنيين والعسكريين يبلغ عددهم من 30 إلى 100 عضو، بالإضافة إلى العراقيين المعينين محلياً. تعمل فرق إعادة إعمار المحافظات من أجل بناء قدرات حكم محلي في كل من محافظات العراق الثماني عشرة وتسعى إلى تسهيل وحدة الصلات العملية بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات.

وحسب تدقيق مكتب المفتش العام الجديد لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات فإن مهمة فرق إعادة إعمار المحافظات هي جهد أربع سنوات، تم التركيز خلال العامين الأولين على تقديم تطور القدرات الضرورية لحكومات المحافظات. وفيما تظهر حكومات المحافظات قدرات متزايدة للحكم وإدارة ببيئتها الأمنية، فإن مهمة فرق إعادة إعمار المحافظات ستتحول إلى برنامج تدريب تابع للوكالة الأميركية للتنمية

الدولية يركز على تطوير قدرات الحكم التي تقع دون مستوى المحافظات. لمزيد من المعلومات عن تدقيق مكتب المفتش العام بخصوص توسيع برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات، أنظر القسم الثالث (3).

فرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة

لقد تم تطبيق خطة الرئيس لكانون الثاني/ يناير 2007 بزيادة عدد فرق إعادة إعمار المحافظات بالإرتباط مع زيادة العسكريين في هذا الربع. في منتصف نيسان/ إبريل 2007 تم نشر عشرة فرق إعادة إعمار محافظات إضافية وتوظيف كادر كامل من الموظفين في صفوف فرق إعادة إعمار المحافظات الجديدة المتوقع تشكيلها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2007. وإعتباراً من 12 تموز/ يوليو 2007، تم نشر حوالي نصف عناصر 30 فرقة، من فرق إعادة إعمار المحافظات الإضافية.

وتواصل العشرة فرق إعادة إعمار المحافظات الأصلية العمل في مواقع دائمة على مستوى المحافظات. أما فرق إعادة إعمار المحافظات الجديدة فهي وحدات متحركة مضمنة في فرق الألوية المقاتلة وتعمل على مستوى المقاطعة والأمانة. ولفرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة مهمة رئيسية مستمرة لإسناد عمليات مكافحة التمرد. وتتضمن أربعة أعضاء أساسيين: قائد فريق، أخصائي تطوير رئيسي، ضابط شؤون مدنية ومستشار ثنائي اللغة وثنائي الثقافة.

تقدم هذه التركيبة المضمنة أمناً عضوياً لفرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة وتسمح لها بالعمل في بيئة أكثر صعوبة أمنية. نشرت أول عشرة فرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة في مناطق غير مستقرة ولكنها مهمة إستراتيجياً: ستة في بغداد وثلاثة في الأنبار وواحدة في شمالي بابل.
في حزيران/يونيو 2007 ، اتخذ قرار بإضافة أربعة فرق إعادة إعمار محافظات مضمنة إضافية – ثلاثة في بغداد وواحدة في جنوبي ديالى – لدعم فرق الألوية المقاتلة.

ويتم تطوير الخطط لتضمين مقاطعة فريق إسناد واسط في قيادة لواء الكوت. ستزيد هذه التطورات إجمالي عدد فرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة إلى 25 (10 فرق إعادة إعمار المحافظات أصلية، 10 فرق إعادة إعمار المحافظات مضمنة، بالإضافة إلى الخمس فرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة التي ضمت مؤخراً) بطاقم موظفين مشترك يتألف من 700 فرد.

وسيضاعف برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات الموسع "سيضاعف الوجود المدني الأميركي في المحافظات والجهود اللامركزية لتسريع تحول العراق إلى الإعتماد على الذات. " **الشكل (2-25)** يظهر موقع فرق إعادة إعمار المحافظات وفرق إعادة إعمار المحافظات المضمنة عبر العراق.

الشكل 2-25
توسيع برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات

الشكل 2- 25
توسيع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية

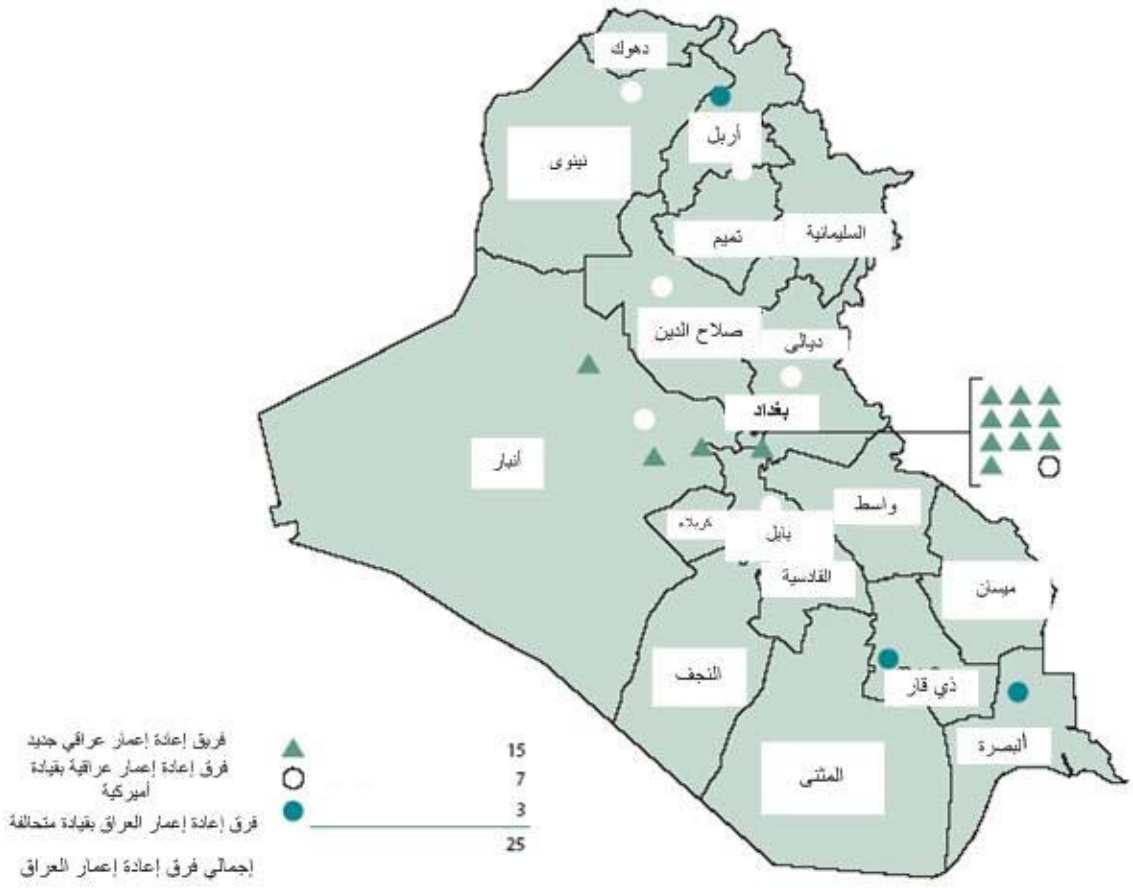

تحديات فرق إعادة إعمار المحافظات

ورد في تقارير سابقة لمكتب المفتش العام أن فرق إعادة إعمار المحافظات واجهت تحديات في مجال الموارد والتوظيف. تقدم وزارة الخارجية الأميركية دورة تعيينات مختلفة لمعالجة مشكلة التوظيف. وأعلن مدير شؤون الموارد البشرية في وزارة الخارجية في 19 حزيران/ يونيو 2007، " لكي نواصل الإستجابة بفعالية مع التحدي في مجال التوظيف في السفارة ببغداد وفرق إعادة إعمار المحافظات في العراق بتوظيف ضباط مؤهلين، قدمت وزارة الخارجية ولأول مرة في تاريخها دورة تعيينات خاصة ببلد محدد، العراق. وستضمن هذه الدورة الجديدة تعبئة كاملة لبعثتنا في العراق مرة أخرى للسنة القادمة. .... قبل إتخاذ أي قرار بخصوص التوظيف في الخدمة الخارجية ".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لبرنامج التوسع ذي المراحل الثلاث خطة لتحديد وقت التوظيف في فرق إعادة إعمار المحافظات. الشكل (2-26)، يعطي نظرة شاملة عن برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق، كما يظهر الجدول الزمني للتوظيف في فرق إعادة إعمار المحافظات عبر المراحل الثلاث من برنامج التوسع.

إعتباراً من 20 حزيران/يونيو 2007 ، نشرت وزارة الدفاع الأميركية 70 مختصاً للمرحلة الثانية. وتخطط وزارة الدفاع لنشر 43 مختصاً آخر مع نهاية آب/ أغسطس 2007 . كما تخطط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة الأميركية، ووزارة الخارجية، لإرسال 32 مختصاً آخر بحلول أيلول/سبتمبر.

برزت تحديات التوظيف الإضافية مع إنتقال مسؤوليات دعم فرق إعادة إعمار المحافظات من مكتب إدارة إعادة الإعمار في العراق، إلى مكتب شؤون المحافظات، الذي يتولى مراقبة فرق إعادة إعمار المحافظات. وقد واجهت السفارة صعوبة في ملء الوظائف الحساسة وتأسيس الإستمرارية أثناء الإنتقال. وأوصى مكتب المفتش العام، بأن يطور مكتب شؤون المحافظات خطة قوى عاملة لملء شواغر الوظائف الحساسة في إدارة برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات.

الشكل 2-26
الجدول الزمني لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات

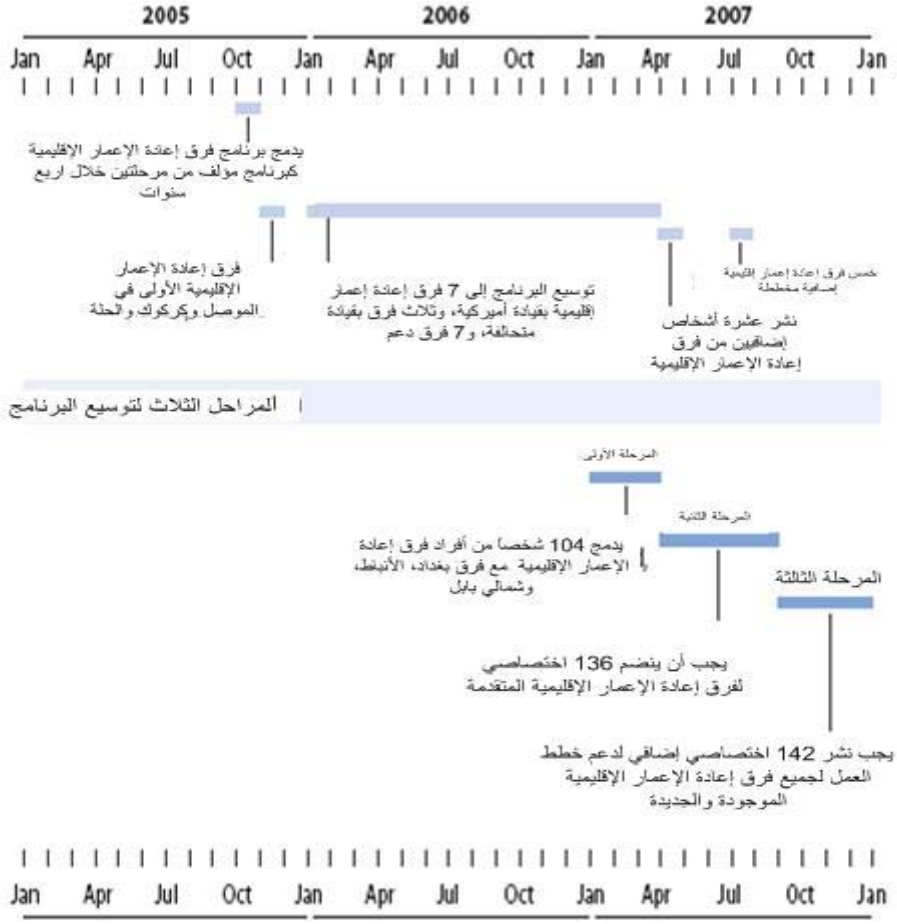

وقد ورد في تقرير تدقيق مكتب المفتش العام حول برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات، أن قياس فعالية فرق إعادة إعمار المحافظات يظل يشكل تحدياً. فهناك فقط إثنان من العشرة فرق إعادة إعمار المحافظات الأصلية العاملة قدمتا خطط عمل إلى مكتب شؤون المحافظات، مما يجعل من الصعب تقرير ما الذي تهدف فرق إعادة إعمار المحافظات إلى تحقيقه. لقد أوصى مكتب المفتش العام بأن يطور السفير الأميركي في العراق والقوات متعددة الجنسية في العراق أداءً لمراقبة النظام. القسم الثالث (3) من هذا التقرير يقدم معلومات إضافية حول تدقيق مكتب المفتش العام بخصوص برنامج توسيع فرق إعادة إعمار المحافظات.
وعلى مستوى تنفيذ المشروع ، يستمر الأمن في إعاقة جهود فرق إعادة إعمار المحافظات. أما على الصعيد الإقليمي فإن العنف المستمر، بحسب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، يجعل من الصعب الإحتفاظ بالموظفين المحليين وبزيارة مواقع المشروع .

دعم الولايات المتحدة

حتى حزيران/ يونيو 2007 خصصت الولايات المتحدة 1.924 بليون دولار لدعم برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات؛ وتم طلب مبلغ 937 مليون دولار إضافي للسنة المالية 2008. 67% تقريبا من ألـ 1.924 بليون دولار هي أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF).
الجدول (2-5)، يظهر دعم الولايات المتحدة لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات للسنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2008.

الجدول 2-5
الدعم الأميركي لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية (بملايين الدولارات)

فئة تمويل فرق إعادة الإعمار الإقليمية	تفعيل ملحق السنة المالية 2006	تفعيل ملحق السنة المالية2007	الإجمالي	الميزانية المطلوبة للسنة المالية 2008
التمويل التشغيلي	230 دولار	414 دولار	644 دولار	679 دولار
تمويل البرنامج من صندوق دعم الاقتصاد				
مشاريع فرق إعادة الإعمار الإقليمية / مشاريع لجان المحافظات لإعادة الإعمار والتنمية	315	720	1.035	160
برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في الحكومات المحلية	155	90	245	98
إجمالي صندوق دعم الاقتصاد	470	810	1.280	258
الإجمالي الكلي	700 دولار	1.224 دولار	1.924 دولار	937 دولار

وصل إجمالي الأموال الملحقة للسنة المالية 2006 ، لصندوق دعم الإقتصاد (ESF)، إلى 470 مليون دولار، ألزمت منها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 155 مليون دولار، ولم تقدم على أية نفقات، إعتباراً من 18 تموز/ يوليو 2007. وألزم فيلق منطقة الخليج 110.16 مليون دولار وأنفق 6.95 مليون دولار. وحتى 12 تموز/يوليو لم يصدر ملحق السنة المالية 2007 لصندوق دعم الإقتصاد (ESF). يظهر وضع أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في ملحق السنة المالية 2006، في **الشكل (2-27).**

الشكل 2-27
إلزامات أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) لفرق إعادة إعمار المحافظات

تعمل مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) على "تهدئة السكان المحليين، حيث توجد فرق إعادة إعمار المحافظات." وستستمر فرق إعادة إعمار المحافظات، في كونها مكوناً حاسماً في جهود الولايات المتحدة التمويلية. أما مصادر التمويل غير الأميركية فتضم صندوق تنمية العراق وشركاء التحالف والمنظمات غير الحكومية، والدول المانحة.

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

تساعد فرق إعادة إعمار المحافظات في تنفيذ الكثير من الجهود الأميركية من خلال صناديق برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) وبرنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق دعم الإقتصاد (ESF) في شراكة مع لجان تنمية إعادة الإعمار الإقليمية. وعلى أية حال فإن برنامجي - مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات وتنمية إعادة الإعمار الإقليمية، بالإضافة إلى فرق إعادة إعمار المحافظات لدعم الحكم المحلي - قد خصصت مبالغ خاصة بمشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات. ما يقارب 50% من ملحق السنة المالية 2006 ، لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) المخصص للمسار الأمني لصندوق دعم الإقتصاد (ESF)، ذهب إلى مشاريع فيلق منطقة الخليج ولجان تنمية إعادة الإعمار الإقليمية وإلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لدعم الحكم المحلي، من خلال فرق إعادة إعمار المحافظات. زادت الأموال المشتركة المخصصة لهذين البرنامجين من 470 مليون دولار في السنة المالية 2006، إلى810 مليون دولار من ملحق السنة المالية 2007، وهي زيادة تصل بحدود 72%. **الشكل (2-28)**، يظهر وضع مشاريع هذين البرنامجين الممولة من صندوق دعم الإقتصاد (ESF).

الشكل 2-28
وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) – فرق إعادة إعمار المحافظات

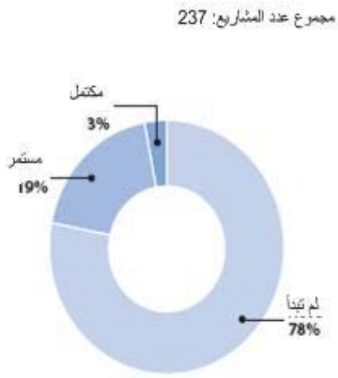

نوع المشروع	لم تبدأ	مستمر	مكتمل	المجموع
مشروع فرق إعادة الإعمار الإقليمية	186	42	6	234
مشروع فرق إعادة الاعمار الاقليمية بدعم من الحكومة المحلية		3		3
المجموع	186	45	6	237

مشروعات فرق إعادة إعمار المحافظات/ لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات

تعمل فرق إعادة إعمار المحافظات ولجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات على المستويات المحلية لدعم المسؤولين العراقيين في إتخاذ القرارات بخصوص إعادة الإعمار. ويعني الإنتقال إلى عملية لامركزية أكثر أن أساليب لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات في إلزام المشاريع قد تطورت هي الأخرى. وقد نفذ فيلق المهندسين في الجيش الأميركي إتفاقية بين الوكالات تقدم إجراءات لتقديم المشاريع من خلال لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات يقودها عراقيون، والموافقة على المشاريع من خلال فريق السفارة الوطني.

وبوجود هذه العملية تعمل لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات وفرق إعادة إعمار المحافظات ومجلس المحافظات معا لتحديد المشاريع والحصول على الموافقة من خلال فريق السفارة الوطني. ففي الأنبار مثلاً، وضع المحافظ ورئيس مجلس المحافظة معا التفاصيل الإجرائية لتطوير قوائم المشاريع. وتنخرط فرق إعادة الإعمار في المحافظات في الأنبار بنشاط في هذه العملية بإحضار المحافظ ورئيس مجلس المحافظات إلى بغداد،لإيصال تقاريرهما عن وضع تطور قائمة مشاريعهما.

وحتى 28 تموز/يوليو ، قدمت لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات العراقية قائمة مؤلفة من 304 مشروعاً ، أعتبرت ذات أولوية، بقيمة إجمالية تصل تقريباً إلى 432 مليون دولار لمكتب المساعدة على تحول العراق في السفارة الأميركية ببغداد للدراسة. وحتى 2 تموز/ يوليو 2007، وافق فريق السفارة الوطني على 198 مشروعاً، منها مائة مشروع تم إحالتها بقيمة إجمالية تبلغ أكثر من 130 مليون دولار. 41% تقريباً من الـ 315 مليون دولار المتوفرة تم إحالتها.
الشكل (2-29)، يظهر قيم المشروعات التي تمت الموافقة عليها من قبل لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات، وإجمالي الكلفة الموافق عليها من قبل فريق السفارة الوطني، وإجمالي الإحالات منذ أيلول/ سبتمبر 2006.

الشكل 2-29
قيم مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/ لجان تنمية إعادة إعمار المحافظات – الموافق عليها والممنوحة

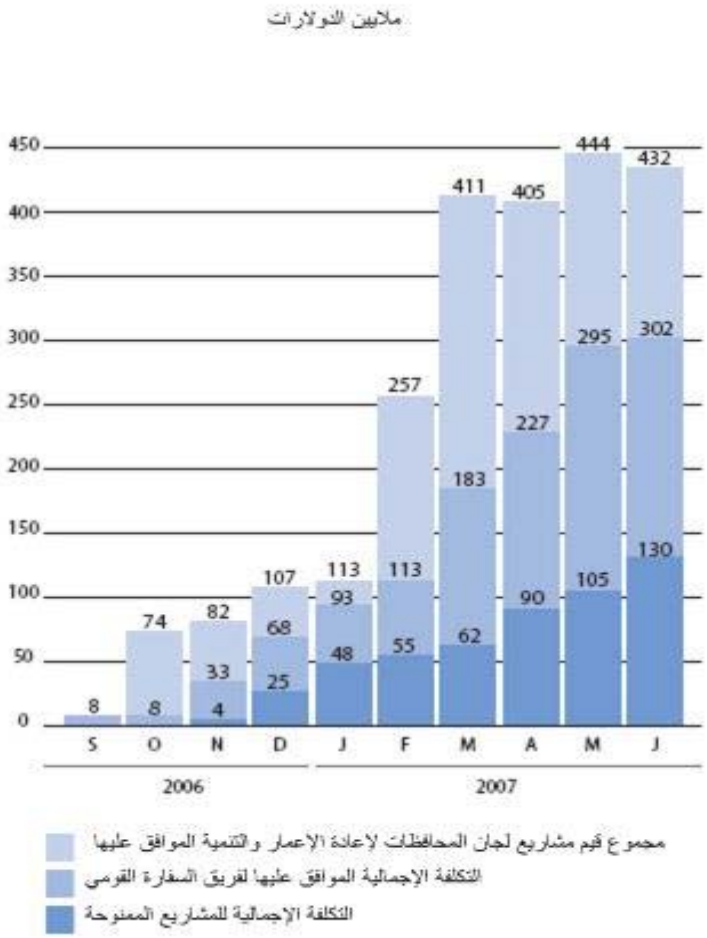

لقد وردت تقارير بالنشاطات التالية في كل إقليم على حدا خلال هذا الربع:

- 41 عقداً، بقيمة إجمالية تصل إلى 71.7 مليون دولار، منحت لمشاريع لجان تنمية وإعادة إعمار المحافظات في بغداد؛ ما يقارب 61% من ألـ 118 مليون دولار خصصت لبغداد.
- طلبت لجنة تنمية وإعمار المحافظات في الأنبار، تمويلاً بقيمة 12.2 مليون دولار إضافية.
- ستة محافظات ذات مخصصات من صندوق دعم الإقتصاد (ESF) تصل تقريباً إلى 84.7 مليون دولار لم تحدد مشاريع .

ويظهر **الشكل (2-30)**، توزيع المشاريع الموافق عليها من قبل فريق السفارة الوطني والممنوحة من قبله حسب المحافظات.

الشكل 2-30
مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/ لجان تنمية إعادة إعمار المحافظات

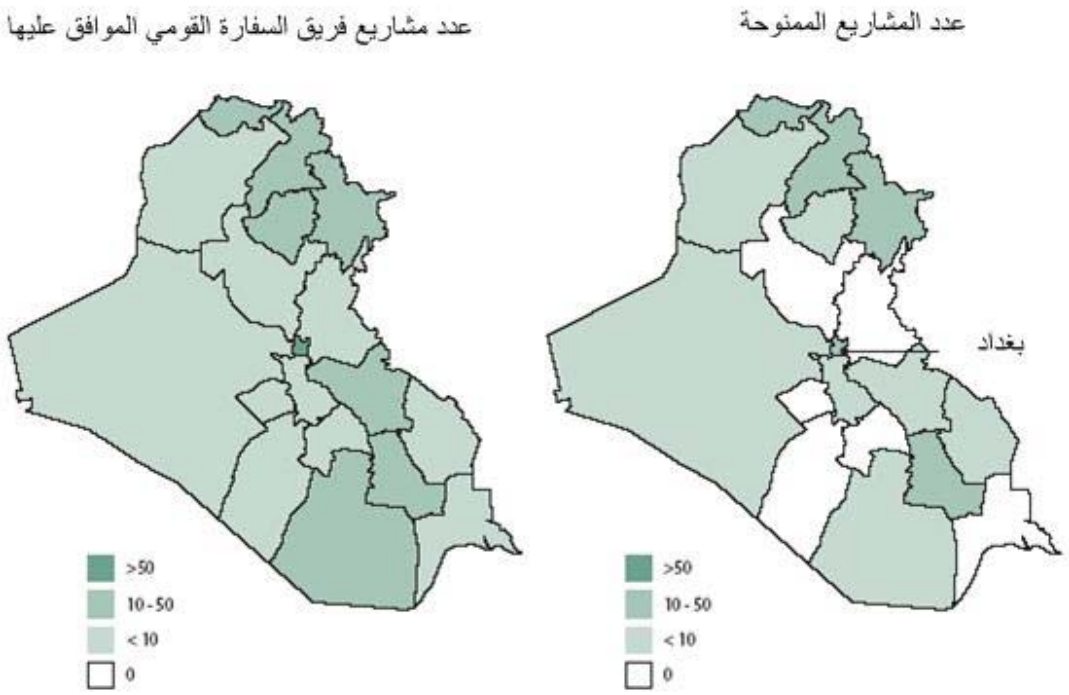

فرق إعادة إعمار المحافظات تدعم الحكم المحلي

يكمل برنامج الحكم المحلي التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) جهود فرق إعادة إعمار المحافظات من خلال دعم إصلاح سياسة الحكومات المحلية والإقليمية، وهو شكل من أشكال اللامركزية في الحكم وخدمات الحكومة للمواطنين والتنمية الإقتصادية ودعم الشفافية والمساءلة. لقد ألزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كامل مبلغ الـ 155 مليون دولار ملحق صندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 ، بموجب العقد القائم مع برنامج الحكم المحلي. وفي الستة أشهر قبل حزيران/ يونيو 2007 ، أورد برنامج الحكم المحلي في تقريره، ما يلي:

- تم تدريب 2.779 شخصاً لتقوية مهاراتهم وقدراتهم في الحكم المحلي.
- تلقى 16 مجلساً إقليمياً و64 مجلساً بمستوى أقل مساعدة في مجال تحسين الأداء. تم تدريب 560 شخصاً في الحكومة لتقوية الشفافية.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال فرق إعادة إعمار المحافظات، ستساعد الأموال على بناء قدرة أفراد الإدارة المحلية على توجيه الخدمات في عدد من المجالات. وأحد جهود برنامج الحكم المحلي كان مؤتمر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول "تعزيز المشاركة العامة في حكومة بابل المحلية."

وقدم أعضاء مجلس إقليم بابل مداخلات بشأن بنية الحكومة المحلية وسلطتها ضمن إطارها، أمام أكثر من 250 من الحضور – يمثلون المنظمات غير الحكومية ومجموعات عمل المجتمع وأساتذة الجامعات وأعضاء المجلس.

الدعم العراقي

تتابع فرق إعادة إعمار المحافظات النفقات العراقية في المحافظات وتقدم لمكتب شؤون المحافظات أحدث تقدم يحققه العراق في الإنخراط في تطوير جهود القدرات على المستوى الإقليمي.

يصل مجمل التمويل المتوفر لميزانيات المحافظات في عام 2007 ، إلى حوالي 5.4 بليون دولار:

- يضع العراق مبلغ 2.4 بليون دولار كنفقات إقليمية.
- يقدم تمويل الوزارة 2 بليون دولار.
- يبلغ إجمالي الأموال الإقليمية المتبقية من 2006 مبلغ 1 بليون دولار.

بالاعتماد على بيانات فرق إعادة إعمار المحافظات، نفذت معظم محافظات العراق أكثر من 50% من ميزانيتها لعام 2006:

- أوردت سبعة أقاليم في تقاريرها إبرام عقودها بنسبة 100%.
- أوردت تقارير خمسة أقاليم إبرام أكثر من 90% من ميزانيتها لعام 2006.

أوردت تقارير وزارة الخارجية الأميركية أنه "بالرغم من أن قانون موازنة السنة المالية 2006 خصص أموالاً للإنفاق حتى (31 كانون الأول/ديسمبر2006)، إلاّ أن حكومة العراق بالنتيجة سمحت للمحافظات بأن تستمر في إنفاق أموال السنة المالية 2006 في 2007".

تواصل عدة أقاليم الصراع مع إنفاق وتتبع الميزانية. ميزانيات المحافظات فكرة جديدة، ففي فترة صدام لم تكن للمحافظات سلطات إنفاق. وبحسب وزارة المالية الأميركية، فإن قدرة المحافظات المحدودة على فهم وتنفيذ إجراءات التعاقد تتفاقم بسبب القائمة القصيرة من الشركات الراغبة في قبول عقد نظراً للوضع الأمني. نفذت محافظة ديالى 20% فقط من ميزانيتها لعام 2006 . وجاء في تقرير للقوات متعددة الجنسية في العراق أن ديالى تواجه عدة تحديات أدت إلى الحد من قدرتها على إنفاق ميزانيتها الإقليمية.

تحتاج ديالى إلى موظفين مؤهلين، كما تحتاج إلى تحسين أساسي على الجبهة الأمنية. ويعمل برنامج الحكم المحلي التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع فرق إعادة إعمار المحافظات في ديالى لتطوير عملية تنفيذ، ستؤدي إلى تحريك الخطط بفعالية أكثر للمشاريع الكبيرة من خلال حكومة ديالى المحلية.

وواجهت الأنبار أيضاً صعوبات مع الميزانية بسبب النقص في السيولة النقدية. فبدون توفر السيولة النقدية للدفع لمتعهديها، تظل قدرة الأنبار محدودة في مجال تنفيذ ميزانيتها. ولهذا السبب 56% فقط من ميزانية الأنبار لعام 2006 قد تم إنفاقها ولم تنفق شيئا من ميزانية 2007.

يظهر **الجدول (2-6)**، وضع الميزانيات الرأسمالية لأقاليم العراق في 2006 وحتى2007 . ويظهر الصف الأفقي في أسفل الجدول، إجمالي الميزانيات وإجمالي المبالغ التي تم إلزامها، والمعدل الوطني المئوي للميزانيات المنفذة في العراق لكل سنة.

الجدول 2-6
مخصصات الميزانيات الرأسمالية لأقاليم العراق حسب المحافظة

	2006 ميزانيات تم إلزامها (بالدولار الأميركي)			2007 ميزانيات تم إلزامها (بالدولار الأميركي)		
المحافظة	الميزانية المخصصة	المبالغ الملزمة	% ملزمة	الميزانية المخصصة	المبالغ الملزمة	% ملزمة
بغداد	$598	%598	%100	$559	$264	%47
نينوى	$240	$240	%100	$ 226	$36	%16
بصره	$ 2054	$197	%96	$195	$90	%46
ذي قار	$ 197	$197	%100	$ 138	$119	%86
بابل	$132	$132	% 100	$112	$112	%100
ديالى	$118	$23	%20	$109	$0	%0
صلاح الدين	$99	$101	%100	$93	$33	%35
الأنبار	$97	$54	%56	$107	$0	%0
تميم	$97	$97	%100	$90	$25	%28
النجف	$94	$86	%92	$88	$32	%36
القادسية	$88	$88	%100	$64	$29	%46
واسط	$88	$56	%63	$83	$32	%38
كربلاء	$74	$67	%90	$71	$58	%81
حكومة إقليم كردستان	$63	$57	%91	$127	$3	%2
المثنى	$55	$50	%92	$52	$16	%30
مبسان	$0	$0	%0	$0	$0	%0
المجموع	$2,245	$2,043	%91	$2,114	$849	%40

المصدر: عرض لتنفيذ ميزانيات المحافظات في18-تموز/ يوليو 2007.

القسم 2

تنمية القدرات

تطوير القدرات

تطوير القدرات

يجب أن يكون تطوير القدرات جزءاً أساسياً من إستراتيجية الولايات المتحدة لتقوية القطاع العام العراقي. تسهل نشاطات تطوير القدرات انتقال المعرفة والمهارات والإمكانات عبر سلسلة من وظائف حكومة العراق.

في تشرين أول/ أكتوبر 2005 ، جاء في تقرير لمكتب المفتش العام بخصوص تنامي الإعتراف داخل الحكومة الأميركية بأن حكومة العراق ليست جاهزة لتسلم الإدارة سواء على المدى القريب أو البعيد، وتمويل البنية التحتية المطورة من خلال مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق المدارة أميركياً.

ونتيجة لذلك بدأ مكتب إدارة إعادة الإعمار في العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية التخطيط لتقديم مزيد من الدعم لتنمية القدرات في الوزارات العراقية والمؤسسات التنفيذية.

تدعم الولايات المتحدة ثلاثة مجالات رئيسية:

- تحسين إعداد وتنفيذ الميزانية.

- تحسين القدرة على دعم وإستدامة مشاريع البنية التحتية الحاسمة.
- تحسين إدارة القدرات للوزارات والخدمة المدنية العراقية.

أعاق عدم وجود إستراتيجية تطوير قدرات متكاملة الجهود الأميركية منذ بدء برنامج إعادة الإعمار.

تنفيذ الميزانية

بلغ إجمالي ميزانية العراق 34 بليون دولار لسنة 2006؛ فيما بلغت ميزانية العراق 41 بليون دولار لسنة 2007. ولكن 22% فقط من الميزانية الرأسمالية لسنة 2006 ، قد أنفق في العام الماضي. وبالمقابل وصلت نسبة تنفيذ الوزارة للميزانيات الإدارية (الرواتب) إلى 99%.

وفشلت حكومة العراق في إنفاق أي من نفقاتها الرأسمالية الـ 0.8 بليون دولار لشهر كانون الثاني/ يناير 2007 لأن ميزانية 2007 ، لم يتم إقرارها حتى شباط/ فبراير 2007. وفتح إقرار الميزانية الطريق للزيادة في نفقات الميزانية، وقد أنفق من الميزانية في شباط/ فبراير 2007 مبلغ 2.454 بليون دولار، ولم يتم إعداد تقرير ببيانات تنفيذ الميزانية لشهر آذار/مارس 2007.

وتواصل حكومة العراق مواجهة تحديات عديدة في تلبية هدفها في تنفيذ ميزانية 2007، تنفيذاً كاملاً خلال السنة. "يتطلب الحفاظ على التقدم خلال شهر أيلول/ سبتمبر لتلبية هذا المعلم بنهاية السنة تسريع نشاط الإنفاق والتدبير والتي تعد مهمات صعبة بوجود القيود المفروضة على القدرات والمشاكل الأمنية.

وتضيف الطبيعة الصعبة على التنبؤ في عائدات العراق إلى هذه المصاعب. تعتمد ميزانية العراق لسنة 2007 ، بشكل كبير على عوائد تتقلب مع أسعار النفط. من الصعب التنبؤ بدخل حكومة العراق من دون فكرة واضحة عن الكلفة لكل برميل.

عملية المشتريات

تعد العملية المعقدة للمشتريات أحد أسباب تأخير تنفيذ الميزانية الرأسمالية. جاء في تقرير مكتب المساءلة الحكومية أن "عدم وجود مشتريات متفق عليها وأحكام وضع ميزانية يسبب فوضى بين مسؤولي الوزارات ويخلق فرص الفساد وسوء الإدارة."

عملية المشتريات العراقية عملية معقدة:

1. يتم مراجعة وإقرار العقود لأكثر من 5 مليون دولار من قبل لجنة العقود العليا.
2. تحيل الوزارة المعنية العقد على المشتري الذي تختار.
3. تطلب الوزارة المعنية كتاب إعتماد.
4. يقدم الطلب من خلال وزارة المالية.
5. تحول وزارة المالية الطلب إلى البنك التجاري العراقي.
6. تفوض وزارة المالية البنك المركزي العراقي بصرف أموال مساوية لـ 100% من إجمالي قيمة كتاب الإعتماد لشركة ج. ب. مورغان .
7. يرسل البنك التجاري العراقي طلب كتاب الإعتماد إلكترونيا إلى شركة ج.ب. مورغان.
8. ترسل شركة ج.ب. مورغان طلب الإعتماد إلى بنك كونسورتيوم.
9. يصدر بنك كونسورتيوم كتاب الإعتماد إلى بنك البائع.

معالجة التحديات التي تواجه تنفيذ الميزانية

شكلت حكومة العراق وحدة مراقبة تنفيذ الميزانية، التي يديرها نائب رئيس الوزراء، في جهد لمعالجة تحديات تنفيذ الميزانية. وقد كلفت الوحدة بمهمة بتحسين عمليات ميزانية العراق. جاء في تقارير وزارة المالية الأميركية أن وحدة مراقبة تنفيذ الميزانية ستتولى في النهاية دور وزارة المالية الأميركية في كتابة التقارير عن ميزانيات العراق.

أصدرت وزارة المالية العراقية في شباط/ فبراير قرار الإطلاق المبكر لـ 10% من كل ميزانية في جهد منها لزيادة تنفيذ الميزانية تنفيذا فعالا. وبالإضافة إلى ذلك وكما جاء في تقرير الربع الأخير لمكتب المفتش العام، أسست حكومة العراق سياسة موازنة جديدة: أية وزارة تفشل في إلزام 25% أو أكثر من ميزانيتها بحلول نهاية حزيران/ يونيو 2007 ، ستغامر بخسارة بعض هذه الميزانية. إن وزارة المالية العراقية مفوضة لإعادة تخصيص أموال الوزارة غير المستعملة.

وشكلت وزارة التخطيط، بالإرتباط مع قيادة التعاقد المشتركة- العراق/ أفغانستان مركز إسناد المشتريات، لتدريب مسؤولي التزويد في الوزارة على كتابة طلبات الإنفاق. ويحدد مركز إسناد المشتريات مهمته كما يلي: "مساعدة حكومة العراق في تنفيذ ميزانيتها الرأسمالية عن طريق تطوير الأشخاص المهنيين، والعمليات الكاملة، وتفعيل التكنولوجيا." وتضم بعض أهداف مركز إسناد المشتريات قصيرة المدى:

- إيجاد أشكال قياس لعملية الميزانية.
- إجراء تدريب أولي للوزارات والمحافظات.
- إيجاد موقع الكتروني ومكتب مساعد ومركز إسناد المشتريات.

عملت الحكومة الأميركية عن كثب مع الحكومة العراقية لمعالجة تحديات التنفيذ. وبحسب مكتب المساءلة الحكومية فوضت وزارة الخارجية الأميركية في نيسان/ ابريل 2007 وزارة الدفاع لتقديم بضائع وخدمات للحكومة العراقية للتخفيف من مشاكل تنفيذ الميزانية. وستقدم هذه المساعدة على أساس تقديم الأموال مقدماً ، الأمر الذي يتطلب من الحكومة العراقية أن تصدر طلباً رسمياً للحكومة الأميركية لتقديم خدماتها.

تعمل المنظمات التالية بالتنسيق مع حكومة العراق لتحسين عملية الميزانية الوطنية:

- فريق وزارة الدفاع الأميركية لتحسين عمليات العمل والإستقرار.
- قيادة التعاقد المشتركة - العراق/ أفغانستان.
- وزارة المالية الأميركية.
- وزارة الخارجية الأميركية.

يوجد لدى فريق وزارة الدفاع لتحسين عمليات العمل والإستقرار فرقتان تعملان مع وزارة التخطيط على تنفيذ الميزانية. يعمل أحدى هذين الفريقين من بغداد فيما يعمل الآخر مع حكومة إقليم كردستان من مكتب خارجي.

كانت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية تبحثان عن خبراء لمساعدتهما في تنفيذ ميزانيتهما لسنة 2007 ، من خلال المبيعات العسكرية الأجنبية. تحدد وكالة التعاون لشؤون الأمن والدفاع المبيعات العسكرية الأجنبية على أنها، "أسلوب بيع المعدات الدفاعية الأميركية والخدمات والتدريب من حكومة لحكومة". وقد قدمت حكومة العراق1.7 بليون دولار، لخدمات المبيعات العسكرية الأجنبية، بما فيها مساعدات لتنفيذ

الميزانية. وتوقعت ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية 2008 ، أن العراق سينفق ما قيمته 1 بليون دولار، في مجال خدمات المبيعات العسكرية الأجنبية لكل سنة قي 2007 و 2008.

وبالرغم من الصعوبات قي تنفيذ الميزانية في 2006، ستزداد ميزانية حكومة العراق الأمنية من 5.4 بليون دولار إلى 7.3 بليون دولار. وجاء في تقارير وزارة الدفاع الأميركية أن هذه الزيادة دليل على استقلال حكومة العراق وزيادة التركيز على الأمن. ولكن تقرير مكتب المساءلة الحكومي بخصوص ميزانية أمن العراق وإدارته يثير الأسئلة حول قدرة حكومة العراق على تنفيذ هذه الميزانية الكبيرة تنفيذاً فعالاً. ويحذر مكتب المساءلة الحكومي: "كما تحول الحكومة الأميركية المزيد من مسؤولياتها الأمنية إلى الحكومة العراقية، من المهم أن تظهر حكومة العراق أنها تستطيع تنفيذ ميزانيتها المقررة بفعالية أكبر".

الدعم الأميركي

بالإضافة إلى دعم تنفيذ الميزانية المقررة فإن النشاطات الأميركية في هذا القطاع تركز على بناء قدرات أخرى في حكومة العراق. ويتفاوت مدى الجهود في هذا المجال من تدريب العمليات والصيانة من مستوى المشروع الواحد إلى الوزارات. وتقدم الوكالات الأميركية المختصة دعماً محدد الأهداف مباشرة للعراقيين وبالتعاون مع المانحين الدوليين الآخرين. لمزيد من المعلومات بخصوص جهود المانحين الدوليين، أنظر لاحقاً، في هذا القسم الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

وضع التمويل

خصص لتطوير القدرات 165 مليون دولار، في إجمالي تمويل السنة المالية 2006 ، الذي يبلغ أكثر من 11% ، من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF). وقد تلقت هذه الوكالات الأميركية التمويل من أجل برامج تطوير القدرات:

- 60 مليون دولار ذهبت إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- 45 مليون دولار ذهبت إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.
- 60 مليون دولار ذهبت إلى فيلق منطقة الخليج من أجل تنمية قدرات بمستوى التأسيس والتدريب التقني.

أنفق من الـ 124.12 مليون دولار التي تم إلزامها حتى هذا التاريخ حوالي 17.3% (21.43 مليون دولار) . من أجل وضع الأموال في قطاع تطوير القدرات، أنظر الشكل **(2-31).**

الشكل2-31
إلزامات تطوير القدرات

يمول صندوق دعم الإقتصاد (ESF) 59 مشروعاً عبر مجالين – تنمية القدرات الوزارية (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و مكتب مساعدة التحول العراقي) وتطوير القدرات والتدريب التقني. بالنسبة لتطوير القدرات الوزارية لا يوجد مشروع قيد الإنشاء. وفي مجال تطويرالقدرات والتدريب التقني 75% من المشاريع لم تبدأ بعد، و25% منها ما زال قيد الإنشاء، **الشكل (2-32)**، يظهر وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع تطوير القدرات.

الشكل 2-32
وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع تطوير القدرات

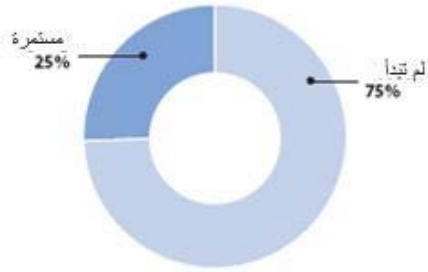

نوع البرنامج	لم تبدأ	مستمرة	المكتملة	الإجمالي
تطوير القدرات والتدريب الفني	44	14		58
تطوير القدرات الوزارية		1		1
الإجمالي	44	15		59

المبادرات قصيرة المدى

كلف مكتب مساعدة التحول العراقي بالمبادرات قصيرة المدى التي تستخدم فرقاً لتقوية وظائف الشرطة في الحكومة العراقية. ويدعم التدريب في المشتريات وإبرام العقود والمساعدة في الميزانيات واللغة الانجليزية ونظام معلومات الإدارة المالية. ويقدم المكتب أيضاً الدعم لمستشارين ثنائيي اللغة وثنائيي الثقافة، بالإضافة إلى تنمية الخطة الرئيسية لوزارة الكهرباء.

المبادرات متوسطة وبعيدة المدى

يعمل برنامج تطوير القدرات الوطنية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية وقيمته 165 مليون دولار ، على تقوية وظائف وطواقم سياسة الحكومة العراقية. وقد تم إلزام حوالي 65 مليون دولار، من برنامج تطوير القدرات الوطنية منذ بدئه في آب/ أغسطس 2006.

ويعمل برنامج تطوير القدرات الوطنية المعروف أيضاً بإسم مختصر "تطوير" في وزارات النفط، الكهرباء، المالية، المياه، الصحة، التعليم، العدل، التخطيط والتعاون التنموي، الزراعة، والأشغال العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج مع مكتب رئيس الوزراء وسكرتارية مجلس الوزراء.

يقدم برنامج "تطوير" الدعم الوزاري والإرشاد للتوصل إلى آليات سياسة مستدامة وأنظمة وتطوير الكوادر. يعمل مستشارو الإدارة العامة في الوزارات للمساعدة على "تخطيط وتنفيذ التنمية". ويعمل حالياً مستشارو الإدارة العامة في سبع من الوزارات العشر المستهدفة، ما عدا وزارات المالية والعدل والتعليم.

وقد أسس برنامج "تطوير" أيضاً، برنامج بعثات يمكّن موظفي الدولة من الحصول على درجات علمية متقدمة في الإدارة العامة؛ وجدد مبنى المركز العراقي لتطوير الإستشارات والإدارة؛ وأنشأ مكاتب إقليمية في إربيل والموصل؛ وطور برنامجاً تدريبياً للمشتريات وتكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية وتطوير السياسة والإدارة.

في أيار/ مايو 2007 ، أحال "تطوير" ، 75 بعثة دراسية على موظفي الدولة العراقية. وجاء الطلبة (36% منهم إناث) من 11 محافظة، وممن " يمثلون 14 مؤسسة للحكومة المركزية، بالإضافة إلى حكومة كردستان الإقليمية..." وفي تموز/ يوليو 2007 أوردت تقارير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن 80 بعثة دراسية قد تم إحالتها.

المقاييس

تمت مراجعة المقاييس بحسب برنامج تطوير القدرات الوطنية في تموز/ يوليو. ولكن من الصعب قياس النتائج بسبب طبيعة البرنامج والوقت المطلوب من أجل نتائج ملموسة. تمت مراجعة الهدف الأولي من تدريب 1500 من موظفي الدولة. لتأكيد ضوابط الوقت وصعوبة " أن تجد مؤسسات التدريب العراقي قادرة وراغبة في دفع الدورات المصممة حديثاً". ومن المتوقع أن تطرح المؤسسات العراقية إقتراحاتها بحلول نهاية تموز/ يوليو.

وتبقى أهداف تطوير القدرات الوطنية كما هي: تحسين الأنظمة الإدارية وتعزيز المؤسسات وتقديم التدريب. ومن تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ، إلى 3 تموز/يوليو أجرت "تطوير" 53 درساً تتراوح ما بين أسس إدارة المشاريع، إدارة المال، والمشتريات الحكومية والموارد البشرية والقيادة وامتحان اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (توفل) إلى مكافحة الفساد. وقد شارك أكثر من 800 شخص في جلسات التدريب. ومعظم المشاركين يجيئون من وزارتي التخطيط والزراعة؛ وقد كان أكثر الإقبال على دروس المشتريات، والميزانية وإدارة المشاريع والقيادة ومكافحة الفساد.

مبادرات قطاعات - مركّزة

يدير فيلق منطقة الخليج مبلغ 60 مليون دولار من أموال المسار الاقتصادي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 ، لتطوير القدرات في المجالات الإلكترونية المواصلات والاتصالات والصحة والمياه والصرف الصحي. وأوردت تقارير فيلق منطقة الخليج، أن 22 مليون دولار، من التزامات التعاقد –

تمثل 37% ، من إجمالي المبلغ الوارد في البرنامج. وقد تم إنفاق حوالي 5.8 مليون دولار. أنظر **الجدول (2-7)**، حول بيانات تمويل القطاعات.

الجدول 2-7
بيانات تمويل صندوق دعم الإقتصاد للقطاعات (بملايين الدولارات)

القطاع	المبلغ المبرمج	إجمالي المبلغ الملزم	المبالغ غير الملزمة
الكهرباء	25 دولار	16 دولار	9 دولار
الصحة	12	0	12
المواصلات والاتصالات	8	2.5	5.5
المياه	15	3.5	11.5
الإجمالي	60 دولار	22 دولار	38 دولار

فيما يلي أمثلة على نشاطات بناء القدرات التي يمتلكها فيلق منطقة الخليج، والتي لم يتم تمويلها من قبل صندوق الدعم الإقتصادي خلال هذا الربع:

- إجراء درسي تدريب أساسيين بخصوص التعاقد بدعم من قيادة التعاقد المشتركة – العراق/ أفغانستان، " لمساعدة المتعهدين العراقيين المحتملين على فهم الإجراءات المرتبطة بالاستجابة للعطاءات".
- توقيع اتفاقية منحة لمحطة تنقية الناصرية مع وزير الموارد المائية الذي يسمح لفيلق منطقة الخليج " بتقديم المشتريات والإدارة والبناء وضمان الجودة للمشاريع المتفق على إعمارها ".
- تنظيم شبكة العمل اليومي مع الراعين المشاركين، " لتزويد الشركات العراقية المعتمدة بوقت لشبكة عمل جيدة مع الشركات الأميركية... بحيث تستطيع تأسيس علاقة عمل".

القسم 2

الكهرباء

الكهرباء

تلقى قطاع الكهرباء منذ 2003، ثاني أكبر استثمار بأموال إعادة إعمار العراق، وبلغ 4.6 بليون دولار. ورغم هذا الإستثمار الرئيسي الذي مول تصليح وإعادة تأهيل محطات التوليد وخطوط التحويل وشبكات التوزيع تبقى شبكة الكهرباء العراقية هشة وواهية. لذلك فإن الطاقة التي يتم توليدها لا تلبي الطلب.

وفي هذا الربع هبط إنتاج الكهرباء لشهر أيار/مايو، ثم نهض في منتصف حزيران/يونيو. وبلغ معدل ذروة التوليد لهذا الربع حوالي 4.230 ميغاواط من الكهرباء يومياً. وهو فوق إنتاج الربع السابق ولكن تحت هدف إعادة الإعمار البالغ 6.000 ميغاواط لليوم الواحد. يظهر **الجدول (2-8) والجدول (2-9)**، مقارنة الإنتاج والضخ في هذا الربع مع الفترة نفسها من السنة الماضية ومستويات إنتاج ما قبل الحرب.

الجدول 2-8
ذروة الإنتاج الحالي الفعلي للكهرباء مقابل مستويات الإنتاج السابق (بالميغاواط)

قدرة الإنتاج	المعدل اليومي في الأسبوع السابق من حزيران /يونيو 2007
الذروة الفعلية للطاقة المولدة	4.230
% التغيير في ربع السنة السابق (3.827 ميغاواط)	%9
% التغيير،في حزيران/يونيو 2006(4.201 ميغاواط)	%1
% التغيير،مستوى ما قبل الحرب (4.500 ميغاواط)	%6-

الجدول 2-9
إجمالي الإنتاج الحالي المتوفر للكهرباء مقابل مستويات الإنتاج السابق (بالميغاواط)

قدرة الإنتاج	المعدل اليومي في الأسبوع السابق من حزيران /يونيو 2007
إجمالي طاقة الإنتاج المتوفرة (بالميغاواط)	4.558
% التغيير في ربع السنة السابق (4.068 ميغاواط)	%12
% التغيير، في حزيران/يونيو 2006(4.517 ميغاواط)	%1
% التغيير،مستوى ما قبل الحرب (غير متوفر)	غير متوفر

بغداد

تلقت بغداد في هذا الربع ما معدله 8.1 ساعات من الطاقة في اليوم، غالباً أربع ساعات اقل من بقية البلاد ولكن أعلى من الربع الأخير. وبلغ معدل بغداد الكمية **نفسها** من الساعات الطاقة في الفترة نفسها من العام الماضي.

ويعود إستمرار الطاقة الكهربائية المتوفرة في بغداد في تراجعها وراء مستويات ما قبل الحرب إلى الأسباب التالية:

- إستراتيجية الولايات المتحدة في هذا القطاع تركزت على تزويد الطاقة بالتساوي في جميع أنحاء البلاد.
- تواصل الهجمات على خطوط الكهرباء التي تغذي العاصمة.
- تحويل الطاقة إلى العاصمة من محطات التوليد الكبرى في شمالي وجنوبي العراق تأثر سلباً بمساومات التوجيه السياسي للشبكات.

يظهر **الجدول (2-10)**، ساعات الطاقة لبغداد بقياس الربع الأول من هذا العام، الربع المنتهي حزيران/ يونيو 2006 ، ومستويات ما قبل الحرب.

لم تكن بغداد دوماً تحظى بمحطات توليد طاقة كافية لتلبية طلبها وحدها. ولذلك كان عليها أن تستورد الكهرباء من المناطق الأخرى. و بناء مصانع جديدة هو جزء من خطة حكومة العراق بعيدة المدى.

ورد في تقارير مكتب مساعدة التحول العراقي أن " إمدادات الوقود تواصل كونها معيقاً أساسياً لزيادة كمية الكهرباء في البلاد ومحيط بغداد. وكما أشار مكتب المفتش العام في التقارير السابقة فإن 16 من 35 ، توربينات الغاز التي أنشأتها الولايات المتحدة، تستخدم الآن وقوداً أقل من الجودة المطلوبة – مثل الديزل والخام أو الوقود الثقيل – بدلاً من الغاز الطبيعي الذي صممت التوربينات له. وتزيد هذه الممارسات متطلبات الصيانة زيادة كبيرة، وتقلل من الطاقة الإنتاجية العامة.

الجدول 2-10
ساعات الطاقة الكهربائية لبغداد

قدرة الإنتاج	المعدل اليومي في الأسبوع السابق من حزيران /يونيو 2007
ساعات طاقة الإنتاج اليومية في بغداد	8.1
% التغيير في ربع السنة السابق (6.5ساعات)	%25
% التغيير، في حزيران/يونيو 2006(8.1 ساعات)	%0
% التغيير،مستوى ما قبل الحرب (16-24 ساعة)	%66-

وتستمر خطوط التحويل في كونها هدف المخربين. حتى 30 حزيران/ يونيو 2007 ، تم تعطيل ثمانية من أصل إثني عشر 400- كيلوفولت خط . وخلال الربع الماضي تم تعطيل إثنين من الثلاثة خطوط تحويل التي تغذي بغداد بالطاقة من الشمال. وفي الجنوب تم تعطيل ثلاثة من خطوط التحويل الأربعة التي تغذي بغداد خلال هذا الربع.

يبقى نظام الطاقة العراقي هشاً جداً ويعاني من هبوط شدة التيار مما يؤدي إلى عدم إنتظام وانقطاع الكهرباء. ويفترض بالمركز الوطني للإرسال التابع لوزارة الكهرباء أن يدير إستخدام الكهرباء في المحافظات على أساس الطلب. ولكن في هذا الربع، نجم الإنقطاع عن "رفض المحافظات إتباع المخصصات التي تحددها وزارة الكهرباء."

أحد أهم الإجراءات لتزويد محيط بغداد هو السيطرة على توزيع قواطع التوزيع والمحطات الفرعية في المحافظات الخارجية.

وفي أيار/ مايو استهلكت بغداد ما معدله 15% من إجمالي توليد كهرباء العراق – 12% تحت حصتها المقررة من المركز الوطني للإرسال. لا بد للحكومة العراقية أن تطور السيطرة على المحطات

الفرعية التي تشغل وتقوم بصيانة الشبكات المحلية لأن هذه المحطات جوهرية في إمداد مزيد من الكهرباء لبغداد.

خارج بغداد

كانت ساعات توليد الكهرباء في آخر أسبوع من حزيران/ يونيو 2007 خارج بغداد (12 تقريباً في اليوم) أكبر منها خلال ما قبل الغزو بقيادة الولايات المتحدة، ولكن 13% تحت قياس ساعات الطاقة للفترة نفسها في السنة الماضية. أنظر الجدول (2-11)، لقياس ساعات الطاقة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.

الجدول 2-11
ساعات الطاقة الكهربائية خارج بغداد

قدرة الإنتاج	المعدل اليومي في الأسبوع السابق من حزيران /يونيو 2007
ساعات طاقة الكهرباء اليومية في بغداد	11.85
% التغيير في ربع السنة السابق (14 ساعة)	-15%
% التغيير، في حزيران/يونيو 2006(13.6 ساعات)	-13%
% التغيير،مستوى ما قبل الحرب (4-8 ساعة)	48%

يشير **الشكل (2-33)**، إلى أن الطلب على الكهرباء – 8.120 ميغاواط بالمعدل خلال هذا الربع – يستمر في تجاوز ذروة معدل توليد الكهرباء في العراق. وقد استورد العراق خلال هذا الربع أكثر من 300 ميغاواط لليوم بحيث وصلت الطاقة المتوفرة إلى 4,550 ميغاواط لليوم. تحدث انقطاعات التيار الكهربائي في العراق باستمرار بسبب الإختراقات المحلية على المحولات الكهربائية. ويستهدف المتمردون أيضاً خطوط 132- كيلوفولت المحلية الصغيرة التي توجه الكهرباء عبر المحافظات. وغالباً ما تكون هذه الخطوط تحت سيطرة المحطات الفرعية.

الشكل 2-33
ساعات الطاقة لبغداد

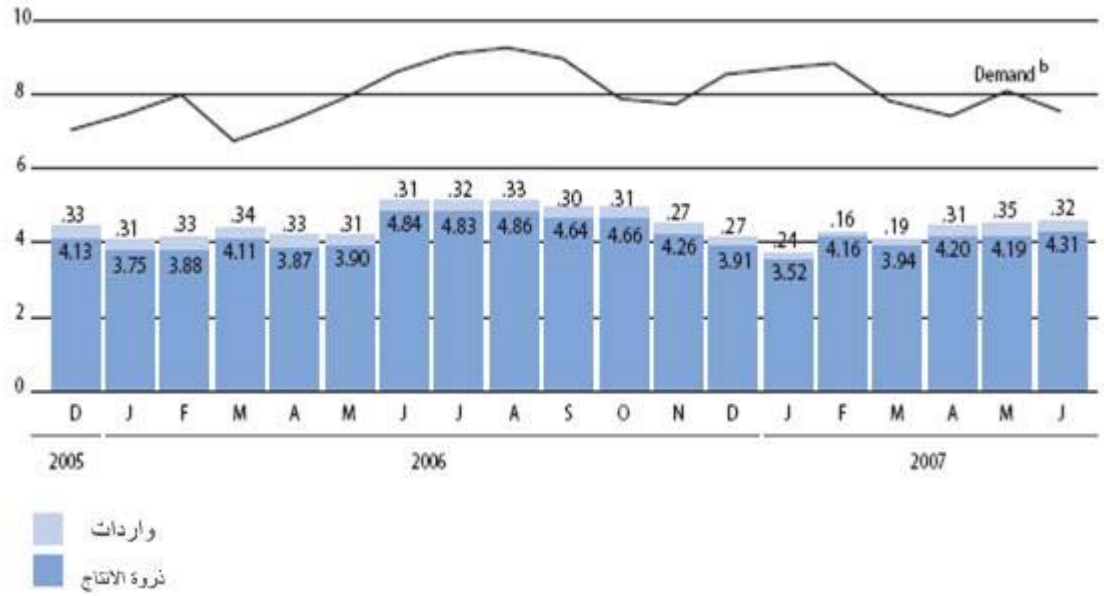

لقد ولدت محافظة الأنبار خلال هذا الربع طاقة أكبر من حاجات المحافظة ويعود ذلك للإنتاج المتزايد في محطة توليد الكهرباء الهيدروليكية هناك. ولكن الأنبار كانت مترددة في تقاسم فائض الطاقة مع الشبكة الوطنية.

الدعم الأميركي للكهرباء

لقد خصصت الولايات المتحدة حوالي 4.61 بليون دولار لقطاع الكهرباء في العراق من خلال ثلاثة صناديق رئيسية. أنظر **الشكل (2-34)**، ساهمت مشاريع الولايات المتحدة الكهربائية بـ 2.700 ميغاواط في طاقة التوليد العراقية.

الشكل 2-34
مخصصات الكهرباء

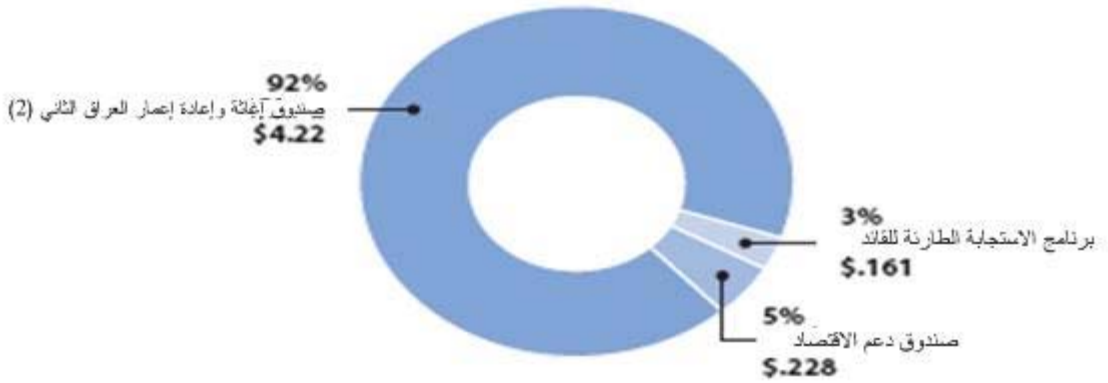

ولدعم القدرات قام برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار بتمويل ثلاثة أنواع من المشاريع في قطاع الكهرباء:

- تنتج محطات التوليد طاقة للنظام.
- تحمل شبكات الإرسال هذه الطاقة عبر البلاد.
- توصل شبكات التوزيع الطاقة المرسلة إلى المناطق المحلية، والبيوت والأعمال.

حتى 27 حزيران/ يونيو 2007 أنفق حوالي 82% من التزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الكهرباء. أنظر **الشكل (2-35)**، عن وضع جميع الأموال الأميركية الملزمة في قطاع الكهرباء.

الشكل 2-35
إلزامات الكهرباء

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

قلصت إعادة برمجة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تمويل قطاع الكهرباء بمبلغ 1 بليون دولار، بحيث بقي 23% من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للكهرباء.
كان هدف صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق1 بالنسبة للكهرباء هو زيادة ذروة التوليد إلى 6.750 ميغاواط من 4.500 ميغاواط لفترة ما قبل الحرب، ولكن تقلص الهدف بشكل جوهري إلى 6.000 ميغاواط . للمزيد عن المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) أنظر **الشكل (2-36).**

الشكل 2-36
وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) – الكهرباء

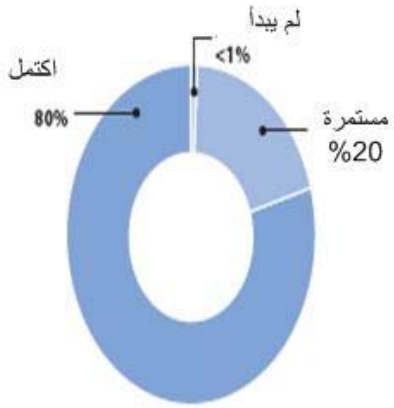

نوع المشروع	لم يبدأ	مستمر	اكتمل	الاجمالي
التوزيع	1	75	342	418
التوصيل	1	24	33	58
التوليد		1	47	48
نظام التحكم والمراقبة الاتوماتيكية		4	1	5
الاجمالي	2	104	423	529

المصادر : نظام إدارة إعادة إعمار العراق، مكتب مساعدة التحول في العراق

المشاريع المهمة الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في مجال التوليد والتحويل والتوزيع هي:

- **محطة طاقة الدورة (بطاقة ميغاواط320)**

أجرى مكتب المفتش العام تفتيشاً خلال هذا الربع على مشروع محطة طاقة الدورة. وقد وجد مفتشو مكتب المفتش العام أنه في آب/أغسطس 2006 تم نزع إحدى المعدات من الوحدة 6 بعد أن اقتربت من وضعها التشغيلي ووضعت في الوحدة 5 لتسريع إعادة تشغيلها بعد فشل كارثي. وقد قرر مسؤولو وزارة الكهرباء تبديل المولد من الوحدة 6 إلى الوحدة 5 لتقليص الانقطاع إلى الحد الأدنى ولإستعادة القوة الكهربائية بسرعة لشبكة كهرباء بغداد كحل على المدى القصير. ولكن الوحدة 5 فشلت وأصبحت الوحدة 6 ، غير صالحة للعمل بسبب المفتاح. ولذلك فقدت شبكة بغداد الكهربائية 320 ميغاواط. ولمزيد من التفاصيل عن هذا التفتيش، أنظر القسم الثالث (3).

- **مشروع توسيع قداس (180 ميغاواط طاقة)**

تمتلك محطة توليد قداس للكهرباء ثمانية مولدات توربينية بالغاز، أربعة منها غير شغالة بسبب الصيانة ونقص الوقود. الموعد النهائي للمشروع هو كانون الثاني/ يناير 2008، متأخراً عن الموعد المقرر بسبب تأخر وضع طلب المعدات.

- **محطة توليد خور الزبير (250 ميغاواط طاقة)**

مولت الولايات المتحدة عمل التوليد في هذا المصنع. جاء في تقارير مكتب المفتش العام أن المصنع كان يعمل بشكل صحيح حتى نيسان/ إبريل 2006. وما زالت مولدات محطة التوليد التوربينية الستة عاملة.

- **مصنع بيجي للطاقة (320 ميغاواط طاقة)**

مولت الولايات المتحدة تصليح المحركات المتنقلة والتفتيشات لثلاث مولدات توربينية تعمل بالغاز. ثلاثة من مولدات من توربينات بيجي الأربعة العاملة بالغاز تعمل، ولكن جميع الثمانية مولدات المتنقلة الصغيرة غير صالحة للعمل.

- **المحطات الفرعية**

مولت الولايات المتحدة تصليحات محطة غربي بغداد الفرعية والتمديدات في الشمال والجنوب. أورد مفتشو مكتب المفتش العام في تقاريرهم مخرجات إيجابية بالنسبة للعمل في خمس محطات فرعية في البصرة.

موّل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق شبكة الإشراف على الحصول على السيطرة والبيانات المتوقع منها أن تساعد في رفع توفر الكهرباء إلى الحد الأعلى عبر العراق من خلال أتمتة توزيع الكهرباء عبر العراق. وقد أورد فيلق منطقة الخليج في تقاريره أن مشاريع شبكة الإشراف على الحصول على السيطرة والبيانات قد أنهيت بسبب تجاوز الميزانية.

وبحسب فيلق منطقة الخليج، " لا يوجد إلتزام ثابت لإنهاء هذا العمل بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في حين يمكن أن يستمر مكتب مساعدة التحول في العراق في استكمال النظام الذي يستخدم وسائل بديلة. في نيسان/ ابريل، جاء في تقارير وزارة الدفاع الأميركية أن وزارة الكهرباء ستتسلم "مخططات ومعدات ومواد وقائمة مفصلة بالمعدات التي أنشئت واختبرت وقائمة بالمعدات والإختبارات التي لا زالت بحاجة للاستكمال."

برنامج القائد للإستجابة للطوارئ

خصصت أموال برنامج القائد للإستجابة للطوارئ للسنة المالية 2006، والسنة المالية 2007، لإعادة إعمار الكهرباء في العراق و 17% ، من إجمالي أموال برنامج القائد للإستجابة للطوارئ خصصت لإعادة الإعمار في العراق. وقد أخذت القوات متعددة الجنسية في العراق 741 ، مشروع كهرباء بأموال السنة المالية 2006، والسنة المالية 2007. تدعم المشاريع الممولة من قبل برنامج القائد للإستجابة للطوارئ الجهود المحلية لتصليح توزيع الكهرباء وأنظمة التحويل لضمان وصول التيار إلى البيوت. **الشكل (2-37)**، يظهر وضع مشاريع القطاع المموّلة من قبل برنامج القائد للإستجابة للطوارئ.

الشكل 2-37
وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 و2007 – الكهرباء

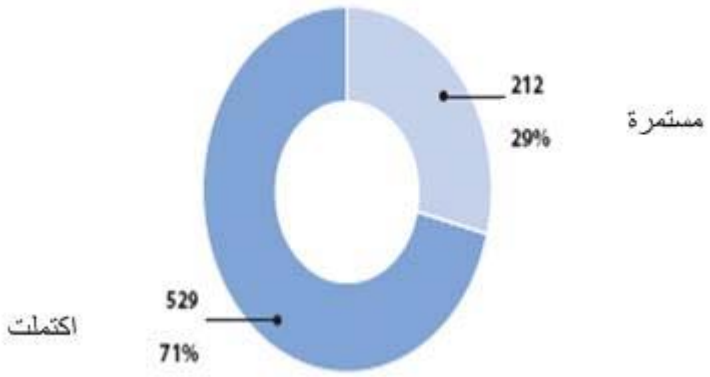

وبحسب فيلق منطقة الخليج، هناك 21 مشروعاً لبرنامج القائد للإستجابة للطوارئ يبلغ إجماليها 33.8 مليون دولار، قد تمت برمجتها في بغداد. وفي بابل تستخدم 700.000 دولار تقريباً من برنامج القائد للإستجابة للطوارئ في تصليح شبكة كهرباء المسيّب. يمكن لهذا المشروع أن يزوّد شبكة كهربائية تصل إلى 5.000 بيت. وفي الرمادي، يمول برنامج القائد للإستجابة للطوارئ مشروعاً بقيمة 3 مليون سيتم من خلاله إنشاء دورة كهربائية 132 كيلوفولت في المحطات الفرعية بالمحافظات.

وبما أن تمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تم إنفاقه، تأخذ أموال برنامج القائد للإستجابة للطوارئ دوراً هاماً متزايداً. منذ 2004 ارتفعت قيمة معدل مشاريع برنامج القائد للإستجابة للطوارئ الكهربائية في العراق من 94.000 دولار في 2004 إلى 194.00 في 2006. وقد بلغ معدل مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 في 12 محافظة أكثر من 100.000 دولار من حيث القيمة، وتضم البصرة وكربلاء حيث يقدر معدل المشروع الكهربائي لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بأكثر من 500.000 دولار. وقد أعلن مكتب المفتش العام هذا الربع بأنه بصدد إجراء تدقيق لمشاريع برنامج القائد للإستجابة للطوارئ في العراق تقدر بقيمة أكبر من 400.000 دولار، ويظهر الشكل (2-38)، معدل قيمة مشاريع الكهرباء من 2004-2006.

الشكل 2-38
معدل القيمة لكل مشروع كهرباء التابع لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بحسب المحافظة

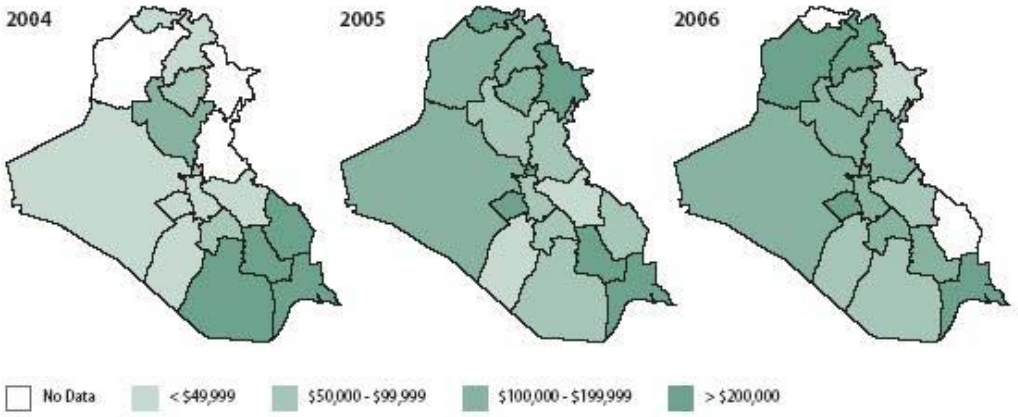

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

مع أن العراق يعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، إلاّ أنه يتوجب عليه أن يستورد الكيروزين والبنزين والديزل وغاز النفط المسال

تلقت مشاريع الكهرباء حوالي 228 مليون دولار من أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في ملحق السنة المالية 2006 من خلال برنامج التشغيل والصيانة. حوالي 80% من إجمالي المبلغ المبرمج لإستدامة برنامج التشغيل والصيانة التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) خصصت لمشاريع الكهرباء.

فيلق المهندسين في الجيش الأميركي، يعد فيلق منطقة الخليج الوكالة التنفيذية لهذا البرنامج. وقد استكمل فيلق منطقة الخليج 43 بيان عمل وأعمال مشتريات مستهلة لـ 39 من 62 مشروع إستدامة تشغيل وصيانة، وأحال عقوداً إلى 6 جهود إستدامة يبلغ إجماليها 83.6 مليون دولار. **الشكل (2-39)**، يظهر وضع مشاريع إستدامة التشغيل والصيانة التابعة لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) في مجال الكهرباء.

الشكل 2-39
وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) – الكهرباء

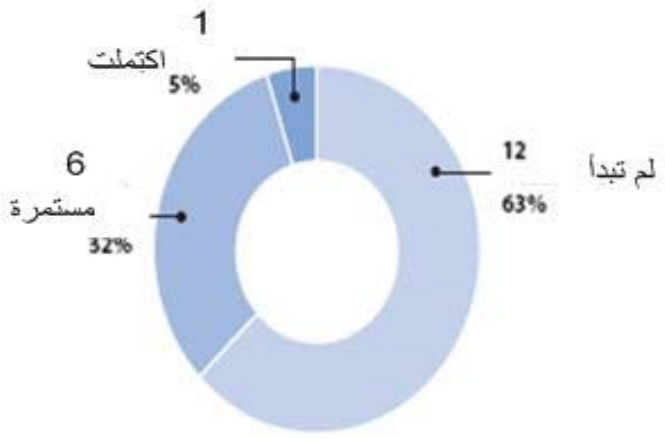

التشغيل والصيانة مهمة جداً لوزارة الكهرباء. كما ورد في تقارير وزارة الخارجية أن "النجاح على المدى البعيد في إعادة الإعمار يعتمد بشكل كبير على مقدرة الوزارة على تنفيذ برنامج تشغيل وصيانة فعال. وقد أظهر تفتيش مكتب المفتش العام على منشأة طاقة الدورة أن التشغيل المستدام للمولدات لا يمكن ضمانه بشكل معقول" ما لم تتحسن ممارسات وزارة الكهرباء في التشغيل والصيانة." وقد لاحظ مفتشو مكتب المفتش العام أنه "غالباً ما كانت الوزارة تعمل بشكل غير صحيح وغير كاف في صيانة المعدات في بيئات كان فيها فشل المعدات قائما."

ومنذ الربع الماضي إستكملت وزارة الكهرباء واحداً من عقدين مقررين للتشغيل والصيانة، لدعم التدريب. وقد تم تعبئة متعهد لدعم التثقيف في الهندسة والتدريب الخاص بالآلات. أما العقد الثاني، الذي لم يستكمل فقد أعاقته مشاكل الحصول على فيزا وجوازات سفر للمتدربين.
برنامج تنمية القدرات والتدريب التقني التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) يقدم أيضاً 25 مليون دولار إضافي لمشاريع الكهرباء.

الكهرباء

القسم 2

النفط والغاز

النفط والغاز

بدأ إنتاج النفط في العراق بالارتفاع منذ كانون الثاني/يناير 2007. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الذي وقع على المدى القريب، إلا أن الإنتاج طويل الأمد ما يزال "مقيداً بسبب المشاكل الأمنية وانخفاض حجم الاستثمار المستمر".

يعتمد العراق على تصدير النفط الخام من أجل إيجاد التمويل الضروري "لتحقيق الهدف السياسي الهام وهو ضمان التوفير المستمر للخدمات الأساسية وتوسيعها". وتشكّل إيرادات تصدير النفط أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة. يظهر الشكل (2-40)، البنية التحتية للنفط والغاز في أنحاء العراق، بما في ذلك نظام خطوط الأنابيب البالغ طوله 4.350 ميلاً.

الشكل 2-40
البنية التحتية للنفط والغاز حسب المحافظة

بلغ معدل إنتاج النفط لهذا الربع من السنة 2.09 مليون برميل في اليوم، بانخفاض نسبته 6% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، إلا أنه يشكل ارتفاعاً مقارنة بالربع الماضي (1.9مليون برميل في اليوم). وقد اتخذ إنتاج النفط في العراق منحى للأعلى منذ أن شهد انخفاضاً في كانون الثاني/يناير. وانخفض ناتج تصدير النفط (1.57مليون برميل في اليوم) إلى 6% دون مستوى التصدير في نفس الفترة من العام الماضي، إلا أنه عاد وارتفع في عام 2007. ويعطي **الجدول (2-12)**، فكرة عامة عن الإنتاج.

الجدول 2-12

القدرة الإنتاجية الحالية للنفط والغاز مقابل مستويات النفط والغاز ما قبل الحرب

الانتاج	
النتاج الحالي للنفط- القدرة	**3.00(برميل)**
% التغيير في نفس الفترة في السنة الماضية(2.5 برميل)	%20

% التغيير ،مستوى ما قبل الحرب (2.80 برميل)	%7
الهدف (2.80 برميل)	%107
الإنتاج الحالي للنفط- الفعلي	**2.09 برميل**
% التغيير في نفس الفترة في السنة الماضية(2.23 برميل)	%6-
% التغيير ،مستوى ما قبل الحرب (2.58 برميل)	%23-
الهدف (2.64 برميل)	%79
مستويات التصدير	**1.57 برميل**
% التغيير في نفس الفترة في السنة الماضية(1.67 برميل)	%6-
الهدف (1.65برميل)	%95
الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي	800
% التغيير في نفس الفترة في السنة الماضية(675)	%19
الهدف (800)	%100
طاقة الإنتاج من الغاز المسيل	**3.000**
% التغيير في نفس الفترة في السنة الماضية(1.320)	%2000
الهدف (3000)	%44

تتأثر مستويات التصدير الربعية بالوضع التشغيلي لخط أنابيب التصدير الشمالي (خط أنابيب العراق – تركيا) الذي يربط حقول النفط في كركوك بمحطة جيهان في تركيا. ويتعرض هذا الخط بشكل مستمر لهجمات المتمردين.

لم يساهم خط أنابيب العراق – تركيا خلال الربعين الأخيرين ونتيجة لهذه الهجمات بشكل ذي معنى في إجمالي صادرات العراق. في شهر أيار/مايو، قام خط أنابيب العراق – تركيا بضخ حوالي 200.000 برميل من النفط الخام قبل أن تؤدي عمليات التخريب التي قام بها المتمردون إلى وقف عمليات الضخ. ونجح 2% فقط من النفط المصدر الوصول عبر محطة جيهان خلال الربع الماضي، وهو ما لم يساهم في الإنتاج الذي كان أقل من الهدف المنشود وهو 1.65 برميل في اليوم. وعندما تتوقف خطوط التصدير الشمالية عن العمل، يعتمد العراق بشكل كبير – شبه كامل – على محطة نفط البصرة، وهي نقطة التصدير الجنوبية. ويبين الشكل (2-41) وضع إنتاج النفط الخام حسب المنطقة الشمالية والجنوبية.

الشكل 2-41
إنتاج النفط الخام حسب المحافظة

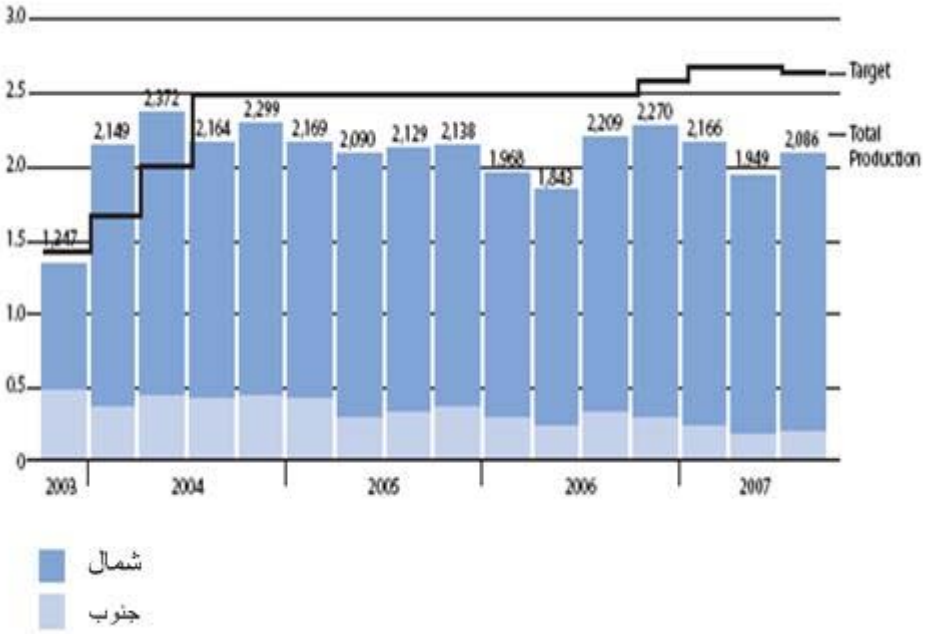

دعم الحكومة العراقية للمحروقات

قامت وزارة النفط العراقية بناءً على الترتيب المؤقت لصندوق النقد الدولي في هذا الربع برفع أسعار البنزين والكيروزين الممزوج والديزل. وكان العراق قد بدأ بفرض ارتفاع ملحوظ على أسعار المحروقات المحلية، من شأنه أن يخفض الدعم الحكومي للعديد من منتجات المحروقات. يعرض **الجدول (2-13)**، مقارنة بين أهداف صندوق النقد الدولي في زيادة أسعار المحروقات المكررة وارتفاع الأسعار على أرض الواقع.

وبناءً على الترتيب المؤقت، انخفضت مخصصات ميزانية العراق لعام 2007 (300 مليون دولار) لدعم استيراد المحروقات عما كانت عليه في العام 2006. إلا أن وزارة النفط لا تزال تدعم الغاز والديزل والمنتجات المكررة الأخرى المنتجة محلياً وذلك لأن العراق لا يملك القدرة المحلية لتلبية الطلب على المحروقات المكررة. نتيجة لذلك رغم كونه أحد أكبر منتجي النفط الخام في العالم، لا يزال يتوجب على العراق استيراد الكيروزين والبنزين والديزل وغاز النفط المسال.

الجدول 2-13
زيادات أسعار المحروقات المكررة (دولار للغالون)

	أيلول/سبتمبر 2005	قبل البدء بالعمل	2006/3/31		2006/6/30		2006/9/30		2006/12/31		2007/6/30	
			الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي
البنزين العادي	0.05 دولار	0.26	0.33	0.26	0.40	0.45	0.45	0.45	0.54	0.68	0.91	1.06
البنزين الأمثل	0.13	0.64	0.77	0.64	0.90	0.90	1.03	0.90	1.23	0.95	-	-
البنزين المكرر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.95	1.21	1.36
الكاز	0.01	0.06	0.13	0.06	0.19	0.19	0.23	0.19	0.31	0.20	0.45	0.61
الديزل	**0.03**	**0.23**	**0.28**	**0.23**	**0.32**	**0.32**	**0.40**	**0.38**	**0.48**	**0.41**	**1.06**	**1.06**

مصفاة تكرير نفط عراقية- يفتقر العراق إلى القدرة المحلية لتلبية الطلب المحلي على مشتقات الوقود

ويبين الشكل (2-42)، وضع إنتاج المحروقات المكررة لهذا الربع بالمقارنة مع الأداء خلال السنوات الثلاث الماضية.

الشكل 2-42

إنتاج مصفاة المحروقات في الصيف 2004-2007

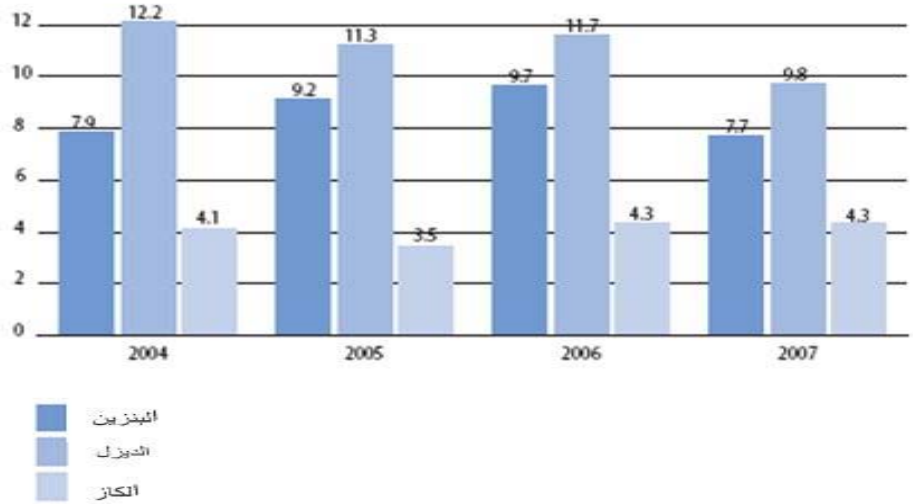

تشريعات المواد الهيدروكربونية

أشار *تقييم المحطة القياسية الأولي* إلى أن حكومة العراق لم تحقق بعد الهدف الذي وضعته لنفسها في 31 أيار/مايو 2007 ، من أجل وضع إطار لقوانين المواد الهيدروكربونية ومشاركة الإيرادات للمجلس الوطني. وقد قدم مكتب المساءلة الحكومة تقريراً هذا الربع ذكر فيه أنه "إلى أن يتم تفعيل هذه التشريعات وتطبيقها، سيكون من الصعب على العراق جذب مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها من أجل تحديث القطاع".

منذ أيلول/سبتمبر 2006، قدمت مصادر من الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة تقارير حول قرب الانتهاء من إعداد تشريعات المواد الهيدروكروبونية. وبغض النظر عن التقارير السابقة حول قرب المصادقة عليها في أيلول/سبتمبر 206، وكانون الأول/ديسمبر 2006، وشباط/فبراير 2007، وحزيران/يونيو 2007، إلا أنه لم يتم بعد معالجة التشريع بشكل كامل من قبل المجلس الوطني.

وعبرت وزارة الخارجية الأميركية حديثاً عن ثقتها بأن الموافقة على تشريعات المواد الهيدروكربونية "تبعد أسابيع فقط وليس عدة شهور".

وتشريعات المواد الهيدروكربونية هي عبارة عن مجموعة من أربعة قوانين منفصلة تقوم بوضع:

- إطار لمسارات السلطة
- المشاركة في الإيرادات
- شركة نفط وطنية
- دور تنظيمي لوزارة النفط

وبدون هذا التشريع، فإن التطور في قطاع النفط سيستمر بالمماطلة.

خلال هذا الربع، قام عمال النفط العراقيون بالإضراب احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم، بما فيها وجود تمثيل لهم في عملية صياغة قانون المواد الهيدروكربونية. وكان الأثر الأساسي لهذا الإضراب هو إغلاق خطين لمنتجات النفط التي تزود بغداد.

تقرير حول الفساد

كان مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد قدم في السابق تقريراً حول الآثار الضارة لعمليات تهريب النفط على المصدر الأساسي لإيرادات العراق. وفي تقرير حديث، أكد مكتب المساءلة الحكومية أن "حوالي 10% إلى 30% من المحروقات المكرّرة يتم تحويلها إلى السوق السوداء أو تهريبها إلى خارج العراق وبيعها مقابل الربح". كما قال مكتب المساءلة الحكومية إن "ما يقارب 70% من المحروقات التي تتم معالجتها في بيجي قد ذهبت إلى السوق السوداء، ومن المحتمل أن ما يقارب 2 مليار دولار في السنة ذهبت في ذلك الاتجاه".

الدعم الأميركي

قامت مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بدعم التطوير المستمر لمرافق إنتاج النفط والبنى التحتية للتصدير. لمعرفة توزيع التمويل في هذا القطاع، أنظر الشكل (2-43)، ويبين الشكل (2-44)، وضع الأموال الأميركية في هذا القطاع.

خلال هذا الربع، قال قسم منطقة الخليج غن المشاريع حققت الأهداف الموضوعة لبرنامجها. وتشمل هذه الأهداف:

- زيادة قدرة إنتاج النفط العراقي إلى 3 ملايين برميل في اليوم.
- زيادة قدرة إنتاج غاز النفط المسال إلى 3,000 طن متري في اليوم.
- زيادة قدرة إنتاج الغاز الطبيعي إلى 800 قدم معياري مكعب.

ما يزال التقدم في القطاع يواجه عدة تحديات. فتأثير التنفيذ البطيء للميزانية وضعف التشغيل والصيانة يمنعان النمو. ويواجه المسؤولون في وزارة النفط العراقية تحديات كبيرة لتطوير عملية تعاقد وشراء ذات فعالية. ويقال بأن أنظمة التعاقد مقيدة جداً لدرجة أنه عندما يتم التغاضي عن الأنظمة يعيث المفتشون العراقيون الفوضى عن طريق توجيه اتهامات بالفساد.

وذكرت وزارة النفط أنها أنفقت 23% من ميزانيتها الرأسمالية لعام 2007 ، والبالغة 2.4 مليار دولار حتى 7 تموز/يوليو 2007. وأظهرت مراجعة لميزانية العراق الرأسمالية العام الماضي معدل إنفاق رأسمالي منخفض جداً في قطاع النفط، وقد التزمت وزارة النفط بتحسين تنفيذ الميزانية في هذا القطاع.

الشكل 2-43
إلزامات النفط والغاز

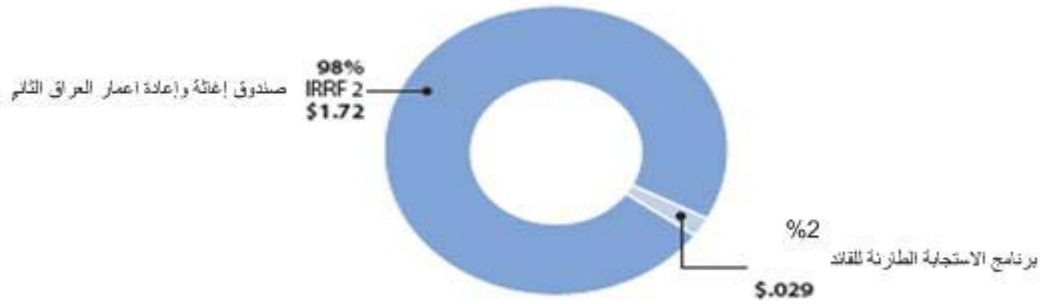

الشكل 2-44
مخصصات النفط والغاز

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تم تخصيص 9% فقط من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإعادة بناء قطاع النفط والغاز في العراق. وحتى 27 حزيران/يونيو 2007، تم إنفاق حوالي 1.46 مليار دولار من أصل 1.72 مليار دولار خصصها الصندوق للقطاع. وقال مسؤولون أميركيون في مجال إعادة الإعمار إن كافة مشاريع إعادة الإعمار التابعة لصندوق إغاثة وإعادة الإعمار في هذا القطاع قد استكملت وإن مشاريع أمن البنى التحتية فقط ما زالت قيد العمل (أنظر الشكل (2-45).

الشكل2-45
وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) – النفط والغاز

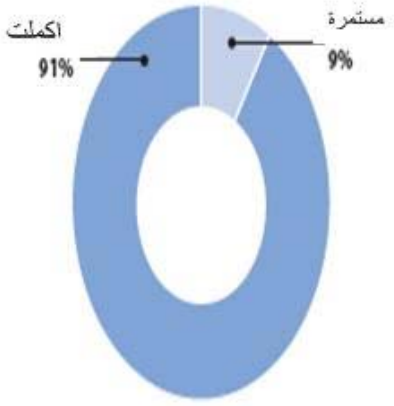

نوع البرنامج	لم تبدأ	مستمرة	مكتملة	الاجمالي
مشاريع المناطق الجنوبية		3	11	14
مشاريع المناطق الشمالية			11	11
محطات ضخ المياه			9	9
الطاقة المكرسة		1	5	6
إعادة التشكيل			5	5
مشاريع عامة			1	1
الاجمالي		4	42	46

وشملت مشاريع البناء التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أعمال صيانة للآبار ومجمعات فصل النفط عن الغاز في حقول نفط الرميلة قرب مدينة البصرة. كما مول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

مشاريع خدماتية للنفط في العراق من خلال شراء المواد (مثل مضخات المياه لحقول النفط الجنوبية) والتدريب وقطع الغيار واتفاقيات خدماتية وتطوير القدرات.

وتشمل المشاريع الأساسية المكتملة والجارية الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- قارمات علي: وفرت الأعمال الهندسية وعمليات التزويد المياه المعالجة لحقول الحقن بهدف المحافظة على ضغط المكامن النفطية.
- محطة نفط البصرة: تستمر أعمال تركيب العدادات، وتم الانتهاء من أعمال تجديد أداة التحميل في المرسى 1-4. وفي الربع الماضي، قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتفتيش على محطة نفط البصرة ووجد أن أعمال التجديد والترميم ملبية للأهداف الموضوعة أصلاً.
- مشاريع فصل النفط عن الغاز: في الجنوب تم تجديد 12 مجمعاً لفصل النفط عن الغاز بإمكانية لزيادة القدرة إلى 600.000 برميل في اليوم. وفي الشمال تم تجديد 8 مجمعات بإمكانية لزيادة القدرة إلى 300.000 برميل في اليوم.
- محطة مصفاة الشعيبة لتوليد الطاقة: توفر هذه المحطة التي انتهى العمل بها العام الماضي مصدراً للطاقة طويل الأمد لمصفاة البصرة.
- أعمال الصيانة في الآبار الجنوبية: انتهى العمل على 30 بئراً في محافظة البصرة بهدف زيادة قدرة إنتاج النفط إلى أكثر من 300.000 برميل في اليوم.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

تشكل مشاريع النفط التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007 ، جزءاً بسيطاً من مجمل الأموال الأميركية ومجمل أموال البرنامج التي يتم إنفاقها في قطاع النفط في العراق. وبشكل خاص، حصل القطاع على حوالي 30 مليون دولار من أموال البرنامج للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 – 2% من الأموال المخصصة لقطاع النفط في العراق. كما حصل هذا القطاع على 3% فقط من مجمل أموال البرنامج للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007.

وحيث أن كافة مشاريع إعادة الإعمار التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع قد تم استكمالها ولأن جميع أموال الصندوق لمشاريع النفط في العراق قد شارفت على النفاذ، فإن برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) يمثل مصدراً محتملاً للتمويل الأميركي الجديد للمشاريع في قطاع النفط والغاز. وكما يبين الشكل(2-46)، فإن معدل قيمة العديد من مشاريع النفط التابعة للبرنامج في العراق يتجاوز الـ 100.000 دولار.

مع أن العراق يعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، إلاّ أنه يتوجب عليه أن يستورد الكيروزين والبنزين والديزل وغاز النفط المسال

الشكل2-46

وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007- نفط وغاز

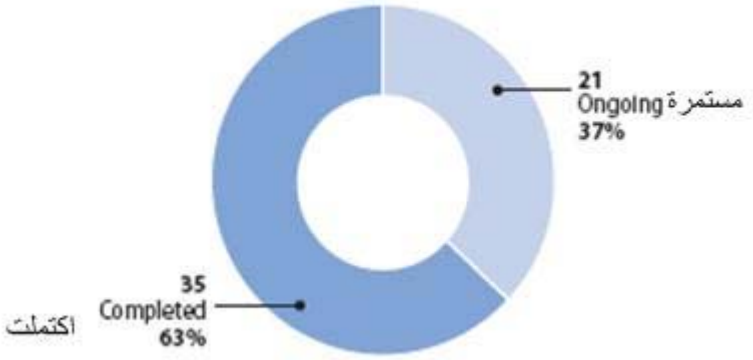

محطة نفط البصرة. يستمر عمل العدادات في تحسين قدرة حكومة العراق على مراقبة صادرات النفط

في عام 2005، قامت أربع محافظات بتقدير قيمة مشاريع النفط والغاز التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بأكثر من 200.000 دولار. في عام 2006، انخفضت هذه النسبة قليلاً إلى ثلاثة، بالرغم من أن معدل قيمة المشروع تجاوز الـ500.000 دولار. وفي هذا الربع، أعلن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن إجراء مراجعة لمشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ((CERPالكبرى في العراق، وخاصة تلك التي قدرت بأكثر من 400.000 دولار.

وقامت أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد ((CERPللسنة المالية ،2006، والسنة المالية 2007 ، بتمويل 56 مشروع نفط في أنحاء العراق. وتقع أكبر مشاريع النفط التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد ((CERPفي البصرة. ويبين الشكل رقم (2-47)، معدل القيمة لكل مشروع نفط تابع لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بحسب المحافظة في العراق، خلال الثلاث سنوات الماضية.

الشكل2-47
معدل القيمة لكل مشروع نفط تابع لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب المحافظة

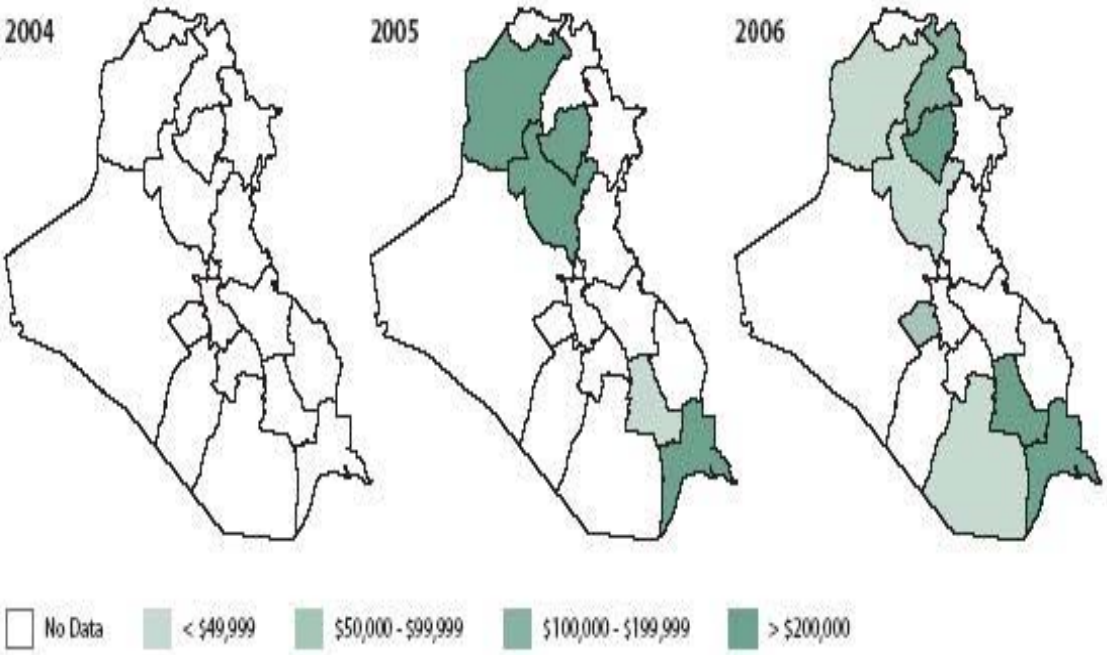

2 القسم

المياه

المياه

قبل حرب الخليج عام 1991، كان لدى معظم العراقيين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب – 95% في المناطق الحضرية و75% في المناطق الريفية – وكانت معظم المناطق تتمتع بخدمات الصرف الصحي. وبعد عام 1991، انخفضت إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات المجاري بسبب دمار الحرب وضعف الصيانة.

بحلول عام 2003، أصبحت شبكة الري في العراق بحاجة إلى إعادة تأهيل "بعد سنوات من الصيانة والتمويل غير الكافيين". وقدر تقييم أجراه البنك الدولي/الأمم المتحدة عام 2003 بأن عملية إعادة إعمار أنظمة المياه والصرف الصحي في العراق قد تكلف أكثر من 6.8 مليار دولار وأكثر من 1.5 مليار دولار لشبكات الري.

واليوم، تعيق أعمال العنف وقلة العمال المدربين وممارسات الصيانة غير المناسبة إحراز التقدم في قطاع المياه. في الموصل، تتمتع حوالي 60% من البيوت وأماكن العمل بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب. وبالرغم من أن 75% من البيوت في البصرة تتمتع بإمكانية الوصول إلى المياه الخام، إلا أنه لا يزال يتوجب شراء مياه للشرب. ومع أن الهدف في بغداد هو توفير مياه الشرب لكافة البيوت وأماكن العمل، إلا أن 30% منها فقط مرتبطة بخطوط توزيع المياه.

كما يتطلب نظام الصرف الصحي في العراق أعمال تحسين. فالعديد من المدن تفتقر لأنظمة الصرف الصحي الحديثة وتعتمد على أنظمة الحفر الإمتصاصية. في كركوك وسامراء، تستخدم الشوارع والأزقة لتصريف المياه. وفي الفلوجة، تصب مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الشوارع وبالنهاية في مصادر المياه. في النجف، ترتبط 40% من البيوت بخطوط الصرف الصحي، أما هذه النسبة في البصرة، فهي 50%.

في هذا الربع، أجرى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تفتيشاً على مشروع **محطة القناة** لضخ المياه الخام في مدينة الصدر البالغ كلفته 4.23 مليون دولار، والذي يوفر المياه الخام لأغراض الري. وسيتم ربط هذه المحطة بمحطة لمياه الشرب. ولم يجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أية نقاط ضعف بالأداء، كما وجد أن آليات ضبط الجودة وضمان الجودة تعمل بشكل فاعل. لمزيد من المعلومات، أنظر عمليات تفتيش مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في القسم الثالث (3).

محطة القناة لضخ المياه الخام

الدعم الأميركي

حصل قطاع المياه على حوالي 2.38 بليون دولار من إجمالي التمويل الأميركي لإعادة الإعمار. وحصلت مشاريع المياه على :

- 11.4% من كافة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- حوالي 25% من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007.
- ما يقارب 20% من صندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006.

وللتعرف على إلزامات ومخصصات تمويل هذا القطاع، أنظر الشكل (2-48) والشكل (2-49).

الشكل 2-48
إلزامات تمويل المياه

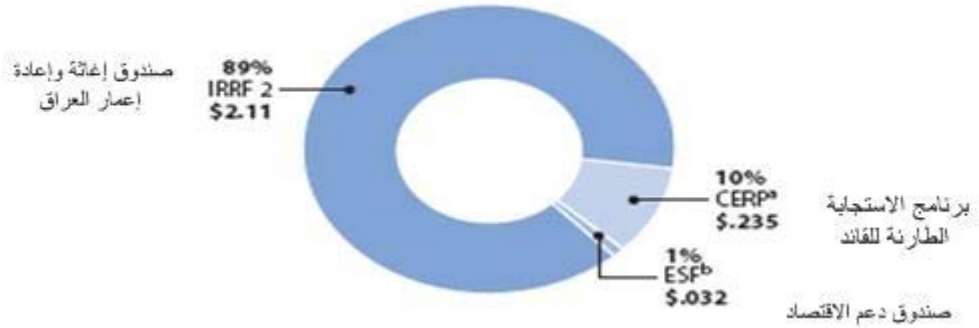

قام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بتوفير 2.11 مليار دولار لمشاريع المياه، حيث أدى هذا إلى تحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب وأنظمة الصرف الصحي والري. ومنذ 27 حزيران/يونيو 2007، تم تخصيص حوالي 93% من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتم إنفاق 82% منها على مشاريع المياه.

وتموّل 235 مليون دولار من أصل 944 مليون دولار من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، مشاريع للمياه. وتساهم أموال البرنامج بـ 10% من التمويل الإجمالي لقطاع المياه.

الشكل 2-49
مخصصات تمويل المياه

وخصص برنامج التشغيل والصيانة التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) ما يقارب 32 مليون دولار للمياه. ودخل قسم منطقة الخليج في اتفاقية ما بين الوكالات وقامت بإلزام مائة بالمائة من ذلك المبلغ. وذكر قسم منطقة الخليج أنه قد تم تخصيص 6.29 مليون دولار ضمن عقود، وتم إنفاق 0.32 مليون دولار منها. للمزيد من المعلومات حول وضع الأموال في هذا القطاع، أنظر الشكل (2-50).
كما تم تخصيص مبلغ 15 مليون دولار إضافي من برنامج تطويرالقدرات والتدريب التقني التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) لمشاريع المياه والنظافة.

وبالرغم من تحقيق تقدم في إنجاز مشاريع المياه المخطط لها، فإن عملية قياس الأثر المباشر للمشاريع الممولة أميركياً لا تزال تشكل تحدياً.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بحلول 29 حزيران/يونيو 2007، تم إجراء ما مجموعه 1.095 مشروع مياه تابع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، حيث استكمل 90% منها، وما زالت 9% منها قيد العمل، و1% لم تبدأ بعد. لمزيد من المعلومات حول وضع المشاريع في قطاع المياه، أنظر الشكل (2-50).

الشكل2-50
وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF)- المياه

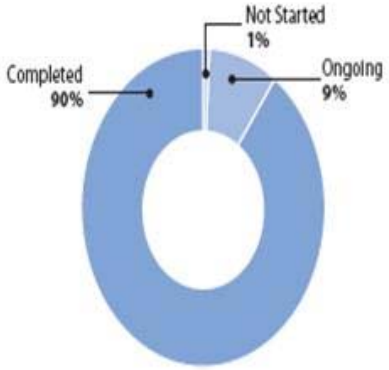

نوع المشروع	لم يبدأ	مستمر	منجز	الكلي
مياه صالحة للشرب	3	89	901	993
الصرف الصحي	3	9	55	67
صيانة المياه			18	18
محطات الضخ والتوليد		1	8	9
ادارة الهدر المستمر			3	3
مشروع البصرة وأم القصر للتزود بالمياه		1	1	2
اصلاح السدود والتأهيل والبناء الجديد		1		1
تنظيف قناة أم العراق			1	1
بناء المصارف الصحية شرق الفرات		1		1
الإجمالي	6	102	987	1,095

مياه الشرب

قامت مشاريع أميركية تقدر قيمتها بأكثر من 1.7 مليار دولار بتوفير "القدرة على تزويد مياه الشرب لحوالي 2,5 مليون مواطن لم يكن لديهم إمكانية الوصول إليها من قبل". وبحلول 1 تموز/يوليو 2007، قامت مشاريع مياه الشرب بتوفير ما يقارب 1.72 مليون متر مكعب في اليوم إضافة إلى القدرة النظامية، وهو يشكل حوالي 73% من الهدف النهائي. وتظهر مخرجات هذه المشاريع التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في الشكل (2-51)، الذي يبين القدرة الحالية والمرغوب بها التي توفرها مشاريع المياه الصالحة للشرب.

الشكل 2-51
القدرة التي توفرها مشاريع الولايات المتحدة الأميركية للمياه الصالحة للشرب

إن هدف الجهود الأميركية هو توفير مياه الشرب لـ 8.38 مليون عراقي. وحتى تاريخه، قامت المشاريع الأميركية بتوفير القدرة لتزويد إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، لنحو 5.86 مليون شخص، وهي زيادة من العدد البالغ 5.6 مليون شخص في الربع الماضي، وأكثر من نصف الوضع النهائي المتوقع. يبين الشكل(2-52)، القدرة الإضافية المتوقعة من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الشكل 2-52

الأشخاص المستفيدون من المشاريع الأميركية للمياه الصالحة للشرب

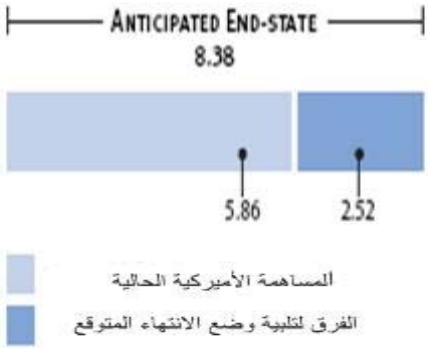

تستمر الولايات المتحدة بالعمل لزيادة القدرة لنظام مياه الشرب:

- تخدم محطة ضخ الراسب الطيني في محطة معالجة المياه في بعقوبة 300.000 عراقي في مقاطعة ديالى.
- توفر وحدتا مياه مصغرتان في الرمادي وأخرى في محافظة صلاح الدين مياه شرب نظيفة لحوالي 41.500 مواطن.
- تخدم محطة طلحة لمعالجة المياه بالنضح العكسي في البصرة أكثر من 40.000 مواطن في منطقة طلحة.
- في محافظة كركوك، يوفر مشروع مياه تل عدي ذهب الماء لمدينة جبري ويزود مشروع مياه ناصر وقهارة المياه لـ 1.500 مواطن.

ذكر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تقريره الدوري الصادر في نيسان/أبريل 2007 أنه لن يتم تسليم محطة معالجة مياه الناصرية (تقدر كلفتها بـ 276 مليون دولار) إلى وزارة البلديات والأشغال العامة حتى يتم تدريب عدد كاف من العراقيين لتشغيل المحطة. وحتى تموز/يوليو، لم تكن الوزارة قد قامت بتدريب عدد كاف من الموظفين لتشغيل المحطة. وخلال اختبار للأداء أجري في شهر حزيران/يونيو، أنتجت المحطة 2.100 متر مكعب/ساعة – 21% فقط من قدرتها التي تصل إلى 10.000 متر مكعب/ساعة.

وكان مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد ركز في السابق على برنامج مياه الشرب الصغير، الذي يهدف إلى زيادة قدرة مياه الشرب في المناطق الريفية. ومع أنه قد تم استكمال 41 مشروعاً صغيراً للمياه من قبل شركات عراقية محلية، إلا أنه لم يتم بعد تحقيق الهدف البالغ 87 مشروعاً بسبب المشاكل الأمنية التي أعاقت إمكانية الوصول إلى مناطق العمل.

شبكات الصرف الصحي

تستمر المشاريع الأميركية بإنتاج 1.20 مليون متر مكعب/اليوم، وهو أقل بنسبة 2% من تحقيق الهدف الأميركي لقدرة شبكات الصرف الصحي الإضافية. يبين الشكل (2-53)، الوضع الحالي والوضع المتوقع لقدرات شبكات الصرف الصحي الإضافية التي ساهمت فيها المشاريع الأميركية.

الشكل2-53
قدرات المشاريع الأميركية لشبكات الصرف الصحي

لقد أنجزت الولايات المتحدة حتى الآن 55 مشروعاً من أصل 67 مشروع للصرف الصحي (82%) كان قد تم التخطيط لها. ولا تزال ثلاثة مشاريع قيد البدء وتسعة مشاريع أخرى قيد العمل.

بحلول 13 تموز/يوليو 2007، سيكون قد تم توفير الخدمة لـ 5.1 مليون شخص من خلال مشاريع الصرف الصحي الممولة أميركياً – وهو أقل بـ 100.000 مشروع من هدف الخدمة المنشود. وقد تم تعديل الوضع النهائي للخدمة قليلاً منذ الربع الماضي، حيث تم تغيير عدد الأشخاص المستفيدين من 5.3 مليون

شخص إلى 5.2 مليون شخص. يوضح الشكل (2-54)، العدد الحالي للأشخاص المستفيدين مقارنة بالعدد المنشود.
في الربع الماضي، لاحظ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ضعف العمل في شبكة الفلوجة للمياه العادمة بسبب البيئة الأمنية غير المستقرة. وسيتضمن المشروع الذي تبلغ قيمته 49 مليون دولار محطة لمعالجة المياه العادمة وعدد من محطات الضخ. بالرغم من تصريح مكتب المساعدة الانتقالية العراقي، أن المشروع سيخدم 228.000 شخص، إلا أن تقديرات قسم منطقة الخليج تعتقد أن 75.000 شخص فقط سيستفيدون من المشروع في البداية. ويذكر قسم منطقة الخليج أن تحقيق الهدف المنشود للإعمار في هذا الربع، هو أمر مستبعد الحدوث بسبب "الانغلاق الأمني وأثر تأخر موافقة الحكومة العراقية على فواتير صندوق التنمية للعراق".

الشكل 2-54
الأشخاص المستفيدون من المشاريع الأميركية لشبكات الصرف الصحي

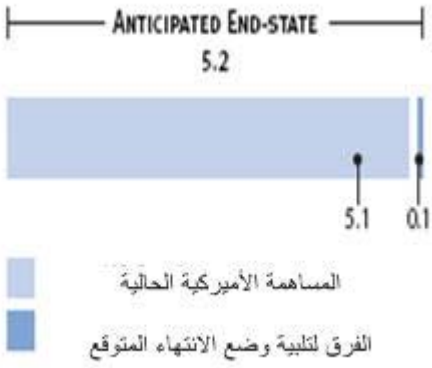

الري

في 1 آذار/مارس 2007، قام فيلق المهندسين للجيش الأميركي بتسليم عملية بناء محطة الناصرية لضخ مياه الصرف إلى وزارة مصادر المياه، بتاريخ انتهاء متوقع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. ولغاية تسليمه في آذار/ مارس، كانت الولايات المتحدة قد استثمرت حوالي 80 مليون دولار في ذلك.

كجزء من عملية تسليم المسؤولية للعراقيين، وقع قسم منطقة الخليج والوزارة اتفاقية منحة في شهر حزيران/يونيو 2007 ، وبتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بلغت 20 مليون دولار، مما سيوفر دعماً جزئياً للعمل المتبقي في المشروع. وذكر قسم منطقة الخليج أن الاتفاقية "ستمكن الوزارة العراقية من تنفيذ عمليات التزويد والإدارة والبناء وضمان الجودة، تحت إشراف قسم منطقة الخليج، لمشاريع بناء يتم الاتفاق عليها". والترتيب "مصمم بحيث يتم تعويض الوزارة عن العمل المنتهي بناء على جدول قيم مكتسبة تم الاتفاق عليه مسبقاً من قبل الوزارة وقسم منطقة الخليج".

يرتبط مشروع صرف مياه الفرات الشرقي بمحطة الناصرية لضخ مياه الصرف. ويتم تمويل المشروع جزئياً من خلال اتفاقية منحة مع وزارة مصادر المياه. وقد تم استكمال حوالي 9% من المشروع ولم يتم تحقيق الهدف المنشود، وهو استكمال 15% منه، بسبب قضايا تتعلق بخلافات حول الأراضي.

حصل قطاع المياه على حوالي 2.38 بليون دولار من إجمالي التمويل الأميركي لإعادة الإعمار

يهدف مشروع ري الأراضي أو تصريف المياه منها إلى تغطية 387000 هكتار. وقد حققت الولايات المتحدة 8% من هذا الهدف. يوضح الشكل (2-55)، الوضع النهائي المتوقع لمشاريع الري مقارنة بالوضع الحالي ويتم استخدام قياس الهكتار.

الشكل 2-55
قدرة مشاريع الري الأميركية

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

حصلت مشاريع المياه التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) في السنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 على حوالي 235 مليون دولار - وهو ما يعادل 10% تقريباً من إجمالي مخصصات إعادة الإعمار في قطاع المياه العراقي (2.38مليار دولار) و24% من إجمالي أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 (944 مليون دولار).

بينما يتم استكمال مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ونفاذ مخصصات الصندوق، تأخذ المشاريع التي يمولها برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) دوراً أكبر في قطاع المياه. وقد أجرى الفيلق المتعدد الجنسيات-العراق، 1.209 مشروعاً للمياه مستخدمة التمويل من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 ، والسنة المالية 2007. وخلال السنوات الثلاث الماضية، ارتفع معدل قيمة مشاريع المياه التابعة للصندوق من حوالي 90.000 دولار في عام 2004 إلى 260.000 دولار في عام 2006.

في عام 2005، أدت عملية إعادة برمجة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى تحويل أموال قطاع المياه إلى القطاعات غير الإنشائية. لذلك، بدأ استخدام أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، والسنة المالية 2007 ، لتغطية تكلفة مشاريع المياه في العراق. وكما تبين الخرائط أدناه، حصلت 12 محافظة على زيادة ثابتة في قيمة مشاريع المياه التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)، بين الأعوام 2004 و2006. وحصلت بغداد على أعلى نسبة من هذه الزيادة، حيث ازدادت القيمة من 122.000 دولار في عام 2004 ، إلى حوالي 450.000 دولار في عام 2006. كما حققت محافظات الأنبار والمثنى وتميم وبابل وديالى وصلاح الدين زيادة ثابتة أيضاً.

لمعرفة معدل قيمة مشاريع المياه التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بحسب المحافظة، أنظر الشكل (2-56).

الشكل 2-56
معدل القيمة لكل مشروع مياه تابع لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بحسب المحافظة

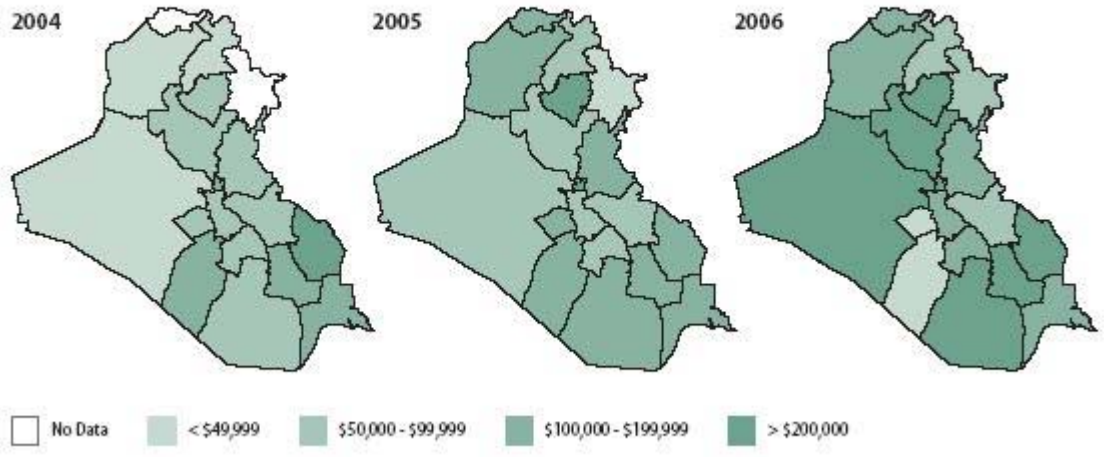

تموّل نفقات برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي وشبكات مياه الأمطار في العراق. وحتى 7 تموز/يوليو 2007، قام البرنامج في السنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 بتمويل 420 مشروعاً للمجاري و789 مشروعاً مكتملاً. لمعرفة وضع مشاريع المياه التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)، أنظر الشكل (2-57).

الشكل 2-57
وضع مشاريع المياه والصرف الصحي التابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 و2007

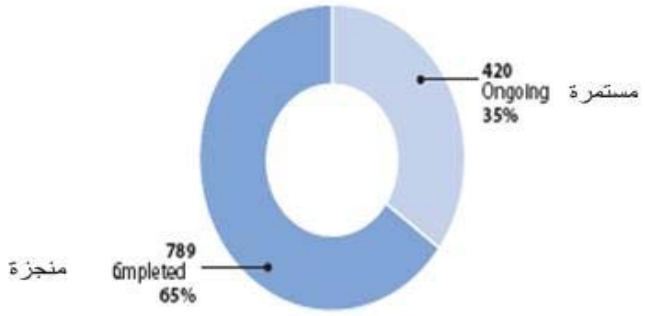

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

باقتراب استكمال مشاريع البنى التحتية التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، يتوجه التركيز نحو بناء قدرة العراق على المحافظة على المشاريع المكتملة. وتهدف مشاريع الاستدامة التابعة لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) إلى تعزيز قدرة العراق على الحفاظ على المرافق والمعدات. وتقوم صندوق دعم الإقتصاد (ESF) بتمويل 23 مشروعاً لم ينتهِ العمل بأي منها بعد، حيث أن حوالي 22% منها ما تزال قيد العمل وأكثر من 78% لم تبدأ بعد. يبين الشكل (2-58) وضع مشاريع استدامة التشغيل والصيانة في قطاع المياه. كما تجري فرق إعادة الإعمار الذي يمولها صندوق دعم الإقتصاد (ESF) مشاريع خاصة بالمياه.

الشكل 2-58
وضع مشاريع استدامة التشغيل والصيانة في قطاع المياه

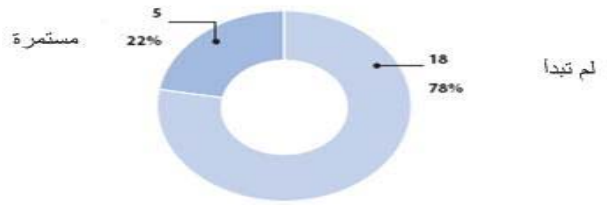

التحديات في مجال الاستدامة

لا تزال عدم قدرة وزارات المياه العراقية على إستدامة المشاريع يحدّ من إحراز تقدم في هذا القطاع. فالوضع الأمني هو "التحدي رقم واحد الذي تواجهه الوزارات اليوم عند تنفيذ أعمالها". والأوضاع المتدهورة "تؤثر بشكل متزايد على قدرة كلٍ من وزارة موارد المياه ووزارة البلديات والأشغال العامة على العمل حيث وصلت حد التأزم". لقد غادر الموظفون المباني التي تقع في مناطق خطرة من بغداد، "وتقدر وزارة البلديات والأشغال العامة أن أقل من نصف الموظفين المتبقين (الذين لم يغادروا البلاد) يحضرون إلى موقع العمل كل يوم".

لم تخصص الحكومة العراقية مبالغ كافية لأعمال التشغيل والصيانة، مما يؤثر على عملية الاستدامة. وتميل الوزارات العراقية إلى التركيز على بناء المرافق بدلاً من صيانتها والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص 9% من إجمالي التمويل الذي اقترحه مكتب المساعدة الانتقالية العراقي على وزارة البلديات والأشغال العامة في العامين 2005 و2006 لصالح أعمال التشغيل والصيانة. إلا أنه بشكل عام تتمتع وزارة مصادر المياه بالقدرة الكافية على تنفيذ مشاريع رأسمالية.

وتشمل العوامل الأخرى التي تعيق إحراز التقدم في قطاع المياه غياب أنظمة التعرفة الثابتة للخدمة وانعدام التركيز القوي على المستهلك. ومن الممكن تحسين الأداء عن طريق توفير تمويل أكبر لتنمية القدرات الوزارية ونظام محسّن لتعويضات العمال وزيادة مستوى الشفافية والمساءلة وتطوير الخدمات ذات الجودة العالية وتحسين أعمال التشغيل والصيانة.

والقضية الأخرى المرتبطة بالاستدامة هي برنامج إستدامة قطاع المياه الذي ما يزال جارياً خلال هذا الربع. وقد كانت هناك توقعات بالانتهاء من المرحلة الثانية إلا أن قسم منطقة الخليج ذكر أن هذه المرحلة ما زالت قيد العمل ولكنها شارفت على الانتهاء. أما المرحلة الثالثة فهي في بدايتها وما تزال تقدم الدعم لتركيز البرنامج على أعمال التشغيل والصيانة في مرافق المياه والمياه العادمة ومشاريع المياه الريفية. وفي 5 حزيران/يونيو 2007، قام قسم منطقة الخليج بمنح عقود لبرامج الدعم والتدريب في مجال التشغيل والصيانة، كما ستضيف المرحلة الثالثة مشاريع جديدة بالتنسيق مع مكتب المساعدة الانتقالية العراقي وبالتعاون مع وزارات المياه العراقية.

الرعاية الصحية

القسم 2

الرعاية الصحية

الرعاية الصحية

قبل الحرب عام 2003، كان في العراق حوالي 240 مستشفى و1200 عيادة صحية. وخلال العقدين اللذين سبقا الحرب، عانى نظام الرعاية الصحية العراقي من ضعف الإدارة ولم يتم بناء أية مستشفيات جديدة. وقد تدهور وضع أكثر من نصف عدد المراكز الصحية القائمة وتم إغلاقها قبل عام 2003.

ركزت عملية إعادة الإعمار الأميركية في هذا القطاع على بناء المرافق الطبية وإعادة تأهيلها وتزويدها بالمعدات ، إضافة إلى توفير المطاعيم والتدريب والخدمات الصحية الأخرى.

في بادئ الأمر، عانت النشاطات في هذا القطاع من نواقص في أداء متعهدي التصميم والبناء ومن سوء الإدارة والإشراف على عقود إعادة البناء. وأثرت هذه الأمور بشكل سلبي على برنامج مراكز الصحة الأولية.
إضافة إلى ذلك، أدت هجمات المتمردين إلى إبطاء عملية بناء مراكز الصحة الأولية. وذكر قسم منطقة الخليج أن مركزين للصحة الأولية تعرضا للتفجير مما أدى إلى توقف أعمال البناء فيهما. وتشكل الأوضاع الأمنية معوّقات أساسية للعراقيين الذين يسعون للحصول على الرعاية الطبية، كما أن العاملين في هذا المجال مهددون بالاختطاف وبأساليب ترهيب أخرى.

الدعم الأميركي

يبين الشكل (2-59)، مخصصات التمويل الأميركي في قطاع الرعاية الصحية. وتتضمن النشاطات التي يقوم بها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع بناء وتجديد مراكز الصحة الأولية والمستشفيات في جميع أنحاء العراق، إضافة إلى تزويد تلك المرافق بالأدوات الطبية وتدريب العاملين والمسؤولين الحكوميين. كما شملت النشاطات التي تم إجراؤها في السابق في هذا القطاع برامج التطعيم على مستوى البلد. أما نشاطات برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)، فهي مشاريع صغيرة تشمل تزويد الأدوات والمعدات الطبية وعمليات إصلاح العيادات الصحية.

توفر مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) الدعم للقطاع من خلال برامج تنمية القدرات وإستدامة أعمال التشغيل والصيانة، إضافة إلى توفير مرافق جديدة للعناية الصحية.

وبنهاية هذا الربع، كان قد تم إنفاق 82% من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في القطاع. كما تم إنفاق حوالي 46% من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) لهذا القطاع، وأكثر من 12% من إجمالي أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF). يبين الشكل(2-60)، وضع كافة الأموال الأميركية التي تم تخصيصها لقطاع الرعاية الصحية.

الشكل 2-59
إلزامات الرعاية الصحية

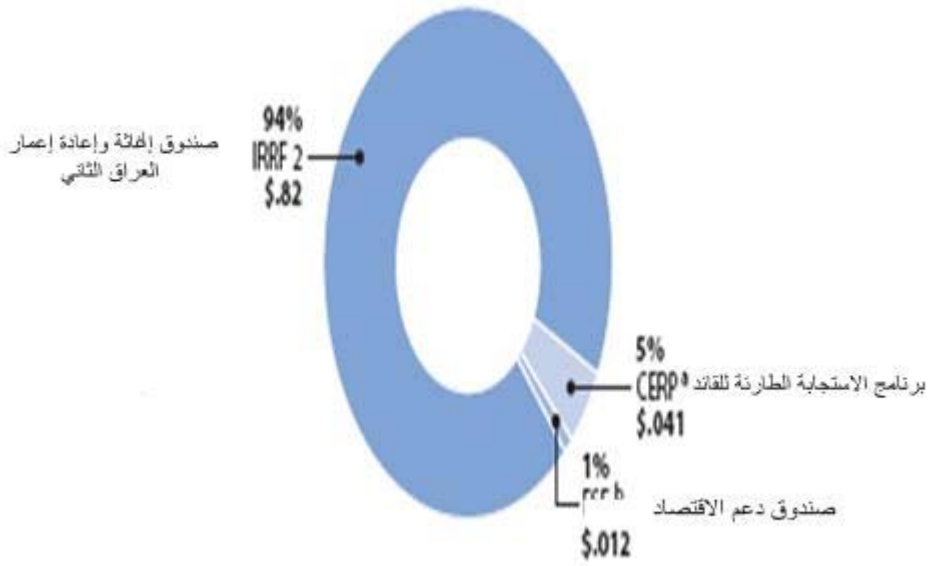

الشكل 2-60
مخصصات الرعاية الصحية

ساعدت مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع الرعاية الصحية على استمرار عمل التجهيزات ووسائل النقل الطبية

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

لقد تم استكمال 53% من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) في قطاع الرعاية الصحية، كما هو مبين في الشكل (2-61).

الشكل (2-61): وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) في قطاع الرعاية الصحية

FIGURE 2.61

STATUS OF IRRF 2 PROJECTS - HEALTH CARE

TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 236

Sources: IRMS, *ITAO* Rollup* (6/29/2007); USAID, *Activities Report* (7/12/2007)

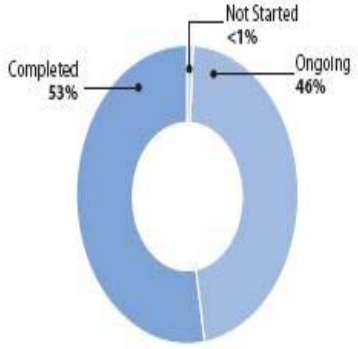

Project Type	Not Started	Ongoing	Completed	Total
Primary Healthcare Centers		97	44	141
Equipment Procurement		2	60	62
Hospitals	1	10	19	30
Nationwide Hospital and Clinic Improvements			3	3
Total	**1**	**109**	**126**	**236**

Note: Numbers are affected by rounding.
* By Executive Order, on May 8, 2007, the President created ITAO as the successor organization to the IRMO.

وقد ذكر قسم منطقة الخليج في الربع الماضي أنه سيتم استكمال بناء أكثر من 70 مركزاً للصحة الأولية قبل شهر تموز/يوليو 2007، إلا أنه ومنذ 30 تموز/يوليو 2007 تم الانتهاء من بناء 44 فقط من أصل 142 مركزاً تم التخطيط لها. وقد تم تسليم 20 مركزاً من المراكز المستكملة إلى وزارة الصحة، إلا أن 8 منها فقط عاملة حالياً. وتوقف العمل على بناء ثمانية مراكز أخرى في الربع الماضي بسبب المخاوف الأمنية أو بسبب مشاكل مع المتعهدين الفرعيين. في هذا الربع، ذكر قسم منطقة الخليج أن ستة من هذه المراكز الثمانية "قد تم إيقاف برامجها بسبب قضايا أمنية" وأن العمل سيستمر على المركزين الآخرين بانتظار الإنتهاء من إجراء تعديلات على العقود وإعادة إحالتها.

وهذا هو وضع مشاريع مراكز الصحة الأولية غير المستكملة:

- 64 هي 90%-100% مكتملة
- 20 هي 75%-90% مكتملة
- 8 هي في مراحل مختلفة من الاستكمال وتتراوح بين 40%-75%

سيتم الانتهاء من القسم المتبقي من برنامج مراكز الصحة الأولية في كانون الثاني/يناير 2008. وقد كشفت عمليات التدقيق الحسابي التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عام 2006 على عقد بناء مراكز الصحة الأولية وعقد التجهيزات عن ضعف الإشراف الإداري وضعف عملية المساءلة.

لا يزال قسم منطقة الخليج يشرف على عملية تجديد 20 مستشفىً (التي كانت بالأصل ضمن عقد واحد للتصميم والبناء إلا أنه تم لاحقاً منحه لشركات عراقية) وعملية بناء مستشفى البصرة للأطفال (الذي كانت تديره في السابق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية). وفي الربع الماضي، ذكر قسم منطقة الخليج أنه من المتوقع أن يتم استكمال كافة أعمال إعادة التأهيل القائمة على برنامج المستشفى بحلول شهر حزيران/يونيو 2007، إلا أن ستة مشاريع بناء وإعادة تأهيل لم يتم استكمالها بعد. وقد تأخر أحد المشاريع بسبب قضايا أمنية وأدت مشاكل مع المتعهد إلى تأخير المشاريع الخمس الأخرى. ومن المتوقع الآن استكمال مشروع تجديد المستشفى بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2007.

مستشفى الأطفال بالبصرة. من المقرر أن يكتمل البناء في تموز/ يوليو 2008

في 30 أيلول/سبتمبر 2006، قام قسم منطقة الخليج بإحالة عقد جديد بسعر ثابت لمستشفى الأطفال بالبصرة. ويتوقع الآن الانتهاء من أعمال البناء في شهر تموز/يوليو 2008 تتبعه عملية افتتاح على مراحل تبدأ في أوائل عام 2009. وذكر قسم منطقة الخليج في هذا الربع أنه تم استكمال 55% من المشروع منذ 30 حزيران/يونيو 2007 – وهي نسبة مرتفعة عن نسبة الـ 45% التي ذكرت في الربع الماضي. وكان مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد أصدر سابقاً نتائج تدقيق حسابي على هذا المشروع في شهر تموز/يوليو 2006 ، وجد خلاله أن الإشراف الحكومي على تنفيذ العقد غير كافٍ.

خصصت المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة 205 مليون دولار لعمليات تزويد معدات الرعاية الصحية والتحديث والتدريب. وقد تم تسليم وتركيب معدات طبية ومواد مستهلكة وأثاث في تسع مراكز للصحة الأولية كان قد تم استكمالها. إضافة إلى ذلك، فقد تم تسليم وتركيب معدات طبية بمبلغ 22 مليون دولار من أصل 23.5 مليون دولار في 18 مستشفى كان قد تم تجديدها.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

تشكل أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007 ، 5% من إجمالي أموال الولايات المتحدة المخصصة لإعادة بناء قطاع الرعاية الصحية في العراق، و4% من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) المخصصة لكافة القطاعات. ويقوم الفيلق المتعدد الجنسيات-العراق بالإشراف على مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) في القطاع. ويبين الشكل (2-62)، وضع هذه المشاريع.

الشكل (2-62): وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 و2007، في قطاع الرعاية الصحية

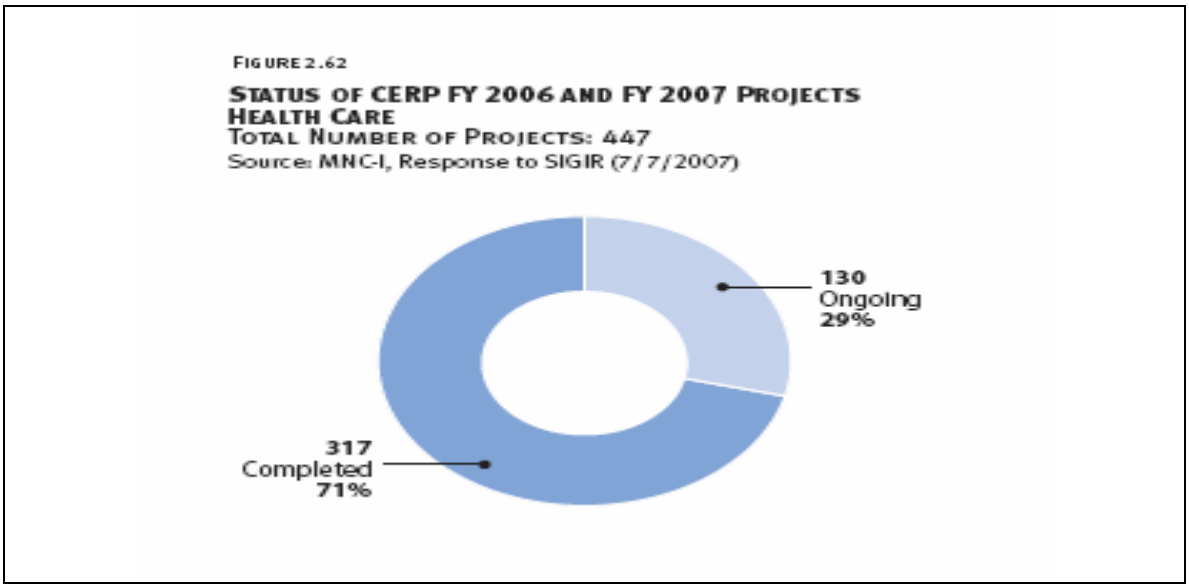

باكتمال مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق واستنفاد أموالها، بدأت أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) تأخذ أهمية أكبر في هذا القطاع. وقد قام الفيلق المتعدد الجنسيات-العراق ببرمجة 447 مشروعاً في هذا القطاع ليتم استكمالها من خلال أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007.

يبين الشكل(2-63)، تطور قيم مشاريع الرعاية الصحية التي ينفذّها برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) عبر الثلاث سنوات الماضية. فهناك مشاريع صحية في خمس مقاطعات بلغ معدل قيمتها أكثر من 100.000 دولار في عام 2006.

الشكل (2-63): معدل القيمة لكل مشروع من مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) في الرعاية الصحية حسب المحافظة

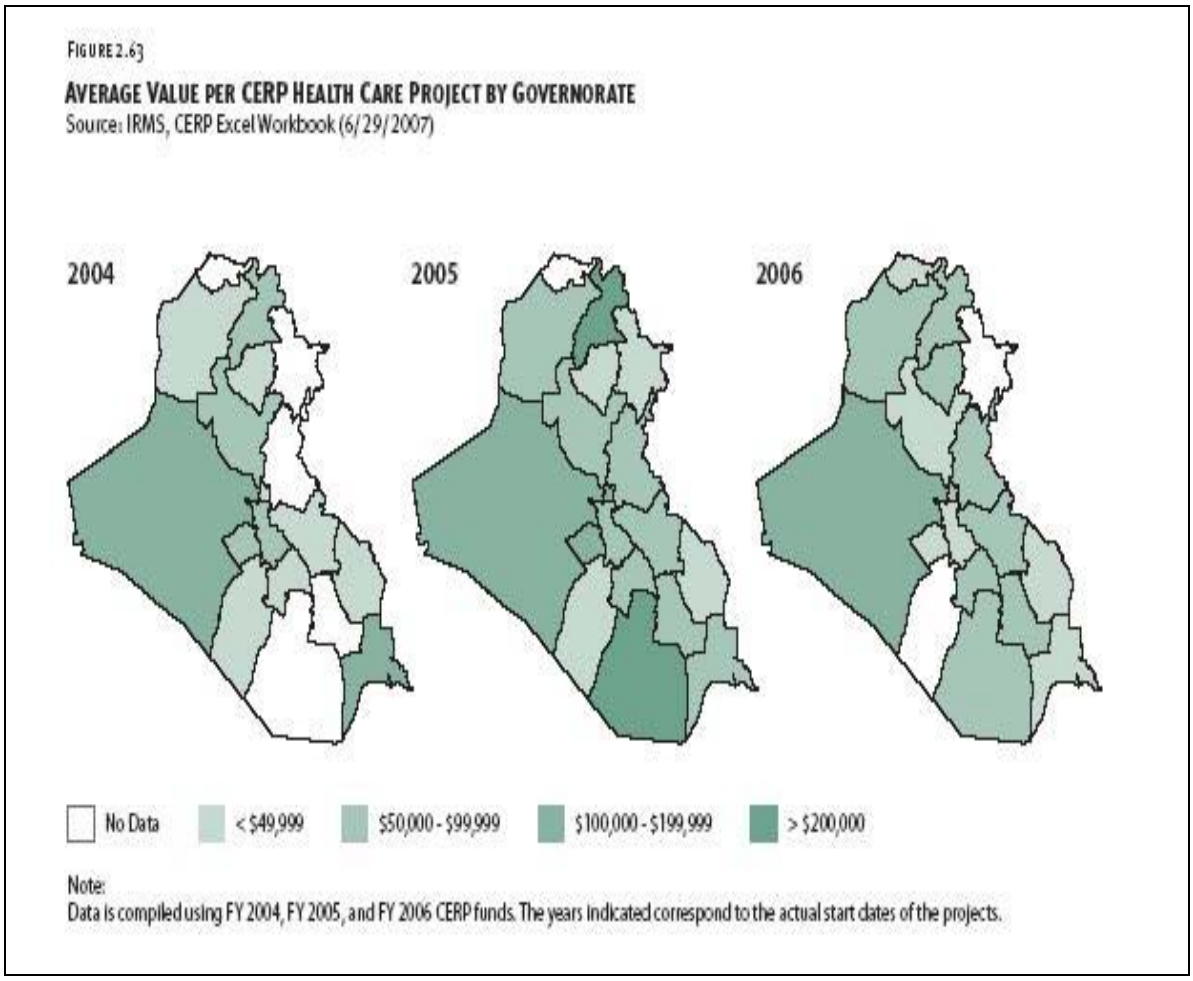

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

حصلت مشاريع الرعاية الصحية على حوالي 12 مليون دولار من أصل 285 مليون دولار مخصصة لبرنامج إستدامة أعمال التشغيل والصيانة. ويبين الشكل (2-64)، وضع مشاريع إستدامة أعمال التشغيل والصيانة التابعة لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع الرعاية الصحية.

ومن الأمثلة على مشاريع إستدامة أعمال التشغيل والصيانة لقطاع الرعاية الصحية عملية تزويد قطع الغيار للمعدات الطبية التي تبرعت بها الولايات المتحدة، وتوفير سيارات لتقنيي التصليح وعمال التشغيل والصيانة، إضافة إلى توفير مجموعات أدوات التشخيص والتصليح لمعدات الطب الحيوي ومعدات المرافق.

كما يوفر برنامج تنمية القدرات والتدريب التقني التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) 12 مليون دولار إضافي لمشاريع الرعاية الصحية. ويتم تحديث المعلومات حول وضع أموال هذا البرنامج في القسم السابق الذي يناقش قطاع تنمية القدرات.

الشكل (2-64): وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF)-الرعاية الصحية

FIGURE 2.64

STATUS OF ESF* PROJECTS - HEALTH CARE
TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 13
Source: IRMS, ESF *Project Tracker* (6/29/2007)

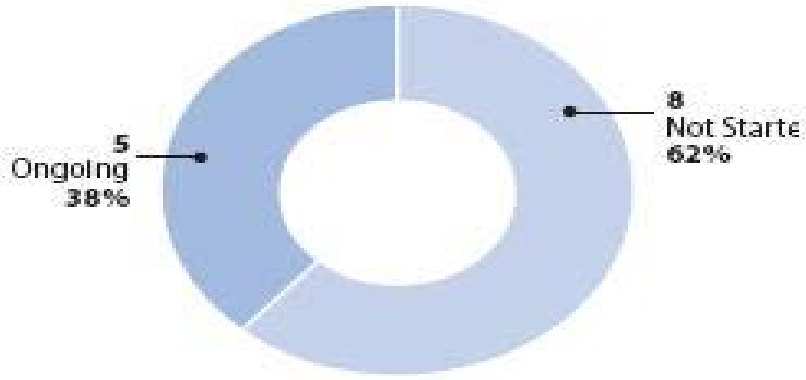

* Funded by the ESF FY 2006 Supplemental.

2 القسم

المواصلات والإتصالات

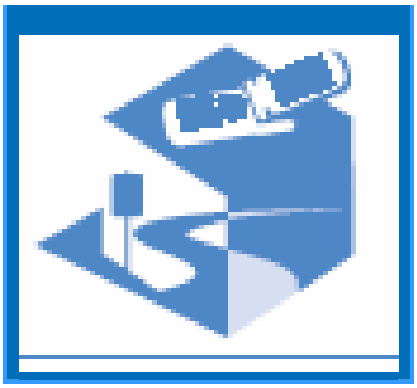

المواصلات والاتصالات

في عام 2003، قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي أن قطاع المواصلات والاتصالات في العراق سيتطلب استثماراً بمبلغ 3.38 مليار دولار. ما زال الأمن يشكل تحدياً ملحوظاً لعملية إعادة بناء هذا القطاع. ويظهر أهم تطور ملحوظ في قطاع الاتصالات اللاسلكية خلال هذا الربع في إعلان هيئة الاتصالات الإعلامية العراقية عن مزاد لشركة وطنية للهواتف المحمولة.

الشحن

وصل المعدل الأسبوعي لعدد السفن الراسية في ميناء أم قصر إلى 26 سفينة خلال هذا الربع، وهو ارتفاع ملحوظ عن معدل الربع الماضي والذي بلغ 18.5 سفينة.

سكة الحديد

تستمر الأوضاع الأمنية المتردية بإعاقة حركة سكة الحديد في العراق، وخاصة في منطقة اللطيفية الهامة جنوب بغداد. لم يكن هناك أي حركة عبر جسر اللطيفية منذ إصلاحه خلال الربع الماضي، وفي 4 تموز/يوليو 2007، تعرض الجسر لهجوم من قبل متمردين.

الطيران

وصل معدل إجمالي عدد الطائرات المدنيّة القادمة والمغادرة في المطارات العراقية خلال هذا الربع إلى 2.389 طائرة أسبوعياً. وخلال الفترة بين شهر أيار/مايو 2006 وشهر أيار/مايو 2007، كان معدل عدد الطائرات المدنية القادمة والمغادرة في العراق2.734 طائرة في الأسبوع – وهو ارتفاع ملحوظ من المعدل الأسبوعي البالغ 1.537 لفترة الإثني عشر شهراً السابقة. ويقوم بإدارة أغلب حركة الطيران مراقبون عراقيون في أربعة مطارات مدنية: بغداد، البصرة، إربيل، والسليمانية.

الطرق والجسور

يشكل الوضع الأمني تهديداً أساسياً لمشاريع الطرق والجسور. في بغداد، أدت هجمات متمردين بإلحاق أضرار بخمسة جسور بين شهر نيسان/إبريل وشهر حزيران/يونيو. ونتيجة لذلك، منعت الحكومة العراقية شاحنات النفط وأنواع الشاحنات الكبيرة الأخرى من استخدام 11 جسراً من جسور بغداد البالغ عددها 13.

الاتصالات اللاسلكية

تقوم الحكومة العراقية حالياً بالإعداد لإجراء مزاد لثلاث رخص وطنية للهواتف المحمولة. ومن المخطط له الآن إجراء هذا المزاد في عمان، الأردن في أواسط شهر آب/أغسطس. وقد استثمر القطاع الخاص أكثر من مليار دولار في الاتصالات اللاسلكية، إلا أن "المستثمرين ما زالوا قلقين بسبب الوضع الأمني المتدهور واستمرار الحاجة إلى إطار قانوني قوي". إضافة إلى ذلك، فقد دعت الشركة الوطنية لخدمات الإنترنت مزودي الإنترنت الكبار للمشاركة في رخصة استثمار بهدف توفير خدمات خط الهاتف عبر الحاسوب dial-up، DSL، اللاسلكي، voice-over IP، Wimax access.

الدعم الأميركي

تهدف مشاريع البناء في هذا القطاع إلى تحسين شبكات المواصلات في العراق، مثل الموانئ وسكك الحديد والطرق والجسور والمطارات. ويشمل هذا القطاع أيضاً مشاريع الاتصالات اللاسلكية التي تمولها الولايات المتحدة. ويبين الشكل (2-65)، مصادر التمويل في هذا القطاع.

الشكل (2-65): إلزامات المواصلات والاتصالات

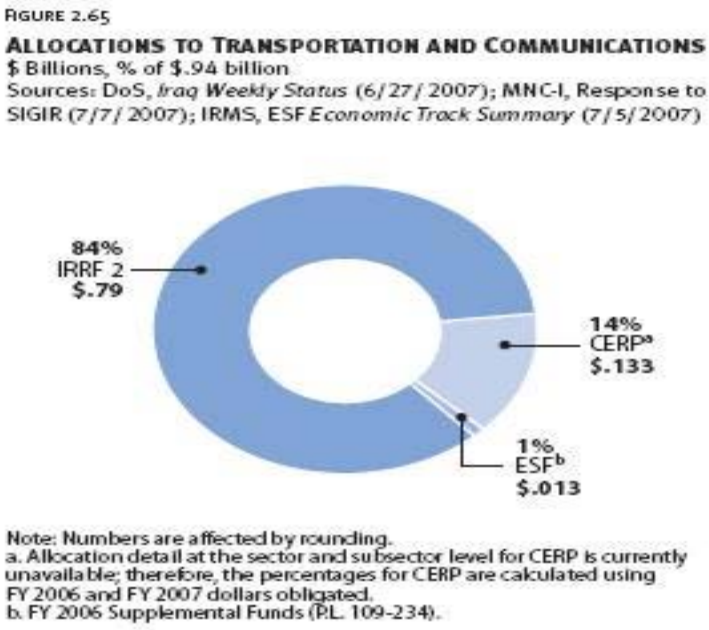

منذ 27 حزيران/يونيو 2007، تم إنفاق 73% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 798 مليون دولار والمخصصة لهذا القطاع. كما تم إنفاق 54% من مخصصات برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) البالغة 0.13 مليار دولار. ومن مبلغ 285 مليون دولار الذي تم برمجته لإستدامة أعمال التشغيل والصيانة ضمن التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، فقد تم

تخصيص 5% (13 مليون دولار) لمشاريع المواصلات والاتصالات. كما قام قسم منطقة الخليج بإلزام 100% من هذه الأموال وتخصيص 21% منها وإنفاق 3%. ويوفر برنامج تنمية القدرات والتدريب التقني التابع لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) مبلغ 8 ملايين دولار إضافي لمشاريع المواصلات والاتصالات.

ويبين الشكل (2-66) وضع كافة الأموال التي تم رصدها حتى اليوم في هذا القطاع.

الشكل (2-66): وضع المخصصات للاتصالات والمواصلات

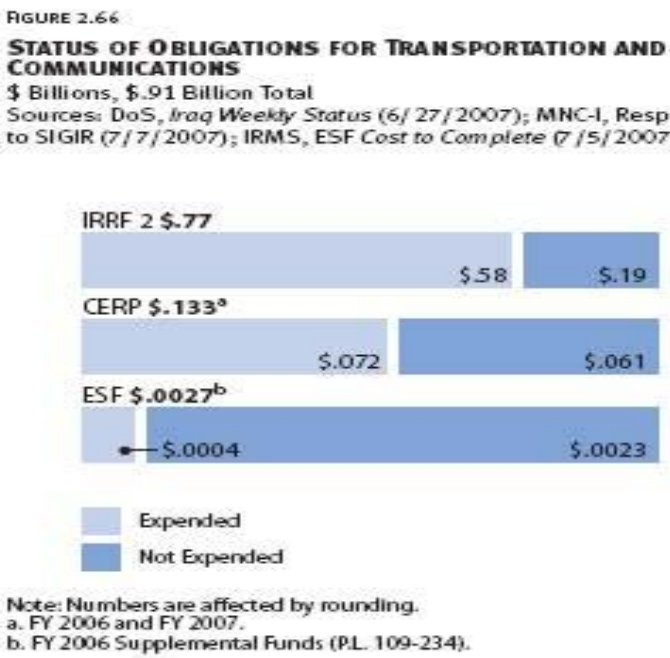

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

من المتوقع أن تنتهي أعمال الإعمار التي يقوم بها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في القطاع بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. ومن بين كافة المشاريع التي يتم إجراؤها في هذا القطاع، تم حالياً استكمال 90% منها. لمزيد من المعلومات حول المشاريع التي يمولها الصندوق، أنظر الشكل (2-67).

مشاريع الشحن

لقد كان من المخطط له استكمال برنامج الشحن الذي يقوم به صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بحلول شهر شباط/فبراير 2007، إلا أنه من المتوقع الآن الانتهاء من مشروع بناء الميناء الأخير في شهر أيلول/سبتمبر 2007. وقد وجد تقييم المشروع الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن التحسينات الأمنية التي تم إدخالها على ميناء أم قصر تلبي معايير الإنشاء.

الشكل (2-67): وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)-الاتصالات والمواصلات

FIGURE 2.67

STATUS OF IRRF 2 PROJECTS - TRANSPORTATION AND COMMUNICATIONS
TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 546
Sources: IRMS, *ITAO* Rollup* (6/29/2007); USAID, *Activities Report* (7/12/2007)

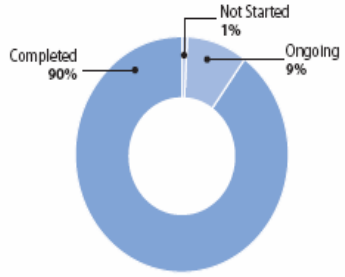

Note: Numbers are affected by rounding.
* By Executive Order, on May 8, 2007, the President created ITAO as the successor organization to the IRMO.

Project Type	Not Started	Ongoing	Completed	Total
Roads and Bridges	4	35	246	**285**
Railroad Rehabilitation and Restoration		1	96	**97**
Consolidated Fiber Network			95	**95**
Telecommunications Business Modernization		1	32	**33**
Civil Aviation		5	15	**20**
Umm Qasr Port Rehabilitation		1	9	**10**
Expressways		4		**4**
Telecommunications Operations/Regulatory Reform			1	**1**
Telecommunications Systems		1		**1**
Total	**4**	**48**	**494**	**546**

وذكر قسم منطقة الخليج هذا الربع أنه تم استكمال كافة مشاريع البناء فيما عدا مرفق مرسى سفن الـ (RO-RO) وعملية توفير الطاقة الكهربائية لرافعات نيلكون. وبحلول 30 حزيران/يونيو 2007، كان قد تم استكمال 97% من مشروع تجديد رافعات نيلكون. إضافة إلى ذلك، ما زالت عملية بناء مرفق مرسى سفن الـ (RO-RO) قيد العمل ويتوقع الانتهاء من بنائه في 3 أيلول/سبتمبر 2007. ويتيح هذا المرسى المجال للسفن بالرسو السريع وإنزال الحمولة باستخدام الجسور المنحدرة دون الحاجة إلى استخدام رافعات. وكان هذا المشروع في بدايته قد واجه تأخيراً في وصول المعدات من الخارج.

مشاريع سكك الحديد

أنهت المشاريع الأميركية إجراء الإصلاحات في 96 محطة من أصل 98 محطة قطار منذ 30 حزيران/يونيو 2007. لمزيد من المعلومات حول مشاريع محطات سكك الحديد حسب مواقعها، أنظر الشكل (2-68).

الشكل (2-68): مشاريع إعادة تأهيل محطات سكك الحديد حسب المحافظة

FIGURE 2.68

RAILROAD STATION REHABILITATION PROJECTS BY GOVERNORATE

Source: IRMS, *ITAO* Rollup* (6/29/2007)

Status of Railway Rehabilitation Projects by Governorate:

Governorate	Ongoing	Completed	Total
Anbar		25	25
Salah al-Din	1	18	19
Thi-Qar		10	10
Babylon		9	9
Ninewa		9	9
Muthanna		8	8
Basrah		6	6
Tameem		5	5
Qadissiya		4	4
Baghdad	1	2	3
Total	2	96	98

Total Number of Projects Nationwide: 98

Total Number of Projects by Governorate:

>20

10-20

<10

No Data

Railroad Line

Major Hub Location

* By Executive Order, on May 8, 2007, the President created ITAO as the successor organization to the IRMO.

وبالنسبة لنشاطات البناء الأخرى، فقد تم استكمال أعمال إعادة تأهيل محطة قطارات البصرة والتي تبلغ قيمتها 187.000 دولار في 13 حزيران/يونيو 2007. وشمل مجال المشروع عملية إعادة التأهيل في كافة أنحاء المبنى.

في تموز/يوليو 2006، وجد تقييم المشروع الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمحطة قطارات بغداد، أنه بالرغم من أن معظم مكونات المشروع تلبي المعايير، إلا أن تصميم البناء غير مكتمل.

إضافة إلى إعادة تأهيل محطات القطار، فقد تم استخدام التمويل المخصص لهذا القطاع الفرعي لمواد ومعدات. وستوفر المرحلة الأولى من نظام التحكم بالقطار المبني على الاتصالات لسكة حديد الجمهورية العراقية، نظاماً للتحكم بالقطار من أجل متابعة تحركات كافة المقطورات الموجودة على السكة. وقد تم استكمال 90% من المشروع ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2007. أما المرحلة الثانية والتي تم استكمال 88% منها، فستعمل على توفير شبكة اتصالات موجات ميكروية رقميّة تبلغ كلفتها 41.6 مليون دولار (وهي تعرف أيضاً بالعمود الفقري لنظام التحكم بالقطارات المبني على الاتصالات). ومن المخطط له الانتهاء من هذه المرحلة في 31 أيار/مايو 2008.

مشاريع الطيران

تم الانتهاء من إعداد أنظمة التفتيش ومباشرة الطيران في مطار بغداد الدولي، بحيث يتيح المجال للطائرات بالهبوط والإقلاع حتى في الأحوال الجوية الرديئة. وبعد 18 شهراً من الانقطاع، تم استعادة خدمات الرادار، كما تم في الربع الماضي الانتهاء من تدريب الدفعة الأولى من مراقبي حركة الطيران في مطار بغداد الدولي. مع ذلك، وجد تقييم المشروع الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الربع الماضي أن 10 من أصل 17 مجموعة جديدة من المولدات التي تبلغ قيمتها 11.8 مليون دولار غير عاملة.

في هذا الربع، استمرت مشاريع البناء في مطار البصرة الدولي. وقد تم استكمال 95% من عملية ترميم مبنى المطار والبرج، ومن المخطط له تسليم باقي المشاريع الخاصة بالمطار بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2007، باستثناء نظام الرادار الجديد الذي يتوقع الانتهاء منه في شهر شباط/فبراير بسبب عملية تصنيع الرادار التي تطلبت أكثر مما كان متوقعاً.

في شهر تموز/يوليو الماضي، وجد تقييم المشروع الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أنه بالرغم من تلبية عمليتي بناء مبنى المطار وترميم البرج في مطار البصرة الدولي للمعايير المنصوص عليها في العقد، إلا أنه لم يتم تحقيق الهدف المطلوب. و يلخص الجدول (2-14)، العمل المنجز في مطارات بغداد والبصرة والموصل.

الجدول 2-14
وضع المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في المطارات العراقية كما هي حتى2007/6/30

المطار	حجم العقد	عدد المشاريع	موعد الانجاز المقدر	الحالة
بغداد	17 مليون دولار	7	تشرين الأول/أكتوبر 2006	100% إكمال
البصرة	25مليون دولار	10	شباط/فبراير 2006	99% إكمال
الموصل	10 مليون دولار	1	أيلول/سبتمبر 2006	100% إكمال

الطرق والجسور

من المتوقع الانتهاء من المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في هذا القطاع الفرعي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. وقد ركزت المشاريع على الطرق القروية الصغيرة وعدد من الطرق السريعة والجسور.

وسيتم تحديث الطريق السريع بين بغداد وكركوك ليشمل أربعة مسارب بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. كما سيتم ربط الديوانية والسامراء بطريق سريع ذي أربعة مسارب. ومن المخطط له الانتهاء من المشروع الذي تبلغ قيمته 15,5 مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير 2008. والمشروع مكتمل حالياً بنسبة 38%.

وينوي برنامج الطرق القروية الذي تبلغ موازنته 38.5 مليون دولار تحسين 424 ميلاً من طرق تمر بـ 15 محافظة في العراق. وقد تأخر البرنامج عن موعد الاستكمال الذي كان مقرراً بالأصل في شهر آب/أغسطس 2006 ، بسبب المشاكل الأمنية وقلة الوقود والبتيومين. وفي هذا الربع، ذكر قسم منطقة الخليج وجود تأخيرات أخرى وأن تاريخ الانتهاء المتوقع حالياً لهذا البرنامج أصبح 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

في السابق، وجدت عمليات تقييم المشروع التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه لم يتم تصميم المرحلة 3 من طرق نينوى القروية والمرحلة 4 من طرق مثنى القروية بشكل مناسب، إلا أنه تم استكمال مشروع المرحلة 3 من طرق ذي قار القروية بشكل جيد ومتناسب مع معايير العقد.

ومن المشاريع الـ 56 التي تجريها اللجنة الإقليمية لتطوير إعادة الإعمار في هذا القطاع والتي تبلغ قيمتها 56.5 مليون دولار، تم استكمال 33 مشروعاً منذ 30 حزيران/يونيو 2007. وذكر قسم منطقة الخليج أن ثمانية مشاريع منها، بما في ذلك ثلاثة مشاريع طرق وخمسة مشاريع شوارع، قد تم استكمالها منذ الربع الماضي.

الاتصالات

تشمل جهود التحديث التي تبذلها هيئة الاتصالات والبريد العراقية 34 مشروعاً تهدف إلى بناء وترميم مكاتب البريد. ومن المخطط له الانتهاء من هذه المشاريع في شهر تموز/يوليو 2007 ، إلا أن قسم منطقة الخليج ذكر هذا الربع أنه لن يتم استكمال أي من هذه المشاريع حتى 30 آب/أغسطس.

أنهى عاملون في شركة الهاتف والبريد العراقية برنامج تدريب مدته خمسة أيام في الأمارات العربية المتحدة بدعم من مكتب المساعدة الانتقالية العراقي. وشمل البرنامج تدريباً على منظمات البريد الدولية والعمليات والسياسات وعمليات تفتيش وإيصال الطرود والإدارة البريدية وإجراء التدقيق المحاسبي.

تم تخصيص 47 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لنظام الاتصالات العراقي. وقد استخدم التمويل في بناء مرفق أساسي للبدالة في الميمونة وشبكة لاسلكية عالية السرعة. ومنذ 30 حزيران/يونيو 2007، كان قد تم استكمال 22% من مرفق البدالة البالغة كلفته 26 مليون دولار وكان من المتوقع الانتهاء منه في شهر أيلول/سبتمبر 2007 إلا أن قسم منطقة الخليج ذكر لاحقاً أنه قد تم إصدار تمديد مدته 200 يوم للمشروع وأن موعد الانتهاء المتوقع للمشروع أصبح الآن في شهر شباط/فبراير 2008. وقد تم استكمال مشروع شبكة اللاسلكي عالي السرعة والبالغة قيمته 1.9 مليون دولار في شهر آذار/مارس 2007.

من أجل تحديث نظام عمليات الاتصالات العراقي ودعم عمل وكالة تنظيمية جديدة، تم تخصيص 20 مليون دولار لهيئة الاتصالات والإعلام. وقد بدأت المرحلة الأولى من تدريب التنمية الإستراتيجية، البالغة قيمته 2.4 مليون دولار، لموظفي الهيئة في شهر كانون الثاني/يناير 2007 وتم استكمال 10% منه. إضافة إلى ذلك، فقد تم استكمال 4% من عملية شراء وتركيب شبكة البيانات السريعة للهيئة.

وفي هذا الربع، أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقرير تدقيق محاسبي حول مشروع شبكة الألياف الضوئية الموحدة البالغة قيمته 46.1 مليون دولار. وكان الهدف من هذا المشروع توفير مادة الألياف الضوئية ومعدات البناء وتوظيف 1000 عراقي وتحسين شبكة بث الصوت لمنفعة حوالي 10 ملايين عراقي. وقد وجد تقرير التدقيق أنه بالرغم من توفير المعدات من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلا أنه لا يوجد توثيق كافٍ يدل على توظيف 1000 عراقي. إضافة إلى ذلك، لم يتم تحقيق الهدف بتوفير الخدمة لـ 10 ملايين شخص وذلك لأن وزارة الكهرباء وهيئة الاتصالات والبريد العراقية لم تستخدما شبكة الألياف الضوئية الموحدة بالشكل الكامل.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

تشكل أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، 14% من إجمالي التمويل الأميركي المخصص لإعادة بناء قطاع المواصلات والاتصالات في العراق، و13% من إجمالي أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) المخصصة لأعمال إعادة الإعمار في العراق. وتمول هذه المصادر 840 مشروع مواصلات و116 مشروع اتصالات يشرف عليها الفيلق المتعدد الجنسيات-العراق. لمزيد من المعلومات حول وضع المشاريع التي يمولها برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)، أنظر الشكل (2-69).

الشكل (2-69): وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة 2006 و2007-المواصلات والاتصالات

FIGURE 2.69

STATUS OF CERP FY 2006 AND FY 2007 PROJECTS - TRANSPORTATION AND COMMUNICATIONS
TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 956
Source: MNC-I, Response to SIGIR (7/7/2007)

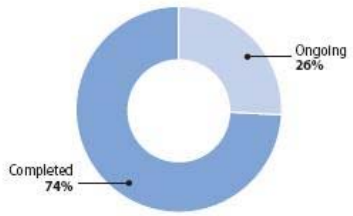

Project Type	Ongoing	Completed	Total
Transportation	225	615	840
Telecommunications	27	89	116
Total	252	704	956

في الفلوجة في هذا الربع، من المتوقع أن يقوم 15 مشروعاً تابعاً لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بإنفاق أكثر 5 ملايين دولار لتحسين التجارة في المدينة، بما في ذلك 4 مشاريع سكك حديد لتصليح السكة وروابطها. في الموصل، تقوم أربعة مشاريع جارية تابعة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بتحسين نظام المواصلات كما تم استكمال 52 مشروعاً بقيمة 3.8 مليون دولار.

في السامراء، يستخدم مبلغ 1.4 مليون دولار من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) لنظام المواصلات، وفي كركوك يتم استخدام أكثر من 5 ملايين دولار لمشاريع تتعلق بالمواصلات. في الرمادي، يستخدم مبلغ 672,000 دولار من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) لبناء الطريق النهري والذي يمر بمحاذاة نهر الفرات.

بالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً إجراء مشروعين لسكة الحديد في الفلوجة بتمويل من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) بهدف إصلاح السكك وروابطها. وقد تم استكمال 44% من المشروع الأول و38% من المشروع الثاني، ومن المتوقع الانتهاء من كليهما في شهر أيلول/سبتمبر 2007.

وكلما ازدادت مظاهر صورة برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) ضمن برنامج إعادة الإعمار الأميركي في العراق، يزداد كذلك معدل قيمة الدولار لكل مشروع مواصلات واتصالات يقوم به البرنامج. ويبين الشكل (2-70)، أن معدل قيمة المشروع قد ارتفع باضطراد منذ العام 2004. ففي عام 2006 وصل معدل قيمة مشروع المواصلات والاتصالات الذي يجريه برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) إلى 135,000 دولار – وهو حوالي ضعف معدل القيمة في عام 2004.

الشكل (2-70): معدل القيمة لكل مشروع من مشاريع المواصلات والاتصالات لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب المحافظة

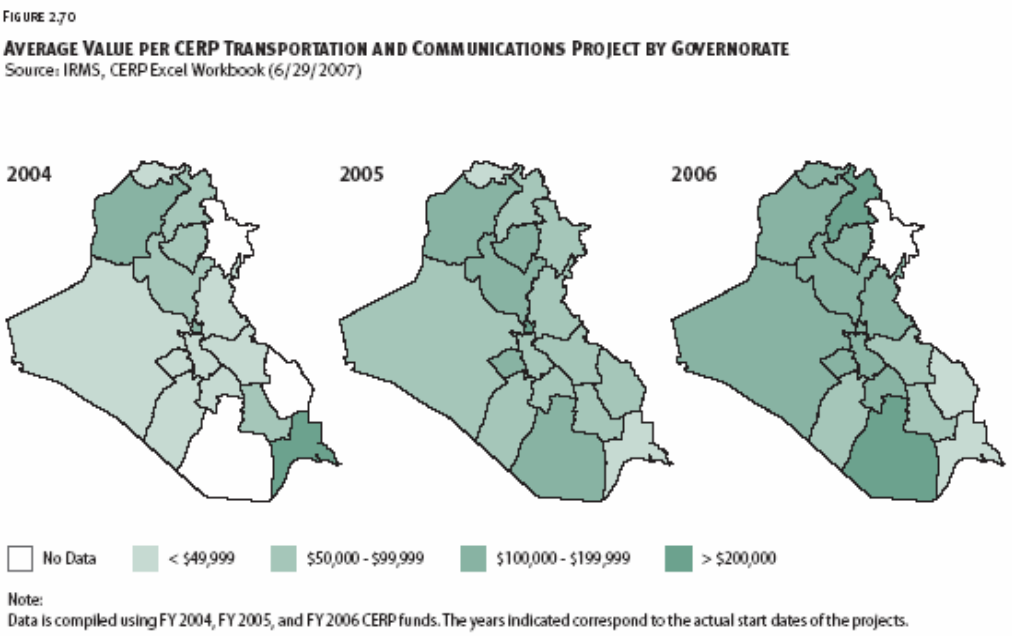

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

يبين الشكل (2-71)، وضع مشاريع إستدامة أعمال التشغيل والصيانة التابعة لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع المواصلات والاتصالات والتي يتم تمويلها من المخصصات الإضافية للسنة المالية 2006.

الشكل (2-71): وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في قطاع المواصلات والاتصالات

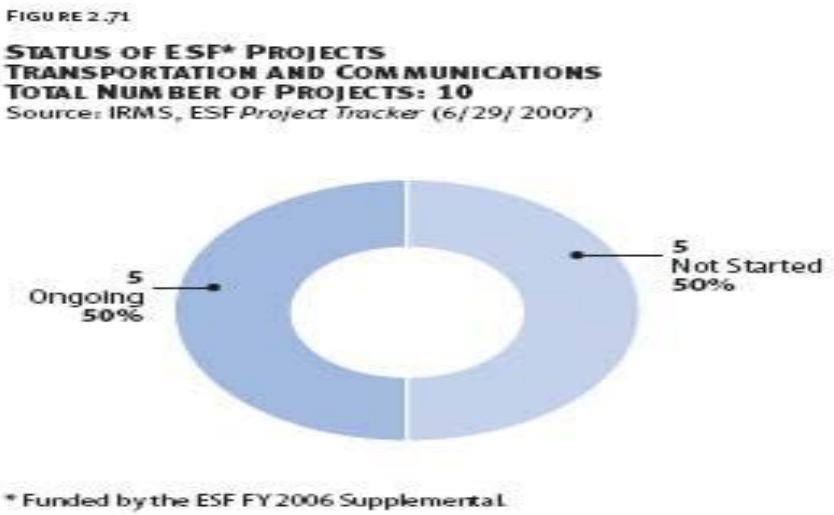

وأحد الأمثلة على جهود إستدامة أعمال التشغيل والصيانة في قطاع الاتصالات هو مشروع إستدامة أعمال تشغيل وصيانة الألياف لمنطقة جنوب نهر الفرات التابع لشبكة الألياف الضوئية الموحدة، وهو جهد قيمته 1.7 مليون دولار سيعمل على توفير دعم التشغيل والصيانة لشبكة الألياف لهيئة الاتصالات والبريد العراقية. وفيما يتعلق بالاتصالات أيضاً، فقد تمت إحالة عقد بمبلغ مليون دولار لتزويد وزارة الاتصالات/هيئة الاتصالات والبريد العراقية بقطع غيار الهيكل الأساسي للألياف وذلك في 28 أيار/مايو 2007.

أما المشاريع الأخرى التي يمولها صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في هذا القطاع فتشمل التدريب العملي في مجال التحكم في مطار بغداد الدولي والتدريب العملي لمراقبي الحركة الجوية وأعمال التشغيل والصيانة الملاحية في مطار بغداد الدولي.

القسم 2

الديمقراطية

الديمقراطية

إن الأهداف العريضة للدعم الأميركي للحكومة الديمقراطية العراقية مبينة في *الإستراتيجية الوطنية للنصر في العراق* التي قدمها القائد:

- عزل عناصر العدو عن هؤلاء الذين يمكن استدراجهم نحو العملية السياسية عن طريق الرد على الحملات الإعلامية المغرضة والإظهار لكافة العراقيين بأن لهم مصلحة في عراق ديموقراطي.
- التفاعل مع هؤلاء الذين خارج العملية السياسية ودعوة أولئك الراغبين في إدارة ظهورهم للعنف إلى العملية من خلال القنوات المشاركة التي تتوسع باستمرار.
- بناء مؤسسات وطنية مستقرة ومتعددة وفاعلة يمكنها حماية مصالح كل العراقيين وتسهيل عملية الإدماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي.

تشمل الإستراتيجية الأميركية الحالية لتحقيق هذه الأهداف "المصالحة من الأسفل إلى الأعلى" والتي تنطوي على "العمل على المستوى المحلي والإقليمي والسعي إلى توفيقات سياسية محلية وتشجيع عدد أكبر من العراقيين للاستثمار بمستقبل عراق موحد ديموقراطي". وتعتبر فرق إعادة الإعمار الإقليمية عناصر هامة وأساسية في عملية تعزيز قدرة الحكومة. إضافة إلى ذلك، تركز العديد من مبادرات تنمية القدرات، بما فيها برنامج تنمية القدرة الوطنية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، على بناء القدرة الحكومية في العراق.

"تعمل الحكومة العراقية حالياً على مراجعة الدستور. وستكون هذه العملية على الأغلب طويلة وحذرة، بما أنه سيتوجب الأخذ بالاعتبار مصالح كل واحدة من المجموعات السياسية الكبرى. ومن القضايا التي سيتم معالجتها الفدرالية والتشارك في أرباح النفط واجتثاث البعث والإصلاح والانتخابات الأمانة". في 8 تموز/يوليو، صوت المجلس الوطني العراقي لصالح تمديد الدورة الحالية لغاية 31 تموز/يوليو 2007، بحيث يعمل المجلس ستة أيام في الأسبوع من 16 تموز/يوليو 2007 وحتى 31 تموز/يوليو 2007.

الدعم الأميركي

في هذا القطاع، يقوم كلٌ من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) والتمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 بتوفير التمويل للمشاريع (أنظر الشكل(2-72). وقد تم تخصيص حوالي مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) لنشاطات بناء الديمقراطية، حيث تم إنفاق 93% منها. وباقتراب نفاد تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، يأتي تمويل جديد لمشاريع الديمقراطية من صندوق دعم الإقتصاد (ESF) الذي يساهم بحوالي 18% من التمويل في هذا القطاع. ومن حوالي الـ 63 مليون دولار من التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 التي تم رصدها لقطاع الديمقراطية، تم إنفاق حوالي 13%.

يبين الشكل (2-73) وضع التمويل الأميركي في هذا القطاع. تهدف البرامج التي يمولها صندوق دعم الإقتصاد (ESF) إلى تأسيس جهود مجتمع مدني على مستوى الجذور من خلال مجموعات عمل المجتمع ومن خلال جهود فرق إعادة الإعمار الإقليمية. لمزيد من المعلومات حول المشاريع الإضافية الهادفة إلى تعزيز منظمات المجتمع المدني من خلال فرق إعادة الإعمار الإقليمية، أنظر القسم الذي يتحدث عن هذه الفرق في هذا القسم.

الشكل (2-72): مخصصات الديمقراطية

Figure 2.72

ALLOCATIONS TO DEMOCRACY

$ Billions, % of $1.09 Billion

Sources: DoS, *Iraq Weekly Status* (6/27/2007); ITAO,[a] *Weekly Status Report* (6/26/2007)

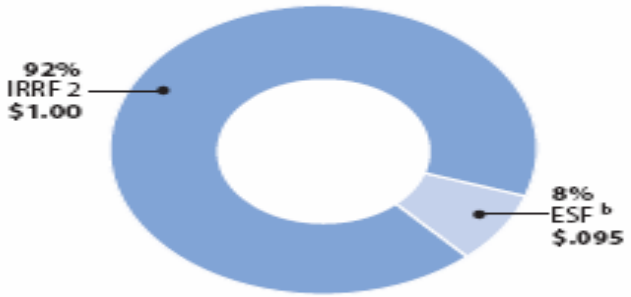

Note: Numbers are affected by rounding.
a. By Executive Order, on May 8, 2007, the President created ITAO as the successor organization to the IRMO.
b. FY 2006 Supplemental Funds (P.L. 109-234).

الشكل (2-73): إلزامات الديمقراطية

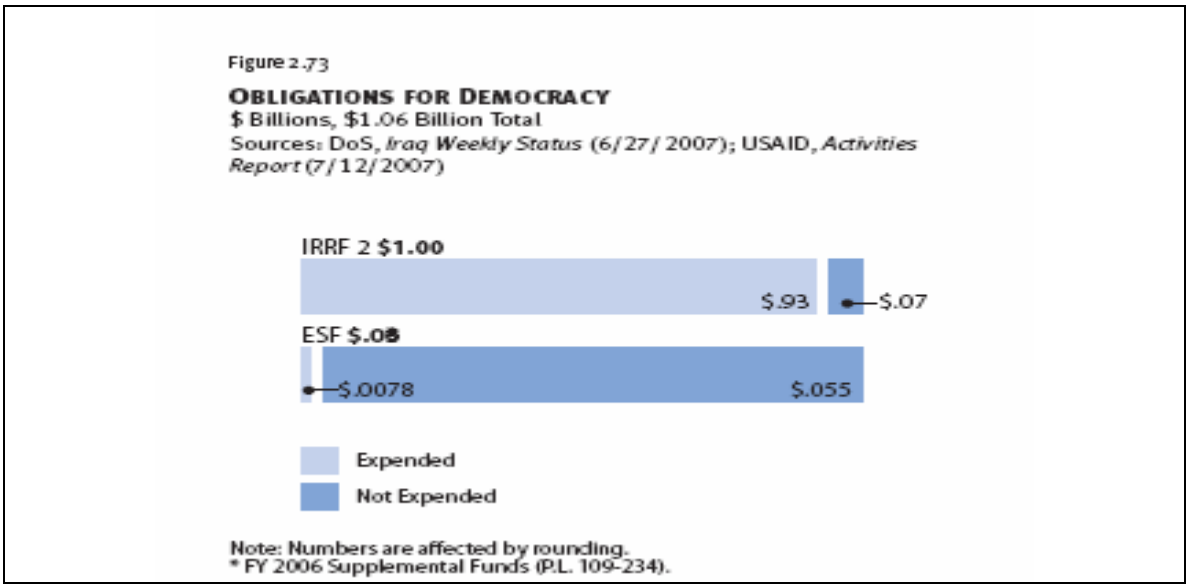

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

لقد تم استخدام أغلب التمويل الذي يوفره صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقطاع الديمقراطية من أجل دعم الانتخابات الوطنية وصياغة الدستور وإجراء الاستفتاء الدستوري في عام2005. يبين الشكل (2-74)، وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) في هذا القطاع.

الشكل (2-74): وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)-الديمقراطية

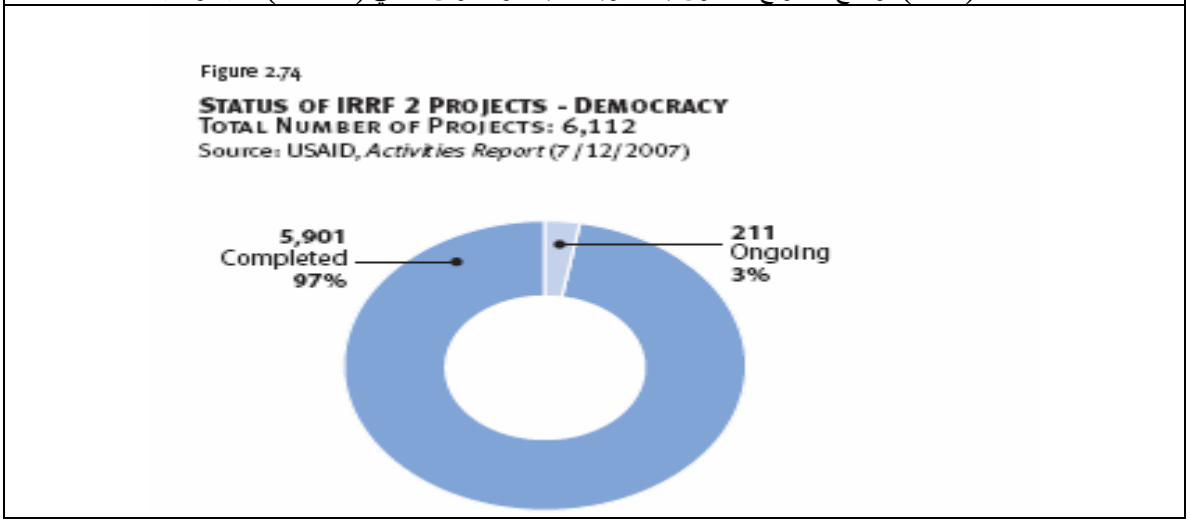

هذه هي أمثلة على جهود بناء الديمقراطية التي بذلها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حديثاً، والتي تم ذكرها في تقرير القسم 2007 التابع لوزارة الخارجية، منذ شهر نيسان/إبريل 2007:

- طباعة وتوزيع 2000 كتيب مع رسومات توضيحية يفصل دور النساء العراقيات في عملية المصالحة.

- إنهاء تدريب 12 حزباً سياسياً حول وجهات النظر الديمقراطية الفيدرالية.
- تدريب 1750 عراقياً ضمن 50 ورشة عمل تابعة للائتلاف المدني لانتخابات حرة في 5 محافظات جنوبية حول أهمية المصالحة الوطنية في العملية السياسية العراقية.
- بث 16 برنامجاً إذاعياً حوارياً على محطة المحبة تم إنتاجها من قبل ائتلاف نساء الرافدين، حيث تركز البرامج على المصالحة الوطنية ودور القادة ورجال الدين في عملية المصالحة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مجلس كركوك الإقليمي على إطلاق موقعه الإلكتروني الخاص به بهدف توفير معلومات حول عمل المجلس في المقاطعة. وقد قام برنامج الحكومة المحلية بتسهيل هذا الجهد، الذي يتم الحديث عنه بتفصيل أكبر في قسم فرق إعادة الإعمار الإقليمية في هذا التقرير.

صندوق دعم الإقتصاد (ESF)

يبين الشكل (وضع مشاريع الديمقراطية الممولة من قبل التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006. للحصول على مقارنة عرضية لبرامج صندوق دعم الإقتصاد (ESF) مصنفة حسب قطاعات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أنظر الملحق D.

الشكل (2-75): وضع مشاريع صندوق دعم الإقتصاد (ESF)- الديمقراطية

Figure 2.75

STATUS OF ESF* PROJECTS - DEMOCRACY

TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 419

Source: USAID, *Activities Report* (7/12/2007)

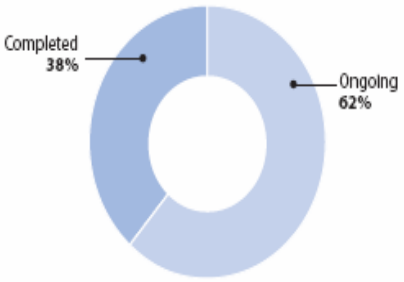

Project Type	Not Started	Ongoing	Completed	Total
Community Action Program		256	161	417
Civil Society		2		2
Total		258	161	419

* Funded by the ESF FY 2006 Supplemental

برنامج عمل المجتمع

يشجع برنامج عمل المجتمع الديمقراطية على مستوى الجذور كما يعمل على تأسيس حكومة محلية أفضل من خلال مجموعات عمل المجتمع التشاركية والتمثيلية. وقد حصل برنامج عمل المجتمع، الذي تنفذه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ويموله أيضاً صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، على 50 مليون دولار ضمن مخصصات التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، بما في ذلك 5 ملايين دولار لصندوق مارلا روزيقا لضحايا حرب العراق تم تحويلها إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

وقد تم إنفاق حوالي 560.000 دولار فقط من التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) على هذا البرنامج. وحتى 17 أيار/مايو 2007، أوردت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الإنجازات التالية عن برنامج عمل المجتمع منذ إنشائه عام 2003:

- حشد أكثر من 1450 مجموعة عمل مجتمع في كافة المحافظات الثماني عشرة.
- إيجاد أكثر من 2.7 مليون يوم من التوظيف.
- إيجاد 34.000 وظيفة طويلة الأمد، خصص43% منها للنساء.
- التزام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأكثر من 271 مليون دولار لـ 6000 مشروع تابع لبرنامج عمل المجتمع؛ مساهمات عراقية بأكثر من 74 مليون دولار.

وفي الفترة ما بين شهر كانون الثاني/يناير وشهر نيسان/إبريل 2007، تم استكمال 158 مشروعاً تبلغ قيمتها 9.2 مليون دولار. وقد أدت هذه المشاريع إلى إيجاد 204 وظائف طويلة الأمد.

وبهدف تحسين عملية متابعة النتائج التي يحققها برنامج عمل المجتمع، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية باستكمال خطة المسح الأساسي ومراقبة الأداء وأقرتها. ويهدف نظام تقرير المشروع القائم على أساس شبكة الإنترنت، والذي يوحد البيانات التي يتم جمعها من الخمس منظمات غير الحكومية التي تنفذ نشاطات برنامج عمل المجتمع، إلى تحسين عملية قياس برامج برنامج عمل المجتمع وتقديم التقارير عنها. وتحافظ الوكالات الشريكة الخمس على بيانات نظام تقرير المشروع وتحدثها.

أطلق برنامج عمل المجتمع حملة تعليم القراءة والكتابة للنساء في ميسان والقادسية والواسط ويتوقع توسيعها لتشمل البصرة. وقد استفادت آلاف النساء من البرنامج المكون من جزأين، حيث تركز المرحلة الأولى على القراءة والكتابة وتوفر المرحلة الثانية دروساً باللغة العربية والرياضيات والعلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، حقق برنامج تعليم القراءة والكتابة في محافظة ميسان فوائد لحوالي 2500 امرأة عراقية. كما نتج عن المشروع وظائف لمعلمين عراقيين كانوا عاطلين عن العمل في السابق، إضافة إلى عمليات تجديد الصفوف المدرسية التي استخدمت في هذه الحملة.

الديمقراطية والمجتمع المدني

أجرت برامج الديمقراطية والمجتمع المدني النشاطات التالية:

- اجتماعات مع ممثلي فرق إعادة الإعمار الإقليمية ومنظمات أخرى تعنى بتشجيع الديمقراطية بهدف العصف الذهني حول مجالات محتملة للتعاون في أحداث انتخابية مستقبلية.
- التقييم المستمر لجاهزية إدارة الانتخابات الحالية.
- أجندة تدريب مفصلة لموظفي هيئة الانتخاب المستقلة العراقية.
- تحديد الأولويات والأهداف ضمن مشروع خطة العمليات الوطنية من أجل عقد حدث انتخابي في عام 2007.

ويقوم مبلغ يقارب الـ 50 مليون دولار من التمويل الإضافي لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 بتمويل دعم برامج الديمقراطية والمجتمع المدني. وتوفر هذه المشاريع الدعم لجهود المجلس الوطني العراقي لمعالجة قضايا هامة تتعلق بالحكومة ولتقوية مشاركة النساء والأقليات في العملية السياسية.

قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برصد 8 ملايين دولار لعقد قائم لبرنامج المجتمع المدني والإعلام المستقل التابع لها. وقد انتهى التمويل الذي يقدمه صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لبرامج المجتمع المدني

والإعلام المستقل في شهر أيلول/سبتمبر 2006، كما ذكر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الربع الماضي. ومن خلال تمويل يوفره صندوق دعم الإقتصاد (ESF)، استمرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بدعم نشاطات برنامج الإعلام، والذي يشمل تدريب موظفي قطاع الإعلام وتوفير أبحاث السوق والمعدات. وقد تم تمويل نشاطات برنامج الإعلام من خلال "أموال صندوق دعم الإقتصاد (ESF) المدورة والتي تم إعادة برمجتها من أموال كانت قد رصدت لبرنامج الغذاء العالمي في السنة المالية 2006"، كما قالت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وقامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برصد 10 ملايين دولار لاتفاقية قائمة لبرنامج الصندوق الدولي لأنظمة الإنتخابات لدعم الانتخابات التابع لها. وقد عقد موظفو الصندوق اجتماعات مع منظمات تعنى ببناء الديمقراطية، بما في ذلك فرق إعادة الإعمار الإقليمية، بهدف تحديد مجالات التعاون في الانتخابات المستقبلية.

الديمقراطية

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

القسم 2

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية

كانت هناك علامات تقدم اقتصادي في العراق هذه السنة، فالتضخم تحسن حين انخفض من 65٪ في نهاية 2006 إلى ما يقارب 37٪ مع نهاية شباط/ فبراير 2007، لكنه ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 46٪ مع نهاية حزيران/ حزيران / يونيو 2007. وكان النقص في المنتجات النفطية المكررة هو السبب الرئيسي في الارتفاع. وبصورة إجمالية يبقى التضخم أدنى مما كان عليه في نهاية العام الماضي، لكنه ما زال أعلى من أهداف صندوق النقد الدولي.

وحسب قياسات المكتب العراقي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، كانت نسبة البطالة 18٪ والعمالة ذات الدخول المتدنية 38٪، وذلك كما ورد في المسح السنوي للبطالة، الذي أجراه المكتب في تشرين الثاني/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 . وعلى أي حال، تتراوح التقديرات الحالية لنسبة البطالة العراقية بين 25 و40٪.

وساهم توقف المشاريع التي تمتلكها الدولة في تدهور حالة البطالة. وكما ذكر نائب وزير الدفاع لشؤون التشغيل، فإن ما يقدر بنصف مليون موظف لدى المشاريع المملوكة للدولة ليسوا مشمولين بإحصاءات البطالة ويستمرون في تقاضي حوالي 40٪ من مرتباتهم.

وتقيد الأزمة الأمنية أيضاً تطور القطاع الخاص. وحسبما يقول صندوق النقد الدولي فإنه "لو أمكن تخفيض مستوى العنف، لأصبح بالمقدور تطبيق برنامج الاستثمار الحكومي بما في ذلك القطاع النفطي، ولبدأت فعاليات القطاع الخاص بالتعافي".

قوة أميركية خاصة تعمل لتحسين الاستقرار والعمليات التجارية

تمكنت قوة خاصة وممولة أميركياً بهدف تحسين الاستقرار والعمليات التجارية، من تحفيز النشاط الاقتصادي عبر سلسلة مهمات أفلحت في إعادة تشغيل مصانع عراقية.

وإبتداءً من 5 حزيران/ حزيران/ يونيو 2007 ، أجرت تلك القوة الخاصة تقييماً لأكثر من 64 عملية صناعية رئيسية واختارت 19 مصنعاً لإعادة تشغيلها في 2007 . وأوضح الطلب الرئاسي المعدل للسنة المالية لعام 2007 والمقدم في ٩ آذار/ آذار/ مارس 2007 أن القوة المذكورة "ستساعد في إعادة تشغيل

أكثر من 140 مصنعاً عراقياً خلال الستة إلى الثمانية عشر شهرا المقبلة، تشغل 15 ألف شخص". وإبتداءً من 5 تموز/ تموز/ يوليو 2007 ، بدأت ستة مصانع عملياتها الإنتاجية.

وذكرت القوة الخاصة المشار إليها أن هناك حاجة إلى أقل من 200 مليون دولار لتشغيل غالبية تلك المصانع، لكن الأموال المعتمدة لديها لا تزيد عن 50 مليون دولار. ولإقفال فجوة التمويل حاولت القوة الخاصة التفاوض مع وزارة المالية ووزارة الصناعة والمعادن لإنشاء برنامج لتمويل قروض بفوائد منخفضة من خلال بنوك مملوكة للدولة.

ترتيب صندوق النقد الدولي المؤازر

ينص الترتيب المؤازر الذي وضعه صندوق النقد الدولي على إجراءات معينة يجب على العراق تطبيقها لحل مشاكل لها علاقة بميزان المدفوعات والإعانات وغيرها من القضايا الاقتصادية. وطبقاً لتقييم المعالم الأولية للرئيس، فإن العراق يسير على طريق الاستجابة لمتطلبات الترتيب المؤازر، لكن على العراق أن يواصل رفع أسعار الوقود إذا أراد الاستفادة من برنامج متابعة سيضعه صندوق النقد الدولي.

ووجد تقرير لصندوق النقد الدولي بشأن تقدم ترتيب المؤازرة، وضعه في آذار/ آذار/ مارس 2007، أن العراق حقق خطوات إلى الأمام في تطبيق الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المطلوبة:

- إطلاق نظام مدفوعات وطني جديد.
- الاتفاق على برنامج إصلاح بنكي وإعادة هيكلة للدفع نحو السلامة المالية وتوفير الخدمات الجوهرية للسكان.
- وضع أهداف للموازنات وخاصة استثمار رؤوس الأموال.
- تطبيق سياسات نقدية تستهدف تخفيض التضخم.

وكما هو مطلوب بموجب ترتيب المؤازرة، فقد شدد بنك العراق المركزي سياسته النقدية وتبنى سياسة الرفع التدريجي لقيمة الدينار من خلال زيادات في العلاوات تهدف إلى تخفيف الضغوط التضخمية.

وقد ارتفعت قيمة الدينار منذ تشرين الثاني/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بنسبة 17٪ ، وبلغ سعر الدولار بحلول 12 تموز/ تموز/ يوليو 1249 ديناراً فيما كان سعره قبل سنة 1472 ديناراً. ويظهر الشكل (2-76)، الاتجاه التاريخي لسعر الصرف.

وخلال الربع الأخير اتخذت السلطات العراقية خطوات للالتزام بمتطلبات برنامج البنك بشأن إعادة الهيكلة، كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي في آذار/ آذار/ مارس الماضي. وقد ركز العراقيون بشكل خاص على إعادة هيكلة أكبر بنكين تملكهما الدولة وهما الرافدين والرشيد، كما هو منصوص عليه في ترتيب المؤازرة، وعلى النحو التالي:

- في آذار/ آذار/ مارس 2007 أقرت اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء مذكرات تفاهم لإعادة الهيكلة العملانية للبنكين المملوكين للدولة، وإعادة الهيكلة المؤسسية المالية لبنك الرشيد.
- شكل بنك العراق المركزي لجنة بنكية للإشراف على إعادة الهيكلة.
- تم اختيار مدقق مالي دولي في أوائل حزيران/ حزيران/ يونيو لإجراء عملية تدقيق عملاني ومالي للبنكين، وسيتم تعيينه قريباً.

وتمثل هذه الإجراءات عناصر مهمة في برنامج إعادة الهيكلة الشاملة التي دعت إليها مذكرات التفاهم الصادرة عن اللجنة.

ولاحظ صندوق النقد الدولي أن التقدم المتحقق كاف لتبرير التمديد لترتيب المؤازرة حتى أيلول/ أيلول/ سبتمبر 2007 . وينتظر أن يجري الموظفون المسؤولون عن ترتيب المؤازرة مراجعتهم التالية في آب/ آب/ أغسطس عندما سيراجع صندوق النقد الدولي التقدم الحاصل منذ حزيران/ حزيران/ يونيو 2007 .

الشكل (2-76): معدل صرف العملة

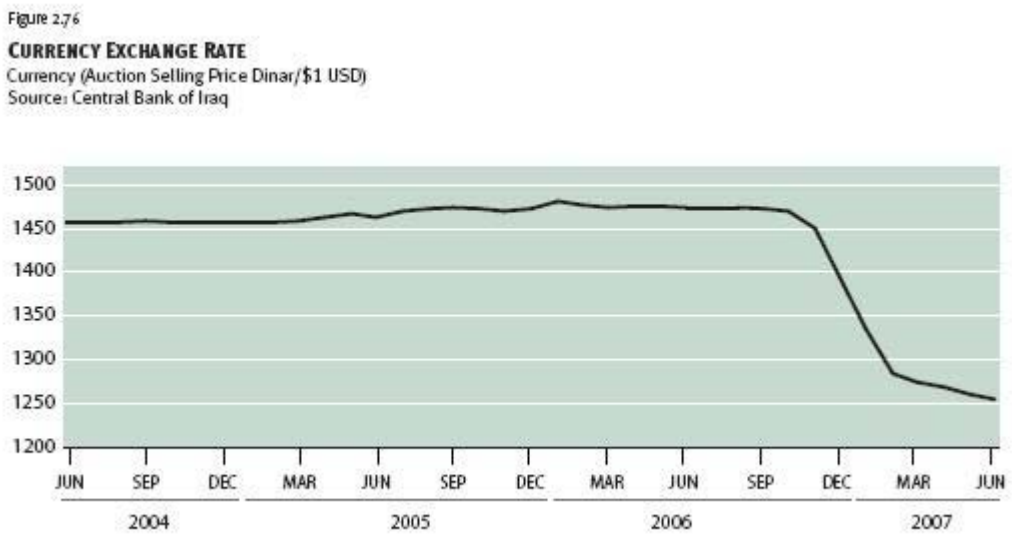

الدعم الأميركي

يأتي 71% تقريباً من المخصصات الأميركية لهذا القطاع من الصندوق الثاني لإغاثة وإعادة إعمار العراق. ويظهر الشكل (2-77)، مصادر الأموال الأميركية لمشاريع قطاع التنمية الاقتصادية.

لقد تم الالتزام بالأموال التي خصصها الصندوق العراقي للإغاثة وإعادة الإعمار، وأنفق 97.5% منها تقريباً. وفيما يقترب موعد أعمال الصندوق من نهايته، ستتواصل جهود التمويل الأميركي عن طريق صندوق دعم الإقتصاد (ESF) وبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP). وتأتي 16٪ من الأموال المخصصة لقطاع التنمية الاقتصادي من ذلك البرنامج بينما يأتي 13٪ من الصندوق. ويظهر الشكل (2-78)، وضع الأموال الأميركية التي تم الالتزام بها لذلك القطاع.

وخلال الربع الحالي، وفر قانون الاعتمادات الملحق بميزانية 2007 مبلغ 57.4 مليون دولار لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) لتوزيعها على المنظمات غير الحكومية في العراق وإنفاقها على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، وفر الاعتماد الملحق مبلغ 50 مليون دولار للقوة الخاصة لتحسين الاستقرار وعمليات التجارة، وذلك عن طريق صندوق الحريات العراقي.

الشكل (2-77): مخصصات التنمية الاقتصادية

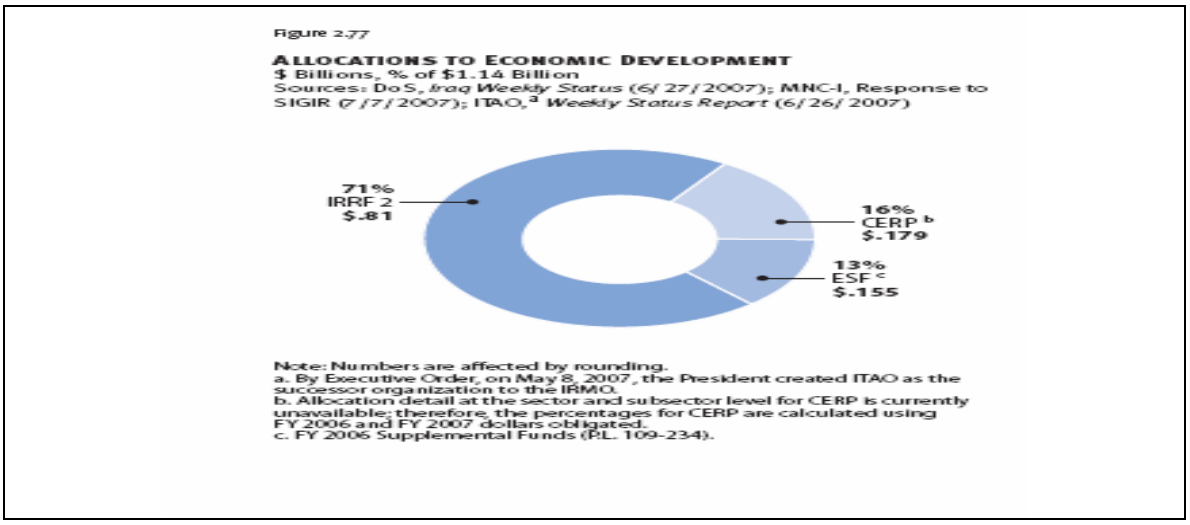

الشكل (2-78): إلزامات التنمية الإقتصادية

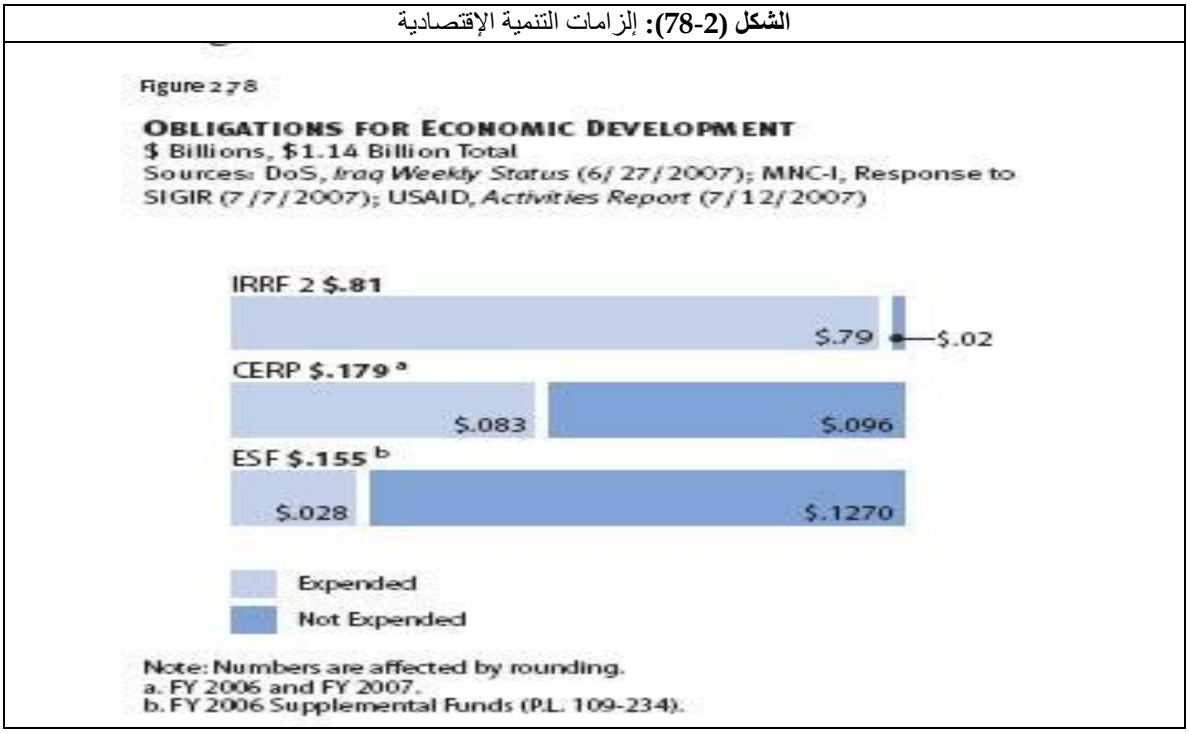

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

شكلت المبادرات الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عناصر رئيسية في دفع التنمية الاقتصادية العراقية إلى الأمام. وقد غطت أموال الصندوق مجالات متعددة في تعزيز للنمو الاقتصادي – تراوح بين توسيع صناعات المشاريع الصغيرة وتقديم النصح بشأن تطبيق النظم المالية. وتواصل أموال دعم

للطوارئ الكثير من مشاريع الصندوق. ويظهر الشكل (2-79)، حالة المشاريع الممولة من قبل الصندوق المذكور في هذا القطاع.

الشكل (2-79): وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)-التنمية الاقتصادية

Figure 2.79

STATUS OF IRRF 2 PROJECTS - ECONOMIC DEVELOPMENT
TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 379
Source: USAID, *Activities Report* (7/12/2007)

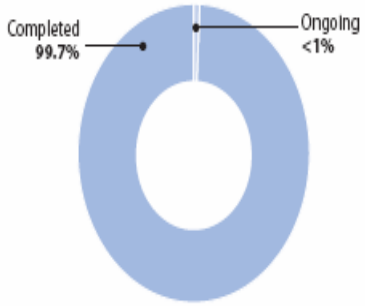

Project Type	Not Started	Ongoing	Completed	Total
Agriculture		1	374	375
Vocational Training			3	3
Market-Based Reforms			1	1
Total		**1**	**378**	**379**

مشاريع التنمية الزراعية

كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة عما يقرب من جميع عمليات التمويل التي نفذها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لصالح القطاع الزراعي من خلال مائة مليون دولار هي قيمة برنامج إعادة بناء وتنمية الزراعة في العراق، والذي ركز على الإنتاج والبنى التحتية ومشاريع البناء ذات السعة. وقد أغلق البرنامج رسمياً في كانون الأول/ كانون الأول/ ديسمبر 2006.

ويتوقع أن يواصل برنامج " إنماء" للمشاريع الزراعية جهود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في هذه المجالات بموجب عقد سقف قيمته 343 مليون دولار. وحتى تاريخه تم تخصيص 37.5 مليون دولار من هذا المبلغ، ويتضمن العقد سنتي سماح.

واتفقت وزارة الزراعة الأميركية (TAMU) وجامعة تكساس (A & M) على خطة عمل لصالح برنامج تمديد مشروع إعادة إحياء الزراعة العراقية، ويستمر تحويل المال المخصص للمشروع إلى (TAMU) للتنفيذ. وسيقوم الائتلاف الجامعي الذي يضم خمس جامعات أميركية تقوده جامعة تكساس (A & M) وست جامعات عراقية بعمليات تدريب تستمر أسبوعين يشارك فيها أخصائيون إضافيون في حقل الزراعة وإنتاج الدواجن، والمحاصيل وغيرها من العناوين.

سلطة الاقتصاد

رغم القضايا الأمنية، تستمر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تفعيل مشروعها الثاني الخاص بسلطة الاقتصاد حيث يواصل فريق المشروع تقديم المساعدة الفنية إلى حكومة العراق لتسهيل عملية الإدارة المالية والنقدية من خلال عقد تقارب قيمته 225 مليون دولار. وإبتداءً من 9 تموز/ تموز/ يوليو 2007، تم الالتزام بحوالي 161.7 مليون دولار من هذه الأموال وإنفاق 130.3 مليون منها.

ولأسباب أمنية تم تعليق نظام الإدارة المالية للمعلومات إلى أجل غير مسمى. وقبل التعليق، أجريت عدة عمليات تحديث فني للنظام، كما أدخلت إلى شبكة الكمبيوتر نظم (SoftWare) جديدة تحتوي قواعد محاسبية معدلة، كما أدخلت إلى المنظومة خريطة الحسابات والإحصاءات الحكومية. وحتى تاريخه، ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها التزمت بحوالي 18 مليون دولار بما فيها تكاليف نظام الإدارة المالية للمعلومات. ولم تتضمن الأرقام ما أنفقه مكتب المساعدة العراقي المؤقت على الوحدات ذات العلاقة بالنظام المذكور.

ويجري مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً تدقيقاً لمراجعة فعالية العقد الخاص بنظام الإدارة المالية للمعلومات.

وإبتداءً من نيسان/ نيسان/ إبريل 2007 ، وبمساعدة وزارة المالية الأميركية، استكملت عملية ربط البنك العراق المركزي بنظامي (REAL TIME GROSS SETTLLEMNT) و (AUTOMATED CLEARING HOUSE). وإضافة إلى ذلك، قبلت أربعة بنوك خاصة أخرى كمستخدمة لنظامي (RTGS) و(ACH)، مما زاد عدد المستخدمين إلى 11 بنكاً إضافة إلى البنك المركزي.

وساعدت الجهود الأميركية حكومة العراق كذلك لتطوير خطة عمل والالتزام بالموعد المحدد من قبل أجهزة التقييم في صندوق النقد الدولي لتطبيق مستويات الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) كأساس للتقارير المالية، وقد تم تطبيق ذلك حسب الموعد المقرر.

برنامج تطوير القطاع الخاص (ازدهار)

ينتهي عقد تطوير القطاع الخاص (ازدهار) في 30 أيلول/ أيلول/ سبتمبر 2007. وتغطي نشاطات ازدهار المالية حقولاً عدة تتضمن الترويج للاستثمار، والسياسة التجارية، والدخول إلى السوق، وخدمات إدارة الأعمال، وتطوير رأسمال السوق، وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها.

السياسة التجارية ودخول السوق

خلال الربع الحالي حدث تقدم في دخول العراق منظمة التجارة العالمية. ففي 25 أيار/ مايو/ أيار/ مايو عقد الوفد العراقي إلى منظمة التجارة العالمية اجتماعات ثنائية مع وفود الولايات المتحدة ودول عربية وأوروبية. وكمتابعة لهذه الاجتماعات التقى مستشارون من برنامج ازدهار مع وزير التجارة الذي حضر اجتماع منظمة التجارة العالمية، وذلك لبحث عدة أولويات رئيسية بشأن دخول العراق السوق.

ومن بين أهم هذه الأولويات، أن يكمل العراق خطة العمل التشريعية ويقدمها إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية. وتتضمن هذه الخطوات المدعومة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إصلاحات اقتصادية في المجالات الرئيسية من التجارة والجمارك وحقوق الملكية الفكرية، كجزء من عملية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إبتداءً من تموز/ تموز/ يوليو 2007، أقرت الشركة العراقية لضمانات البنوك 18 ضمان قروض بنكية يبلغ مجموع قيمتها 344.279 دولاراً. وقد بدأت الشركة في تشرين الثاني/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 ، عملياتها لتحسين الوصول إلى الاقتراض ولتطوير المحافظ المربحة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويهدف البرنامج كذلك لتعزيز ممارسات الإقراض المعتمدة على تدفق المبالغ النقدية من قبل البنوك المؤهلة والمشاركة في العملية. وحصل 11 بنكاً عراقياً خاصا على منحة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بقيمة 5 ملايين دولار قدمت عن طريق ازدهار، لتشارك بمبلغ 3.7 ملايين دولار قسمت بينها بالتساوي إبتداءً من أول نيسان/ نيسان/ إبريل 2007.

تنمية المشاريع الصغيرة المستدامة

منذ بدء برنامج المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الولايات المتحدة في آب/ آب/ أغسطس 2003، نفذ ما مجموعه أكثر من 100 مليون دولار من القروض في "16" من محافظات العراق الثماني عشرة. وهناك 23 مليون دولار على شكل قروض غير مسددة أعطيت لأكثر من 18 ألف زبون ، حيث بلغت نسبة إعادة الدفع أكثر من 98%. وقد بدأت ازدهار عمليات الإقراض للمشاريع الصغيرة في تشرين الثاني/ تشرين الثاني/ نوفمبر2006.

أموال دعم للطوارئ

صنف اثنان من برامج أموال دعم للطوارئ للسنة المالية 2006 في إطار قطاع التنمية الاقتصادية. ويظهر الشكل (2-80)، وضع المشاريع المموّلة من صندوق دعم الإقتصاد (ESF) في هذا القطاع. وبعض مشاريع أموال دعم للطوارئ هي استمرار لجهود بدأت بنشاطات موّلها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الشكل (2-80): وضع المشاريع المموّلة من صندوق دعم الإقتصاد (ESF)-التنمية الاقتصادية

Figure 2.80

STATUS OF ESF* PROJECTS - ECONOMIC DEVELOPMENT
TOTAL NUMBER OF PROJECTS: 132
Source: USAID, *Activities Report* (7/12/2007)

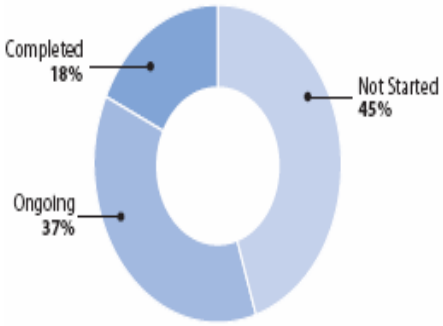

Project Type	Not Started	Ongoing	Completed	Total
Community Stabilization Program	59	49	23	131
Policy and Regulatory Reforms		1		1
Total	59	50	23	132

* Funded by the ESF FY 2006 Supplemental.

برنامج المجتمع المدني في المدن الإستراتيجية

كان يفترض في برنامج المجتمع المدني أن ينتهي في 30 أيلول/أيلول/ سبتمبر، ولكن تم تمديده إلى 30 أيلول/ أيلول/ سبتمبر عام 2009 بموجب التزام ورد في ميزانية عام 2007. ويخضع البرنامج لتقييم أولي حول إمكانية امتداده إلى مدن إضافية.

إبتداءً من نيسان/ نيسان/ إبريل 2007 ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن برنامج المجتمع المدني حقق الآتي:

- امتد ليشمل كركوك والموصل / تلعفر وفلوجة / الأنبار.
- خطة لتمديده إلى البصرة.
- إجراء عمليات تقييم أمنية في كركوك والموصل وفلوجة.

وقد التزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر اتفاقية تعاون بجميع مبلغ الـ 135 مليون دولار التي خصصتها أموال دعم للطوارئ لبرنامج المجتمع المدني. ويتبع هذا البرنامج حوافز تنمية اقتصادية ويوفر دعماً توظيفياً لإثناء الشبان العراقيين عن المشاركة في أعمال العنف. ويتضمن البرنامج المكونات الرئيسة التالية:

- أعمال عامة ومشاريع بنى تحتية صغيرة.
- تدريب مهني وبرامج صناعية.
- برامج تنمية لمشاريع صغيرة ومتوسطة.
- نشاطات شبابية.

واعتباراً من 25 حزيران/ حزيران/ يونيو 2007 ، بلغ مجموع الأيدي العاملة العراقية التي شغلتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 63377 شخصاً وزاد العدد إلى 68183 إبتداءً من 3 تموز/ يوليو2007. ويشير الجدول (2-15)، إلى معدل عدد الأشخاص الذين تم تشغيلهم يومياً في كل أسبوع عمل من الأسابيع التي سبقت 3 تموز/ يوليو 2007 ، من قبل عدة برامج تشغيل ممولة من قبل الولايات المتحدة.

ويظهر الجدول (2-16)، معدل عدد الأشخاص الذين تم تشغيلهم يومياً من قبل برنامج المجتمع المدني في عدة مدن عراقية. إضافة إلى ذلك، تقول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إن حوالي 8 آلاف شخص منهم 532 يعملون في مشاريع بنى تحتية، استفادوا من برنامج المجتمع المدني في محافظة نينوى.

الجدول 2-15

معدل عدد الأشخاص الذين تم تشغيلهم يومياً في برامج التشغيل

برنامج التشغيل	العراقيون الذين تم تشغيلهم
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	68.183 دولار
فرقة منطقة الخليج	18.758
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	4.320
القيادة المتعددة الجنسيات في العراق	11.788
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- غير البنائية	8.855
الكلي	111.904

الجدول 2-16

معدل عدد الأشخاص الذين تم تشغيلهم يومياً من قبل برنامج المجتمع المدني

	بغـــــــــداد (24-30 حزيران/يونيو)	الأنبار(24-30 حزيران/يونيو)	الموصل(10-16حزيران/يونيو)	كركوك(10-16حزيران/يونيو)
التوظيف القصير الأمد (أقل من ثلاثة شهور)	32.210	10.172	6.711	1.920
التوظيف الطويل الأمد (أكثر من ثلاثة شهور)	11.216	99	296	801

الإصلاحات السياسية والتنظيمية

تواصل المشاريع المموّلة من قبل الولايات المتحدة مساعدة حكومة العراق في الإصلاحات السياسية والتنظيمية التي تتضمن دعم بنك العراق المركزي في تحسين سياسته النقدية ونشاطاته التحليلية في المشاريع الاقتصادية الضخمة. وتتضمن هذه الجهود الممولة بمبلغ 20 مليون دولار التركيز على المساعدة في إعادة هيكلة البنك، والإشراف البنكي، ومتطلبات الأموال الاحتياطية، وبيع سندات الخزانة العراقية وإدارة تكنولوجيا المعلومات. ويساعد البرنامج أيضاً وزارة المالية في تطوير ميزانية سنوية مدمجة من خلال استخدام وسائل التصنيف المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي. وستعمل إعانة البنك في تخطيط الميزانية على مساعدة الوزارة في إعداد الميزانية الوطنية طبقا لمتطلبات ترتيب المؤازرة الذي وضعه صندوق النقد الدولي.

وفي إطار جهودها لمساعدة الحكومة العراقية على الالتزام بمتطلبات الضمان التي يقيمها صندوق النقد الدولي، مارست الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة المالية النشاطات التالية:

- العمل مع بنك العراق المركزي للتأكد من أن عملية إصلاح الاحتياطات النقدية الدولية الصافية تتواءم مع متطلبات الضمان التي وضعها صندوق النقد الدولي.
- مساعدة الحكومة العراقية في إصلاح الأحكام الاحتياطية المتبعة لضمان تواؤمها وتماشيها مع أفضل الممارسات الدولية.
- مساعدة الحكومة العراقية في كسب موافقة مجلس الشورى ووزارة المالية على تشريع حول التعامل المأمون للحوالات المالية.

ويواصل صندوق دعم للطوارئ الممول من الولايات المتحدة الكثير من هذه النشاطات التي بدأها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات

تقدر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات سيوفر عشرة ملايين دولار على شكل قروض ورأسمال تشغيلي للمؤسسات ذات الأحجام المالية الصغيرة خلال سنتيه الأوليتين من العمل. ويهدف البرنامج إلى رفع إمكانية الوصول إلى التمويل ودفع قطاعات صناعية وخدمية عراقية مختارة لتحقيق نمو اقتصادي. ولدى البرنامج ثلاثة عناصر رئيسية:

- تطوير القطاع الخاص.
- تقوية حقل الأعمال العراقي للمساعدة على نمو قطاعات اقتصادية مختارة.

- توسيع عملية الإقراض التجاري لزيادة الوصول إلى التمويل.

وقد سعى الرئيس في طلبات الميزانية وملحقاتها لعامي 2007 و2008 للحصول على 45 مليون دولار لبرنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات، و125 مليون دولار لتطوير برنامج "إنماء" للمشاريع الزراعية، و75 مليوناً لمشروع "سلطة الاقتصاد" الثانية. ويتابع برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات مشروع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية السابق، الخاص بتطوير مشروع "ازدهار" المتعلق بالقطاع الخاص.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

خصص لمشاريع التنمية الاقتصادية لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) في السنتين الماليتين 2006 و2007 ، حوالي 16% من مجمل أموال إعادة الإعمار على وجه التقريب، مخصصة لقطاع التطوير الاقتصادي، و19% من مجمل التمويل المخصص للعراق للسنتين الماليتين 2006 و2007.

تتضمن مشاريع التنمية الاقتصادية لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) نشاطات تطهير الأجهزة المدنية، والتحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية، والزراعة، والري، وإنتاج الغذاء، ومشاريع التوزيع، وعربات الخدمة المدنية (أنظر الشكل2- 81).

وفي بغداد استخدم حوالي مليون دولار من أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) في توظيف عراقيين لإعادة تأهيل جامعة المستنصرية بما في ذلك إصلاح المباني والشبكات الهاتفية والخدمات الصحية. ويجري استخدام أكثر من 400 ألف دولار من أموال البرنامج المذكور في توظيف عراقيين محليين لإعادة بناء مدرسة الناصر في بابل.

وفي الوقت الذي تنتهي فيه مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، مع إنفاق أموال هذا الصندوق، تتسم مشاريع برنامج الاستجابة للطوارئ بأهمية أكبر.

التزمت الهيئة متعددة الجنسيات في العراق بـ 1676 مشروع تنمية اقتصادية من خلال أموال السنتين الماليتين 2006 و2007 ، المخصصة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) ، وأكملت 981 من هذه المشاريع. وفي عام 2004، قيم مشروع التنمية الاقتصادية لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) ، في المعدل، بأربعين ألف دولار تقريباً. وفي عام 2006، وصل المعدل إلى حوالي 120 ألفاً، فيما حظيت تسع محافظات بمشاريع تنمية اقتصادية من خلال البرنامج المذكور بقيمة متوسطية تبلغ 100 ألف دولار، كما هو واضح في الشكل (2-82).

الشكل (2-81): وضع مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 و2007-التنمية الإقتصادية

Figure 2.81

STATUS OF CERP FY 2006 AND FY 2007 PROJECTS - ECONOMIC DEVELOPMENT
TOTAL NUMBER OF PROJECTS 1,676
Source: MNC-I, Response to SIGIR (7/7/2007)

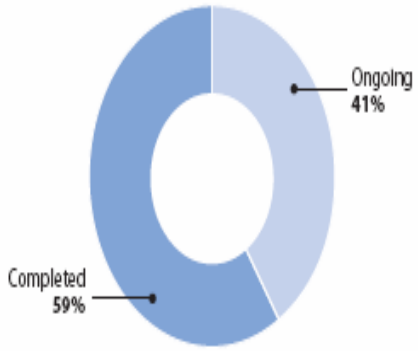

Project Type	Ongoing	Completed	Total
Civic Cleanup Activities	280	345	**625**
Other Humanitarian or Reconstruction Projects	221	374	**595**
Economic, Financial, and Management Improvements	78	70	**148**
Agriculture	60	87	**147**
Irrigation	30	61	**91**
Food Production and Distribution	23	30	**53**
Civic Support Vehicles	3	14	**17**
Total	**695**	**981**	**1,676**

الشكل (2-82): معدل القيمة لكل مشروع من مشاريع برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للتنمية الإقتصادية حسب المحافظة

Figure 2.82

AVERAGE VALUE PER CERP ECONOMIC DEVELOPMENT PROJECT BY GOVERNORATE

Source: IRMS, CERP Excel Workbook (6/29/2007)

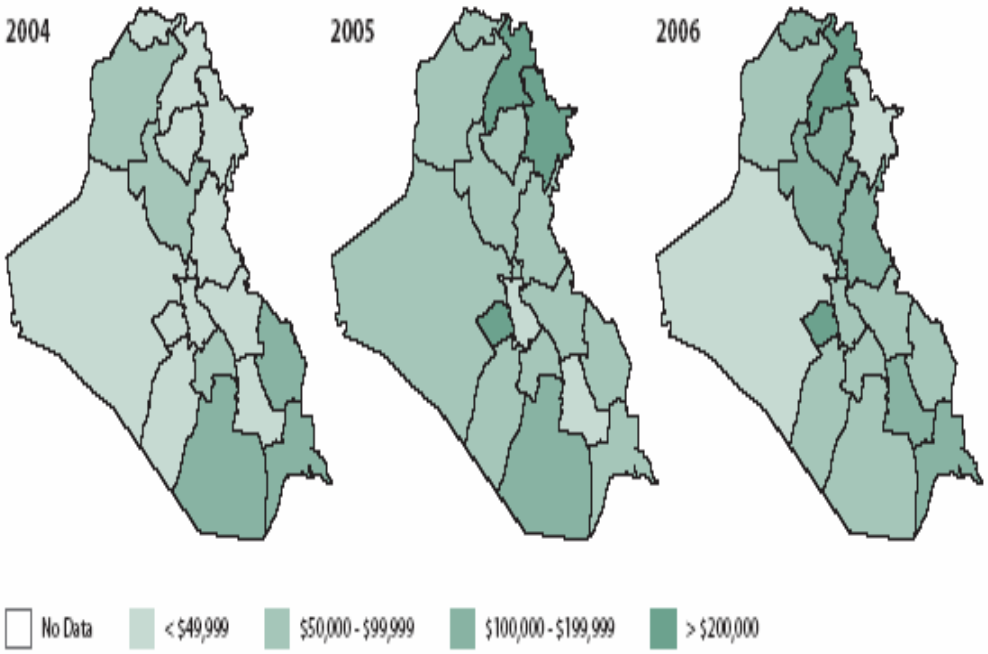

Note:
Data is compiled using FY 2004, FY 2005, and FY 2006 CERP funds. The years indicated correspond to the actual start dates of the projects.

اللاجئون وحقوق الإنسان والتعليم

منذ عام 2003 ، أجبر أكثر من أربعة ملايين عراقي على مغادرة منازلهم. ومن بين هؤلاء فر 2.4 مليون من بلادهم كلاجئين، وبقي 1.9 مليون عراقي في البلاد كأشخاص مشردين داخلياً. وتمنع أكثر من نصف محافظات العراقي الأشخاص المشردين من الانتقال من محافظة إلى أخرى.

وخلال هذا الربع أصدرت المفوضية العليا للاجئين تقريراً يعرّف العراق كثاني دولة للاجئين في العالم. وتوقعت المفوضية أن يصبح عدد المشردين داخل العراق 2.3 مليون شخص في نهاية عام 2007، أي بزيادة 15% بين عامي 2006 و2007. كذلك يزداد عدد اللاجئين الذين يغادرون العراق. وتوقعاً منها لأعداد العراقيين الذين يجتثون من منازلهم، ضاعفت المفوضية العليا للاجئين ميزانية مساعداتهم إلى 123 مليون دولار.

يظهر **الشكل (2-83)**، أعداد العراقيين الذين عبروا الحدود إلى تركيا وسوريا ولبنان والأردن ومصر وإيران.

الشكل (2-83): حركة اللاجئين العراقيين والعراقيين المشردين داخلياً

Figure 2.83

MOVEMENT OF INTERNALLY DISPLACED IRAQIS AND IRAQI REFUGEES

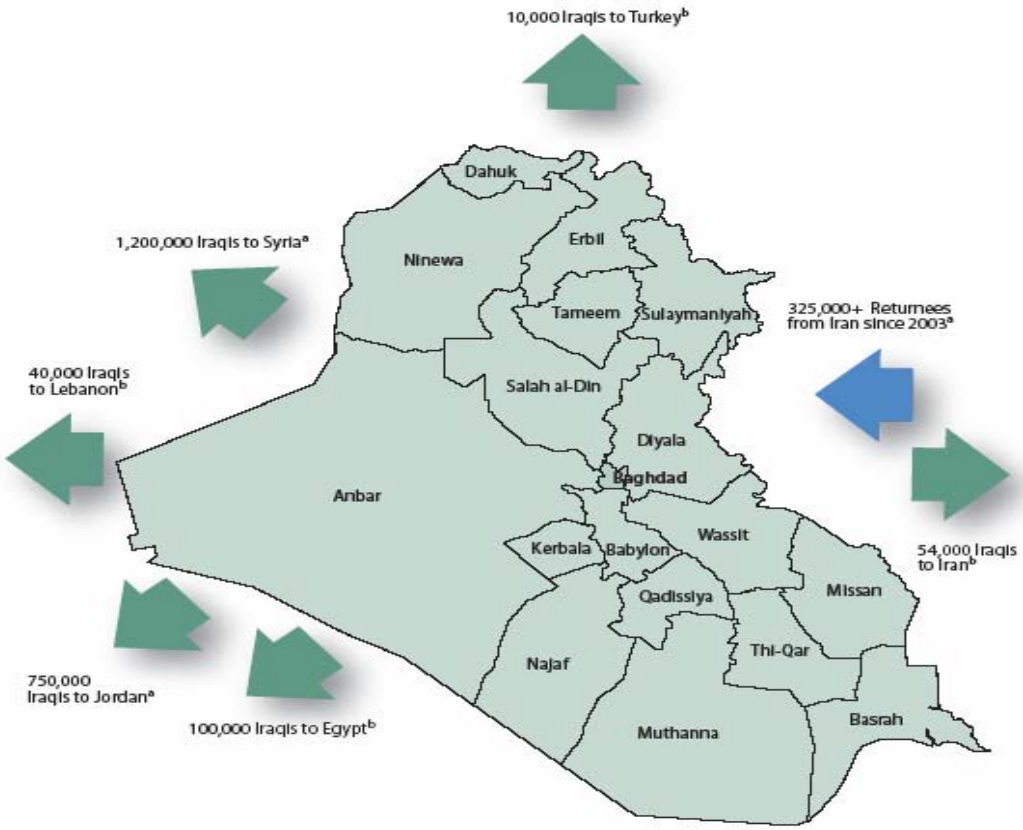

Population, as of July 2007	27,499,638[c]
Iraqi Refugees	2,354,000[b]
Internally Displaced Persons (IDPs) in Iraq	1,908,400[b]

Iraqi IDPs by Province	
Northern Provinces	741,900[b]
Central Provinces	450,000[b]
Southern Provinces	716,500[b]
Total	1,908,400[b]

Returnees in Iraq, as of October 2006	
2006	401
2005	55,267
2004	191,645
2003	50,524
2002	1,142
Total	298,979

Note: Numbers may not total due to rounding.
a. UNHCR, Iraq Situation Map, May 2007, www.unhcr.org accessed on July 3, 2007.
b. ITAO, *Weekly Status Report*, June 19, 2007. By Executive Order, on May 8, 2007, the President created ITAO as the successor organization to the IRMO.
c. CIA, *World Factbook: Iraq*, June 19, 2007.

الدعم الأميركي

تدعم الأموال الأميركية البرامج والمشاريع المخصصة للاجئين وحقوق الإنسان والتعليم في العراق. وفيما يلي وضع معظم مسارات التمويل الأميركي في هذا القطاع:

- من بين 410 مليون دولار خصصت لهذه المجموعات عن طريق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تم الالتزام بـ 400 مليون دولار أنفق منها 370 مليوناً.

- من بين 94 مليون دولار تم الالتزام بها من خلال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنتين الماليتين 2006 و2007، أنفق 51 مليون دولار منها.

ويلقى جزء كبير من الجهد الأميركي دعماً من صندوق الهجرة ومساعدة اللاجئين المنصوص عليه بموجب قانون الهجرة ومساعدة اللاجئين لسنة 1962، كما هو معدل. ومن خلال هذا الصندوق "تساهم الولايات المتحدة في برامج مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية التي توفر الحماية والمساعدة للاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً أو ضحايا الصراع".

ولاحظت التقارير الربعية السابقة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تركيز التمويل الأميركي التالي، على مساعدة اللاجئين في العراق.

- في السنة المالية 2004 خصص مبلغ 105 ملايين دولار للمساعدة الخاصة بالحفاظ على حياة ضحايا الصراع، بمن في ذلك اللاجئون والمشردون محلياً، كجزء من صندوق مساعدة الهجرة واللاجئين.
- في السنة المالية 2005 خصص مبلغ 54 مليون دولار إضافي لمساعدة الهجرة واللاجئين من خلال صناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- في السنة المالية 2006 أدى تخصيص 27 مليون دولار إضافي لصناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى وصول المبالغ المخصصة إلى 186 مليون دولار.

ويتضمن التمويل الجديد للاجئين:

- في السنة المالية 2007 خصصت عملية تمويل طارئة في نيسان/ نيسان/ إبريل 2007 مبلغ 45 مليون دولار للعراق من خلال صندوق الهجرة واللاجئين.
- في السنة المالية 2007 ذكرت تقارير وزارة الخارجية أن 8.6 مليون دولار (خصصت أصلا لتوليد الطاقة الكهربائية العراقية) أعيد تخصيصها لمساعدة الهجرة واللاجئين "لتوفير تمويل إضافي للمساعدات الخاصة بالإبقاء على الحياة لتلبية الاحتياجات الفورية للاجئين وغيرهم من ضحايا الصراع) بمن في ذلك الأشخاص المشردون محلياً.
- في السنة المالية 2008 طلبت الإدارة 35 مليون دولار لمساعدة لاجئي العراق في ملحق السنة المالية 2008.

دعمت صناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق العودة الطوعية وساعدت في إعادة اندماج ما يساعد 150 ألف لاجئ عراقي عادوا حديثاً، من خلال الصحة والماء والصرف الصحي والمأوى وقضايا التعليم الأساسي.

إضافة إلى الدعم الأميركي طلب صندوق الأطفال التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) 42 مليون دولار لتوفير خدمات الماء والصرف الصحي للأطفال العراقيين، وكذلك الخدمات التعليمية لأطفال عراقيين لاجئين في الأردن وسوريا.

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن اليونيسيف تخطط أيضاً لتمويل حملة تطعيم ينفذها 8 آلاف شخص لمنع انتشار محتمل لداء الحصبة.

اللاجئون

بلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن تقدم في برامج اللاجئين في الربع الحالي. وتتضمن تلك البرامج:

- توفير سلع إغاثة في بغداد ومحافظة ديالى.

- استكمال تجهيز مكتب طويل الأمد لمشاريع المساعدة في الكوارث الخارجية.
- إعداد دراسة تركز على "الاحتياجات للطوارئ المستمرة للمنتفعين من المشردين محلياً، واحتياجات المجتمعات المضيفة في مجال تحسين المياه والصحة والصرف الصحي وظروف تأمين الدخل للسكان الذين تشردوا في الآونة الأخيرة".
- في نيسان/ إبريل 2007 عقدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين المؤتمر الدولي حول تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين محلياً في العراق والدول المجاورة.
- وكان الهدف من المؤتمر " إشعار المجتمع الدولي بالتأثيرات الإنسانية للعنف والصراع في العراق سعياً للحصول على التزامات بالمساعدة تستجيب للاحتياجات الفورية المنظورة، والتعرف على الاستجابات المستهدفة لمشاكل محددة".

حقوق الإنسان

من بين 15 مليون دولار خصصها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق تم إنفاق 13 مليوناً منها. وتمثل هذه الأموال محطات ربعية بارزة لبعض المشاريع الممولة أميركياً والهادفة إلى تخفيض انتهاكات حقوق الإنسان.

- تنسيق ورشات العمل الخاصة بحقوق الإنسان لمسؤولين من جامعة بغداد ووزارات حقوق الإنسان والبيئة والمجتمع المدني.
- تطوير بيان بالمهمة ومدونة سلوك وخطة عمل وجدول زمني لشبكة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تضم 18 منظمة غير حكومية في المحافظات العراقية.
- تدريب لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن البرلمان العراقي حول الهجرة الجبرية وأدوار ومسؤوليات اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان.

التعليم

كذلك موّل صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق بناء 809 مدارس و6 أبنية عامة وإصلاح مشاريع في العراق. وكما جاء في تقرير نشره مكتب إدارة إعادة إعمار العراق في 29 حزيران/ حزيران/ يونيو 2007. فقد تم إنفاق جميع تلك الأموال واستكمال جميع المشاريع التي بلغ عددها 815 .

وفي السنتين الماليتين 2006 و2007 موّل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)، 1153 مشروعاً تعليمياً في العراق. وحتى تاريخه تم إكمال 799 من هذه البرامج، بينما كان العمل مستمراً في 354 منها في حزيران/ يونيو 2007.

الدعم الدولي لإعادة الإعمار في العراق

سيشكل التعهد الدولي إزاء العراق مستقبل المساعدات الممنوحة لتلك الدولة. وقد دشن ذلك التعهد رسمياً في 3 أيار/ مايو 2007 من خلال رئيس وزراء العراق وأمين عام الأمم المتحدة في شرم الشيخ بمصر.

ويدعم التعهد إستراتيجية التنمية الوطنية العراقية في السنوات الخمس المقبلة، ويتضمن التزامات متبادلة بين العراق والأسرة الدولية بهدف مساعدة العراق على تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين الأمن والتعافي الاقتصادي.

ويطالب التعهد الحكومة العراقية بتحسين الأمن ومعالجة مشكلة الفساد وإنشاء قطاع نفطي أكثر كفاءة وتطوير إطار ميزانية راسخ، وتحسين أدوات الحكم.

وقد التزم المانحون بأكثر من عشرين بليون دولار على شكل ديون إغاثة بموجب شروط التعهد. كما تعهدوا أيضاً بتقديم أكثر من 11 بليون دولار على شكل هبات وقروض جديدة مما يرفع مجموع الهبات والقروض الدولية للعراق إلى 18.2 بليون دولار - ومن بين هذه التعهدات تم الالتزام بـ 3.6 بليون دولار أنفق منها 1.4 بليون حسب ما أعلنته الحكومة العراقية.

أجندة التعهد الدولي

يركز التعهد على أربعة مجالات للإصلاح والاستثمار وهي إدارة الثروات العامة، والحكم والمؤسسات، والإصلاحات الاقتصادية، وإصلاح القطاع الاجتماعي. ومن شأن التقدم في هذه المجالات أن يعزز قدرة العراق بشكل كبير في:

- تعبئة الثروات.
- اجتذاب الاستثمار والمساعدات الخارجية.
- استخدام الثروات بأسلوب كفؤ وشفاف وموضع مساءلة.
- وللمساعدة في تطبيق التعهد، طالبت الحكومة العراقية الأسرة الدولية بما يلي:
- مساعدات مالية تتضمن قروضاً وضمانات قروض لدعم الاستثمارات الرئيسية في الخدمات الأساسية التي تقع حالياً خارج قدرات التنفيذ المالية والفنية للحكومة العراقية، جرّاء تذبذب المداخيل النفطية.
- إغاثة دين لتقليص الديون المترتبة على الدول غير الأعضاء في نادي باريس، والتعويضات والـ 20% المتبقية من الديون لنادي باريس.
- مساعدة إدارية وفنية وخاصة لوزارات الحكومة التي تحتاج إلى تعزيز قدراتها الاستيعابية للتعامل مع الاستثمار العام.
- المساعدة في إستراتيجية تطوير للقطاع الخاص والتشجيع على الاستثمار الخاص.
- تقوية المؤسسات وتوسيع البناء الحكومي وخدمات المجتمع المدني.
- المساعدة في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتطوير مبادرات جديدة إقليمية ودولية.
- وأصدرت سكرتارية التعهد تقريرها الأول حول تطبيق التعهد في 20 تموز/ يوليو 2007. ويمثل هذا التقرير قاعدة لقياس التقدم ويتضمن الانجازات الحالية والتحديات المستمرة.

أولويات العراق الاقتصادية الواردة في التعهد

طورت الحكومة العراقية إستراتيجية التطوير الوطني للإصلاح والاستثمار على مدى السنوات الخمس المقبلة (2007 -2011). وتتحدث الإستراتيجية والتعهد عن الإصلاح وإعادة البناء والاحتياجات التطويرية في العراق، محددة هذه الأعمدة الأربعة من أجل تنمية مستدامة في العراق:

1. تقوية أسس النمو الاقتصادي بما في ذلك إطار مستقر للمشاريع الاقتصادية الضخمة، وبما يتلاءم مع إطار مستقر للمشاريع الضخمة مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي.
2. إعادة إحياء القطاع الخاص، وخصوصا من خلال إيجاد بيئة تمكنه من ذلك.
3. تحسين نوعية الحياة، بدءاً بتأمين الخدمات الأساسية.
4. تقوية الحكم الجيد والأمن ومحاربة الفساد.

ويسعى المتعهد بتخصيص ذلك من خلال تحديد أهداف في قطاعات معينة.

إدارة الثروات العامة

تعتزم حكومة العراق تطوير سياسات للمشاريع الاقتصادية والنقدية الضخمة، لعزل الاقتصاد عن التأثيرات الضارة لتذبذبات أسعار النفط وتشجيع التنمية ذات التنوع والقابلية للاستمرار. وستعمل الحكومة أيضاً على حقن إداراتها العامة للمال بممارسات دولية سليمة تتضمن:

- تطوير الشفافية والإشراف في إعداد الميزانية.
- تحسين عمليات الرصد المتعلقة بالمساعدات والإعانات الدولية.
- إجراء عمليات تدقيق لأموال الحكومة ونشر نتائجه.
- تطبيق معايير دولية في تنفيذ الميزانية وإجراءات الشراء العامة.
- تشغيل نظام معلومات الإدارة المالية عبر جميع الوزارات والمحافظات.

تقوية المؤسسات وتحسين الحكم

تتضمن أهداف الحكومة العراقية في هذا المجال ما يلي:

- بناء إجماع حول الإصلاحات الاقتصادية من خلال الحوار والنقاش مع المجتمع المدني.
- تعبئة رأس المال الاجتماعي العراقي خلال عملية التطوير.
- تطوير إطار قانوني وبناء للإستجابة الفساد على كل مستويات الحكومة.
- إنشاء هيئة خدمة مدنية على أسس من الحرفية والنزاهة واللاحزبية.

الإصلاح الاقتصادي

تسعى الحكومة العراقية إلى خلق بيئة صالحة للاستثمار العام والخاص والمحلي والأجنبي، كدافع إلى نمو اقتصادي متنوع وقابل للبقاء، وإلى إيجاد وظائف. وتخطط الحكومة أيضاً لمضاعفة الانتفاع من المساعدات والاستثمارات الخارجية والتكامل مع الاقتصاديات العالمية. ويتضمن ذلك إدخال إصلاحات على برنامج الإعانات الحكومية أو تطوير القطاع الخاص والترويج الإقليمي والدولي، وإعادة هيكلة القطاع المالي.

الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)

تعتزم الحكومة العراقية إنشاء إطار عمل تنظيمي ومؤسسي على أساس التشريع المرتقب بشأن المنتجات الهيدروكاربونية، بما يتماشى مع دستورها، ويرتكز على ممارسات دولية سليمة لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح التفويضات الوطنية وما هو دون ذلك من مستويات.
- الفصل بين صنع السياسة والتنظيم وعمليات التنفيذ.
- تطوير استراتيجية هيدروكاربونية وطنية، ووضع سياسة وإطار تنظيمي للعمل.
- بناء قدرات تمكن وزارة النفط من تنفيذ السياسات الجديدة.
- دمج البنى التحتية الوطنية الخاصة بتسويق البترول.
- إعادة هيكلة المعاملات التصاعدية وجعلها تجارية.
- إلغاء القيود على العمليات التنازلية.
- الترويج لإشراك الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في العمل على قاعدة المخاطرة أو المكافأة في التسعير، وشفافية تنفيذ العقود وإدارتها، والنزاهة والشفافية في تطبيق الأطر القانونية والتنظيمية، واللجوء إلى الخيار التحكيمي الدولي للنزاعات الاستثمارية.
- إنشاء نظام مالي هيدروكاربوني قابل للتنبؤ بمساره، على أن يكون متماسكاً وشفافاً.
- تحسين الرصد والرقابة، بما في ذلك إجراء عمليات القياس في كل المراحل.
- تطبيق ضمانات لحماية البيئة طوال الدائرة التي تقطعها الطاقة، بما في ذلك برنامج لتخفيض واحتواء الغازات المنبعثة أو الاستفادة منها.

إستراتيجية إدارة الزراعة والمياه

تعتزم الحكومة العراقية تطوير قطاع زراعي مستقر ومنافس وقادر على البقاء، لتعزيز الأمن الغذائي والمداخيل الريفية وتوليد عملية تشغيل لأبناء الريف وتنويع النمو الاقتصادي وحماية البيئة الطبيعية، وذلك يتضمن ما يلي:

- خلق بيئة لقطاع زراعي مؤهل للسوق ومدفوع للتعامل مع القطاع الخاص، وذي نزعة تنافسية رابحة، ومسنود بسياسة حكومية مناسبة ودعم من المؤسسات والبنى التحتية.
- تطوير سياسة زراعية متماسكة تتعامل مع السياسة الغذائية والسياسة التجارية والسياسة الصناعية والسياسة المائية، والسياسة البيئية وسياسة إدارة الموارد الطبيعية وسياسة تطوير السوق المالية.
- تطوير خطة تمويل تتضمن مصادر عامة وخاصة، لدعم سياسات القطاع الزراعي وإصلاح المؤسسات والبنى التحتية.

سداد الديون

مع نهاية 2006 قدرت الديون الخارجية للحكومة العراقية بـ 89 بليون دولار، مقارنة بديون قدرت بـ 120 بليون دولار عام 2004. وتساوي الديون الحالية للحكومة العراقية ضعفي اقتصادها وتستمر في إعاقة قدرة البلاد على اجتذاب الاستثمارات بتمويل إعادة الهيكلة الاقتصادية.

ويعتبر سداد الديون عنصراً رئيسياً في التعهد. وفي إطار ذلك التعهد أعلنت أربع دول خططها لإعفاء الحكومة العراقية من بعض ديونها، ويظهر الجدول (2-17)، تحليلاً لإعفاء الديون الناجم عن الإطلاق الرسمي للتعهد.

الجدول 2-17
تعهدات الإعفاء من الديون (بالدولار الأميركي)

المانح	كمية الإعفاء من الدين
بلغاريا	2.540.000.000
الصين	6.220.000.000
اليونان	177.000.000
المملكة العربية السعودية	12.000.000
الكلي	20.937.000.000

ويعود تخفيض الدين العراقي الخارجي بشكل رئيسي لإلغائه من قبل نادي باريس. وفي 2004 وافق دائنو نادي باريس الـ 18 على إعفاء العراق من 80% من مجموع ديونه للدول الأعضاء في النادي. وأعفته الولايات المتحدة من كامل ديونه عليها البالغة 4.1 بليون دولار.

ترتكز خطة تخفيض الدين على ثلاث مراحل من المقرر أن تستكمل بعد ثلاث سنوات من الأداء المرضي بموجب الترتيب المؤقت. ومع نهاية 2006 كان 19 بليون دولار (36%) من ديون نادي باريس البالغة 36 بليون دولار قد شطبت.

كان التقدم أبطأ بالنسبة للديون السيادية التي لا علاقة لها بنادي باريس والبالغة 69 بليون دولار (77%) من ديون العراق الخارجية. وحققت الحكومة العراقية نجاحاً أفضل مع الدائنين التجاريين: إذ أكمل العراق المبادلات الدّينية والنقدية مع دائنيه التجاريين بشروط قابلة لمقارنتها مع صفقة نادي باريس.

وقبل جميع دائني العراق التجاريين الكبار عروض المبادلة التي قدمها كما قبل الكثير من الدائنين الأصغر مبادلة الدين بالنقد، بدل دين جديد. ومع نهاية 2006 كان العراق قد سوّى 80% (20 بليون دولار) من المطالبات التي قدمها دائنون خاصون عن طريق مبادلة الدين بالنقد. ويظهر الشكل (2-84)، تحليلاً لديون العراق الخارجية.

الشكل (2-84): ديون العراق الخارجية

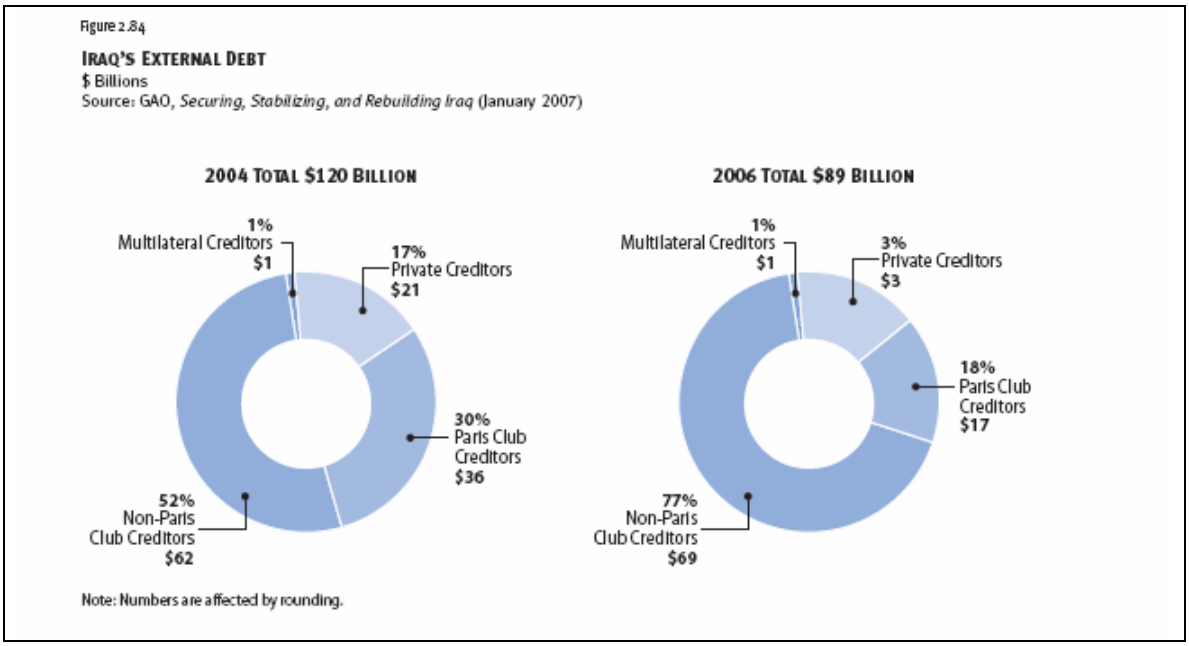

منح وقروض من مانحين دوليين

يقدر مجموع الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق من قبل مانحين دوليين منذ عام 2003 بـ 18.2 بليون دولار منها 13.5 بليون بمقتضى تعهدات مدريد وحوالي 5 بلايين بمقتضى تعهدات جديدة منذ مؤتمر مدريد. ويتضمن هذا الرقم حوالي 700 مليون دولار على شكل منح وقروض تعهدت بها دول في إطار "التعهد الدولي". أنظر إلى الجدول (2-18)، للاطلاع على لائحة لتلك التعهدات. ولا يتضمن مجموع التعهدات ما تعهدت به الولايات المتحدة وهو 10 ملايين دولار في تعهد مدريد و10 بليون دولار بموجب التعهد الدولي.

الجدول 2-18
لائحة التعهدات (بالدولارات الأميركية)

المانح	كمية الإعفاء من الدين
أستراليا	23.000.000
الصين	6.500.000
الدانمارك	35.000.000
إيران	10.000.000
كوريا الجنوبية	200.000.000
إسبانيا	22.000.000
المملكة المتحدة	400.000.000
الكلي	696.500.000

وحسب قاعدة المعلومات الخاصة بتطوير المساعدات، تم الالتزام بحوالي 4.3 بليون دولار أنفق منها 1.4 بليون دولار. وللحصول على معلومات حول مجمل المساعدات الممنوحة للعراق،

أنظر الجدول (2-19)، والشكل(2-85).

ومن بين تعهدات مدريد الأصلية، جاء مبلغ 8 بلايين دولار من دول فردية، فيما جاء الباقي من البنك الدولي والأمم المتحدة. وكان حوالي عشرة بلايين دولار من تعهدات مدريد قروضا، فيما كانت حوالي 4 بلايين دولار منحا من دول أخرى. ومن بين مجموع ما تم التعهد به من مبالغ، تم استخدام مبلغ 1.72 بليون دولار في تمويل مشاريع في العراق عن طريق مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق.

الجدول (2-19) منح وقروض المانحين للعراق (بالدولارات الأميركية)

Donor Grants and Loans to Iraq (U.S. dollars)

Donor	Pledged[a]	Committed[b]	Disbursed[b]
Australia	$104,168,111	$40,253,296	*
Austria	5,700,000	*	*
Belgium	11,815,789	3,803,351	2,473,396
Bulgaria	1,300,000	*	*
Canada	286,085,242	178,238,910	106,082,427
China	38,000,000	*	*
Croatia	333,000	*	*
Cyprus	120,000	*	*
Czech Republic	14,700,000	*	*
Denmark	103,082,297	18,042,189	3,135,259
Estonia	80,000	*	*
Finland	8,834,500	8,834,500	*
France	32,288	32,288	*
Germany	12,820,513	807,660	586,276
Greece	5,414,458	3,614,458	*
Hungary	1,667,005	*	*
Iceland	3,200,000	2,700,000	*
India	11,000,000	7,500,000	*
Iran	1,020,000,000	*	*
Ireland	3,534,300	1,234,568	*
Italy	273,753,133	35,732,540	5,266,564
Japan	5,000,000,000	1,529,643,666	1,024,431,900
Jordan	1,500,000	75,000	*
Kuwait	516,200,000	10,000,000	*
Lithuania	30,000	*	*
Luxembourg	2,563,298	2,323,298	*
Malta	270,000	*	*
Netherlands	21,929,596	15,929,596	2,482,916
New Zealand	7,178,378	3,378,378	*
Norway	24,018,692	23,186,046	8,313,911
Oman	3,000,000	*	*
Pakistan	2,500,000	*	*
Portugal	600,000	*	*
Qatar	100,000,000	5,000,000	*
Russia	8,000,000	*	*
Saudi Arabia	1,000,000,000	*	*
Singapore	$1,700,000	*	*
Slovenia	420,000	*	*
South Korea	460,000,000	$168,334,627	$132,017,457
Spain	270,000,000	188,406,287	62,251,729
Sri Lanka	75,500	*	*
Sweden	58,424,464	47,450,978	5,819,693
Switzerland	11,000,000	*	*
Taiwan	4,300,000	*	*

يتبع..**الجدول (2-19)** منح وقروض المانحين للعراق (بالدولارات الأميركية)

DONOR GRANTS AND LOANS TO IRAQ (U.S. DOLLARS)

DONOR	PLEDGED[a]	COMMITTED[b]	DISBURSED[b]
Turkey	50,000,000	1,300,000	98,442
United Arab Emirates	215,000,000	*	*
United Kingdom	1,537,037,037	450,063,185	82,042,828
Vietnam	700,000	*	*
Subtotal	11,200,787,601	2,745,884,821	1,435,002,798
European Commission	968,757,000	669,680,000	1,786,621
Subtotal	12,169,544,601	3,415,564,821	1,436,789,419
International Financial Institutions			
IMF (low range)	2,550,000,000	714,000,000[c]	*
World Bank (low range)	3,000,000,000	164,240,000	76,014
Islamic Development Bank	500,000,000	*	*
Subtotal	6,050,000,000	164,240,000	76,014
Total International Donor Assistance	$18,219,544,601[d]	$3,579,804,821	$1,436,865,433

* No data available.

[a] SIGIR analyzed data to compile pledge figures from the following sources: DoS, response to SIGIR, June 13, 2007; DoS, response to SIGIR, June 18, 2007; GAO, "Stabilizing and Rebuilding Iraq: Coalition Support and International Donor Commitments," May 9, 2007; CRS, "Post-War Iraq: Foreign Contributions to Training, Peacekeeping, and Reconstruction," March 21, 2007; Iraqi Ministry of Planning Development Assistance Database, June 6, 2007.

[b] Source: Iraqi Ministry of Planning Development Assistance Database, July 5, 2007, www.mop-iraq.org/dad.

[c] This loan is from the Stand-By Arrangement. The GOI has stated that it is not likely to draw on these funds. Source: IRFFI, World Bank Operation in Iraq Data Sheet, June 30, 2007, www.irffi.org.

[d] This figure does not include the $10 million Madrid pledge and the $10.7 billion Compact pledge from the United States.

Note: Data not formally reviewed, audited, or verified.

TABLE 2.19

الشكل (2-85): تعهدات المانحين الدوليين

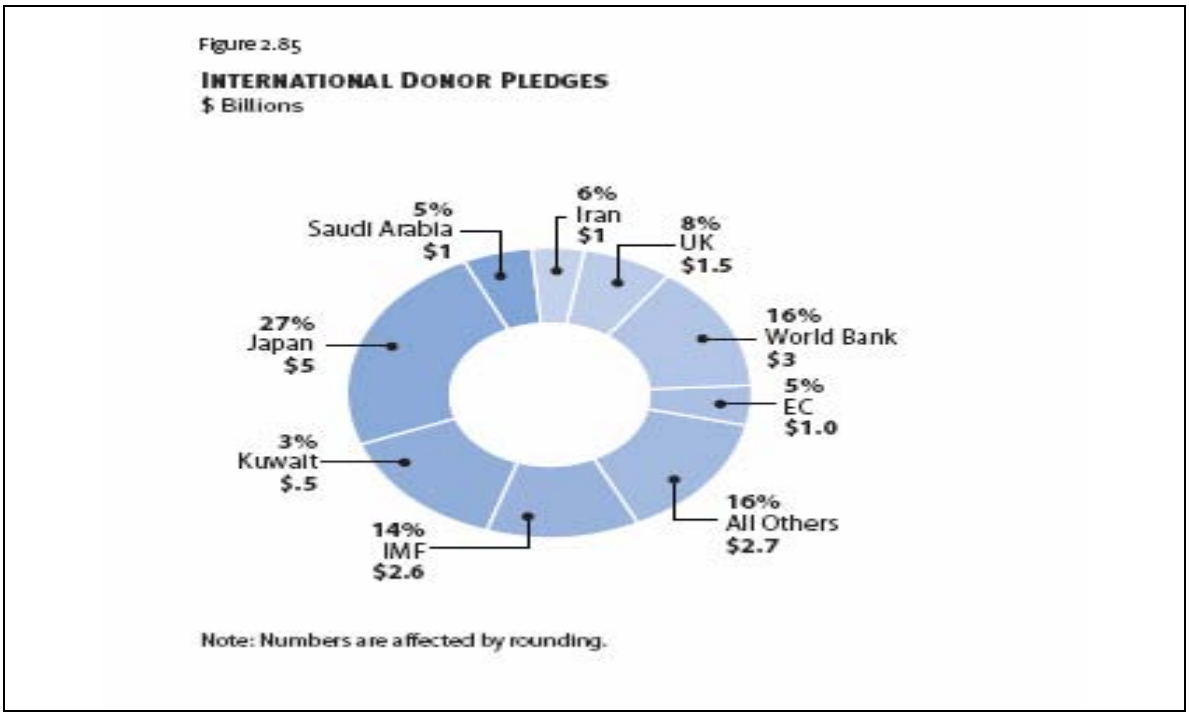

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

يدار جزء من مساعدات المانحين خلال مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق. وقد التزمت ست وعشرون دولة مانحة بمبلغ 1.72 بليون دولار لمرفقي صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق وهما صندوق إئتمان العراق المنبثق من البنك الدولي (WB ITF) وصندوق إئتمان العراق المنبثق عن مجموعة التنمية الدولية (UNDG ITF).

وقد تم دفع جميع التزامات مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق تقريباً (99%). وتم التعاقد على إنفاق 1.1 بليون دولار أنفق منها بالفعل 742 مليون دولار.

صندوق إئتمان العراق المنبثق عن البنك الدولي

في كانون الثاني/ كانون الثاني/ يناير 2004 خوّل المانحون البنك الدولي إدارة صندوق إئتمان العراق التابع للبنك الدولي الذي بدأ بتلقي الأموال في آذار/ مارس 2004. وإبتداءً من 30 حزيران/ يونيو 2007، تعهد 17 مانحاً بمبلغ 462.1 مليون دولار لصندوق أمانات العراق التابع للبنك الدولي، وقد تم دفع 459.6 مليون دولار منها، فيما أنفق 108 ملايين دولار:

- يمول صندوق ائتمان العراق المنبثق من البنك الدولي 16 مشروعاً بقيمة 437 مليون دولار.
- تنفيذ الحكومة العراقية مباشرة 13 من 16 مشروعاً قيمتها 428.2 مليون دولار.
- ينفذ البنك الدولي المشروعين المتبقيين (8.5مليون دولار) والمتعلقين بتنمية القدرات والمساعدة الفنية.
- تم استكمال وإغلاق مشروعين للبنك الدولي مولهما صندوق ائتمان العراق، وهما المشروع الأول لتنمية القدرات ومشروع مخصصات الحالات للطوارئ.

ويعكس **الشكل (2-86)**، وضع أموال صندوق ائتمان العراق حتى 30 حزيران/ يونيو 2007.

الشكل (2-86): صندوق البنك الدولي لأموال العراق- وضع الأموال

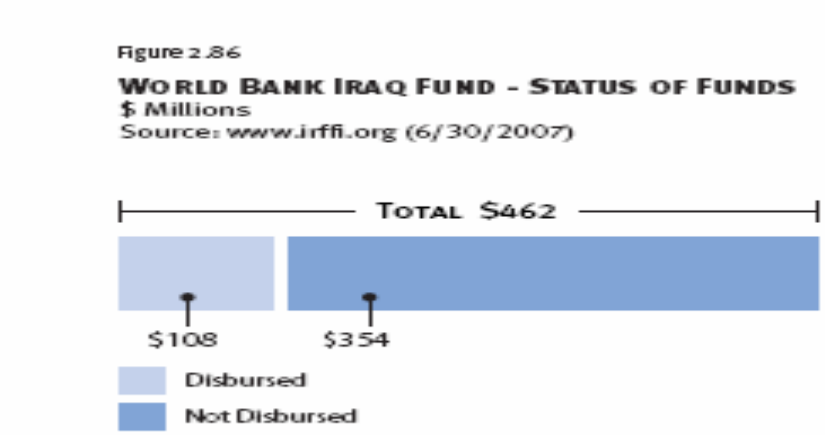

صندوق ائتمان العراق المنبثق عن مجموعة التنمية الدولية

يدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية صندوق ائتمان العراق التابع لمجموعة التنمية الدولية. واعتباراً من 31 أيار/ مايو 2007 ، التزم 25 مانحاً بمبلغ 1.18 بليون دولار، لصندوق إئتمان العراق، تم دفع 1.7 بليون دولار منها. وتنفذ ست عشرة وكالة تابعة للأمم المتحدة 151 مشروعاً بقيمة تمويل تبلغ بليون دولار. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية معظم التمويل (297 مليون دولار)، يتبعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (177مليون دولار). واليونيسيف (139مليون دولار):

- تم التعاقد على 741 مليون دولار (72%).
- تم إنفاق 634 مليون دولار (62%).
- تم استكمال 25 مشروعاً.

وللتعرف على وضع صندوق إئتمان العراق المنبثق عن المجموعة الدولية للتنمية حتى 31 أيار/ مايو 2007، أنظر الشكل (2-87).

الشكل (2-87): صندوق ائتمان العراق المنبثق عن المجموعة الدولية للتنمية- وضع الأموال

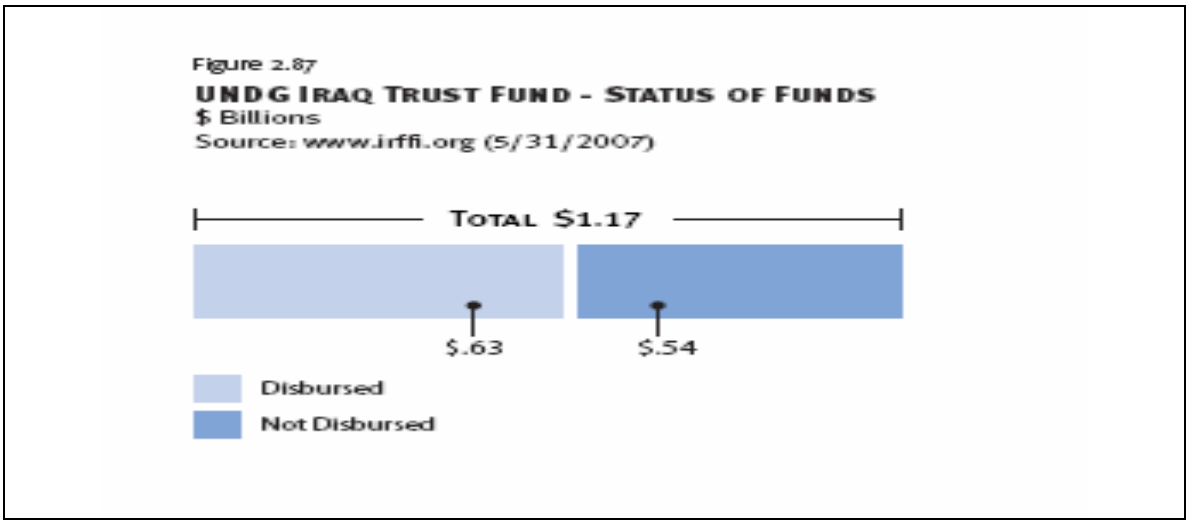

أمثلة حول مشاريع ممولة من المانحين

حسب قاعدة المعلومات الخاصة بالمساعدة التنموية، موّل المانحون 647 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية، أكثر من 5 بلايين دولار في 11 قطاعاً. وثمة الكثير من التحديات التي تعترض الحصول على معلومات والتأكد من معلومات حول المانحين، لأنه لا يتوفر نظام واحد أو موحد يسجل مساهمات جميع المانحين. ورغم أن قاعدة المعلومات كان يجب أن توفر هذه الوسيلة، ما زالت قدرة وزارة التخطيط العراقية على تنسيق معلومات دولية متنوعة وواسعة ومتعددة، قيد التطوير. لذلك لا يمثل الجدول (2x) نظرة كاملة إلى المساعدات المقدمة من المانحين. وطبقاً لقاعدة المعلومات، فقد حصل قطاع الحكم والديمقراطية على أكبر قسط من المشاريع الممولة من المانحين (20%). غير أن قطاع البنى التحتية هو القطاع الأكبر تمويلاً إذا تم الحساب على أساس الكلفة (30%). أنظر **الجدول (2-20)**، للاطلاع على نماذج من المشاريع في مختلف القطاعات.

الجدول 2-20
المشاريع الممولة من أموال صندوق المانحين، حتى 2007/7/5 (بالدولارات الأميركية).

القطاع	عدد المشاريع	تكلفة المشروع	أنواع المشروع
الزراعة والغذاء والصيد	33	205.850.339	تعد اليابان أكبر دولة مانحة في هذا القطاع، فهي تموّل أربعة مشاريع بقيمة إجمالية تقدر بما يقارب 20 مليون دولار. ومعظم مشاريع هذا القطاع عبارة عن مشاريع ري وتدريب.
التنمية الاقتصادية	16	226.951.262	أنجز صندوق النقد الولي 18 ورشة عمل لكبار الخبراء الفنيين والتنفيذيين من العاملين في البنك المركزي ووزارة المالية والبنوك الحكومية. وقد غطت ورشات العمل السياسات النقدية والمالية، وعمليات وتدقيقات البنك المركزي، وميزان المدفوعات، والإشراف البنكي والإصلاح وإعادة البناء البنكي. " قامت المملكة المتحدة برعاية مشروع لبناء الإمكانيات لمساعدة وزارة المالية في قيادة وإدارة برنامج إصلاح اقتصادي ضخم وشامل".
التعليم والعلوم والثقافة	67	478.370.285	حسب قاعدة بيانات مساعدات المانحين(DAD)، فإن صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى للأمم المتحدة، قد موّل معظم المشاريع في هذا القطاع، بلغت كلفة 21 مشروعاً (145.5 مليون دولار). وتتضمن البرامج في هذا القطاع إعادة تأهيل المدارس، تدريب المدرسين، وتوفير مواد تعليمية للمؤسسات التربوية.
الطاقة	1	1.500.000	حسب قاعدة بيانات مساعدات المانحين(DAD)، فإن المملكة المتحدة هي المانح الوحيد بالإضافة للولايات المتحدة الأميركية لتمويل مشاريع الطاقة. وأنفقت المملكة المتحدة 1.5 مليون دولار لتجديد وحدة التناضح العكسي البتروكيماوي.
المشاريع	1	17.000.000	حسب قاعدة بيانات مساعدات المانحين(DAD)، فإن إسبانيا هي الدولة المانحة

التجارية والصناعة			الوحيدة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية لتمويل مشاريع التجارة والصناعة . وموّلت اسبانيا ما قيمته 17 مليون دولار من التجهيزات الصناعية.
البيئة	42	555.580.127	موّل صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي ثلاثة مشاريع بقيمة 180 مليون دولار. وتركز العديد من مشاريع هذا القطاع على المياه ومعالجة شبكات الصرف الصحي. كما توجد مشاريع للمساعدة الفنية.
تطور الحكم والديمقراطية	130	510.675.058	موّل صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة معظم (ن=33) مشاريع هذا القطاع، بتكلفة إجمالية قيمتها 232 مليون دولار . تركز معظم مشاريع هذا القطاع على الإنتخابات وتنمية المجتمع المدني ومساعدة الأشخاص اللاجئين والنازحين محلياً.
الصحة	86	586.267.252	حسب قاعدة بيانات مساعدات المانحين(DAD)، موّلت اليابان 37 مشروعاً في هذا القطاع وبتكلفة إجمالية قيمتها 242 مليون دولار، وتتضمن المشاريع إعادة تأهيل الأجهزة والتسهيلات الطبية والتجهيزات الطبية وتدريب العاملين في القطاع الصحي.
الإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية	95	727.062.722	موّل صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي أربعة مشاريع في هذا القطاع، وبقيمة تكلفة إجمالية 200 مليون دولار. وتضم قاعدة بيانات مساعدات المانحين مشاريع معالجة اللجوء والمياه في هذا القطاع.
البنية التحتية	103	1.530.334.754	مول البنك الدولي واليابان معظم المشاريع في هذا القطاع، وقد مولت اليابان 43 مشروعاً بقيمة إجمالية 523 مليون دولار، في حين مول البنك الدولي 8 مشاريع بقيمة إجمالية 336 مليون دولار. تركز معظم مشاريع هذا القطاع على توليد الكهرباء وإنشاء الطرق.
الأمن	37	132.679.708	لقد انفق فقط 2.6% من تكلفة المشاريع الإجمالية في هذا القطاع. وحسب قاعدة بيانات مساعدات المانحين فان معظم التمويل لهذا القطاع يأتي من اليابان التي تمول 11 مشروعاً بقيمة 80 مليون دولار. وتوفر المشاريع في هذا القطاع التدريب والتجهيزات والمعدات للشرطة والجيش.
غير محدد/ غير مصنف	25	42.901.570	منذ أجراء الاتفاقية يقوم المانحون بتوفير معظم المساعدة الفنية للعراق وعلى سبيل المثال: ينسق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودولة الإمارات العربية والمملكة المتحدة الجهود لتوفير المساعدة الفنية للعراق من اجل الإصلاح الاقتصادي.
غير مخصص	11	50.557.179	
الإجمالي	647	5.065.730.314	

المصدر: قاعدة بيانات مساعدة المانحين، 5/7/ 2007.

مستقبل مساعدات المانحين

في آذار/ مارس 2007 ، أكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعتين الثالثة والرابعة بموجب الترتيب المؤقت. في ذلك الاجتماع، تم التمديد ستة أشهر حتى أيلول/ سبتمبر 2007 للفترة المغطاة بموجب الترتيب المؤقت.

أما المناقشات بشأن المراجعة الخامسة والنهائية بموجب الترتيب المؤقت، وبشأن المادة الرابعة لسنة 2007، فمن المقرر أن تبدأ هذا الصيف. وأشارت السلطات العراقية إلى أنها تعتزم طلب ترتيبات جديدة لتغطية الفترة اللازمة للتوصل إلى المرحلة الأخيرة من تخفيض ديون نادي باريس من خلال اتفاقية تتم في كانون الأول/ كانون الأول/ ديسمبر 2008. وستواصل الحكومة العراقية العمل للوصول إلى اتفاقيات لتخفيض ديون العراق لدى الدول الدائنة من خارج نادي باريس.

مراقبة مكتب المفتش العام

تدقيقات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات تفتيش مكتب المفتش العام
تحقيقات مكتب المفتش العام
الخط الساخن لمكتب المفتش العام
الموقع الإلكتروني للمفتش العام
تحديث التشريعات

القسم

3

مراقبة مكتب المفتش العام

تدقيقات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في الفترة من 1 أيار/ مايو 2007 إلى 30 تموز/ يوليو 2007، أكمل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثماني نتائج تدقيق جديدة. وبحلول 30 تموز/ يوليو 2007 كان المكتب قد أصدر "94" نتيجة تدقيق منذ آذار/ مارس 2004.

وخلال الربع الحالي تعامل مكتب المفتش العام مع سلسلة واسعة من القضايا:

- وضع تقييم لمعرفة ما إذا كانت الحكومة الأميركية تتلقى الخدمات المدفوعة أتعابها بموجب البرنامج المعروف باسم (LOGISTICS CIVIL AUGMENTATION PROGRAM (LOGCAP) TASK ORDER 130) ، وما إذا كان الدعم متسماً بالمعقولية والكفاءة وفعالية التكلفة.
- استعراض عملية تحويل مشاريع بناء مكتملة إلى الحكومة العراقية.
- حالة المبادلة المشتركة بين السفارة الأميركية والعراق بشأن مكافحة الفساد ومتابعة الإجراءات المتخذة الواردة في تقرير المدققين الصادر عن مكتب المفتش العام في تموز/ يوليو 2006.
- بحث الاستعراض المالي الأول لمكتب المفتش العام الذي ينظر في المرحلة الثانية من عقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع شركة بكتل ناشونال إنك (بكتل).
- استعراضات مالية تتضمن وضع التكاليف المالية لاستكمال مشاريع بناء ممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والنظر في مصادر واستخدامات أموال السنة المالية 2006 لأعمال الإغاثة وإعادة البناء في العراق.
- تقرير حول أدوار ومسؤوليات وكالات الحكومة الأميركية ونشاطاتها، فيما يتعلق بأعمال الإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- تقييم عملية توسيع برنامج لتقييم حالة فريق إعادة إعمار المحافظات.

ولدى مكتب المفتش العام 19 عملية تدقيق جارية و9 أخرى على الأقل مخطط بدؤها في الربع القادم من السنة. ويؤدي مكتب المفتش العام أعمال التدقيق بموجب مستويات حكومية مقبولة عموما. وتقدم خلال هذا التقرير تفاصيل حول أعمال التدقيق التي يجريها المكتب:

- للاطلاع على عناوين المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) منذ 30 نيسان/أبريل2007 ، التي صدرت خلال فترة إعداد هذا التقرير، أنظر الجدول (3-1).
- للاطلاع على معلومات حول جميع أنواع التدقيق التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى 30 تموز/ يوليو 2007، وعلى النص الكامل لجميع نتائج التدقيق، أنظر الملحق (1) وموقع المكتب الالكتروني www.sigir.mil.

خلال الربع الحالي، ساعد مكتب المفتش العام في إعداد الكثير من الأوراق المعلوماتية استجابة لطلبات من الكونغرس. ووفر المكتب معلومات حول إجراءات وعمليات التعاقد والتقدم ببرنامج تنمية الدعم اللوجستي لقوات الأمن العراقية، وتدقيق التقارير الجدلية، وحالات الانتعاش.

في 23 حزيران/ يونيو 2007 ترأس مكتب المفتش العام اجتماعاً لمجموعة العمل العراقية الخاصة بالمساءلة. ويعتبر التنسيق الذي تجريه المجموعة مكملاً للتنسيق المتواصل الذي يوفره مجلس المفتش العام الخاص بالعراق في آرلنغتون بولاية فرجينيا. ويستخدم موظفو التدقيق المعينون لاحقاً مجموعة العمل العراقية الخاصة بالمساءلة لتنسيق عمليات التدقيق، واقتسام المعلومات حول الأقارب لأغراض الإغاثة وإعادة الإعمار والتخفيف من اختلال عمليات التدقيق للزبائن، وتجنب ازدواجية الجهود.

تندرج تدقيقات مكتب المفتش العام في أربع مراحل واضحة:

- التخطيط الانخراطي لتقييم ملاءمة وفعالية الضوابط المعتمدة في مشروع أو برنامج ما، ووضع خطط مفصلة للعمل الميداني في قالب مبرمج.
- العمل الميداني لإجراء فحوصات وتجارب وتحليلات مفصلة لجمع المعلومات الملائمة والمناسبة.
- كتابة النتائج والتوصيات.
- التدقيق الختامي والمتابعة لتطبيق التوصيات.

يعتبر تطبيق توصيات التدقيق حاسماً، ويتابع مدققو مكتب المفتش العام بانتظام جميع التوصيات المقبولة إلى أن يتم تطبيقها بالكامل. أما التوصيات التي لا يتم قبولها فتجري تسويتها من خلال حلول قابلة للتطبيق في كل مؤسسة، وعادة ما يتم ذلك على مستوى الإنابة.

وخلال الربع الحالي، وكما فوض مكتب المفتش العام من قبل الكونغرس بمقتضى قانون المفتش العام المعدل لسنة 1987، فقد ضمّن المكتب تقريره نصف السنوي حالة تطبيق التوصيات التي أقرّها. وفي الملحق 1، يتحدث مكتب المفتش العام عن التوصيات التي أقفلت منذ الربع الأخير والتقرير نصف السنوي الأخير، وعن التوصيات التي ما زال معمولاً بها.

الجدول 3-1
المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) منذ 30 نيسان/أبريل2007

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير
07-001	أمر المهمة 130 لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني: صحة المطالب، والإشراف الحكومة وأداء المتعهد.	حزيران/يونيو 2007
07-003	إعداد التقارير عن التكلفة حتى الإكمال لمشاريع الإعمار في العراق	تموز/يوليو 2007
07-004	تحويل أموال المشاريع الرئيسية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.	تموز/يوليو 2007
07-005	صفحة بيانات حول مصادر واستخدامات التمويل الأميركي خلال السنة المالية 2006، لإغاثة وإعادة إعمار العراق.	تموز/يوليو 2007
07-007	وضع جهود الحكومة الأميركية لمكافحة الفساد في العراق.	تموز/يوليو 2007
07-008	صفحة بيانات عن أدوار ومسؤوليات الهيئات الحكومية الأميركية المتعلقة بتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	تموز/يوليو 2007
07-009	مراجعة لنفقات بكتل في مرحلته الثانية من عقد إعادة إعمار العراق.	تموز/يوليو 2007
07-014	وضع توسيع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق.	تموز/يوليو 2007

نتائج التدقيق النهائي

(LOGISTICS CIVIL AUGMENTATION PROGRAM [LOGCAP]TASK ORDER 130) : متطلبات الإقرار، الرؤية الحكومية وأداء المتعاقد. (مكتب المفتش العام 22حزيران/ يونيو 2007)

مقدمـــة

تأســس البرنــامج المعــروف باســم (LOGISTICS CIVIL AUGMENTATION PROGRAM [LOGCAP]) ، عام 1985، كبرنـامج لـوزارة الجيش الأميركـي يعد الخطـط المسبقة حول استخدام الموارد العالمية المتاحة دعماً لعمليات عالمية طارئة. وإذا ما تم نشر قوات أميركية، يصبح الدعم المتعاقد عليه لقائد ما خياراً وارداً.

ولبرنامج (LOGCAP) هدفان:

- توفير الدعم القتالي وخدمة الدعم بإضافة عدد القوات للقادة أثناء القتال أو عدمه، وخصوصا خلال للطوارئ والعمليات الأخرى (بما في ذلك إعادة الإعمار).
- تسهيل المسؤولية الدراية والجسدية لدعم الانتشار، وتهيئة الموقع وإعداده للعمليات أو الصيانة، وإعادة الانتشار ومتطلبات النقل لمزودي القوات.
- وتتضمن أنواع الدعم المتوفر عمليات التزويد والغسيل والاستحمام، وخدمات الطعام، والصحة العام، وإسكان الجنود، والصيانة، وخدمات الوقود، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والنقل. وقد تم استخدام (LOGCAP) لدعم القوات الأميركية في الصومال وهايتي والبوسنة وتستخدم الآن لدعم العمليات في أفغانستان والكويت والعراق. ويعتبر استخدام (LOGCAP) لدعم القوات الأميركية في العراق الجهد الأكبر في تاريخ (LOGCAP).

إضافة إلى ذلك، فإن (LOGCAP) مخولة بتقديم الدعم إلى قوات أميركية أخرى، وإلى قوات التحالف ووكالات غير حكومية. وينص العقد الأساسي على التزام المتعاقد، ما لم يحدد غير ذلك، بأحكام الجيش المعمول بها، وبجمع معلومات حول الأداء العملاني تتطلبها الأحكام أو ما ينص عليه العقد من لائحة بأدوات يتعين تقديمها.

يتضمن العقد الذي أبرم مع (LOGCAP) في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2001 ورقمه (DAAA09 -D-0007 02 –) سلسلة من أوامر التكليف بالمهمات تلزم المتعاقد بتوفير خدمات دعم، وتلزم الحكومة بالدفع لقاء هذه الخدمات.

وقد تكون أوامر التكليف بالمهمات ثابتة السعر أو خاضعة لرد المصروفات بعد تقييم الكلفة. وفي العراق بلغت الكلفة الإجمالية لـ 149 أمر تكليف بموجب العقد المبرم مع (LOGCAP) 22.5 بليون دولار بحلول 4 آذار/ مارس 2007.

ويتركز هذا الاستعراض على أمر التكليف 130 الموجه إلى (LOGCAP) والذي أبرم في 27 نيسان/ إبريل 2006 ، إلى شركة كيلوغ براون وروت سيرفسز، لتوفير الخدمات الضرورية من دعم وتشغيل وصيانة لرئيس البعثة وموظفي القوة متعددة الجنسيات في السفارة الأميركية بالعراق وغيرها من مواقع لرئيس البعثة في بغداد والبصرة والحلة وكركوك. وتبلغ قيمة أمر التكليف حوالي 243 مليون دولار. ومع انتهاء الأمر في 7 نيسان/ إبريل 2007، فقد جرى تمديده لمدة أقصاها 90 يوماً.

ويعتبر أمر التكليف المذكور استمراراً لخدمات نص عليها إجراءا التكليف رقم 100 ورقم 44 اللذين أبرما في 5 آذار/ مارس 2004 و6 آذار/ مارس 2003 على التوالي. ولأن هذين الأمرين وفرا الدعم لمهمات وزارتي الدفاع والخارجية، توصلت الوزارتان إلى اتفاقية تقضي بأن تتم عملية رد المصروفات بعد حساب التكلفة على أساس اقتسام الدفع بواقع 60% لوزارة الخارجية و40% لوزارة الدفاع. ويبلغ إجمالي التكلفة المرتبطة بالأوامر الثلاثة حوالي 1.3 بليون دولار.

وفي ما يلي المكاتب الحكومية الرئيسية المعنية بعمليات أمر التكليف رقم 130 في العراق:

- مكتب إدارة السفارة التابع للخارجية ويرأسه مستشار الشؤون الإدارية بالسفارة الأميركية بالعراق، وهو المكتب المسؤول عن الدعم اليومي لعمليات رئيس البعثة.
- تعتبر القوة متعددة الجنسيات في العراق والتي توفر الخدمات الإدارية واللوجستية وتنسيق الدعم العسكري للبعثة الأميركية في العراق، هي الداعم لمجموعة الدعم المناطقي المشترك المركزية (JASG-C) التابعة لوزارة الدفاع في الساحة الدولية.
- يوفر مكتب بغداد لوكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) وسيلة مباشرة لمراقبة المتعاقد.
- وتعتبر قيادة الحفاظ على الجيش الأميركي مسؤولة عن إدارة برنامج (LOGCAP)كما يعتبر مكتب التعاقد على المشتريات وبرنامج المدير المنبثق عن (LOGCAP)ومكتب دعم العناصر اللوجستي التي أنشئت لمساعدة الزبائن في العراق فيما يتعلق بمتطلبات (LOGCAP) جزءا من قيادة الحفاظ على الجيش الأميركي.
- وتوفر وكالة تدقيق العقود الدفاعية خبراتها لمراجعة نظام الإدارة المالية للمتعاقد، والتأكد من أن التكاليف التي يطالب بها المتعاقد معقولة ومسموح بها وقابلة للتخصيص.

الأهداف

أجرى مكتب المفتش العام هذه المراجعة بناءً على طلب مستشار الإدارة في السفارة الأميركية بالعراق. أما الأهداف العريضة للدراسة فهي تقرير ما إذا كانت الحكومة الأميركية تتلقى الخدمات التي دفع ثمنها بموجب أمر التكليف رقم 310 ، وما إذا كان الدعم المقدم معقولاً وكفؤاً وفعالاً من حيث التكلفة.

ويعالج هذا التقرير ثلاثة أسئلة بصفة معينة:

- هل تحظى الحكومة بعملية تضمن تمتعها المناسب بقيمة طلباتها؟
- هل يلبي أداء شركة كيلوغ براون آند روت سيرفيسز (KBR) المتطلبات التعاقدية بطريقة فعالة وكفؤة؟
- هل تجري الحكومة رقابة مناسبة على أداء الشركة المذكورة؟

وقد تفحص هذا العرض الجزئي لأمر التكليف رقم 130 العناصر المتعلقة بعمليات المتعاقد التي أجريت في مناطق دولية في أربعة مجالات خدمية وهي عمليات النفط، وخدمات التغذية، وتأهيل الجنود، وخدمات رفع المعنويات والرفاهية والترفيه.

في 26 تشرين الثاني/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 ، أصدر مكتب المفتش العام تقريراً مؤقتاً تحت عنوان "الاستخدام غير المناسب لإشارات معلوماتية مملوكة للمتعاقد مع (LOGCAP)" ، وهو مكتب

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وبحث هذا التقرير ممارسات (KBR) الروتينية في وضع إشاراتها على معلومات تزوّد بها الحكومة، كما لو أنها معلومات تملكها (KBR)، علاوة على رفض (KBR) المبدئي تزويد مكتب المفتش العام بمعلومات طلبها عبر وسيلته الإلكترونية الوطنية.
ويعتزم مكتب المفتش العام إصدار تقارير إضافية حول عناصر أخرى متعلقة بأمر التكليف رقم 130.

النتائج

اتبعت وزارة الخارجية الأميركية ومجموعة (JASG-C) عملية تضمن التقييم السليم لجميع المتطلبات الجديدة، بما في ذلك المترتبة على المتعاقد. ولكن الدليل القياسي الذي يصف العملية ليس متوفراً في الحال. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان فريق عمل يضم وزارة الخارجية والمجموعة المذكورة في طور مراجعة ذلك الدليل بحيث يعكس الإجراءات الحالية الخاصة بتقييم سلامة المتطلبات الجديدة. وحتى 13 أيار/ مايو 2007 لم يكن الدليل المراجع قد صدر.

وتقول نتائج استطلاع لرأي العملاء إن (KBR) قدمت بشكل مرضٍ الخدمات المطلوبة، لكن مكتب المفتش العام حدد عدة مجالات يمكن لخدمات المتعاقد وإشراف الحكومة أن تتحسن. وبالتحديد يمكن للتحسن أن يتحقق في إشراف الحكومة على أداء (KBR)، وفي الإدارة واستخدام الموارد الحكومية. ولم يجر استعراض مستقل لنوعية الرقابة الداخلية التي تجريها (KBR)، كما لم تجر مراجعات لمدى تقيد (KBR) بالسياسات الحكومية المطبقة وأنظمة الجيش. غير أن النشاطات الحكومية بادرت خلال مراجعات مكتب المفتش العام إلى إتخاذ عدة إجراءات لتحسين الرقابة وتسليم خدمات (KBR)، كتعيين ممثلين فنيين للجهة المتعاقدة، وتحسين الرقابة على نظام إسكان الجنود.

عمليات الوقود: اكتشف مكتب المفتش العام ضعفاً في استلام الوقود وتوزيعه من (KBR)، وعمليات مساءلة بأحجام لم تمكن المكتب من تحديد قياس دقيق لنوعية خدمات الوقود المقدمة. وكانت علامات الضعف تلك محسوسة وعرفت على أنها تشكل مخاطر عالية تتعلق بالاستخدام غير الملائم للوقود. وقرر مكتب المفتش العام أيضاً أن الرقابة الحكومية لم تكن قوية بشكل خاص بسبب النقص في الموظفين الأكفّاء المطالبين بمراقبة هذه الناحية الفنية.
غير أنه خلال مناقشات المكتب المستمرة مع إدارة (KBR) تم تطبيق إجراء تصحيحي لتحسين الرقابة وتقليل المخاطر العالية المترتبة على الاستخدام غير المرخّص به أو الإصدار غير الملائم بحصص من الوقود كما هو مسجل. وعينت الحكومة أيضاً ممثلاً فنياً كمراقب حكومي بمهارات تكفي لتحسين الرقابة الحكومية.
خدمات الغذاء: وجد مكتب المفتش العام أن حساب الخدمات الغذائية للسنة المالية 2006 ، قد زاد بمقدار 4.5 مليون دولار، عندما قورن بعلاوة الغذاء الأساسي اليومي للجيش وبالمستوى المسجل من الخدمة المقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن مراقبي الحكومة لم يفهموا أو لم يعملوا على مراقبة هذا الحساب. وأبلغ مسؤولون من مكتب مستشار الإدارة مكتب المفتش العام، أنهم لم يكونوا على علم بإرشادات الخدمة الغذائية المطبقة في الجيش حسب الأحكام 30 - 22 والمتعلقة خصوصاً بتسهيلات الوجبات الغذائية التي وضعها برنامج (LOGCAP).
وبالنتيجة لم يتم إتباع هذه المتطلبات المرتبطة بالإدارة والمراقبة الحكومية، وذلك حسب شروط العقد وأمر التكليف رقم 130 وأبلغت وكالة إدارة العقود الدفاعية مكتب المفتش العام أن هناك سببين للإنفاق الزائد

في الحسابات:

- اعتمدت لائحة الطعام المعدة لخدمة رئيس البعثة (COM) على عدد كبير من المواد الغذائية ذات الكلفة الأعلى مما هو متبع في التسهيلات الغذائية للجيش كما نشر في مركز الجودة التابع للجيش.
- لم يكن لدى الحكومة العدد اللازم من الموظفين المؤهلين والقادرين على عد الوجبات في إطار الإرشادات المتبعة.

وأشارت (KBR) إلى أسباب مشابهة لهذا الإسراف.

ولكن، وللسبب الأول، لم يستطع مكتب المفتش العام أن يقرر من أعطى ذلك الأمر لاستخدام كمية أكبر من المواد الغذائية الأغلى ثمناً. ولم يعثر المكتب على أي وثيقة تخول (KBR) أن تتجاوز تكاليف العلاوة اليومية للغذاء الأساسي، كما لم يحتو العقد الحالي لبرنامج (LOGCAP) أو بيان العمل الخاص بأمر التكليف رقم 130، على أي تخويل للمتعاقد لشراء مواد وجبات للتسهيلات الغذائية تدعم رئيس البعثة بزيادة عن مستوى الوجبة القياسية المخصصة للجيش في العراق. وقال موظفو وزارة الخارجية لمكتب المفتش العام إنهم لا يعتقدون أن الإرشادات الخاصة بالجيش تنطبق عليهم.

وأبلغ مسؤولو مكتب المستشار الإداري مكتب المفتش العام أنهم لم يكونوا مطلعين على المتطلبات، لذلك لم يعينوا مسؤولاً حياديا للإشراف على جرد نصف سنوي للائحة الأطعمة تجرى في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر.

ونتيجة لذلك، وقبل أن يشير مكتب المفتش العام إلى ضرورة وجود لائحة طعام مستقلة، كان المتعاقد يقرر بنفسه إجراءات مراقبة الطعام والحصول عليه. وفي أيلول/ سبتمبر 2006 أعدت الحكومة للسنة المالية 2006 لائحة طعام بمشاركة موظفين حكوميين معينين بالشكل المناسب.

الإسكان: اكتشف مكتب المفتش العام كثيراً من الأخطاء في أساليب التتبع الآلية التي تعتمدها (KBR) والتي تسببت فيها إجراءات سيئة في عمليات الإسكان ومخصصات الإسكان سواء عند الدخول أو الخروج. وهذا ما نتج عنه استخدام غير كفؤ للمقطورات المتوفرة، وهذه المقطورات مخصصة للإسكان الفردي أو المشترك، حسب الرتبة أو الدرجة أو المركز. وعلاوة على ذلك، ورغم أن إرشادات الإسكان لدى وزارة الخارجية ومجموعة (JASG-C) تتطلب مقطورات يمكن تقاسمها لرئيس البعثة والقوات متعددة الجنسية، اكتشف مكتب المفتش العام تفاوتات إسكانية لأن الحكومة سمحت لـ (KBR) بإدارة منطقة إسكانية خاصة بها وهي "كامب هوب" وفي معظم الأحيان، يقيم موظفو (KBR) منفردين في مقطورات حيث أن 749 من 835 موظفاً أي 90٪ يقيمون في مقطورات انفرادية، أي في مستوى أعلى من الذين يخدمونهم.

وأبلغ مسؤولو وزارة الخارجية مكتب المفتش العام أنهم لم يكونوا مدركين لقدرتهم السيطرة على ممارسات (KBR) بشأن الإسكان. وأظهرت مراجعة مكتب المفتش العام للعقد وأمر التكليف، أن اللغة التعاقدية في هذا المجال غامضة، ولم يجد المكتب أخطاءً في نشاطات (KBR)، غير أن المكتب لم يستطع تحديد إشارة معينة في العقد أو أمر التكليف يعفي الحكومة من مهماتها الإشرافية فيما يتعلق بمهمة الإسكان التي نفذتها (KBR)، أو يسمح لـ (KBR) بوضع مقاييسها الخاصة. ولاعتبارات تتعلق بالاقتصاد والاستخدام الفعال لإسكان محدود، يتساءل مكتب المفتش العام حول أسباب الفرق في المستويات، مع التذكير بأن الحكومة تدفع جميع التكاليف المرتبطة بعمليات الإسكان التي تنفذها (KBR). وكان من شأن الالتزام بسياسة الإسكان الحالية المتبعة من قبل رئيس البعثة و(JASG-C) أن تحقق تخفيضاً مقداره 45٪ في متطلبات الإسكان التي أرادها المتعاقد (LOGCAP) لتنفيذ أمر التكليف رقم 130. وعلاوة على ذلك، ربما تكون هناك فرص لرئيس البعثة و(JASG-C) لاستخدام مساحة إسكان زائدة ويسيطر عليها المتعاقد.

الخدمات المتعلقة بالمعنويات والرفاهية والاستجمام: لم يجد مكتب المفتش العام أي مشاكل مهمة في أداء (KBR) أو إشراف الحكومة في هذا المجال. وقد تم تعيين ممثل فني للجهة المتعاقدة.

الرقابة الحكومية: تدعم الأمثلة ما يعتبره مكتب المفتش العام نقطتي ضعف رئيسيتين في رقابة الحكومة على عقد (LOGCAP) . أولاً: لم يجر بموجب عملية المراقبة تفحص دقيق للسيطرة الداخلية للمتعاقد على الخدمات المقدمة. ثانياً: هناك حدود لمراقبة الاقتصاد والفعالية بموجب عقد (LOGCAP). ووجد تقرير مكتب المفتش العام أن عمليات المراقبة التي تجريها وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) كانت تميل إلى التركيز بثقل كبير على تسليم الخدمة المنصوص عليها في العقد، دون التركيز الكافي على ما إذا كانت إجراءات الرقابة فعالة في حماية الوصول إلى الموارد الحكومية واستخدامها. على سبيل المثال، وجد مكتب المفتش العام مشكلات عديدة في عمليات تلقي المتعاقد للوقود وتوزيعه، وهي عمليات لم تعرفها مراجعات (DCMA) الخاصة بضمان نوعية خدمات الوقود المقدمة لضمان الجودة. وبدلاً من ذلك، أجرى موظفو (DCMA) مراجعاتهم لضمان الجودة بالاشتراك مع مدققي ضمان الجودة التابعين للمتعاقد مستخدمين لائحة ضمان جودة ترتكز على إجراءات (KBR) الداخلية. ونتيجة لذلك، ركزت مراجعات (DCMA) لضمان الجودة على إجراءات (KBR) العملانية وليس على رقابتها الداخلية. ويعتقد المكتب العام أن هذه الطريقة الخاطئة في مراجعة منهجية لضمان الجودة أدت إلى ضعف ملموس لم تتعرف عليه الحكومة. وقد جرى توثيق المراجعات أيضاً على استمارات المتعاقد والتي صنفت كملك له، مما قصر استخدامها على الحكومة وأثار أسئلة حول استقلالية المشاركة الحكومية في هذه المراجعات.

ووجد مكتب المفتش العام أن جزءاً من تقصيرات (DCMA) في الأداء الإشرافي المناسب يعزى إلى مشاكل وصفها موظفوها بأنها تتعلق بالتعرف على وتعيين ممثلين فنيين للمتعاقد. ويوفر العميل عادة خبراء لمساعدة (DCMA) في مهماتها الإدارية التعاقدية. ويعتبر الممثلون الفنيون عنصراً مهماً في الإشراف الفعال. لكن مكتب المفتش العام وجد أنه لم يتم تعيين أي ممثلين حتى أيلول/ سبتمبر 2006 ، أثناء إعداد تقرير المكتب. ومن 2006 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2006 ، حددت (DCMA) وعينت 18 ممثلاً فنياً لأمر التكليف القادم من مجموعة (JASG-C) ووزارة الخارجية. ويعتقد مكتب المفتش العام أنه لو تمت تلك التعيينات في موعد سابق لأمكن اكتشاف الكثير من التقصيرات الرقابية في حقلي النفط والخدمات الغذائية في وقت أبكر.

ووجد المكتب أيضاً أنه لم تتوفر عملية رسمية تقودها الحكومة لتتابع بنشاط الاقتصاد والفعالية في استخدام الخدمات التي يزودها المتعاقد، باستثناء عملية الإقرار والموافقة الخاصة بالمتطلبات الجديدة. ورغم أن الزبونين الرئيسيين وهما (JASG-C) ووزارة الخارجية لديهما عملية لإقرار المتطلبات وضمان توفر الأموال الملائمة، فإنهما لم تتخذا دائماً القرارات اللازمة لكل صنف من الخدمات المقدمة: (1) مدى ملاءمة الخدمات اليومية، (2) مستوى الخدمات المقدمة،(3) الاقتصاد والفعالية اللذين تزود بهما الخدمات. لم تجر الحكومة مراجعات ترتكز على الزبون وتركز على هذه المواصفات. وكان من شأن هذه المراجعات زيادة إمكانية التعرّف على القضايا التي اكتشفها مكتب المفتش العام، كالفرق في تطبيق عملية الإسكان بين موظفي (KBR) والمتعاقدين المرتبطين برئيس البعثة ووزارة الخارجية. ويعتقد المكتب أن أول خط مسؤولية يمكن أن يعرف مستوى الدعم في أي عقد يعتمد على الزبون الذي يتعين عليه أن يقيم بين الفترة والأخرى كل صنف من الخدمة التعاقدية للاستفادة من عملية التوفير وتحسين خدمات التعليم.

ولاحظ المكتب كذلك أنه في 6 نيسان/ إبريل 2006 ، بعثت قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي في

القيادة العامة برسالة تنتدب فيها ضابط الإدارة التعاقدية (ACO) إلى وكالة (DCMA). وحددت الرسالة مهمات الدعم الإداري بما فيها مهمات معينة مثل ضمان قيام المتعاقد بأدائه طبقاً لبيان العمل والشروط والبنود الأساسية الواردة في العقد. وتوضح الرسالة أيضاً أنه مطلوب من (DCMA) ضمان الاستخدام الفعال لموظفي المتعاقد، لكنها لا توجه (DCMA) رسمياً للتأكد من أن العقد ينفذ بطريقة فعالة وتراعي التكاليف. ويعتقد المكتب أنه لو كانت الرسالة أكثر تحديداً، لكانت (DCMA) قد نفذت عملياتها الإشرافية بحيث لا تقتصر على الالتزام وإنما تشمل تقديم الخدمات أيضاً. وفي مراجعة مستقبلية، سيتحدث مكتب المفتش العام عن جميع النواحي الخاصة ببرنامج الإدارة الواردة في أمر التكليف.

الأعمال الإدارية للحكومة والمتعاقد

خلال المراجعة، اتخذ كل من رئيس البعثة و(JASG-C و(DCMA) والمتعاقد، إجراءات للتعامل مع العديد من نقاط الضعف الحكومية في الإدارة والرقابة وهي النقاط التي تمت مناقشتها في هذا التقرير.

في أيلول/ سبتمبر 2006 ، أنشأ مكتب الإدارة التابع للخارجية الأميركية و(JASG-C) مجموعة عمل لمراجعة دليل الإجراءات القياسية المعمول بها، لتعكس الإجراءات الحالية اللازمة لإقرار المتطلبات الجديدة، ولكن بحلول 31 أيار/ مايو 2007، لم يكن الدليل المراجع قد صدر.

- لأداء الخدمات المستمرة، حددت (DCMA) وعينت موظفين من رئيس البعثة و(JASG-C) كممثلين فنيين للمتعاقد للإشراف على جميع الخدمات المطلوبة بموجب أمر التكليف.

- بالنسبة للوقود، اتخذت (KBR) إجراءات ايجابية لمعالجة نقاط الضعف في الرقابة على استلام وإصدار وبيان استلام الوقود التي تم الإشارة إليها في تقرير مكتب المفتش العام. كذلك عدلت (KBR) قاعدة المعلومات الخاصة بالوقود لإضافة إجراءات رقابة لضمان النزاهة وتقارير استثنائية لضمان دخول دقيق للمعلومات وللتعرف على أي محاولات للدخول إلى المعلومات من خارج الأطر المقبولة.

- بالنسبة للخدمات الغذائية، عينت (DCMA) خلال مراجعات مكتب المفتش العام مسؤولاً حكومياً مستقلاً وغير منحاز للإشراف على لائحة المواد الغذائية المنصوص عليها في أيلول/ سبتمبر من السنة المالية 2006.

- بالنسبة لخدمات الإسكان، اتخذ مكتب الإدارة التابع لوزارة الخارجية والسفارة الأميركية في العراق و(JASG-C)، إجراءات خلال كتابة هذا التقرير، لإقرار مهمات الإسكان بموجب الرقابة من قبل رئيس البعثة و(JASG-C)، كما اتخذا إجراءات بالتنسيق مع (KBR) لتحديث وتصويب معلومات في آلية تتبع عملية الإسكان. ولم يشمل هذا التأكد عملية الإسكان المنفصل لموظفي(KBR). غير أنه وبموجب توصيات المفتش العام، قال ضابط المشتريات التعاقدية التابع لقيادة (U.S ARMY SUSTAINMET COMAND)، إنه اقترح تعديلاً في الصياغة اللغوية ينص على أن تخضع عملية الإيواء التي تمارسها (KBR)، لرقابة الإسكان الحكومية. وقال إنه سيعتبر اللغة الجديدة في المستقبل أوامر تكليف من (LOGCAP).

- علاوة على ذلك، اتخذت قيادة الجيش الأميركي للاستدامة (U.S ARMY SUSTAINMET COMAND) ، إجراءات فورية بعد صدور التقرير المؤقت لمكتب المفتش العام حول إشارات (KBR)، الدالة على ملكية المعلومات، بإضافة التعديل رقم (P00018) في 30 تشرين الأول/ تشرين الأول/ أكتوبر 2006 ، إلى عقد (LOGCAP) الأصلي. وأضاف التعديل فقرات معينة إلى العقد بموجب توصيات مكتب المفتش العام بشأن دور الحكومة في مسألة ملكية المعلومات وتعليمات تقديم الطلبات بالوسيلة الالكترونية. ورداً على مناقشة بشأن مسودة لهذا التقرير، أجرت القيادة المذكورة عدة تغييرات في العقود الإدارية على بيان العمل لأمر التكليف رقم 151 ، الذي أعتمد بدلاً من الأمر رقم 130، لتحسين الرقابة على الخدمات

الغذائية وعمليات الوقود وعمليات الإسكان.

توصيات

أوصى مكتب المفتش العام بأن يقوم مستشار الشؤون الإدارية بالسفارة الأميركية في العراق بما يلي:

1- استمرار العمل مع (JASG-C) ، لمراجعة إجراءات التشغيل القياسية لتشمل متطلبات لإقرار عمل جديد، بموجب أمر التكليف رقم 130 وأوامر العمل اللاحقة له.

2- استمرار العمل مع (JASG-C)، لإعتماد مهمات الإسكان وضمان مهمات إسكان ملائمة ترتكز على المعايير المنشورة.

3- تطوير وإصدار عملية وإجراءات لعملية الدخول والخروج بالتنسيق مع (JASG-C). ويجب أن تضاف هذه العملية إلى عملية قياسية معمول بها، بشأن وصول أو مغادرة الموظفين إلى مراكز الإسكان في العراق المدعومة بأمر التكليف 130. ويجب مطالبة جميع الموظفين (عسكريين وموظفين فدراليين مدنيين ومتعاقدين، الخ)، كجزء من عملية المغادرة، بتقديم كتاب مختوم بإنهاء الإسكان قبل المغادرة النهائية من العراق، وبالإفادة بأنهم لم يعودوا بحاجة متكررة إلى مساحة سريرية، بموجب أمر التكليف رقم 130 والأوامر اللاحقة له.

4- استمرار العمل مع (JASG- C) ، لتحسين الرقابات الإدارية على الخدمات الغذائية، بما في ذلك تطوير رقابات دائمة لضمان وجود عملية مساءلة لتتبع الموظفين الذين يستخدمون التسهيلات الغذائية، وأن هؤلاء الموظفين مخولون بصورة صحيحة لتلقي الخدمات الغذائية.

5- العمل مع الجيش وممثلي وزارة الخارجية للجوء إلى التعريف الواضح لمسؤوليات كل كيان حكومي في الإشراف على أمر التكليف رقم 130، ونشاطات الأداء الأخرى اللاحقة له.

وإذا ما تقررت الحاجة إلى مساعدة إضافية من قبل أي من المؤسستين للإشراف على نشاطات رئيسية، فإن على مستشار الإدارة أن يطلب رسمياً مساعدة معينة.

ويوصي مكتب المفتش العام بأن يتخذ ضابط المشتريات التعاقدية التابع لبرنامج (LOGCAP) الإجراءات التالية:

6- تعديل كتاب الانتداب بشأن مهمات ضابط التعاقدات الإدارية لتشمل:

أ- تفحص ممارسات الرقابة الداخلية للمتعاقد، بما فيها نزاهة المعلومات المقدمة، للتأكد من أن الرقابات الداخلية الأساسية والملائمة قد اتخذت وتم الالتزام بها، وأن الخدمات تؤدى بكفاءة مع مراعاة التكلفة.

ب- تطوير معايير وإجراءات وتقارير محددة لضمان الجودة لوكالة (DCMA) بهدف إجراء مراجعة حكومية مستقلة.

7- تعزيز انتدابها إلى (DCMA) لضمان تحديد وتعيين ممثلين فنيين أكفّاء للمتعاقد وتكليفهم بالمهمات حسب الضرورة لمساعدة (DCMA – بغداد) في استعراض النواحي الفنية لمهمات المتعاقد.

8- طبقاً لأحكام الجيش 30- 22 في 10 أيار/ مايو 2005 ، يؤخذ رأي ضابط مشتريات تعاقدية حول أسباب حدوث الزيادة في النفقات وإتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لشروط التعاقد مع (LOGCAP).

بسبب الاستعداد لتحسين استخدام موارد الإسكان وتقليل تكاليف خدمات دعم الحياة التي ينفذها المتعاقد (LOGCAP) يوصي مكتب التفتيش العام بأن يتخذ ضابط المشتريات التعاقدية الإجراءات التالية بالتنسيق مع مكتب إدارة برنامج (LOGCAP) بكامله.

9- تفحص مدى ملاءمة أي متعاقد من (LOGCAP) يشرف على مهمات أو مقاييسه الإسكانية من خلال أي مفاوضات بشأن أوامر تكليف مستقبلية يمكن إصدارها بموجب العقد الحالي مع (LOGCAP)، وكذلك الخلافات الخاصة بمتابعة عقود (LOGCAP). وباعتباره مسألة تتعلق بالسياسة العامة، يجب معالجة هاتين النقطتين:

أ- هل يجوز لمتعاقد من (LOGCAP) تحديد مقاييسه الخاصة لعمليات الإسكان (بالنسبة لموظفيه) وتكون تلك المقاييس أعلى من المستويات المقررة لمتعاقدين آخرين و/ أو لعسكريين فدراليين وموظفين مدنيين يخدمهم المتعاقد وترد إليهم كامل التكلفة؟

ب- هل يجوز السماح لمتعاقد (LOGCAP) بأن تكون له سيطرة انفرادية على مهمات الإسكان بالنسبة لموظفيه؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الضوابط اللازمة لضمان تشغيل (LOGCAP) عمليات الإسكان بطريقة اقتصادية وكفوءة كما هو مقرر من قبل أجهزة الرقابة الحكومية؟

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

تسلم مكتب التفتيش العام تعليقات إدارية خطية على مسودة هذا التقرير، من مكتب المستشار الإداري في وزارة الخارجية الأميركية وتعليقات تقنية من وكالة (DCMA). وقد اتخذت إجراءات للاستجابة لما أوعزت به التوصيات، ورغم أن المؤسستين أوضحتا اعتقادهما بأنه كانت هناك على الدوام رقابة ملائمة على أمر التكليف رقم 130، فإن كلاً منهما (1) أقرتا بالحاجة إلى إجراء تغييرات في عمليات تعاقدهما الإداري و(2) وضعتا لوائح بإجراءات محددة اتخذت بشأن كل قضية لفت مكتب المفتش العام نظرهما إليها خلال التقرير. وقد مد المكتب فترة التعليقات لإتاحة الغرض المطلوب من قبل (DCMA) للرد على مسودة التقرير. وقد أرفقت نسخ من تلك الردود في التقرير النهائي.

وقدمت قيادة استدامة بالجيش الأميركي (US. ARMY SUSTAINMENT COMMAND) ، ملاحظات شفوية توافقت عموماً مع النتائج والتوصيات. وإضافة إلى ذلك، استخدمت القيادة المذكورة عدداً من التوصيات الشفوية التي قدمت خلال مراجعة بيان العمل الخاص بأمر التكليف 151 اللاحق لأمر التكليف رقم 130، لتحسين الرقابة على الخدمة الغذائية وعمليات الوقود وعمليات الإسكان. ولم يتسلم مكتب المفتش العام تعليقات مكتوبة من القيادة المذكورة.

تقارير تكاليف إكمال المشاريع حول مشاريع إعادة الإعمار في العراق
تموز/ يوليو 2007

بحلول انتهاء الربع الأول في 31 آذار/ مارس 2007، لم تكن وزارة الخارجية قد التزمت بعد بتكليفها تزويد الكونغرس بمعلومات حول كافة استخدامات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أساس مشروع لمشروع، بما في ذلك تكلفة انتهاء كل مشروع. وقد قيل لمكتب المفتش العام إن قيود الأنظمة المتعلقة بأتمتة المعلومات استمرت في إنتاج معلومات لا يعتمد عليها. وفي رد مكتوب على استفسار من مكتب المفتش العام حول سبب عدم تقديم تقارير تكاليف إكمال المشاريع إلى الكونغرس، قال مسؤول كبير في مكتب الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية إن هذا المكتب لم يقدم معلومات تكاليف إكمال المشاريع المطلوبة إلى الكونغرس لأن الكونغرس لم يطلبها على مدى سنتين ونصف السنة.

وعلى أي حال، فقد وجد مكتب المفتش العام أن فرقة منطقة الخليج (GRD) التابعة لهيئة مهندسي الجيش تعد وتضع التقارير حول وضعية المشاريع إلى نائب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق

(IRMO) وأن هذه التقارير تتضمن معلومات على مستوى المشاريع تتعلق بتكاليف إكمال المشاريع. منذ 8 أيار/ مايو 2007، قدمت (GRD) هذه التقارير إلى خليفة (IRMO) وهو مكتب مساعدة العملية الانتقالية في العراق (ITAO). ويعتقد مكتب المفتش العام أن هذه المعلومات الخاصة بوضع المشاريع تلبي ما طلبه الكونغرس، غير أنه لا (IROM) ولا (ITAO) قدم تقارير (GRD) إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى. ويعتقد مكتب المفتش العام أيضاً أن استخدام هذا التقرير الخاص بوضع المشاريع لا يفرض أي اشتراط بمزيد من التقارير حول (GRD) المؤسسة المكلفة بالإشراف على معظم مشاريع إعادة البناء الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

متابعة توصيات التقارير السابقة

في تقارير سابقة حول هذا الموضوع، قدم مكتب المفتش العام 20 توصية لتحسين تقارير تكاليف إكمال المهمات، خمساً (5) منها إلى (IROM) و خمساً (5) إلى وكالات التطبيق الثلاث وهي (GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة المؤقتة للأمن القومي المتعدد في العراق (MNSTC-1) ، وبقيت توصيتان مفتوحتين بسبب عدم إتخاذ إجراءات بشأنهما:

ولم تقدم (IRMO) معلومات إلى الكونغرس حول كفاءة منهجيات انتهاء التكاليف في قطاعات أخرى غير قطاعي التسهيلات والنقل. وما زالت هذه التوصية منطبقة على مكتب (ITAO) الذي من المقرر أن يكمل التنسيق والمراقبة وصياغة التقارير حول ما تبقى من أموال لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب الأمر التنفيذي الرئاسي رقم (13431).

لم تورد (GRD) تغييرات مهمة في تقارير تكاليف إكمال المشاريع، لكنها ضمنت ذلك المتطلب في إجرائها التشغيلي القياسي رقم (PR-128) بعنوان (تطوير تقارير إكمال المهمات) (4 نيسان/ إبريل 2006).

الخلفية

حدد الكونغرس متطلباً في القسم 2207 من القانون العام 106-108، بشأن قانون الاعتمادات للطوارئ الملحقة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان عام 2004، يدعو إلى تقديم تقرير ربع سنوي بتقديرات التكلفة لكل المشاريع واحداً واحداً، والتي يتم تمويلها من خلال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويجري حالياً تجميع هذا التقرير المعروف باسم تقرير القسم (2207) من قبل مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية، ومن خلال معلومات توفرها الوكالات الرئيسية المنغمسة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق وهي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(GRD)، و(MNSTC-I) سابقا (IRMO). وينتهي المتطلب الخاص بتقرير القسم (2207) في تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

وطبقاً لتقرير القسم (2207) لتشرين الأول/ أكتوبر عام 2005، أبلغت وزارة الخارجية الكونغرس أن معلومات تكاليف إكمال المشاريع سترد كوثيقة مرفقة بتقرير القسم (2207). وقد تم تطوير (فورمات) هذا التقرير في أواخر 2005 من قبل فريق تقييم مشكل من بعض الوكالات أرسل إلى بغداد في آذار/ مارس 2005 ، لمعالجة النقص في المعلومات. وأسفر تقييم الفريق عن خطة عمل لتوفير معلومات من خلال مشروع تقرير تقييمي حول جميع المشاريع التي تزيد قيمة الواحد منها عن 6.5 مليون دولار والبالغة في مجموعها 151 مشروعاً.

وأصدر مكتب المفتش العام ثلاثة تقارير حول الإبلاغ عن تكاليف إكمال المشاريع:

- في تموز/ يوليو 2005 ذكر مكتب المفتش العام أن الوكالات المسؤولة عن إعداد معلومات حول تكاليف المشاريع لم تبلغ عن التقديرات، أو لم تمتلك الضوابط الداخلية الملائمة لتقديم معلومات دقيقة وشفافة حول التكاليف.
- في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ذكر مكتب المفتش العام أن (MNSTC-I) لم تقدم تقريرا لربع السنة المنتهي في 30 أيلول/ سبتمبر 2005، و أن (GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية قدمتا تقارير بأخطاء كانت مهمة إلى درجة تكفي لتقويض ثقة مستخدم هذه التقارير. وقال المكتب العام أيضاً أن (GRD) و (IRMO) يتخذان إجراءات لتحسين صياغة التقارير.

تضمنت تقارير المكتب العام الثلاثة توصيات إلى (IRMO) والوكالات الثلاث المنفذة للتقارير. وركزت التوصيات المقدمة إلى (IRMO) على الحاجة إلى تطوير الوكالات الثلاث ومنحها شكلاً جديداً وتقديم الإرشادات لها، لضمان قيامها بتقديم معلومات متماسكة حول تكلفة المشاريع. وتعلقت التوصيات المقدمة للوكالات الثلاث بتطويرها منهجيات عمل تضمن معلومات دقيقة حول التكلفة.

النتائج

في 29 حزيران/ يونيو 2007 قالت فرقة منطقة الخليج (GRD) في تقرير لمجلسها المكلف بمراجعة البرامج، إنه بقي لديها أكثر من 2.2 بليون دولار في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويتضمن ذلك المبلغ حوالي 2.2 بليون دولار مخصصة لـ 372 مشروعاً للصندوق بدأ العمل بها لكنها لم تستكمل، و11 مشروعاً خصصت لها المبالغ ولكن لم يبدأ العمل بها. وأبلغت (GRD) أيضاً عن 934.2 مليون دولار موجودة لدى الصندوق لكنها التزامات غير مسالة. وفي التقرير ذاته تضمنت معلومات (MNSTC-I) تسعة مشاريع بدأ العمل بها ولم يستكمل وتسعة أخرى خصصت لها المبالغ ولكن لم يبدأ العمل بها. وتبلغ كلفة تلك المشاريع حوالي 16.8 مليون دولار. كذلك كان لدى (MNSTC-I) خمسة ملايين دولار فقط كالتزامات غير مسالة. وبحلول 29 حزيران/ يونيو 2007، لم يكن لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أي مشاريع يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ومازال مكتب المفتش العام يعتقد أن النقص في الإبلاغ الدقيق عن معلومات التكلفة على أساس كل مشروع على حدة يحرم الكونغرس وكبار صناع القرار من القدرة على اتخاذ أحكام مستندة إلى المعلومات بشأن أولويات الإنفاق. عند هذه النقطة تعتبر معظم المشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتملة، وتدير (GRD) معظم المشاريع المتبقية. وبدلاً من بذل المزيد من الجهد لتصحيح مشكلات بشأن الصيغة الحالية لتقارير تقييم المشاريع، ربما يمكن استخدام الوضع الحالي للتقارير الذي تستخدمه (GRD) لتقديم التقارير إلى مساعد مدير مكتب (ITAO). ويتضمن هذا التقرير معلومات حول مستوى المشاريع وستقدم المعلومات التي ينتظرها الكونغرس دون فرض أي متطلبات إضافية على (GRD).

يراجع (IRMO) و(GRD) المشاريع مستخدمين تقارير شهرية حول التكلفة وتحتوي على تفاصيل أكثر، وهي تعد بمشاركة مباشرة أكبر من قبل قطاعات (GRD) مما هو الحال بالنسبة لتقرير تقويم المشاريع (PAR). ومن الواضح أن (IRMO) و(GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(MNSTC-I) أدركت قيمة الإبلاغ الدقيق حول التكلفة، وركزت كثيرا على هذا المضمار وخاصة فيما يتعلق بالمراجعات الشهرية للتكلفة قطاعا بقطاع والتي يجريها مكتب (IRMO) ويقدم تقريراً بشأنها إلى مساعد مدير المكتب. وعلاوة على ذلك تظهر مراجعة مكتب المفتش العام لتقارير التكلفة الشهرية التي تقدمها (GRD) أن المعلومات تقدم على أساس كل مشروع على حدة وهو ما ينسجم مع متطلبات القسم (2207). وتظهر مقارنة مكتب المفتش العام بين المعلومات الميدانية التي يوفرها تقرير تقويم المشاريع (PAR)

والتقرير الشهري مشروعاً بمشروع، أن لدى التقريرين 27 معلومة ميدانية مشتركة بما في ذلك جميع المعلومات الميدانية المستخدمة في تقدير كلفة المشاريع. وعلى أي حال، فقد حدد المكتب العام عشرة ميادين إضافية متنوعة لا يقتسمها التقريران، لكن من واجب الإدارة استعراضها والاستفادة منها. وأخيراً وارتكازاً على هذه المراجعة، يثير المكتب العام سؤالاً يتعلق بالإعداد والإبلاغ المزدوج حول تكلفة المشاريع مع ملاحظة أن تقرير تقييم المشاريع (PAR) أقل استجابة للمتطلبات التشريعية.

تمويل جديد للعراق والإبلاغ بتكاليف إكمال المشاريع

اعتمد الكونغرس 10.2 بليون دولار إضافية للعراق من خلال أموال دعم للطوارئ (ESF) وصندوق قوات الأمن العراقية. ولم يتضمن أي من القانونين متطلبا بالإبلاغ عن تكاليف إكمال لمشاريع. وأبلغ مكتب (IRMO) عن إنجازات لصالح مشاريع (ESF) الإعمارية وغير الإعمارية في الملحق 3 من تقرير كانون الثاني/ يناير للقسم (2207)، ولم يكن في نيته الإبلاغ عن معلومات التكلفة الخاصة بمشاريع إعمار ممولة من خلال (ESF). كذلك أبلغت (MNSTC-I) عن إنجازات المشاريع (ESF) في العراق من خلال النشرة الربعية (SECTION 9010 REPORT) إلى الكونغرس الذي لم يطلب معلومات حول تكلفة المشاريع.

توصيات

بغية الالتزام بمتطلبات الإبلاغ عن تكاليف إكمال المشاريع أولاً بأول والواردة في القسم (2207) من القانون العام 106-108، يتقدم مكتب المفتش العام بالتوصيات التالية:

1. على القائد لـ (GRD) توجيه إدارة (GRD) لتقديم تقريرها بشأن تكلفة المشاريع إلى (ITAO)، وذلك للربع المنتهي في 30 أيلول/ سبتمبر 2007 عوضاً عن تقريرها الربعي بشأن التكاليف بمقتضى تقرير تقويم المشاريع.
2. على مدير(ITAO) استخدام تقرير (GRD) بشأن التكاليف بدلاً من التقرير الحالي المقدم بمقتضى تقرير تقويم المشاريع وتقديمه كل ربع سنة إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى كمرفق لتقرير القسم (2207) المقدم إلى الكونغرس.
3. على مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى التأكد من أن تقرير (GRD) حول التكلفة قد قدم مرفقاً بتقرير القسم (2207) إلى الكونغرس إبتداءً من ربع السنة المنتهية في 30 أيلول/ سبتمبر 2007.

دروس للتعلم

كان يجب على وزارة الخارجية أن تطلب تعليمات توضيحية لمتطلب الكونغرس الخاص بالإبلاغ عن تكاليف المشاريع. وطبقاً لمسؤول كبير في إدارة الشرق الأدنى (NEA)، فإن الإدارة لم تقدم المزيد من

المعلومات المفصلة خارج تلك المنصوص عليها في تقرير القسم (2207)، لأن الكونغرس لم يطلبها على مدى سنتين ونصف السنة. غير أن (IRMO) والوكالة المنفذة بذلت جهداً كبيراً لجمع المعلومات وتقديمها إلى (NEA). ويعتقد مكتب المفتش العام أن (NEA) على علم بذلك الجهد. وتكون (NEA) قد أضاعت الوقت لسماحها لذلك الجهد بالاستمرار دون تقديم التقارير إلى الكونغرس أو السعي لتوضيح منه بشأنها. والدرس الذي تم تعلمه هو أنه عندما يكون هناك ارتباك بشأن متطلب يريده الكونغرس، يترتب على الوكالات أن تطلب توضيحاً من الكونغرس بدلاً من تجاهل المتطلب، وتبديد الثروات وعرقلة إشراف الكونغرس على المسألة.

على الكونغرس أن ينظر في الطلب من الوكالات توفير المنهجية التي يجب استخدامها لتلبية متطلبات التقارير. وخلال مراجعات المكتب العام الأربع بشأن التقدم الذي تم بشأن الإبلاغ عن تكلفة المشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تساءل مسؤولو الوكالات المسؤولة عن إعداد التقارير المطلوبة تعريف كلمة (مشروع). وحتى موعد متأخر من شهر حزيران/ يونيو 2007، استفسر مدراء كبار في (NEA) عن تعريف تكاليف إكمال المشاريع (PROJECT COST TO COMPLETE)، دون أن يسعوا إلى التوضيح. ولو طلب الكونغرس منهجية أو حتى تقريراً حول الكيفية التي ستلبي فيها المؤسسات المنفذة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق متطلب الإبلاغ عن تكاليف إكمال المشاريع، لكان ذلك الطلب قد نوقش في وقت أبكر والأرجح أن يكون قد تم حل المسألة. ونتيجة لذلك وفي نيسان/ إبريل 2006 وبعد أكثر من سنتين من تحول متطلب الكونغرس إلى قانون، أصدرت (GRD) إجراءها التشغيلي القياسي الذي يستجيب لنوايا الكونغرس.

تعليقات الإدارة وردود التدقيق

قدمت مسودة من هذا التقرير إلى (GRD) و (ITO) و (NEA) وتلقى مكتب المفتش العام تعليقات مكتوبة من (GRD) و (ITAO). واتفقت جهتا الرد مع التوصية رقم (1)، لكن أياً منهما لم يوافقا على التوصيتين (2) و (3)، حيث فسر كل منهما متطلبات القسم (2207) من القانون العام 108-106، بأنها لا تستدعي تقديم أي معلومات حول تكاليف إكمال المشاريع بكافة مستوياته بأي شكل من أشكال التقرير لترفق مع التقرير الربعي للقسم (2207) إلى الكونغرس.

مكتب المفتش العام لا يتفق مع هذا التفسير، ويشير إلى أن القانون العام 108-106 ومذكرة من مدير (IRMO) في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 تبحثان ضم المعلومات الخاصة بتكاليف إكمال المشاريع إلى تقرير القسم (2207) المقدم إلى الكونغرس. وطبقاً لمدير (IRMO)، فإن تقرير تقويم المشاريع يمثل الآلية الخاصة بالالتزام بالقانون. لذلك يدعم مكتب المفتش العام التوصية رقم (2). أما (NEA) فلم تعط أي تعليق.

تحويل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية
تموز/ يوليو 2007

مقدمة

هذا التقرير هو واحد من سلسلة تقارير أصدرها مكتب المفتش العام وتدعو إلى تحويل المشاريع المستكملة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. ويركز التقرير على التحويل الرسمي للموجودات الرأسمالية الممولة من الصندوق المذكور، وعلى متابعة توصيات سابقة للمكتب العام تتعلق بتحويل الموجودات الرأسمالية.

وبحلول 31 أيار/ مايو 2007 ، تمكنت (IRMO) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(MNSTC-I) و(GRD) من استكمال 2797 مشروع بناء برأسمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بقيمة تبلغ حوالي 5.8 بليون دولار.

إن عملية نقل رأس المال جوهرية للولايات المتحدة والعراق لسببين رئيسيين. الأول أنها تسمح لحكومة العراق بالاعتراف بملكية المشروع. فالاعتراف بالملكية هي النقطة التي توافق فيها حكومة العراق رسمياً على أن المشروع قد استكمل وأن جميع أعمال التوثيق الخاصة بالمشروع سليمة، وأن حكومة الولايات المتحدة وفرت التدريب والتأقلم اللازمين للموظفين العراقيين الذين سيصبحون مسؤولين عن تشغيل وصيانة المنشأة الجديدة أو المجددة. الثاني أنها تفسر بأن حكومة العراق مسؤولة الآن عن تشغيل وصيانة المشروع واستبدال رأس المال. ونتيجة لذلك ، تمكن الملكية وزارة المالية العراقية من رفع سوية المشروعات المستكملة للحصول على تمويل جديد للمبادرات المستقبلية من الأسواق العالمية بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة.

وطبقاً للتوجيه الرئاسي 36 المتعلق بالأمن الوطني والخاص بعمليات حكومة الولايات المتحدة في العراق بتاريخ 11 أيار/ مايو 2004، يعتبر سفير الولايات المتحدة إلى العراق رئيس بعثة وزارة الخارجية في مقر البعثة في العراق، ويكون مسؤولاً عن الإشراف المتواصل والتوجيه العام والتنسيق والإشراف على جميع موظفي الحكومة الأميركية وسياساتها ونشاطاتها في البلاد عدا تلك المناطق الخاضعة لقيادة قائد عسكري. وأنشأ التوجيه أيضاً (IRMO) كمؤسسة مؤقتة في إطار بعثة الولايات المتحدة في العراق لتسهيل لعملية الانتقالية في العراق. وفي 8 أيار/ مايو 2007 أنشأ الرئيس بالأمر التنفيذي (13431) مكتب مساعدة العملية الانتقالية في العراق (ITAO) كخليفة لمكتب (IRMO).

الأهداف

كان الهدف الأساسي هو تقرير إذا كانت (IRMO) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(MNSTC-I) و(GRD) قد طورت ونفذت خططاً لنقل المشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. ولتلبية هذا الهدف وجه المدقق الأسئلة التالية:

1. هل طورت الوكالات الأميركية المعنية بمشاريع الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الإجراءات الملائمة لتحويل المشاريع المستكملة إلى الحكومة العراقية؟
2. هل كانت هناك تأخيرات في تحويل المشاريع إلى الحكومة العراقية؟ وإذا حصل ذلك ماذا كانت الأسباب وتأثيرات تلك التأخيرات؟
3. ما هي طبيعة الإجراءات المتخذة رداً على توصيات سابقة لمكتب المفتش العام حول النقل والحفاظ على المشروع؟
4. تتضمن عملية النقل ثلاث خطوات: (1) الاعتراف بالموجودات وتحويلها، (2) الحفاظ على المنشأة، (3) تنمية الإمكانيات. وقد ركز هذا التدقيق على الاعتراف والتحويل. ويقوم مكتب المفتش العام بالإبلاغ عن والحفاظ على المنشأة وتنمية الإمكانيات من خلال مراجعات وتقييمات منفصلة.

النتائج

عمل (IRMO) وشركاؤه في التنفيذ: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(MNSTC-I) و(GRD) بجد لإنجاح عملية تسليم مشاريع مستكملة البناء من قبل الأميركيين إلى الحكومة العراقية. وحققت هذه المؤسسات في البداية نجاحاً في عملية تحويل المشاريع . وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005 ، شكلت المؤسسات الأربع وغيرها مجموعة الاعتراف بالموجودات وتحويلها، لتضيف إلى جهود سابقة غير رسمية استهدفت تطوير

عملية تحويل مشتركة تستخدم من قبل جميع الوكالات الحكومية. وتابعت (IRMO) عن كثب عملية تنسيق تحويل الموجودات مع وزارة المالية بسبب المسؤولية الواسعة التي تتمتع بها الوزارة نيابة عن الحزمة العراقية في المسائل المتعلقة بالميزانية والتمويل، بما في ذلك توفير المال اللازم لأغراض التشغيل والصيانة للموجودات المحولة. غير أن وزيراً جديداً للمالية عين في أيار/ مايو 2006، وعمل طبقاً لما يقوله موظفو (IRMO) على تغيير شروط الحكومة العراقية فيما يتعلق بعملية تحويل أخرى على المستوى القومي في تموز/ يوليو 2006.

وأملاً منه في كسر عنق الزجاجة، يعمل (IRMO) وشركاؤه الأميركيون في التنفيذ، على تطوير بدائل لتحقيق هدف تحويل الموجودات إلى الحكومة العراقية. وقد صاغ هؤلاء الشركاء سياسة معدلة تنقل التحويل على المستوى القومي من وزارة المالية إلى خط فردي من الوزارات مثل الكهرباء على سبيل المثال. وأصبحت (IRMO) و(MNSTC-I) و(GRD) مستعدة للتحويل الفردي للمشاريع المستكملة إلى الحكومة العراقية كملاذ أخير إذا لم تكن الوزارات الفردية راغبة في الاعتراف الرسمي بالمشاريع وقبولها. وإضافة إلى ذلك أبلغ مسؤولو (IRMO) مكتب المفتش العام أنهم صاغوا اتفاقية ثنائية حول تحويل الموجودات إلى الحكومة العراقية بعد أن يوقعها السفير الأميركي لدى العراق ورئيس الوزراء العراقي. لم يستطع (IRMO) توفير جدول زمني لاستكمال الاتفاقية الثنائية التي تعتمد على جهود المشاركين فيها من الحكومتين الأميركية والعراقية.

وتعتبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الوكالة التي لم تستخدم السياسية المشتركة لمجموعة العمل الخاصة بالاعتراف والتحويل. وفي توصية سابقة أوضح مكتب المفتش العام أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يجب أن تشارك في هذه العملية، لكنها تمانع في ذلك حتى الآن. وبدلاً من ذلك تعتزم الوكالة تنفيذ اتفاقيتها الخاصة مع كل وزارة عراقية. وستتضمن الاتفاقية جميع المشاريع التي استكملتها الوكالة لتلك الوزارة والتزاماً من الوزارة بالحفاظ على المشاريع المستكملة.

بين 23 نيسان/ إبريل و30 حزيران/ يونيو2006 حولت (MNSTC-I) و (GRD) 435 مشروعاً مستكملاً موّلها صندوق إغاثة وإعمار العراق قيمتها 501 مليون دولار إلى الحكومة العراقية عن طريق وزارة المالية. وبحلول 31 أيار/ مايو 2007 ، كان 2362 مشروعاً مستكملاً بنتها الولايات المتحدة بقيمة 5.3 بليون دولار، تنتظر التحويل والقبول على المستوى القومي. وتعني التأخيرات في تحويل المشاريع المستكملة أن الموجودات المالية المتوفرة للحكومة العراقية كقروض لتطوير تلك المشاريع قد أصبحت أقل، مما ينتج عنه مصروفات إضافية للحفاظ على المنشآت، مترتبة على الوكالات الأميركية التي أكملت تلك المشاريع. وكان مكتب المفتش العام قد حدد مشكلات تتعلق بالحفاظ على المشاريع المستكملة.

أصدر مكتب المفتش العام أربعة تقارير حول التحويل كل منها مرفق بتوصية واحدة بشأن تحويل المشاريع المستكملة إلى الحكومة العراقية. وتحدد كل توصية الحاجة إلى تطوير عملية تحويل مشتركة. لقد عمل (IRMO) وشركاؤه المنفذون لإنجاح مثل هذه العملية، غير أنها تعطلت بسبب تردد الحكومة العراقية غير المتوقع في قبول مسؤولية المشاريع وملكيتها. ولهذا، تبقى كل توصية مفتوحة فيما يواصل شركاء التنفيذ من خلال مجموعة العمل الخاصة بالاعتراف والتحويل، تطوير عملية تحويل مقبولة من لدن جميع الفرقاء وخاصة الحكومة العراقية. ويواصل مكتب المفتش العام الاعتقاد بأن أفضل طريقة لتحويل الموجودات إلى الحكومة العراقية يجب أن تتم من خلال عملية منفردة من قبل الحكومة الأميركية بدلاً من أن تفاوض كل وكالة منفذة حول اتفاقيتها بشكل منفرد. كما تحتاج الحكومة الأميركية إلى تأسيس اتفاقية ثنائية شاملة مع الحكومة العراقية تتضمن أي إجراءات متفق عليها بشأن تحويل الموجودات.

توصية

يوصي مكتب المفتش العام بأن يوفر سفير الولايات المتحدة لدى العراق دعماً على مستوى عال لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق حول تحويل الموجودات إلى الحكومة العراقية.

تعليقات الإدارة وردود التدقيق

تلقى مكتب المفتش العام تعليقات مكتوبة عن مسودة هذا التقرير من السفارة الأميركية في العراق ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و(GRD). وقد اتفق السفير لدى العراق مع ما جاء في التوصية. وقدمت الوكالة الأميركية و(GRD) تعليقات فنية حول الاعتراف والقبول بالموجودات، لينظر فيها مكتب المفتش العام. وقد تم التعامل مع هذه التعليقات في التقرير النهائي بالشكل الملائم. ويعتبر المكتب العام جميع التعليقات التي تلقاها متجاوبة مع ما تسعى إليه التوصيات.

ورقة حقائق حول مصادر واستخدامات التمويل الأميركي المنصوص عليه في السنة المالية 2006 لأعمال إغاثة وإعادة إعمار العراق

(تموز/ يوليو 2007)

الخلفية

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، سن الكونغرس القانون العام 108-106 ، الذي أوجد حقوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني وخصص 18.439 بليون دولار للأمن والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في العراق. وقد تم تخصيص الأموال لقطاعات معينة من الحكومة والمجتمع العراقيين. ويتطلب القسم (2207) من القانون أن يقدم مكتب الإدارة والميزانية (OMB) بالتشاور مع مدير سلطة التحالف الانتقالية (CPA) تقارير ربع سنوية إلى لجنتي الاعتمادات التابعتين لمجلسي النواب والشيوخ حول الاستخدامات المقترحة لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مشروعاً بمشروع، بما في ذلك تقويم بالتكلفة. ويعتبر متطلب الإبلاغ الذي نحن بصدده من مسؤوليات وزارة الخارجية حتى الآن. وكان يفترض أن تقدم هذه التقارير إلى الكونغرس حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2007، غير أن القانون العام 234-109 الذي سن في حزيران/ يونيو 2006 ، مدد تاريخ تقديم التقارير إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

وإضافة إلى استخدام القانون العام 108-106، في إيجاد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فقد أوجد ذلك القانون أيضاً مكتب المفتش العام التابع لسلطة التحالف الانتقالية (CPA-IG) لإجراء والإشراف على وتنسيق عمليات التدقيق والتحقيق في تعامل (CPA) وإدارتها وإنفاقها لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والبرامج والعمليات والعقود التي تستخدم أموال الصندوق. ومطلوب أيضاً من مكتب المفتش العام وسلطة التحالف الانتقالية، تقارير ربع سنوية تلخص نشاطات كل منهما باقي ذلك بيان مفصل بجميع الالتزامات والنفقات والعوائد المرتبطة بعمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق. وفي حزيران/ يونيو 2004 انتهى عمل (CPA) ونقلت مسؤولياتها إلى البعثة الأميركية في العراق، وفي الوقت ذاته فقد أعيد انتداب سلطة التحالف الانتقالية لتصبح مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR). وفي السنة المالية 2007 ، عمل القانون العام 109 – 440، على توسيع مهمات المفتش العام للإشراف على جميع الأموال المخصصة أو المتوفرة في السنة المالية 2006 ، لإغاثة وإعادة إعمار العراق بغض النظر عن كيفية تخصيصها.

الخلاصة

خصص الكونغرس حوالي 5.4 بليون دولار إضافي، خارج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تم اعتمادها للسنة المالية 2006 ، لأربعة صناديق منفصلة لصالح مشاريع إغاثة وإعادة إعمار في العراق.
وانقضى ما بين 29 و230 يوماً من الوقت والأموال التي أتاحها الكونغرس إلى أن وصلت إلى المؤسسات المنفذة على المستوى الميداني من خلال سلسلة من عمليات مالية من بينها توزيع الحصص والعلاوات وفترات السماح.

وقد بقي برنامجان خارج إطار حسبة أيام السنة التي استغرقها وضع الأموال تحت تصرف النشاطات التنفيذية في العراق. ولن ينظر إلى هذين البرنامجين من خلال تقدير مدى الأيام، بالنظر إلى ظروف خاصة تتعلق بهما وباعتماداتهما المالية:

* مليونا دولار لبرنامج الديمقراطية وحكم القانون في العراق وأفغانستان، موّله صندوق دعم الإقتصاد (ESF) بمقتضى القانون العام 234 - 109 . وبحلول 14 حزيران/ يونيو 2007 لم يتم تخصيص هذا المبلغ لأن الكونغرس لم يتوصل إلى قرار حول ما إذا كانت هذه الأموال ستذهب إلى العراق أم أفغانستان.
* 375 مليون دولار حولها برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP) (CERP) بموجب القانون العام 148 - 109 ، والتي تم توفير جزء من سلطة إنفاقها من الميزانية من خلال مشروع قانون مستمر أو أقر في 30 أيلول/ سبتمبر 2005 . غير أن الكونغرس لم يسن تشريع الاعتمادات الذي يجعل الأموال متاحة للاستخدام إلا في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 .

ولم تفرض القوانين التي نصت على تخصيص الأموال غير المدرجة في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، متطلبات الإبلاغ الربع سنوية المنصوص عليها في القانون العام 106 - 108 رغم فرض بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى.

وقد تم اعتماد الأموال في السنة المالية 2006 وفق القوانين التالية:

* القانون العام 102 - 109 للعمليات الأجنبية وتصدير التمويل، وقانون الاعتمادات للبرامج ذات الصلة لعام 2006 والذي سن في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 .
* القانون العام 148 - 109 لوزارة الدفاع، وإعتمادات طارئة ملحقة للتعامل مع أعاصير خليج المكسيك، وقانون وباء الأنفلونزا لعام 2006 والذي سن في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 .
* القانون العام رقم 234 - 109 الاعتمادات للطوارئ الملحقة للدفاع، والحرب العالمية على الإرهاب، والتعافي من الأعاصير الذي سن في 15 حزيران/ يونيو 2006 .

خصصت السنة المالية 2006 ، الاعتمادات التالية:

* صندوق قوات الأمن العراقية: 3.007 بليون دولار تم توفيرها لمساعدة قوات الأمن العراقية.
* أموال دعم للطوارئ: 1.545 بليون دولار تم توفيرها من خلال الاعتمادات لمساعدة جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية.
* برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP): 510 ملايين دولار للعراق تم توفيرها من خلال إعتمادين لتمكين القادة العسكريين الأميركيين في العراق من الاستجابة لمتطلبات الإغاثة وإعادة الإعمار المستعجلة في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتهم.
* الرقابة الدولية على المخدرات وتمويل تطبيق القانون: 91.4 مليون دولار منها 82 مليوناً لبناء السجون وضعت تحت تصرف وزارة الخارجية الأميركية.

الهـدف

الهدف الإجمالي لهذه المراجعة هو التعرف على مصادر واستخدامات الأموال التي وفرها الكونغرس للسنة المالية 2006 ، لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

المعلومات الواردة في هذه الورقة تغطي الفترة حتى 31 آذار/ مارس 2007 . ورقة الحقائق هذه نظمت حسب نوع التمويل، بموجب التصنيف التالي:

* السلطة التشريعية: تبحث التشريع الذي اعتمد الأموال.
* الإبلاغات المنصوص عليها بالقانون: تحدد متطلبات الإبلاغ التي أنشأها الكونغرس.
* إبلاغات أخرى: تحدد متطلبات الإبلاغ التي أنشأتها جهات أخرى.
* توفر المال واستخدامه: يحدد متى ولأي هدف تبدأ الأنشطة العراقية باستخدام الأموال.
* السيطرة والرقابة: تصف كيف تتم السيطرة على الأموال والمحافظة على الأداء.

إجراءات الأداء: تحدد المقاييس الأساسية التي تم اعتمادها لتقويم النجاح أو الفشل في البرامج الممولة.

وقد راجعت كل الأطراف الرئيسية وأقرت الكيفية التي جمع فيها مكتب المفتش العام معلوماته وقدمها. ولأن المعلومات التي وفرها مكتب (OMB) كانت موثقة بالكامل، فإن مكتب المفتش العام لم يطلب من (OMB) الموافقة على مساهماته في هذه الورقة.

حالة جهود الحكومة الأميركية في مكافحة الفساد في العراق

تموز/ يوليو 2007

يبحث هذا التقرير نتائج تقويم مكتب المفتش العام جهود الحكومة الأميركية في مكافحة الفساد في العراق، ومتابعة مراجعة سابقة لتقرير مدى تقدم سفارة الولايات المتحدة في تنفيذ توصيات مكتب المفتش العام السابقة.

الخلاصــة

تبقى مكافحة الفساد قضية أولوية قصوى للسفارة الأميركية في العراق. ويظهر تحليل مكتب المفتش العام عادة مستويين من الجهود – واحد منهما موجّه إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية والعامة، والآخر إلى الأهداف الفنية وتطبيق القوانين.

ومهما يكن من أمر، فقد أعاقت عدة تحديات منذ تقرير التدقيق في تموز/ يوليو 2006 إحراز تقدم في تطبيق برنامج متماسك ضد الفساد:

* غياب مدير برنامج يتمتع بالسلطة والدعم لإنتاج القيادة اللازمة وتنسيق الجهد الإجمالي في مكافحة الفساد، يمثل تحدياً رئيسياً أمام النجاح.
* رغم أن عدة مؤسسات تنفذ الكثير من البرامج الفردية في العراق، لا تتوفر خطة شاملة وموحدة ذات مقاييس أساسية تربط تلك البرامج بإستراتيجية إجمالية للبعثة الأميركية في العراق، أو توفر قاعدة لقياس التقدم. تحاول جميع هذه البرامج معالجة القضايا التنموية والمؤسسية المعقدة المحيطة بالفساد، غير أن مكتب المفتش العام يعتقد بأن تعاوناً مشتركاً أوفى بين هذه البرامج يمكن تحقيقه من خلال خطة تربط تلك البرنامج بأهداف محددة من الإستراتيجية الإجمالية. ورغم أن السفارة تعتزم خلق لائحة من البرامج والنشاطات ومن ثم تقوية كل منها مقابل ما يتحقق من أهداف، فإن شيئاً من هذا لم ينجز حتى 1 حزيران/ يونيو 2007 .

* يجعل غياب إستراتيجية إجمالية من الصعب تقويم مدى ملاءمة التمويل في تلبية الحالة المطلوب تحقيقها في النهاية.

للإنصاف، تحقق قسط من النجاح من خلال مبادرات انفرادية. على سبيل المثال أنشأت السفارة في كانون الثاني/ يناير 2007 مكتب المساءلة والشفافية (OAT) الذي يعمل لتقوية المؤسسات العراقية المضادة للفساد - مجلس التدقيق الأعلى (BSA)، مكتب المفتش العام في كل وزارة، وهيئة النزاهة العامة (CPI). وقد حقق هذا المكتب الجديد عدداً من الانجازات الجديرة بالذكر، ومن بينها:

* توفير مستشار بدوام كامل لمكاتب المفتش العام العراقية.
* توفير مستشار بدوام كامل لمجلس التدقيق الأعلى.
* المساعدة في تطوير ميثاق للمجلس المشترك لمحاربة الفساد (لقد تم في 16 أيار/ مايو 2007 توقيع ميثاق المجلس وعقد أعضاء الميثاق العراقي اجتماعات حول الموضوع).

ومن مبادرات معالجة الفساد تطوير إدارة مالية هي نظام إدارة المعلومات المالية العراقي (FMIS). والهدف من هذا النظام مساعدة الحكومة العراقية في توفير الشفافية المالية والمساءلة في العمليات المالية. وعلاوة على تخفيض الفساد، توفر هذه العملية الرقابية الشاملة والمسجلة في دفاتر محفوظة، الفرصة للحسابات المفتوحة والموثوق بها، والإبلاغ المالي، والمساعدة في استعادة المواطن العراقي ثقته بحكومته. غير أنه ولأسباب تتعلق بالأمن والأمان، علق المتعاقد العمل بهذا المشروع.

متابعة التوصيات السابقة للتقرير

في تموز/ يوليو 2006 أصدر مكتب المفتش العام تقريره حول برنامج السفارة الأميركية في العراق لمكافحة الفساد، والذي حدد عدداً من المشكلات بما في ذلك نقص التنسيق والقيادة في نشاطات مكافحة الفساد. وأوصى مكتب المفتش العام أن تعين وزارة الخارجية مسؤولاً رئيسياً لقيادة البرنامج وتوجهه لتأمين الاستمرار للبرنامج، وقدم 11 توصية لتطوير البرنامج. وبحلول 30 حزيران/ يونيو 2007، تحقق تقدم محدود في تطبيق هذه التوصيات.

التوصيات

بناء على تقويم جهود الحكومة الأميركية في محاربة الفساد، يوصي مكتب المفتش العام بأن يتخذ السفير الأميركي في العراق الإجراءات التالية:

1- إعادة التأكيد على والتعامل مع التوصيات التي اتخذها مكتب المفتش العام في تموز/ يوليو 2006 في تقريره التدقيقي. وكجزء من إعادة التعامل مع التوصيات السابقة:

أ - تضمين الإجراءات التصحيحية خططاً لتحديد موعد لتطبيق كل توصية.

ب - إكمال لائحة البرامج الخاصة بمكافحة الفساد وكذلك النشاطات والمبادرات.

ج – إكمال التقويم الخاص بمبادرات البرامج الرئيسية التي تدعم إستراتيجية السفارة في محاربة الفساد.

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

طلب مكتب المفتش العام وتلقى تعليقات موحدة من السفارة الأميركية في العراق حول مسودة لهذا التقرير. وأوضحت السفارة أنها تدعم توصيات هذا التقرير وملتزمة بإتباع ما ورد فيها وقدمت معلومات إضافية حول الإجراءات الجاري إعدادها بشأن توصيات سابقة لمكتب المفتش العام. كما تلقى المكتب ونظر

في تعليقات فنية، كلما ناسبها ذلك، في إعداد التقرير النهائي. ويعتبر المكتب التعليقات والإجراءات المتخذة متجاوبة مع التقرير.

ورقة حقائق حول أدوار ومسؤوليات منظمات الحكومة الأميركية التي تمارس نشاطات إعادة الإعمار الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تموز/ يوليو 2007

من أيار/ مايو 2003 إلى حزيران/ يونيو 2004 كانت سلطة التحالف المؤقتة مسؤولة عن الإشراف على وتوجيه وتنسيق جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. وقد أنشئ مكتب إدارة المشاريع (PMO) لتصنيف الأولويات وإدارة المشاريع وتوفير دعم الاتصالات للمشاريع الخاصة بإعادة الإعمار والممولة من الولايات المتحدة.

في أيار/ مايو 2004 ، وحتى يمكن مواجهة "التحديات الجديدة والهائلة" بعد إنهاء أعمال سلطة التحالف المؤقتة وإعادة تأسيس حكومة ذات سيادة في العراق، أصدر الرئيس التوجيه الرئاسي 36 الخاص بالأمن الوطني (NSPO - 36) جاء فيه أنه بعد نقل السيادة إلى الحكومة العراقية، ستصبح وزارة الخارجية الأميركية مسؤولة عن جميع النشاطات في العراق من خلال السفير لدى العراق. وستكون وزارة الدفاع مسؤولة عن جميع الجهود المتعلقة بالعمليات الأمنية والعسكرية. وفي 28 حزيران/ يونيو 2004 وعندما حولت السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة، تم حل سلطة التحالف المؤقتة (CPA) رسمياً، كما تم تقسيم مكتب إدارة البرامج (PMO) إلى مؤسستين: (IRMO) المسؤولة عن تنسيق جهد إعادة الإعمار، بينما تولى مكتب المشاريع والتعاقدات (PCO) مسؤوليات (PMO) في تنفيذ مشاريع الإعمار.

وقد تأسس مكتبان مؤقتان بتوجيه رئاسي:

* (IRMO): تابع لوزارة الخارجية لتسهيل وتنسيق جهود إعادة الإعمار في العراق. وتتضمن مسؤوليات (IRMO) التخطيط الاستراتيجي وتقرير المتطلبات حسب الأولوية، ومراقبة الإنفاق والتنسيق مع القائد العسكري. وفي 8 أيار/ مايو 2007 ، أوجد الرئيس بالأمر التنفيذي 13431 مكتب المساعدة العراقي الانتقالي كخلف لمكتب (IRMO). وتشير ورقة الحقائق هذه إلى مهمات ذلك المكتب المستقبلية.

* (PCO): تابع لوزارة الخارجية لتسهيل الحصول على مشاريع إعادة الإعمار الممولة من قبل الولايات المتحدة ودعم إدارتها. وتتضمن مسؤولية (PCO) التعاقد على البنى التحتية وتسليمها، والخدمات المتصلة بها، والمؤن أيضاً. وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 2005، تم دمج منصبي مدير (PCO) والقائد الجنرال في سلاح المهندسين التابع للجيش الأميركي وفرقة منطقة الخليج (USACE/GRD) لتتحول إلى منظمة (GRD.PCO) الموحدة التي يترأسها مساعد وزير الجيش لشؤون التحصيل والتعبئة والتكنولوجيا. وفي نهاية السنة المالية 2006 ، انتهى دور (PCO) وتحولت العناصر المتبقية من المؤسسة إلى مجالات فاعلة في (GRD). وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 ، انتهت مهمة (PCO) في العراق رسمياً، وعرفت (GRD) على أنها الخليفة الرسمي لـ (PCO) عندما انتهت مهمته في أيار/ مايو 2007 . وفي 11 أيار/ مايو 2007 ، أغلق مكتب (PCO) في واشنطن. وتشير ورقة الحقائق هذه إلى مهمات ذلك المكتب مستقبلاً.

في أيار/ مايو 2005 أسس مساعد وزير الدفاع مكتب وزارة الدفاع لدعم إعادة الإعمار ليصبح نقطة التركيز الوحيدة التابعة لوزارة الدفاع والمكلفة بتنسيق الدعم العملياتي لإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان.

وفيما يلي مهمات ذلك المكتب:

* يمثل وزارة الدفاع في المنابر التي تشارك فيها الوكالات المختلفة كمناقشة الأمور التشغيلية.

* يوفر الدعم لمسؤولين كبار في الاجتماعات والمؤتمرات والشهادات أمام الكونغرس.
* يعد تقريراً ربع سنوي إلى الكونغرس كما هو مطلوب بمقتضى القسم 9010 ، من قانون الاعتمادات لعام 2006 ، الصادر عن وزارة الدفاع (تقرير القسم 9010 لقياس الاستقرار والأمن في العراق).
في كانون الثاني/ يناير 2007 ، تولى مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية مهمات مكتب وزارة الدفاع لدعم إعادة الإعمار وتتضمن:
* إعداد تقرير القسم 9010 .
* مراقبة نشاطات صندوق تنمية العراق (DFI) من خلال المجلس الدولي للاستشارات والرقابة التابع للأمم المتحدة.
* توفير الدعم لنشاطات الحرب العالمية على الإرهاب.
ويبحث هذا التقرير قيادة وإدارة مشاريع إعادة إعمار العراق الممولة من قبل الاعتمادات المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما ورد في القانون العام 11 - 108 والقانون العام 108 - 106 .

خصص القانون العام رقم 11 - 108 وهو القانون المتعلق بملحق الاعتمادات للطوارئ وقت الحرب الصادر في 16 نيسان/ إبريل 2003 مبلغ 2.47 بليون دولار ويدعو إلى تقديم "النفقات الضرورية للمساعدة الإنسانية في العراق وحول العراق ولتنفيذ أهداف قانون 1961 الخاص بإغاثة وعادة إعمار العراق. وقد استهدف الصندوق المعروف باسم (IRFF1) تمكين (CPA) والحكومة الانتقالية في العراق وشركاء التحالف لتلبية احتياجات الأزمة الإنسانية المتوقعة في أعقاب عملية الحرية للعراق. ولإدارة النفقات والإشراف على جهود المساعدة، خصص مكتب الإدارة والميزانية الأموال مباشرة للمؤسسات التي تمارس نشاطات إعادة الإعمار العراقي، بما في ذلك وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة.

وخصص القانون العام 106 - 108 والمتعلق بملحق الاعتمادات للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان الصادر في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 ، مبلغ 18.649 بليون دولار لنشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان، والتي خصص منها مبلغ 18.439 بليون دولار للعراق. وعرفت هذه الأموال بـ (IRFF 2)، وخصص مكتب الإدارة والميزانية أموال الصندوق (IRFF 2) مباشرة للمؤسسات التي تقوم بالنشاطات المتعلقة بإعادة الإعمار، بما في ذلك وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع ووزارة المالية.

وتصف التفاصيل الفردية في هذا التقرير أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية الرئيسية المشاركة في الجهد العراقي. وتوضح هذه الملخصات كيف رأى المسؤولون سلطتهم ومسؤولياتهم، وكذلك تنسيقهم مع مؤسسات أخرى. ولم يقر مكتب المفتش العام هذه السلطات والأدوار والجهود البينية، إذ إن ذلك لم يكن مدرجاً في إطار هذه المراجعة.

مراجعة إنفاق "بكتل" بموجب المرحلة الثانية من عقد إعادة إعمار العراق

تموز/ يوليو 2007

تعتبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إحدى الوكالات الحكومية الأميركية الرئيسية المشاركة في إعادة إعمار العراق، وقد تلقت تلك الوكالة 4.6 بليون دولار من الأموال التي خصصها الكونغرس لإغاثة وإعادة إعمار العراق. وبموجب برنامج الوكالة الخاص بإعادة إعمار البنى التحتية العراقية، فقد منحت الوكالة عقدين متتاليين لإعادة إعمار العراق عرفاً بالمرحلة 1 والمرحلة 2 إلى شركة بكتل ناشونال. واستهدفت المرحلة الأولى إصلاح وإعادة تأهيل أو إعادة بناء عناصر حيوية من بنى العراق التحتية. وقد تم تمويل هذا

العقد بجزء من 2.5 بليون دولار اعتمدها الكونغرس من خلال قانون ملحق الاعتمادات للطوارئ وقت الحرب وهو القانون 11 - 108 الذي تم بموجبه تأسيس صندوق (IRFF 1) لاستخدام أمواله في سلسلة واسعة من النشاطات الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق. وفي 17 نيسان/ إبريل 2003 ، منح العقد بقيمة 680 مليون دولار، وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2003 ، تم تعديله ليزداد إلى حوالي 1.03 بليون دولار. وانتهى العقد في 28 شباط/ فبراير 2006 .

ولتوسيع جهد إعادة الإعمار، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بكتل عقد المنافسة للمرحلة الثانية. وقد تم تمويل هذا العقد بجزء من مبلغ 18.4 بليون دولار تم تخصيصها في قانون ملحق الاعتمادات للطوارئ للدفاع ولإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان، وهو القانون العام 106 - 108 للأمن والإغاثة وإغاثة وإعادة إعمار العراق (IRFF 2). وبموجب عقد المرحلة الثانية المعدل بالزيادة وذي القيمة السعرية الثابتة، يتعين على بكتل توفير الخدمات الهندسية والشرائية والإعمارية. وللحصول على هذه الخبرات الفنية، وقعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي (USACE) اتفاقية مشاركة في الخدمات تتطلب أن يقوم سلاح الهندسة بمراقبة بكتل.

وتم منح المرحلة الثانية من العقد في 5 كانون الثاني/ يناير 2004 بقيمة 1.8 بليون دولار. وفي 31 آذار/ مارس 2007 انتهى العقد وكانت القيمة الإجمالية المقدرة هي 1.33 بليون دولار. وركز هذا التقرير على عقد المرحلة الثانية و24 أمراً بالعمل تم من خلالها الانتهاء من تنفيذ العقد. وقد تم توزيع أوامر العمل على القطاعات التالي: 14 للماء والصرف الصحي، 8 للطاقة، 1 للمواصلات، و1 للأبنية.

الأهداف

هذه هي المراجعة الأولى في سلسلة مراجعات للمتعاقدين الكبار الممولين من قبل (IRFF). وتتطلع أهداف هذا التدقيق إلى معرفة التكاليف التي ترتبت على بكتل لأداء العمل المكلفة به عن (IRFF)، وكذلك الأساليب المستخدمة لتسجيل التكاليف ذات الصلة، والإبلاغ عنها. ووجه مكتب المفتش العام الأسئلة التالية:

1- ما هي تفاصيل التكاليف الواردة في الفواتير والوثائق الداعمة التي قدمت إلى الحكومة من قبل شركة بكتل؟

2- ما هي التكاليف التي دفعتها بكتل لتنفيذ أعمالها التعاقدية، بما في ذلك تكلفة المواد والعمالة والنفقات العمومية والأمن وعقود الباطن والتكاليف الأخرى كلها.

3- كم طبقة من العقود الفرعية أجرتها بكتل في أداء العمل المتعاقد عليه؟

4- ما هي نوعيات العقود (ثابتة السعر، أو التكلفة زائد خدمات أخرى، أو أي ترتيب آخر) التي استخدمت للعقود الفرعية في كل طبقة من طبقات هذه العقود وما هي التكاليف التي تم رصدها للمستوى التالي من عقود الباطن؟

5- كم كانت أتعاب الإدارة التي حددتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؟ وبالنتيجة وفي التقرير الربعي ونصف السنوي في 30 كانون الثاني/ يناير 2007 ، أضاف مكتب المفتش العام إلى الأهداف لتتضمن نقاشا حول نتائج العقد وإدارته وغير ذلك.

النتائج

بالمجمل، أنجز عقد المرحلة الثانية كماً كبيراً من العمل الذي أسهم في إعادة إعمار العراق وخاصة في قطاعي الكهرباء والماء والصرف الصحي. غير أن النتائج بالنسبة للمشروعات الفردية كانت مختلفة: بعضها استكمل كما هو مرسوم لها، وأخرى ألغيت، وغيرها أنجزت جزئياً وحولت إلى مؤسسات أخرى لإكمالها.

حلل مكتب المفتش العام أوامر العمل الأربعة والعشرين لتقرير ما إذا كانت الأهداف الأصلية قد تحققت وقرر أن:

* 11 من أوامر العمل لبت الأهداف الأصيلة بوضوح.
* 10 منها لم تلب الأهداف كما وردت في الأفق المتوقع للعمل.
* وفي 3 أوامر عمل كان مكتب المفتش العام غير قادر على تقرير ماذا كانت الأهداف أصلية، أو أن الإنجازات كانت غير واضحة.

ويعتقد مكتب المفتش العام أن الخبرة التي تحققت خلال مسار المرحلة الثانية من العقد توفر بعد نظر هاماً في مسألة إعادة الإعمار في العراق، ودروساً لإعادة إعمار مستقبلية في العراق وغيره.

واجه مكتب المفتش العام الكثير من العقبات في محاولة قياس العلاقة بين المتطلبات والتكلفة والحاصل/ النتائج، بما في ذلك:

- متطلبات المواد المطلوب تسليمها لم تكن محددة دائماً في أوامر العمل.
- آفاق العمل والتمويل المتوفرة كانت تتغير مع مرور الوقت.
- تقديرات الميزانية في أوامر العمل لم تتضمن التكاليف كافة.
- التأخيرات غير المتوقعة مثل القضايا المتعلقة بملكية الأراضي كانت تتسبب بعمليات تأجيل.
- الوضع الأمني المتغير على الدوام في العراق تسبب في عمليات تأخير ينتج عنها زيادات في الدعم وفي التكلفة المباشرة للإعمار.

ووجد مكتب المفتش العام أن موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي كانوا أقل بكثير مما هو مخول. وحتى 5 نيسان/ إبريل 2006، وفي وسط عملية تنفيذ العقد، كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد ملأت 170 فقط مما مجموعه 251 وظيفة معتمدة، فيما ملأ سلاح الهندسة 18 فقط من 37 وظيفة معتمدة لتقديم المساعدة المتفق عليها لوكالة التنمية.

وبدقة أكبر، كان للوكالة المذكورة موظفان فقط على صلة إدارية بالمرحلة الثانية من العقد، وهما ضابط العقود الإدارية، وضابط الخبرة الفنية. وطبقاً لرد الوكالة على مسودتنا لهذا التقرير في 20 تموز/ يوليو 2007، فقد وفر آخرون مساعدة إدارية متعاقداً عليها بمن في ذلك متعاقدون أميركيون ومهندسون محليون. وعلى أي حال، وخلال المراجعة التي كان يجريها مكتب المفتش العام، أبلغ موظفو الوكالة الأميركية للتنمية مكتب المفتش العام أن إدارة العقود كان ينقصها الموظفون وكانت تحدد زيارات المواقع بظروف استثنائية يدعي المتعاقد وجودها. وأوضح مسؤولو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق أنهم كانوا يفضلون أن يكون لديهم ضابطا عقود متفرغان، يدعمهما مفاوضان محنكان واحد للرقابة على الوثائق والثاني للإدارة.

ومن العوامل التي حددت رقابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أن الوكالة وافقت في عقدها مع بكتل على مراجعة ودفع فواتير بكتل في غضون عشرة أيام من تقديمها. واستناداً إلى مناقشات مكتب المفتش العام مع مسؤولي مراقبة حسابات الوكالة المعنيين بعملية مراجعة الفواتير، بدا أن الوكالة لم تجر تحليلاً مفصلاً للتكاليف المطلوبة جراء الوقت المحدود المتاح للمراجعة. كما أنه بموجب المرحلة الثانية من العقد، فإن تحليل التكلفة ليس مهمة مناطة في شكل خاص بضابط العقود الإداري أو ضابط الخبرة الفنية.

علاوة على ذلك، فإن مهمة الفحص التفصيلي في جداول التكلفة الخاصة ببكتل والتي تتكون أحياناً من مئات الصفحات الموثقة، كان سيتطلب كماً كبيراً من الوقت.

على أي حال، وللموازنة ما بين وقت المراجعة المحدود والنقص في الموظفين، اتفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع وكالة الدفاع الخاصة بتدقيق العقود (DCAA) لإجراء تدقيق في إمكانية استرداد تكاليف تطلبها بكتل بموجب العقد للتأكد من معقوليتها وإمكانية السماح بها وتوفرها. ودققت (DCAA) في نظام

بكتل المحاسبي وأبلغت أن لدى بكتل أنظمة وضوابط ملائمة لانتزاع التكاليف بصورة مناسبة. وبحلول آذار/ مارس 2007، راجعت (DCAA) حوالي بليون دولار من تكاليف مسجلة لبكتل في الفترة من 5 كانون الثاني/ يناير 2004 إلى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، وتساءلت حول أقل من 1% من التكاليف المطلوبة. وكان الهدف من تدقيق (DCAA) هو تقرير ما إذا كانت التكلفة المطلوبة معقولة وممكنة ومتوفرة بموجب العقد وبموجب أنظمة الحيازة الحكومية.

وشكلت تكاليف إعادة الإعمار المادية (PHYSICAL) 59% من التكاليف الإجمالية، ونتيجة لذلك فإن الباقي وهو 41% ، يحتسب لتكاليف الإسناد. وطبقاً لعملية الإبلاغ التي يقوم بها مكتب المفتش العام ومكتب المساءلة الحكومية (GAO)، فإن هذه النسبة من تكاليف الإسناد تتمشى مع تكاليف الإسناد التي تحتسبها الشركات الأخرى الرئيسية المتعاقدة سواء في العراق أو الولايات المتحدة. ويرى مكتب المفتش العام أن تكاليف الإسناد مهمة لإعادة الإعمار مثلها مثل التكاليف المادية لإعادة الإعمار، لأنها توفر الإطار الإداري والدعم الحياتي اللذين يحتويان إعادة الإعمار. وعلى أي حال، فإن التكاليف جميعها يجب أن تطلب بأسلوب فعال وكفؤ.

وكان عقد بكتل موجهاً نحو استخدام المتعاقدين الفرعيين كما هو مشار إليه في خطتها الموافق عليها من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والتي أوضحت أن بكتل ستمنح عقوداً فرعية لحوالي 90% من تكاليف إعادة الإعمار المباشرة. ومن بين هذه العقود منح 39% منها لشركات عراقية. وحدد مكتب المفتش العام ما مجموعه 168 عقداً فرعياً منها 66 منحتها بكتل و102 منحها متعاقدو باطن إلى متعاقدين آخرين من الباطن. وكانت هذه العقود جميعها ثابتة السعر عدا اثنين. وكان لدى بكتل إجراءات استخدمتها لإدارة متعاقديها الفرعيين، لكن تعدد طبقات التعاقد بالباطن جعل الرقابة معقدة حيث أنه لا الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولا بكتل تملك المعلومات الخاصة بجميع العقود وصولاً إلى الطبقة الأدنى من العقود الفرعية.

تمول التكاليف الإدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مباشرة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولا تقتطع من أموال بكتل التعاقدية. وحسب ما جاء في سجلات المحاسبة التابعة للوكالة، فقد ألزمت الوكالة (IRFF2) بدفع مبلغ 157 مليون دولار لتمويل إجمالي المصاريف الإدارية لمهمة الوكالة بكاملها في العراق. ولم تعزل الوكالة تكاليفها الإدارية الإجمالية في عقد انفرادي. علاوة على ذلك، فقد دفعت الوكالة حتى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 مبلغ 23.5 مليون دولار إلى (USACE) للمساعدة في إدارة عقد بكتل.

دروس للتعلم

لا يحتوي هذا التقرير على توصيات، لكن مكتب المفتش العام حدد ثلاثة دروس مهمة يجب تعلمها من عملية التعاقد والتنفيذ ومراقبة المرحلة الثانية من العقد، من أجل إعادة الإعمار في العراق وغيره.

- الإدارة القوية للعقود والتوظيف المناسب حاسمان لتحقيق النجاح. وفي المرحلة الثانية من العقد كان وضوح أوامر العمل مختلطاً: بعضها كتب بوضوح وبعضها الآخر كان غامضاً مما أدى إلى ارتفاع عال بالتكاليف. وكان لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية موظفو إدارة عقود قليلون وهم بالتحديد موظفان متفرغان في العراق للإشراف على عقد قيمته أكثر من بليون دولار تتضمن 24 أمر عمل، في مختلف أنحاء العراق. وزودت بكتل الوكالة بكم هائل من المعلومات المفصلة حول وضع العمل، لكن الوكالة و(USACE) كانتا مزودتين بعدد من الموظفين أقل بكثير مما هو مصرّح لهما. وكان مكتب المفتش العام قد أبلغ في مراجعة سابقة لمشروع في إطار المرحلة الثانية، أنه رغم أن لدى الوكالة عملية فعالة لتتبع المشروع، فإن المعلومات التي تلقتها لم تحلل أو يبلغ عنها بالشكل الملائم.

من الضروري أن توفر الوكالات ما يكفي من الموظفين لمراقبة مشاريع متناسبة مع حجمها وتعقيداتها، ولضمان أن تكون هناك إدارة عقود وإدارة مشاريع قويتان.

- من المهم أيضاً لإدارة العقود أن يكون هناك فهم واضح ومراجعة للتكاليف. وقد ألزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نفسها ببدء عملية صرف الفواتير خلال عشرة أيام من تسلمها مما يحدد قدرتها على المراجعة الوافية قبل الدفع. ورغم أن بكتل احتفظت بمعلومات مفصلة حول التكلفة في نظامها المحاسبي وقدمتها إلى الوكالة، بقي هناك مجال اتفاق متنوع ضخم صنف تحت عنوان تكاليف أخرى، رغم أنها تبلغ 250 مليون دولار تمثل أكبر مجال للتكلفة. وغطت تكاليف أخرى عقوداً فرعية وخدمات أخرى. ويجب عدم السماح للتكاليف المتنوعة أو غيرها أن تزيد عن سقف محدد تعاقدياً كأن تكون نسبة 10% من التكاليف، وذلك منعاً لفقدان الرؤية التي ترافق التصنيفات المتنوعة الضخمة، كما يجب توجيه المتعاقدين نحو تطوير خانات تصنيف إضافية لاحتواء التكلفة في أنظمة المحاسبة عندما تزيد التكاليف المتنوعة عن ذلك السقف.
- تقليل تكاليف الدعم توفر مالاً أكثر لإعادة الإعمار. على المدراء أن يقرروا في العقود المستقبلية مقدار الاعتماد على العقود الأصلية أو العقود الفرعية التي تنفذ القليل من العمل ولكنها تمثل أكثر من ربع التكاليف. ومن المهم أيضاً تحقيق فهم واضح حول ما يجب إضافته إلى التكلفة وما يجب إضافته إلى القيمة. ويحتاج مدراء المشاريع الحكومية ومدراء المشاريع والبرامج أن يهتموا بالنواحي الخاصة بدعم التكاليف المتعلقة بأي عقد وأن يبقوا يقظين لأي فرص تسنح لتقليل التكلفة.

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

لم يحتو التقرير على أي توصيات، لذلك لم تكن الردود المكتوبة مطلوبة. وقد وفرنا مسودة من هذا التقرير إلى وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. واحتوى كل منهما على تعليقات فنية تم النظر بها وورد ذكرها في التقرير النهائي كلما كان ذلك مناسباً.

أعمال مكتب المفتش العام المقبلة

يعتزم مكتب المفتش العام إجراء سلسلة من المراجعات المتركزة على المتعاقدين المتلقين للأموال الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. وبالنتيجة يخطط المكتب لتحديد قضايا نظامية والإبلاغ في نهاية السلسلة بشأن التحديات التي تواجه إغاثة وإعادة إعمار العراق والدروس التي يتم استيعابها والتي تخاطب قضايا نظامية وممارسات رائدة عبر هذه العقود المتعددة.

حالة التوسع في برنامج إعادة إعمار المحافظات في العراق

تموز/ يوليو 2007

مقدمة

في 10 كانون الثاني/ يناير 2007 ، أعلن الرئيس بوش "طريقاً جديداً إلى الأمام" للإسراع في انتقال العراق نحو الاعتماد على الذات. دعت الإستراتيجية إلى رفع عدد الموظفين المدنيين والعسكريين في المحافظات، ومضاعفة إعداد فرق إعادة الإعمار والمراجعين في المحافظات لدعم عملية نقل السلطات إلى العراقيين والحفاظ على هذا الوضع. ورغم أن الخطط ما زالت تتطور، فقد دعت مع نهاية شهر حزيران/ يونيو إلى زيادة أعداد فرق إعادة إعمار المحافظات من 10 إلى 25 وإلى مضاعفة عدد موظفيها إلى 700.

وستواصل الفرق العشر الأصلية العمل على مستوى المحافظات، لكن الخمس عشرة فرقة الإضافية سيجري ضمها مباشرة إلى فرق مقاتلة، للانتشار في الأحياء والعمل على مستوى المقاطعات والبلديات. والهدف هو خلق مناطق يكون فيها للمعتدلين مساحة مناسبة للعمل والسيطرة على القوى المعادية للعراقيين.

الأهداف

أهداف هذا التدقيق وهو الثاني في سلسلة من ثلاثة حول فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، هي تقرير حالة الخطة الحكومية الأميركية لتوسيع عدد تلك الفرق والموظفين الداعمين لها في العراق. وقد وجه مكتب المفتش العام الأسئلة التالية:

- ما هي القوة التوظيفية والتمويلية التي حددتها مؤسسات الحكومة الأميركية لدعم توسع فرق إعادة إعمار المحافظات؟
- ما هي إجراءات القياس المتبعة لتقييم فعالية تلك الفرق؟
- ما هي الإجراءات المتخذة للتعامل مع توصيات سابقة قدمها مكتب المفتش العام في تشرين الأول/ أكتوبر 2006؟

ويعكف مكتب المفتش العام حالياً في عملية إجراء عمل ميداني للتدقيق الثالث، من خلال تفحص برنامج (PRT) وستبلغ عن نتائج التدقيق في أيلول/ سبتمبر 2007.

النتائج

يدخل برنامج (PRT) حالياً المرحلة الثانية من ثلاث مراحل، وهو يتجه في المسار المؤدي إلى تلبية هدف الإدارة في مضاعفة إعداد فرق إعادة إعمار المحافظات والموظفين الداعمين لها في العراق:

- المرحلة الأولى (كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس 2007): تم بنجاح ضم عشر مجموعات تتشكل كل منها من أربعة أعضاء إلى فرق مقاتلة في محافظات بغداد والأنبار وشمال بابل ذات الأهمية الإستراتيجية.
- المرحلة الثانية (نيسان/ إبريل- آب/ أغسطس 2007): سينضم 136 أخصائياً إلى الفرق العشر المتقدمة المذكورة وإلى فرق أخرى حسب الأولوية. سيعمل هؤلاء الأخصائيون في إدارة المدن وتنمية التجارة والمشاريع الزراعية وغيرها من المجالات. وبحلول 20 تموز/ يوليو 207، نشرت وزارة الدفاع 70 من 104 أخصائيين ملتزمين بالبرنامج، وتتوقع أن يتم نشر ال34 الباقين في مواقعهم مع نهاية آب/ أغسطس 2007. ويتوقع أن تزود وزارة الخارجية ووزارة الزراعة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ال32 أخصائياً المتبقين. وقد تم تحديد هؤلاء الأخصائيين الذين سيبدأون التدريب في 27 آب/ أغسطس 2007 في منطقة واشنطن العاصمة ويتوقع وصولهم إلى العراق في أيلول/ سبتمبر.
- المرحلة الثالثة (أيلول/ سبتمبر- كانون الأول/ ديسمبر 2007): سيتم نشر 142 أخصائياً آخر لدعم خطط العمل لدى كافة فرق إعادة إعمار المحافظات، والفرق الجديدة المعززة والعاملة مع القوات المقاتلة. وسينتشر أخصائيون من وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارات العدل والزراعة والتجارة في جميع فرق إعادة إعمار المحافظات، وسيملأون الفراغ الناشئ عن انتهاء شروط نشر أخصائيين غيرهم ينتهي عملهم مع انقضاء سنة على بدئه، وذلك في شباط/ فبراير 2008. ويعتمد التطبيق الكامل للمرحلة الثالثة على نشر الاعتمادات للطوارئ الملحقة في ميزانية السنة المالية 2007.

بحلول حزيران/ يونيو 2007 كانت الولايات المتحدة قد قدمت 1924 مليون دولار لدعم برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات، وطلبت وزارة الخارجية تمويلاً إضافياً بقيمة 937 مليون دولار للسنة المالية 2008.

ويعتبر مكتب شؤون المحافظات (OPA) مكوناً رئيسياً للبرنامج الذي يتطلب تطويراً ودعماً إضافيين. وفي أيار/ مايو 2007، أنشأ رئيس البعثة مكتب شؤون المحافظات على مستوى استشاري للوزير لدعم برنامج (PRT). وبقيادة منسق بدرجة سفير كلف (OPA) بالمواءمة ما بين الحكم وإعادة البناء والأمن ومساعدات التنمية الاقتصادية إلى فرق إعادة إعمار المحافظات. ورغم أهمية هذا المكتب الجديد، لم تكن السفارة قادرة على ملء الفراغ الخطير الذي سببه نقص الموظفين لتأمين استمرار القيادة والخبرة في إدارة برنامج (PRT).

في تشرين الأول/ أكتوبر 2006 ، أوصى مكتب المفتش العام بأن يتخذ وزير الخارجية والدفاع إجراء لتحديد أهداف (PRT) وإجراءات الأداء، وتطوير نقاط لقياس مدى تحقق أهداف البرنامج. وحتى تاريخه لم تطور (OPA) أو القوة المتعددة الجنسيات (MNF-I) أهداف (PRT) أو إجراءات أدائها. لذلك لا يستطيع مكتب المفتش العام الإبلاغ ببساطة عما تنجزه فرق إعادة إعمار المحافظات بصورة فردية أو جماعية. في أواخر أيار/ مايو 2007 أبلغ مسؤولون في الخارجية مكتب المفتش العام أنه تجاوباً مع الإستراتيجية الجديد ورفع عدد القوات في العراق، تقوم (OPA) بإعادة تقييم مؤشرات الأداء عن طريق فريق يمثل عدداً من الوكالات في واشنطن.

وعلاوة على التوصية التي تحدد أهداف (PRT) وإجراءات الأداء، اتخذ مكتب المفتش العام ست توصيات أخرى في تقريره لشهر تشرين الأول/ أكتوبر 2006. ومن أهم هذه التوصيات أن يصدر وزيرا الخارجية والدفاع بياناً مشتركاً يؤكد من جديد أولوية مبادرة فرق إعادة إعمار المحافظات بالنسبة للوزارتين اللتين يتعين عليهما التحديد الواضح للمهمة ورسم خطوط السلطة والتنسيق بين الموظفين المدنيين والعسكريين. وتدعو بقية التوصيات إلى تحديد قائمة بالمهارات التي يحتاجها موظفو الشؤون المدنية، مما يتيح المجال لتدريب واختيار وتكليف أفضل بالمهمات. كما أوصى المكتب بتطوير عملية الإبلاغ عن أي فرصة معلوماتية تتعلق بفرق إعادة إعمار المحافظات الكائنة في قواعد عسكرية متقدمة عاملة، بهدف الإبقاء على الموظفين المدنيين تحت البصر وتوفر المعلومات الإستخبارية المهمة لتلك الفرق. ووجد المكتب العام أن إجراءات قد اتخذت للتعامل مع محتوى هذه التوصيات واعتبارها من ثم مقفلة ومنتهية.

التوصيات

يوصي المكتب العام بأن يتخذ سفير الولايات المتحدة لدى العراق والقائد للقوات متعددة الجنسيات الإجراءات التالية:

1. تطوير نظام مراقبة للأداء لمعرفة ما تنجزه فرق إعادة إعمار المحافظات بما في ذلك الأهداف المحددة بوضوح، وإجراءات الأداء، ومحطات الإنجاز.
2. الطلب من فرق إعادة إعمار المحافظات تقديم خطط عمل لإنجاز الأهداف في إطار محطات محددة.
3. تطوير خطة لقوة عمل لمكتب شؤون المحافظات (OPA) لملء الشواغر الوظيفية المهمة والتأكيد من استمرار القيادة والخبرة لإدارة (PRT).

تعليقات الإدارة ورد التدقيق

قدمت وزارة الدفاع والسفارة الأميركية لدى العراق تعليقات مكتوبة رداً على مسودة من هذا التقرير، بما يتفق بصورة عامة مع توصيات مكتب المفتش العام، فيما قالت القوات متعددة الجنسيات في رسالة بالبريد الإلكتروني، إنها تتفق مع ما ورد في التوصيات. ويعتبر مكتب المفتش العام جميع التعليقات التي تلقاها متجاوبة مع نوايا التوصيات، وأن التصويبات الفنية قد عمل بها كل ما أمكن في التقرير النهائي.

- وتحت عنوان "التدقيقات المستمرة" يقول مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إنه يجري حالياً عشر تدقيقات حول آخر العمليات والإجراءات الخاصة بعقود لإغاثة وإعادة إعمار العراق، ويراجع التزامات لم تتم تصفيتها بعد بخصوص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما يراجع أيضاً فعالية عقود الحكومة في تعزيز إمكانيات الوزارات العراقية في مجال إعداد الميزانية والإدارة المالية. ويراجع نفقات للحكومة الأميركية بموجب عقود متنوعة لها علاقة بإعادة الإعمار في العراق وتدريب قوة الأمن العراقية وإعادة الإعمار في المحافظات.
- وتحت عنوان آخر حول المراجعات المالية المركزية، نجد أن الكونغرس قد طلب من مكتب المفتش العام أن يجري تدقيقاً خاصاً حول بعض المشاريع المشتركة المتعلقة بالكهرباء والأشغال العامة والتكنولوجيا والنفط وغيرها.

والهدف من هذه المراجعات هو معرفة الشروط والتكلفة والإنجازات التي ترتبت على المتعاقد. وسيجري مكتب المفتش العام أيضاً تدقيقات حول الأداء لتقييم كفاءة وفعالية برامج إعادة إعمار العراق والنتائج التي حققتها. ويعتزم المكتب نشر هذه التدقيقات خلال ربعي السنة القادمين.

وبدأ المكتب العام أيضاً بحثاً حول أكبر العقود الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية، وسمى اثنتي عشرة شركة تم التعاقد معها، تمهيداً لإجراء مراجعة مالية بشأنها.

عمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

منذ أن ابتدأ برنامج التفتيش التابع للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في 2005، قام البرنامج بتقييم 95 مشروعاً، وتفتيش محدود لـ96 موقعاً على الأرض، و342 تقييماً جوياً.

وزار البرنامج خلال هذا الربع، وقيّم، وقدم تقارير عن خمسة مشاريع. وشكلت أربعة من المشاريع الخمسة تقييماً حول إدامتها. ووجد البرنامج أن الإستدامة لم تكن تجري بشكل مناسب في ثلاثة من هذه التقييمات، مما يشكل تهديداً لأحوال المرافق ومتانتها وصحة وسلامة من يعمل ويعيش فيها.

تواصل المشاكل الأمنية إعاقة تقييمات المفتش العام (مكتب المفتش العام). وقال الحراس الأمنيون الشخصيون للبرنامج إن التنقل على الطرق في منطقة بغداد هذا الربع غير آمن. وقد رافقوا مفتشي مكتب المفتش العام إلى ثلاثة من المشاريع الخمسة بواسطة المروحيات.

مراجعات الإستدامة

تركز مراجعات المفتش العام (مكتب المفتش العام) حول الإستدامة على ما إذا كانت المشاريع التي قدمت للعراقيين تعمل حسب القدرة التي تم التخطيط لها في العقد الأصلي أو هدف المهمة المطلوب. وقد وجد مكتب المفتش العام مثلاً، أن وقوداً غير كافٍ قد قدم لقاعدة لواء الرشيد لتشغيل المولّدات التي تبرّد وحدات خزن الغذاء وتضخّ المياه غير الصالحة للشرب من مرفق الطعام إلى شبكة الصرف الصحي. وأدت عدم القدرة على تبريد الغذاء ونقل المياه غير الصالحة للشرب من المرفق إلى مشاكل صحية. فمثلاً، نقل 300 جندي عراقي إلى المستشفى بسبب مرض في الأمعاء سببه الغذاء الفاسد، وفقاً لممثل اللواء المتعدد الجنسيات في بغداد.

ونظراً لمشاكل الإستدامة التي تم تحديدها هذا الربع والربع الماضي، فإن من الواضح أن إستدامة مشاريع إعادة الإعمار المنتهية تعتبر مشكلة لحكومة العراق. وتبعاً لذلك فإن المفتش العام (مكتب المفتش العام) يواصل التنبيه إلى أن قيمة استثمار الولايات المتحدة في العراق معرّضة للخطر.

مراجعات إعادة الإعمار

قام مكتب المفتش العام هذا الربع بمراجعة إعادة إعمار واحدة. ووجد أن أعمال إعادة إعمار محطة القناة لضخ المياه غير الصالحة للشرب في مدينة الصدر، تسير حسب معايير تصريح العمل الوارد في العقد. وقدم

المتعاقد خطة التحكم في الجودة. واستخدم المتعاقد خطته للتحكم في الجودة بشكل مناسب لضمان نوعية العمل القائم وأدائه. وبيّن مستخدمو سلاح مهندسي الجيش الأميركي في منطقة الخليج الوسطى- مشروع ضمان الجودة وجود برنامج لضمان الجودة.

تقييمات المشاريع:
الاستنتاجات في لمحة
محطة كهرباء الدورة- الوحدتان 5 و6
90.80 مليون دولار

- لا يمكن ضمان سير عمليات مستدامة بقدرة كاملة في الوحديتن 5 و6 بشكل معقول ما لم تحسّن وزارة الكهرباء ممارسات التشغيل والصيانة.
- في أحيان كثيرة، شغلت الوزارة بشكل غير صحيح أو صانت المعدات بشكل غير كاف، حين كان توقف المعدات محتملاً. مثلاً، في نيسان/إبريل 2007، تجمعت طبقة من الغبار والزيت العاديين في منطقتي ثنيات نهاية الدوّار، وعجلة المقوم في المولد المستثير، مما أدى إلى تماس كهربائي، وقفز ومضي، وتوقف الوحدة 5 عن العمل.
- أدت عملية القفز عن السيطرة الآلية، وتجاوزها إلى انعدام التوازن في النظام والتوقف الكارثي لمعدات محطة الكهرباء.
- كانت الكهرباء تستخدم بطريقة غير قانونية من محطة الكهرباء باستعمال أسلاك خاصة في جميع أنحاء المرفق.

محطة القناة لضخ المياه غير الصالحة للشرب في مدينة الصدر (4.23 مليون دولار)

- لم يغير هذا المشروع التصميم الأصلي لمحطة القناة لضخ المياه غير الصالحة للشرب في مدينة الصدر. وقام على إعادة تأهيل أو استبدال المضخات والمحركات العشرة في المحطة، ونص على أن تكون جميع المضخات والمحركات المستبدلة نفسها أو شبيهة (من حيث قياساتها ووظائفها) بالمضخات نفسها التي أقيمت عام 1981.
- كانت نوعية التجديد مناسبة وينبغي أن تلبي أهداف إعادة تأهيل محطة ضخ المياه غير الصالحة للشرب. ولم يلحظ مكتب المفتش العام الخاص نواقص عمرانية.
- كانت برامج المتعاقد للتحكم في الجودة وضمان الجودة التابع لفيلق مهندسي الجيش الأميركي في مكانها وتعمل بكفاءة.
- لا ينبغي للاستدامة أن تكون مشكلة في نجاح هذا المشروع.
- عند انتهائه، ينبغي بمشروع القناة لضخ المياه غير الصالحة للشرب في مدينة الصدر أن يحقق الهدف المتمثل في توفير مستويات المياه المطلوبة إلى محطات معالجة المياه في مدينة الصدر وشرق ديالى.

منطقة لواء الرشيد

- تطلب أمر المهمة من المتعاقد التخطيط لمرافق الرشيد وبنائها لدعم الحرس الوطني العراقي. وقد تحقق ذلك الهدف.
- بدا أن مرافق لواء الرشيد تعمل كمرافق لواء تعمل بشكل كامل، وتستضيف مستخدمين عسكريين عراقيين وأميركيين.

- صمم المشروع بشكل ملائم قبل البناء وأظهر إشرافاً إدارياً نوعياً من قبل المتعاقد وحكومة الولايات المتحدة.
- وجد مكتب المفتش العام (مكتب المفتش العام) أن مستخدمي قاعدة الرشيد يقومون بممارسات فعالة بعد التسليم فيما يتعلق بعمليات البناء والصيانة.
- قيل لمكتب المفتش العام (مكتب المفتش العام) بأن عدم القدرة على تشغيل المولدات الكهربائية الناتجة عن نقص التزويد بالوقود أدت إلى مشاكل صحية نتجت عن الفشل في تبريد الغذاء بشكل مناسب والتخلص من المياه غير الصالحة للشرب.

قاعدة سي-130 العراقية (30.80 مليون دولار)

- عمليات البناء الرئيسة طابقت متطلبات العقد، وبدا أن المرفق يعمل بطاقته القصوى عند تسليمه لحكومة الولايات المتحدة وعند ملاحظته.
- إذا لم يتم استخدام وصيانة المعدات والمرفق بشكل ملائم فإن تشغيلية واستدامة بعض التحسينات على المرفق قد لا تتحق على المدى البعيد.
- وفقا للوثائق المتوفرة، كانت إستدامة المولد مشكلة. نظام تجميع الصرف الصحي يعمل؛ لكن بركة تجميع المياه العاصفة القريبة وخندق التصريف الموصول بها احتوى على مياه البواليع غير الصالحة للشرب. ويسمح تصميم خزان الضم بتصريف المياه غير الصالحة للشرب عن طريق الضخ فقط. وعلى ذلك، بدا أن صهريج النضح كان يضخ الفضلات من خزانات التجميع إلى خندق التصريف.
- وجد مكتب المفتش العام (مكتب المفتش العام) عدداً من التقصيرات الموثقة المتعلقة بنظام التناضح المتعاكس. فلم يتم القيام بتبديل المصفيات بشكل منتظم، وجرع الكلورين لم تطابق المطلوب، كما أن ضغط نظام التناضح المتعاكس لم تكن ضمن النطاق الموصى به. وإضافة إلى ذلك، لم تكن المصفيات، والمواد الكيماوية المضادة للترسب، وحزم الفحص، وغيرها من أدوات الصيانة المتنوعة، موجودة في الموقع.

بناية وزارة الدفاع العراقية (31.46 مليون دولار)

- كانت النية الأصلية من مشروع بناية مقر وزارة الدفاع العراقية هي تجديد البناية وتحسينها لتوفير مكان مناسب لعمل نحو 450 مستخدماً في الوزارة.
- بدأ المرفق يعمل كبناية مكاتب تؤدي وظيفتها بشكل كامل، بقدرة استيعاب تزيد على 3.000 مستخدم.
- حدث ذلك لأن المشروع صمم بطريقة مناسبة قبل عملية البناء، وقام المتعاقد بعمل نوعي ودقيق، وكان الإشراف على إدارة النوعية من قبل المتعاقد وحكومة الولايات المتحدة مناسبا.
- بدت إدارة مستخدمي الوزارة لمعدات التشغيل وممارسات الصيانة فعالة بعد عملية التسليم.
- تبعاً لذلك فإن النتيجة ستكون عمليات مستدامة بقدرة كاملة إذا ما استمر مستخدمو الوزارة في صيانة المعدات والمرفق بشكل فعال.

تقييمات مشاريع مكتب المفتش العام (مكتب المفتش العام)

يقدم هذا القسم ملخصات لتقييم مشاريع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (مكتب المفتش العام 9 لهذا الربع. للاطلاع على التقارير كاملة، أنظر موقع مكتب المفتش العام على الشبكة www.sigir.mil.

للحصول على قائمة بتقييمات المشاريع التي أنهيت هذا الربع، أنظر الجدول (3-2). لقائمة كاملة لتقييم المشاريع في الأرباع السابقة، أنظر الملحق ج. يبيّن الشكل (3-1)، الموقع التقريبي لكل مشروع تم تقييمه.

الجدول 3-2
خمسة مشاريع تم تقييمها في ربع السنة هذا (ملايين الدولارات)

هوية المشروع	اسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة في الموازنة	الوكالة المنفذة	المتعهد	منطقة فرقة منطقة الخليج
503-04	محطة الدورة الكهربائية لوحدتي الخليج **5 و6**	استدامة	بغداد	90.8 **دولار**	فرقة منطقة الخليج	بيكتل ناشونال إنك	الوسطى
25887	محطة القناة لضخ المياه الخام	بناء	بغداد	4.23	فرقة منطقة الخليج	شركة كاميت	الوسطى
24054	موقع لواء الرشيد	استدامة	بغداد	64.01	القوات الجوية للامتياز البيئي	تترا تك،	الوسطى
8366	قاعدة سي-130 العراقية	استدامة	بغداد	30.80	القوات الجوية للامتياز البيئي	تولتيست إنك	الوسطى
31.46	مبنى وزارة الدفاع	استدامة	بغداد	31.46	قيادة الأمن الانتقالي المتعددة الجنسية	شركة لاغونا- للإعمار إنك	الوسطى

الشكل 3-1
عمليات تقييم المشاريع
المواقع التقريبية لـ 95 مشروع جرى تفتيشهم، تحليلهم وكتابة التقارير عنهم حتى هذا التاريخ.

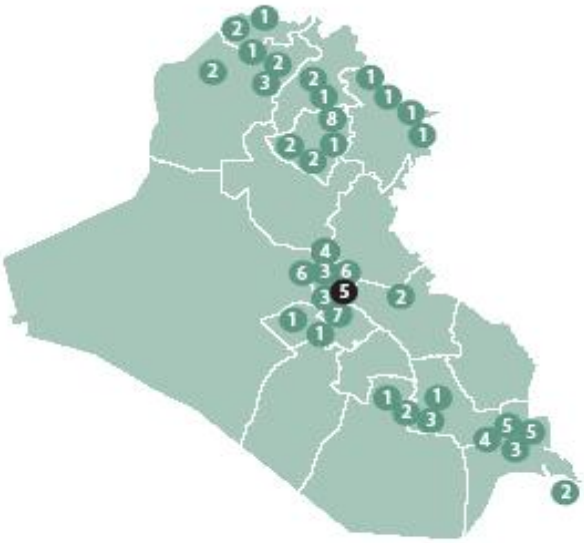

ربع السنة الحالي
أرباع السنة الأخرى

محطة كهرباء الدورة - الوحدتان 5 و6
بغداد، العراق
SIGIR PA-07-103

في 17 نيسان/إبريل 2003، تم تضمين مشاريع قطاع الكهرباء الرئيس في جميع أنحاء العراق في عقد أساسي منحته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى بيكتيل ناشونال، إنك (بيكتيل) بقيمة 1.03 بليون دولار. وفي 4 كانون الثاني/يناير 2004، استمر العمل في إعادة إعمار قطاع الكهرباء عبر عقد أساسي ثان بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبيكتيل؛ وكانت قيمة العقد 1.82 بليون دولار. وتم استخدام أوامر العمل التي وافقت عليها وأصدرتها حكومة الولايات المتحدة للقيام بنشاطات محددة لإعادة الإعمار. وكان لأمري عمل محددين علاقة بإعادة تأهيل محطة كهرباء الدورة وتشغيلها على المدى الطويل:

- تمت الموافقة على أمر العمل JO-08-037-03 وقيمته 90.8 مليون دولار لإعادة تأهيل الوحدتين 5 و6 في محطة كهرباء الدورة.
- وتمت الموافقة على أمر العمل JO-04-503-03 بقيمة 80 مليون دولار لتوفير المساعدة على التشغيل والصيانة وتدريب موظفي وزارة الكهرباء.

وكان الدور الأساسي لمتعاقد التشغيل والصيانة هو التنسيق مع وزارة الكهرباء لجعل نظام التشغيل والصيانة فيها عاملا وظيفيا ولتطوير عمليات يومية فعالة في الوقت نفسه الذي تقوم فيه خدمات تشغيل وصيانة فعالة. وبالرغم من أن متطلب الخدمة الرئيس ركز على تشغيل وصيانة الموجودات التوليدية، إلا أن بعض الدعم الإداري والصياني كان مطلوبا لأنظمة البث والتوزيع.

وكان على المتعهد تنسيق الخدمات مع وزارة الكهرباء وتوفير دعم فاعل للحصول على أعلى مستوى يمكن تحقيقه من الأداء وترسيخ المعايير الدولية والممارسات الصناعية الأحسن. وتضمن العقد بنودا لخطة وطنية للتشغيل والصيانة- بما في ذلك توظيف مستخدمين في المواقع الثمانية، والدعم الهندسي، ودعم الصيانة الطارىء، ودعم قطع الغيار الضرورية، وغير ذلك من المكونات الرئيسة. ولم يتم تأسيس المشروع لتشغيل المحطات وصيانتها؛ بل وجد لرعاية مستخدمي الوزارة ولتقديم الأدوات التي تسمح للوزارة بتشغيل نظام المنافع وصيانته بشكل ملائم. وكان مشروع الدورة أحد مكونات برنامج التشغيل والصيانة.

ما الذي وجده مكتب المفتش العام؟

في 10 حزيران/يونيو، قام مكتب المفتش العام (مكتب المفتش العام) بزيارة إلى الموقع، بمساعدة من مستخدمي قطاع الكهرباء في فيلق مهندسي الجيش الأميركي- الخليج. ولاحظ مكتب المفتش العام الوضع الراهن للوحدتين 5 و6 وغيرهما من المعدات والأنظمة المرتبطة بهما المطلوب أن تبدأ بالعمل وتواصل التشغيل. وخاض المفتشون نقاشات تفصيلية مع مهندسي قطاع الكهرباء في الفيلق، الذين قاموا بالإشراف اليومي والإدارة التطبيقية لخطة الفيلق لنقل الوحدتين 5 و6 إلى الخط. كما قدم إداريو قطاع الكهرباء في الفيلق قدراً كافياً من معلومات المتابعة وتفسيرات تفصيلية رداً على استفسارات مفصلة محددة من مكتب المفتش العام .

وكان مهندسو الحكومة الأميركية قد أنهوا تقديم متطلبات تصريح العمل لإعادة تأهيل الوحدتين 5 و6 من محطة كهرباء الدورة؛ لكن أياً منهما لم يكن يعمل حين زاره مكتب المفتش العام ، لأسباب خارجة عن الإرادة المباشرة لحكومة الولايات المتحدة ومتعهديها.

السيطرة التشغيلية كانت تخضع لسلطة وزارة الكهرباء حين مرت الوحدة 5 (التي افتتحت في نيسان/إبريل 2006) بعطل كارثي في آب/أغسطس 2006 وثانية في نيسان/إبريل 2007.

وأغلقت الوحدة 5 مرتين بسبب قفز وميض المستثير نتيجة "الاحتباس الشديد" الناتج عن التدفق الكهربائي.

لكن معظم الاحتباس الشديد كان يمكن تفاديه لو أن إجراءات وزارة الكهرباء التشغيلية سمحت لعاملي المحطة بعزل وحدة التوليد وحمايتها من التآكل المتواصل لخط الـ132 كيلوواط القادم إلى ساحة تبديل الدورة. وخلال الشهور الـ12 التي سبقت تعثر الوحدة 5 النهائي في نيسان/إبريل 2007، احتبست الوحدة 5 نحو 100 مرة.

عند زيارة مكتب المفتش العام للموقع، لم تكن الوحدة 6 قد شغلت بعد منذ إعادة تأهيلها. وفي آب/أغسطس 2006 تم نقل المستثير من الوحدة 6 وهي تقترب من وضعها التشغيلي، ووضع المستثير في الوحدة 5 لتسريع إعادة بدء الوحدة 5 عقب تعثرها الكارثي. وقبل فشلها في آب/أغسطس 2006، كانت الوحدة 5 قد اشتغلت لنحو 4 شهور. وقرر مسؤولو وزارة الكهرباء استبدال المستثير في الوحدة 5 بالوحدة 6 لتقليص وقت الانقطاع إلى الحد الأدنى وإعادة التيار الكهربائي إلى شبكة بغداد بسرعة كحل قصير الأجل. وبسبب تعثر الوحدة 5، أصبحت الوحدة 6 غير قابلة للتشغيل، ولم تعد كهرباء الأجل الطويل التي تمس الحاجة إليها متوفرة لشبكة بغداد. لكن وفق أمر المهمة الحالي، ينبغي أن تصبح الوحدة 5 تشغيلية بحلول منتصف تموز/يوليو 2007 والوحدة 6 في وقت مبكر من آب/أغسطس 2007. وبدت خطة إعادة تأهيل وبدء فيلق المهندسين في الخليج تسير في وقتها في 16 حزيران/يونيو 2007.

أسلاك محترقة في مركز السيطرة في محطة الدورة. نتج الحريق عن قفز ومض المستثير الناتج عن "الاحتباس الشديد"

ولا يمكن ضمان قيام العمليات المستدامة بقدرة كاملة بشكل معقول ما لم تتحسن ممارسات وزارة الكهرباء في التشغيل والصيانة. وحتى تاريخه عملت الوزارة بشكل غير فعال أو كانت صيانتها للمعدات غير كافية. فمثلاً، في نيسان/إبريل 2007، تجمعت طبقة من الغبار والزيت العاديين في منطقتي ثنيات نهاية الدوّار، وعجلة المقوم في المولد المستثير، مما أدى إلى تماس كهربائي، وقفز ومضي، وتوقف كامل للوحدة 5 عن العمل. واستناداً إلى تفتيش الموقع، خرج مكتب المفتش العام بالاستنتاجات التالية:

- يتوجب على وزارة الكهرباء أن تطبق الإجراءات التشغيلية لكي تدير التوليد والتوزيع الكهربائي بفعالية باعتباره نشاطا موحدا. ويتوجب على الوزارة ضمان عدم السماح بالتخلي عن السيطرة الآلية أو تجاوزها قصدا في جميع أنحاء نظامي التوليد والتوزيع.
- يتوجب على الوزارة أن تطبق برنامج صيانة رسميا بما في ذلك إجراءات معدات التفتيش، وجدولة الصيانة غير الطارئة الضرورية، وتسريع الإصلاحات الأكثر أهمية. وإضافة لذلك يتوجب على الوزارة أن تخول مدراء المحطات ومهندسيها القيام بالصيانة أو الإصلاحات الطارئة لمنع توقف النظام بمستويات كبيرة.
- كجزء من البرنامج الكلي لإدارة التوليد والتوزيع الكهربائي والسيطرة عليه، يتوجب على مسؤولي وزارة الكهرباء ضمان توقف الاستغلال غير المرخص للكهرباء مباشرة من محطة الطاقة وفصل جميع عمليات ربط الأسلاك الخاصة.

العمود الإدارة الذي تمت إعادة تأهيله لدافع مولد الوحدة 6

التوصيـات

يتوجـب علـى فيلـق المهندسـين للجـيش الأميركـي تـصحيح النـواقص المـسجلة. وبـشكل محـدد، تبـدو خطـة الفيلـق لإعـادة تـشغيل الوحـدتين 5 و6 ومواصـلة برنـامج تـشغيل وصـيانة يـستهدف رعايـة وزارة الكهربـاء والعمـل معهـا، عمليـة ومناسـبة للمـسألة الماثلـة. وتتـضمن الأهـداف المحـددة لعقـد التـشغيل والـصيانة خطـة لتطـوير برنـامج تـدريب محلـي صـمم ليـوفر غرفـة تـدريس وتـدريب أثنـاء العمـل لمـوظفي التـشغيل والـصيانة مـن مـستوى العمـال. وإضـافة لـذلك فـإن نـشاطات فريـق إعـادة الإعمـار فـي المحافظـات الـذي يركـز علـى تـدريب مـستخدمي المـستوى الأوسـط ينبغـي أن تعـزز خطـط الفيلـق. ووفقا لذلك فإن مكتب المفتش العام لم يطلب تعليقات من الإدارة.

غرفة المراقبة الرئيسة. تم انتزاع القواطع لإبقاء المولدات الأخرى تعمل

محطة القناة لضخ المياه غير الصالحة للشرب في مدينة الصدر/ بغداد، العراق
مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق PA-07-096

توفر محطة القناة لضخ المياه في مدينة الصدر، شمال بغداد الماء العادم لشبكة مواسير المياه غير الصالحة للشرب في شرق بغداد لأغراض زراعية. وإضافة لذلك توفر محطة القناة المياه غير الصالحة للشرب إلى محطة تنقية شرق ديالى لمياه الشرب. وحين تعمل محطة الضخ بطاقة كاملة تبلغ 100 بالمائة، فإنها ستوفر الماء أيضاً لمحطة تنقية الرصافة 3 في مدينة الصدر.
وستوفر محطة القناة المياه غير الصالحة للشرب أو الماء المعالج لستة ملايين شخص. ومنح عقد التزويد لإقامة وإعادة تأهيل المضخات والمحركات التابع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى شركة كوميت. وتحتوي محطة القناة في مدينة الصدر على 10 توربينات عمودية تفرغ محتوياتها في الأسفل. واحتوت المضخات الأصلية على ثماني وحدات كبيرة ووحدتين أصغر. وكانت أربع مضخات كبيرة تعمل وقت إنجاز تقييم مكتب المفتش العام ، وكانت اثنتان قد سبق وأعيد تأهيلهما.

ما وجدناه

في آذار/مارس 2007، زار فريق مكتب المفتش العام محطة القناة في مدينة الصدر. واجتمع الفريق بمدير المحطة ومدير محطة تنقية مياه منطقة شرق ديالى. وكان المرفق يستخدم لتوفير الماء غير الصالح للشرب إلى مدينة الصدر وقيل إنه كان يعمل بنسبة 60 بالمائة من قدرته. وتطلب العقد إعادة تأهيل أربع مضخات وخمسة محركات إضافة إلى استبدال ست مضخات وخمسة محركات.

قطع غيار لإعادة التأهيل

إعادة تأهيل المضخات (الصورة مقدمة من USACE)

وقد لاحظ الفريق وقت الزياة توفر قطع الغيار لإعادة تأهيل المضخات والمحركات وأن أعمال إعادة التأهيل كانت مستمرة.

تقدم المشروع

طلبت أمانة بغداد مشروع محطة القناة واشترطت أن تكون جميع عمليات استبدال المضخات أو إعادة تأهيلها دقيقة من ناحية أبعادها وتشغيلها وأن تكون مماثلة للمضخات والمحركات الأصلية. وذكر فيلق المهندسين أن المشروع قد تأخر للمرة الأولى حين تطلب وصول المواد من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2006 ليدخل عبر الحدود. وتأخر العمل 45 يوما آخر بينما كانت الأمانة تقوم بالتأكد من مخزون قطع الغيار بضمان أنها كانت القطع المطلوبة. وفي أوائل شباط/فبراير 2007، أعطت الأمانة موافقتها النهائية على أعمال إعادة التأهيل، وبدأ العمل في المشروع فورا.

الاستدامة

لأن الأمانة طلبت معدات غيار مماثلة، لا ينبغي بالاستدامة أن تكون مشكلة في نجاح هذا المشروع. ويطلب العقد الحالي من المتعهد توفير أدلة إرشادية للتشغيل والصيانة ورسومات للمضخات والمحركات الجديدة. وقد قدم مكتب الأمانة رسومات للمضخات الأصلية التي ركّبت عام 1981. ووفقاً للعقد فإن الرسومات ستأتي مع المحركات البديلة.

التوصيات

لم يتضمن التقرير أية استنتاجات سلبية أو توصيات للقيام بأعمال تصحيحية. وعليه لم يكن ذلك مطلوبا من الإدارة ولم تقدم أية تعليقات.

مخطط موقع قاعدة لواء الرشيد

موقع قاعدة الرشيد، بغداد، العراق

SIGIR PA-07-098

تقع قاعدة الرشيد جنوب شرق المنطقة الدولية في بغداد. وحين ابتدأ البناء، كان الموقع عبارة عن ركام. ووفقاً للمتعاقد، فقد تم تنظيف المنطقة من المواد غير المتفجرة. والغرض من هذا المشروع هو التخطيط وبناء مرافق قاعدة الرشيد لدعم الحرس الوطني العراقي. ويظهر المخطط أعلاه التصميم المخطط له للبناء الجديد الذي سيستضيف الحرس الوطني العراقي. وقد اشترط بيان عمل المتعهد من المتعاقد تحديد الأنظمة الداخلية العراقية وقواعد البناء العالمي والتقيد بها.

كانت مرافق لواء الرشيد مشغولة من قبل القوات العسكرية الأميركية والعراقية عند تقييم مكتب المفتش العام للموقع. وتضمنت رسومات المهندسين المدنيين لمرافق لواء الرشيد تفصيلات تظهر نظام توزيع منافع الموقع فوق الأرض وتحتها. كما أظهرت تلك الرسوم نظام تجميع وتصريف مياه الأمطار عبر قنوات الإسمنت المخططة المفتوحة، إضافة إلى شبكة الطرق الداخلية المعبدة الرئيسة والفرعية.

تضمنت حزمة التصميم أيضا رسومات التصميم الميكانيكي التي تعرض وحدات التعامل الهوائي، وشبكة القنوات، ومخططات تدفق الهواء، ومخططات النظام. واحتوت رسومات التصميم الكهربائي على محطة لتوليد الكهرباء، ورسم بياني من خط واحد لنظام توزيع بالجملة، ولوحات مراقبة، ومفاتيح تحويل آلية وتصميم تفصيلي لكل بناية وطابق. وقد بدت التصاميم المقدمة لأعمال البناء الجديدة مرضية. وعلاوة على ذلك، بدا مشروع البناء جيد التخطيط والتصميم.

خزانات المياه في قاعدة لواء الرشيد

في 6 حزيران/يونيو، قام مكتب المفتش العام بإجراء تقييم في الموقع لمرافق مشروع قاعدة الرشيد، يرافقه محلل إداري من القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات- العراق، وممثلين عن المتعاقد، وممثل اللواء المتعدد الجنسيات- بغداد عن الرشيد، والعميد رئيس أركان الفرقة التاسعة في الجيش العراقي. وخلال زيارة الموقع، شاهد مفتشو مكتب المفتش العام مستخدمي لواء الرشيد يقومون بأعمالهم اليومية في القاعدة.

منظر خارجي لمخازن صيانة جاهزة مكونة من 6 أبواب و4 بنايات للمستودعات

ما وجده مكتب مكتب المفتش العام

نص أمر المهمة على أن يقوم المتعهد بالتخطيط لمرافق لواء الرشيد وبنائه لدعم الحرس الوطني العراقي؛ وقد تحقق ذلك الهدف. وخلال زيارة مكتب المفتش العام للموقع، بدا أن مرافق لواء الرشيد، التي يقيم فيها مستخدمون عسكريون أميركيون وعراقيون، تعمل بشكل كامل. وقد حدث ذلك لأن المشروع صمم بشكل مناسب قبل بنائه ولأن المتعاقد وحكومة الولايات المتحدة قاما بإشراف مناسب على مراقبة النوعية. وبالنسبة لنوعية وكمال البناء فقد تم تطبيق بيان عمل المتعهد.

إضافة لذلك، فقد بدا أن ممارسات التشغيل والصيانة المتعلقة بالمعدات والبناء في مرحلة ما بعد التسليم من قبل مستخدمي قاعدة الرشيد. وتبعا لذلك فإنه إذا ما واصل مستخدمو قاعدة الرشيد استخدام المعدات والمرافق بشكل ملائم وصانوها بفعالية، فإن من المرجح أن تستمر عمليات التشغيل الشامل على المدى الطويل.

مولدات وأسلاك كهربائية تتجه نحو غرفة الكهرباء

لكن مرافق لواء الرشيد لم تكن تصلها الطاقة الكهربائية من شبكة المدينة خلال زيارة مكتب المفتش العام للموقع، وكانت تعمل على المولدات التي زودها بها المتعاقد. وقد لاحظ مفتشو مكتب المفتش العام أن من غير الممكن استخدام جميع معدات توليد الكهرباء لأن الوقود الذي زودها به متعاقد دعم الحياة العراقي لم يكن كافيا على الإطلاق. وقيل لمكتب المفتش العام إن عدم القدرة على تشغيل المولدات الكهربائية نتج عنها مشاكل صحية لأن معدات تبريد الأغذية ومضخات تصريف المياه العادمة لم تكن تعمل. وتناهى إلى سمع مكتب المفتش العام حادثا دراماتيكيا تم خلاله نقل 300 جندي عراقي إلى المستشفى للعلاج من أمراض معوية سببها تناول أطعمة فاسدة.

وبدون وقود، فإن وظائف قاعدة الرشيد لا تقوم بقدرتها الكاملة؛ وسيؤثر الاستخدام المتدني للمعدات في قاعدة الرشيد بأدائها وعمرها المتوقع.

التوصيـات

أوصى مكتب المفتش العام بأن يقوم مدير مكتب المساعدة الانتقالي في العراق بالتنسيق مع وزارتي النفط والمالية لتوفير ما يكفي من الوقود بشكل مستمر لوزارة الدفاع لتجنب التأثير السيء على صحة الجنود العراقيين وعلى الإستدامة طويلة الأجل للمعدات والمرافق في قاعدة لواء الرشيد.

الرد على التوصيات
وافق مدير مكتب المساعدة الانتقالي في العراق على إحالة التقرير على مستشاري حكومة الولايات المتحدة الكبار الملائمين لكي يتقاسموه مع نظرائهم في الوزارات باعتباره مثالاً محدداً على نقص الطاقة المناسبة وموارد الوقود.

قاعدة سي-130 العراقية، بغداد، العراق
SIGIR PA-07-099

كان هدف هذا المشروع هو إعادة بناء قاعدة المثنى الجوية الجديدة لطائرات سي-130 التابعة لسلاح الجو العراقي في مطار بغداد الدولي. وكانت القاعدة ما قبل مرحلة البناء بحاجة إلى تجديدات رئيسة. قبل البناء، كان الموقع يتضمن حزمة من البنايات التي تحتاج إلى إصلاحات كبيرة بسبب وضعها السيئ. فمثلا، كانت البناية 230- كانت تستخدم لإيواء الضباط- تحتاج قبل إعادة إعمارها إلى تصليح الجدران، والأرضيات، والسقوف، والأسطح، والأبواب، والنوافذ.
وكانت مساحة الحظيرة، هي أكبر هيكل تم تضمينه ضمن أعمال إعادة الإعمار، هي x80.55 135.86 متراً. واحتاجت الحظيرة إلى صفائح معدنية جديدة ومواد لعزل السطح إضافة إلى تجديد المكاتب المحيطة بها والمرتبطة معها.

يظهر وضع البناية 230 ما قبل إعادة الإعمار الحاجة إلى إصلاحات كبيرة. (الصورة من المتعاقد)

المنظر الأمامي للبناية 230. كانت الحاجة ماسة لإعادة تجديدها (لصورة من المتعاقد)

وحدة التناضح المتعاكس في الموقع (الصورة من المتعاقد)

بركة تجميع مياه الأمطار وتبدو فيها مياه صرف صحي عادمة

بمساعدة من قيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، ومركز سلاح الجو للهندسة والبيئة والمتعاقد الأساسي في المشروع، قام مكتب المفتش العام بزيارة للموقع في 31 أيار/مايو 2007. ولم تكن حكومة العراق قد وقعت على وثائق تسليم أي جزء من قاعدة سي- 130 العراقية وقت الزيارة. وكان المرفق قد سلم إلى مسؤولي قيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسيات في تشرين الأول/أكتوبر 2005. وحدث التسليم عبر 25 خطوة ابتداء من المستودعات (البنايات 270، 271، 273) في 17 أيار/ مايو 2005 وانتهاء بمصابيح الشوارع وشبكة الطرق في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

وإضافة إلى زيارة الموقع ومراجعة وثائق المتعهد الموجودة حول نوعية الإدارة، قام مكتب المفتش العام بمناقشات مع موظفين موجودين في الموقع.

ما وجده مكتب المفتش العام

طابقت عمليات البناء الأساسية نصوص العقد، وبدا المرفق وقد عمل بطاقته الكاملة حين تم قبوله من حكومة الولايات المتحدة وحين قام مفتشو مكتب المفتش العام بزيارته. وجاء هذا النجاح جزئيا نتيجة لنظام إدارة النوعية والوثائق المناسبة لإدارة النوعية خلال عملية البناء. وإضافة لذلك كان هناك تواصل فعال خلال العملية. وقد لا يكون تشغيل وإستدامة بعض التحسينات على المرفق في الأمد الطويل إذا ما لم يتم استخدام وصيانة المعدات بشكل مناسب.

- وفقا للوثائق الموجودة، كانت استدامة التوليد مشكلة. فمن بين المولدات الثمانية في قاعدة سي-130 العراقية، عمل اثنان خلال زيارة الموقع، وكانت ثلاثة معطلة، ولم تكن الثلاثة الأخرى تعمل لأسباب غير معروفة. كان مولدان قد نقلا من موقعيهما الأصليين، وكان أحد المولدات المعطلة قد فقد قطعا منه في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- تم توثيق الحوادث السابقة لفيضان صهاريج تجميع الصرف الصحي وتدفقها إلى بركة تجمع مياه الأمطار في 18 شباط/فبراير و3 آذار/مارس 2006؛ لكن المشكلة حلت بعد ذلك. وعند زيارة الموقع، كان نظام تجميع الصرف الصحي يعمل، لكن بركة تجميع مياه الأمطار القريبة وحفرة التصريف احتوت على مياه الصرف الصحي. وسمح تصميم خزان التجميع بنقل مياه الصرف

الصحي عن طريق الضخ فقط؛ لذلك، فإن صهريج نضح النفايات لا بد وأن يكون قد ضخ مياه الصرف الصحي من خزانات التجميع إلى حفرة التصريف.

- وجد مكتب المفتش العام عددا من الأعطال الموثقة فيما يتعلق بنظام التناضح المتعاكس. خلال مرحلة الضمان، بلّغ المتعهد الرئيس بأن عمليات التغيير الدورية للمصفيات لم تحدث، ولم تتوافق جرعات الكلورين مع المتطلبات، ولم تكن ضغوط التناضح المتعاكس ضمن النطاق المطلوب. كما بلّغ المتعهد الرئيس عن أن المصفيات، والمواد الكيماوية المضادة للترسب/التكلس، ورزم الاختبار، وغير ذلك من مواد الصيانة لم تكن موجودة في الموقع. ولاحظ مكتب المفتش العام خلال الزيارة أن ميزان النفايات الصلبة المحلولة الكلي كان خارج النطاق الموصى به، ولم يبد أن عمال الصيانة في الموقع قد اتبعوا إجارءات الصيانة والفحص المطلوبة. ولم تكن قطع الغيار موجودة في الموقع.
- وفرت وزارة الدفاع عقد تشغيل وصيانة لقاعدة السي-130 العراقية. ونتجت مشاكل الإستدامة الموجودة في نظام التناضح المتعاكس التي لاحظها مكتب المفتش العام عن ممارسات التشغيل والصيانة غير الصحيحة من قبل متعاقد الوزارة.

التوصيات

بالرغم من كون هذا التقرير يحدد مشاكل الإستدامة، إلا أن مكتب المفتش العام لا يقدم أية توصيات للقيام بأعمال تصحيح لأن قيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسيات تقوم حاليا بإنتاج خطة شاملة لقاعدة سي-130 العراقية تتعامل مع مسائل الإستدامة ومشاكلها. فمثلا، تدرس قيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسيات استخدام عملية إضافية رزم كلورين بسيطة لإنتاج مياه الشرب، مما سيحل محل نظام التناضح المعاكس الحالي الذي يتطلب صيانة يومية. كما تعمل قيادة الأمن الانتقالية بشكل خاص على عقد تم تصميمه لتشغيل وصيانة مولدات وزارة الدفاع في جميع أنحاء العراق. ووفقا لذلك فإن مكتب المفتش العام لم يطلب تعليقات إدارية.

مقر وزارة الدفاع

بناية وزارة الدفاع العراقية، بغداد، العراق

SIGIR PA-07-102

كان هدف هذا المشروع هو تجديد وتحسين مجمع مقر وزارة الدفاع في بغداد. وتطلب بيان العمل من المتعهد تحديد جميع الأنظمة الداخلية العراقية وقواعد البناء الدولية والانصياع لها.

يقع مجمع المقر- القائم على شكل حرف إتش H بوجود مدخل وردهات خروج- قرب المنطقة الدولية. وقد بدأ العمل في إقامة البناية عام 1957 وانتهى في 1961. وتعرضت البناية خلال عام 2003 إلى أضرار كارثية نتيجة قصف الهجوم المشترك المباشر بالذخائر، والسلب الذي تعرض له المرفق بعد ذلك.

كان الغرض من مشروع إعادة التجديد هو توفير مكان لعمل نحو 450 موظفاً تقريباً.

وخلال زيارة مكتب المفتش العام للموقع، كان المقر مشغولاً بموظفي الوزارة. تطلب الوضع المدمر لمجمع مقر وزارة الدفاع تجديد معظم البناية من الداخل. وركزت عمليات البناء الجديدة على إيجاد أماكن عمل إضافية:

- نظام تكييف
- إقامة طابق ثالث
- نظام صحي لتجميع مياه الصرف الصحي
- نظام لتوزيع الطاقة الكهربائية.

تضمنت رسومات الهندسة المدنية لمجمع المقر تفصيلات تظهر أنظمة الماء، والصرف الصحي، وتوزيع الطاقة الكهربائية في الموقع. كما تضمنت حزمة التصميم كلا من التصميم الميكانيكي وتصميم نظام توزيع الكهرباء- مع مخططات تدفقها ورسومات النظام.

ما وجده مكتب المفتش العام

في 9 حزيران/يونيو، قام مكتب المفتش العام بإجراء تقييم في الموقع لمجمع مقر وزارة الدفاع، يرافقه محلل إداري من القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات- العراق، ومستشار وزارة الدفاع للبنى التحتية، وممثل عن المتعاقد، لاغونا كونستركشون. وخلال الزيارة، لاحظ مفتشو مكتب المفتش العام المستخدمين في مجمع المقر يقومون بعملهم اليومي في المرفق.

كان الغرض الأصلي لمشروع المجمع هو إعادة تجديد البناية وتحسينها كي توفر مكاناً لعمل نحو 450 موظفاً في الوزارة. وظهر من الزيارة أن المرفق يعمل بشكل كامل باعتباره بناية مكاتب بطاقة تتسع لأكثر من 3.000 موظف.

وقد حصل ذلك لأن تصميم المشروع كان مناسبا قبل عمليات البناء، وقدم المتعاقد عملا نوعيا ومفصلا، وقام المتعاقد وحكومة الولايات المتحدة بعمل جيد في إدارة النوعية. وبالنسبة لنوعية البناء وكمالها، فقد تم تطبيق بيان عمل المتعاقد.

إضافة لذلك، فإن ممارسات ما بعد التسليم المتعلقة بالمعدات وإدارة التشغيل والصيانة وصيانة المرفق/البناية بدت فعالة. وتبعا لذلك، فإن العمليات المستدامة بقدرة كاملة على المدى الطويل ستكون هي النتيجة المرجحة إذا ما واصل مستخدمو الوزارة العمل بصيانة المعدات والمرافق بشكل ملائم وفعال.

الصورة الجوية 1، منظر جوي لمجمع مقر وزارة الدفاع

بناء الطابق الثالث (الصورة من المتعهد)

التوصيـات

لم يحتو التقرير على أية استنتاجات سلبية أو توصيات للقيام بأعمال التصحيح. وعلى ذلك فإنه لم يكن مطلوبا من الإدارة تقديم تعليقاتها، ولم تقم بذلك.

برنامج مشروع المسح الجوي

منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ومجموعة التصوير بالأقمار الصناعية التابعة لمكتب المفتش العام تقوم بتقييم جوي لمواقع إعادة الإعمار التي مولتها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العراق. وتتكون مجموعة مكتب المفتش العام للتصوير بالأقمار الصناعية التي تتخذ من آرلينغتون، بولاية فيرجينيا، من محلل للصور ومحلل لبيانات التصوير؛ وهما مسؤولان عن توفير صور وبيانات تتعلق بالصور إلى موظفي مكتب المفتش العام والولايات المتحدة.

تستخدم الصور لتحديد مواقع المشروع وتأكيدها وللحصول على معلومات لمتابعة مواقع إعادة الإعمار التي تم تفتيشها مسبقا. وتمكن هذه العملية مستخدمي مكتب المفتش العام من الحصول على قاعدة بصرية لتقييم التقدم في إعادة الإعمار وتوفر صورا بصرية تستخدم في تقارير تقييم المشاريع التي تساعد في تقرير ما إذا كانت المشاريع تبنى وفقا لمقاييس العقد. كما تساعد مجموعة التصوير بالأقمار الصناعية مديريات أخرى في مكتب المفتش العام عن طريق توفير منتجات تصويرية حسب الحاجة.

الوكالة القومية للاستخبارات الجغروفضائية والمركز الوطني للمعلومات الاستخباراتية الأرضية

عمل مكتب المفتش العام في البداية بشكل وثيق جداً مع مقدرات وكالتين حكوميتين كبيرتين واعتمد عليها- الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغروفضائية والمركز الوطني للمعلومات الاستخباراتية الأرضية- للصور الإضافية والتحليلات لدعم مهمة مكتب المفتش العام والإرشاد الذي لا يقيم بثمن لمساعدة مكتب المفتش العام على تطوير برنامج تحليل الصور الداخلي التابع لها.

توفر دعم محدود من هاتين الوكالتين، خلال البضعة أرباع الماضية، لأن قدرات مكتب المفتش العام المتنامية والتزامات الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغروفضائية والمركز الوطني للمعلومات الاستخباراتية الأرضية بانتدابهما. ويواصل مكتب المفتش العام العمل بشكل وثيق مع الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغروفضائية وسيواصل التعاون حول متطلبات المهمة الضرورية.

الصورة الجوية 2 . صورة التقطت يوم 23 حزيران/يونيو 2006 لحصن حدودي مكتمل تظهر أن أحد أسواره غير قائمة

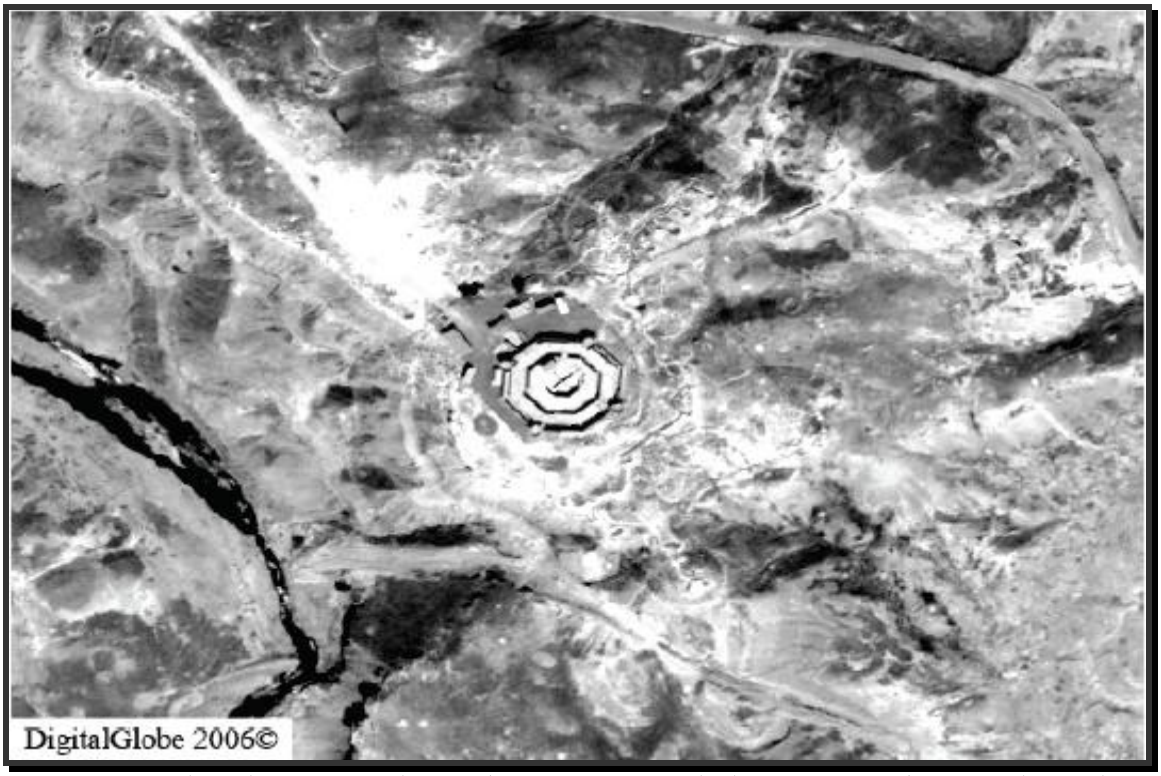

الصورة الجوية 3. مثال من 21 تموز/ يوليو لحصون حدودية لا تماثل طراز النموذج سي من القلاع الحدودية كما تم تعريفها في المخططات المفصلة التي قدمها المتعهد

الصورة الجوية 4. تظهر مراجعة الصور الجوية التي التقطت يوم 25 كانون الثاني / يناير 2007، ما يبدو وكأنه ثكنة عسكرية مكتملة في العراق. وقد أرسلت الصور إلى موظفي مكتب المفتش العام في بغداد لإكمال استنتاجات تقدير مشروع التقييم

تقييمات مكتب المفتش العام التصويرية

قدمت مجموعة مكتب المفتش العام لتحليل الصور تحليلاً حول الحصون الحدودية في جميع أنحاء العراق، مركزة على وضع إعادة الإعمار والإستدامة. وقد استخدم مكتب المفتش العام البيانات التعاقدية المتوفرة، وقدم المتعهد مخططات مفصلة معيارية لتوفير مقاييس تقييمية. وكان هدف التحليل تأكيد أن الحصون الحدودية قد أقيمت في المناطق النائية حيث كانت زيارة أماكنها صعبة جدا أو مستحيلة بسبب مواقعها، وتكاليف السفر، والهواجس الأمنية. وفيما يلي استنتاجات مراجعة مكتب المفتش العام حول الـ27 حصناً لهذا الربع:

- بدا 15 موقعاً مكتملاً ولم تظهر أية علامات على أنها لم تحقق شروط العقد.
- تم تحديد 3 مواقع، وأكدها الموقع الجغرافي، لكن لم يكن من الممكن تقييم حالة المواقع بسبب محدودية الصور.
- لم يكن ممكناً تحديد موقعين باستخدام الإحداثيات الجغرافية المتوفرة.
- لم تتماثل 4 مواقع تماماً مع المخططات الأصلية التي قدمها المتعاقد لحصون "الطراز سي" الحدودية. لكن ذلك لا يعني أنها لم تلتزم بمواصفات العقد: الاستثناءات مسموح بها مع موافقة المتعاقد لتصميم الحصون وبنائها.
- كان السور الأمني المحيط بالموقع غير موجود في أحد المواقع.

ووضع مكتب المفتش العام ، بمشاركة الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغروفضائية والمركز الوطني للمعلومات الاستخباراتية الأرضية منتجات تصويرية لـ121 حصناً في جميع أنحاء العراق.

تحليل صور مكتب المفتش العام

ابتكر محلل تصوير مكتب المفتش العام خلال هذا الربع 35 منتجاً تصويرياً باستخدام صور الأقمار الصناعية والمعلومات التعاقدية المحدودة المتوفرة. ويظهر الشكل (3-2)، المواقع التقريبية لعمليات التقييم التصويرية الجوية التراكمية. ولم يتم تحديد مكان ثلاثة مشاريع حسب الإحداثيات المواقع المعطاة. وتقدم هذه الصور تقييماً بصرياً للتقدم الحاصل في مواقع إعادة الإعمار في جميع أنحاء العراق. ويتشاطر مكتب المفتش العام المنتجات التصويرية مع الوكالات المتعاقدة مع الحكومة لتحديث معلوماتهم حول المشاريع وتحديد أية نواقص بيّنة. وقد قيم مكتب المفتش العام وراجع هذه المرافق خلال فترة التقرير:

- 27 موقعاً حدودياً
- 4 بنايات حكومية
- قاعدتان عسكريتان
- ثكنة عسكرية واحدة
- محطة كهرباء واحدة.

وتستخدم منتجات الدعم التصويرية- بما فيها المنظر العام للموقع، والزيارات المفاجئة لمواقع المشاريع، وتقييمات المواقع- للتحضير لزيارة المواقع وتحديد المشاكل المحتملة. وتمرر المعلومات التي تجمع من تحليل المواقع إلى الموظفين الملائمين لمزيد من التحليل. وتؤكد تحاليل الصور أماكن المواقع والتقدم التقريبي في العمل.

الصورة الجوية 5. منظر عام لقاعدة عسكرية في العراق

الشكل 3-2

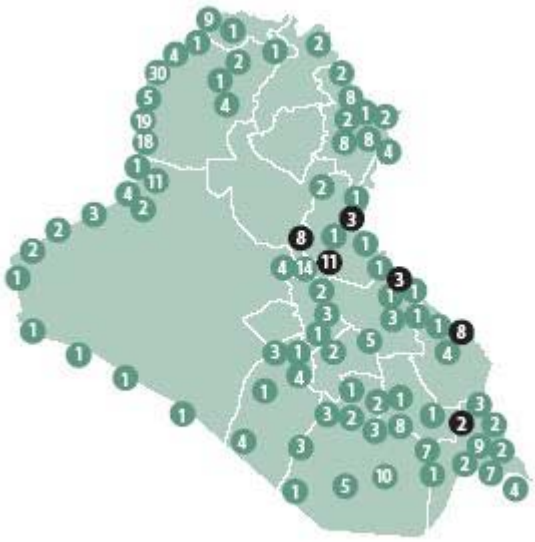

المواقع التقريبية لتقييمات التصوير الجوي التراكمي

ربع السنة الحالي
أرباع السنة الأخرى

دعم مكتب المفتش العام

قدم محللو الصور الجوية في مكتب المفتش العام هذا الربع صوراً إلى مديرية شؤون الكونغرس والتدقيق في مكتب المفتش العام ؟ وقدمت هذه الصور نظرة قيمة على إيجازات القسم وتقاريره. ويعمل أفراد فريق مكتب المفتش العام معاً بشكل وثيق لوضع أفضل معلومات ضرورية عن المهمات.

وأنتجت تحاليل مكتب المفتش العام التصويرية في الأرباع الستة الأخيرة، بمشاركة الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغروفضائية والمركز الوطني للمعلومات الاستخباراتية الأرضية، 342 تقييماً ومنتجاً تصويرياً تراكمياً بالأقمار الاصطناعية.

مراقبة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

مراقبة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تحقيقات مكتب المفتش العام

تلاحق تحقيقات مكتب المفتش العام تقارير حول جرائم محتملة أو انتهاكات مدنية وتعمل مع نطاق واسع من وكالات التحقيق لعرض القضايا على نظام القضاء الجنائي.
ولدى مكتب المفتش العام 57 تحقيقاً تتقدم باستمرار، منها 28 تقع حالياً ضمن السيطرة القضائية لوزارة العدل. ومنذ 30 تموز/ يوليو 2007، أدت تحقيقات مكتب المفتش العام إلى النتائج التالية: إدانة 5 أشخاص والحكم عليهم، توقيف 13 شخصاً، وينتظر 5 آخرون المحاكمة في شباط/فبراير 2008 حيث يواجهون 25 اتهاماً. وأدت قضايا مكتب المفتش العام المشتركة أكثر من 30 مذكرة تفتيش. وحتى اليوم فتح مكتب المفتش العام أكثر من 300 قضية.
لدى مكتب المفتش العام حالياً 5 عملاء في بغداد و14 في آرلينغتون، فيرجينيا. وقد تم وزن الموارد والأصول التحقيقية من العراق للتركيز على التحقيقات المتفرعة الرئيسة الحالية في الولايات المتحدة. ولأنه تم تحديد تحقيقات أكثر تعقيداً وشمولية، فقد غادر بعض المستهدفين والأشخاص العراق وعادوا إلى الولايات

المتحدة. وإضافة لذلك، زادت بعض الوكالات الشريكة من موظفيها الإضافيين في العراق أو الكويت، ويعمل مكتب المفتش العام الآن على العديد من التحقيقات المهمة ضمن فرق عمل مشتركة.

العمل القانوني في هذا الربع

صدر الحكم على شخصين في الربع الماضي لدورهما في مؤامرة بلوم- ستين، وهي خطة رشوة وابتزاز فظيعة تتعلق بأكثر من 10 ملايين دولار من أموال إعادة الإعمار. وقد حكم على اللوتينانت كولونيل بروس هوبفينغاردنير بالسجن 21 شهراً وعلى ستيفين ميركيس بسنة ويوم.

في نيسان/إبريل، قام ميركيس بأعمال رسمية لمنفعة فيليب براون، وهو مواطن أميركي عمل وسيطر على شركات بناء وخدمات في رومانيا والعراق قامت بأعمال مع حكومة الولايات المتحدة. بعد ذلك بقليل قبل ميركيس بعرض للعمل و24,000 دولار من بلوم وهو يعلم أن ذلك العمل والمال كانا مقابل أعمال رسمية قام بها لصالح بلوم.

علاوة على ذلك، أوقف الميجور جون كوكيرهام وزوجته مليسا، في سان أنتونيو بولاية تكساس، في 23 تموز/ يوليو 2007. ووجهت لهما تهمة في شكوى جرمية بزعم الرشوة، والتآمر للقيام بالرشوة، وغسيل الأموال خلال عهد كوكيرهام كضابط تعاقد في الجيش. وتشير السجلات التي تم الحصول عليها في القضية إلى أن كوكيرهام ربما تسلم ما يصل إلى 9.6 مليون دولار على شكل دفعات رشوة من ثمانية متعهدين على الأقل في العراق والكويت وتوقع الحصول على ما يبلغ 5.4 ملايين أخرى.

وفي 24 تموز/ يوليو، ألقي القبض على كارولين بليك في سنيفيل بولاية تكساس، في الشكوى الجنائية نفسها التي قبض فيها على أخيها، الميجور كوكيرهام. ومكتب مكتب المفتش العام هو واحد من الوكالات الشريكة التي تقوم بالتحقيق مع وحدة مكافحة الاحتيال في عمليات الشراء الكبرى في قسم التحقيق الجنائي في الجيش الأميركي، وجهاز التحقيق الجنائي الدفاعي في وزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفدرالي.

ويحيل مكتب المفتش العام أيضا القضايا إلى إدارة عمليات الحظر والتعليق في حكومة الولايات المتحدة. وحتى تاريخه، أوقفت سلطات المراقبة الفعالة 20 شركة وشخصا، وحظرت 14 شخصا، وتفكر في حظر 7 آخرين، باستخدام قواعد قائمة للحفاظ على العملية القانونية. أنظر الملحق كيه لتفاصيل عمليات التعليق والحظر.

فرق عمل التحقيق

طور مكتب المفتش العام علاقات لتشكيل فرق عمل مع وكالات أخرى منخرطة في المراقبة في العراق، ومنها مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، وقيادة التحقيق الجنائي الدفاعي، ومكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والجهاز التنفيذي في الهجرة والجمارك.

قبل أكثر من عامين، شكل مكتب المفتش العام قوة العمل التحقيقية الخاصة بإعادة إعمار العراق التي مزجت بين جهود جهاز ضريبة الدخل ووزارة الأمن الوطني، ومكتب التنفيذ في الهجرة والجمارك، ومكتب التحقيقات الفدرالي، ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية. تابعت قوة العمل مؤامرة بلوم- ستين بنجاح وواصلت العمل على عدد من الأدلة التي ظهرت في تلك القضية.

وقد انتقل فريق العمل التحقيقي الخاص/مركز العمليات المشتركة من مقر مكتب المفتش العام إلى مقر مكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن العاصمة. وتتواصل الجهود لتوسيع تلك الخدمات التنسيقية. وإضافة إلى مكتب المفتش العام ، تتضمن الوحدة الدولية لمكافحة فساد التعاقد، وحدة مكافحة الاحتيال في عمليات الشراء الكبرى في قسم التحقيق الجنائي في الجيش، وجهاز التحقيق الجنائي الدفاعي، ومكتب التحقيقات الفدرالي، ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومكتب المفتش العام.

يشكل مكتب المفتش العام جزءاً من وحدة مكافحة الاحتيال في عمليات الشراء الكبرى، وهي مبادرة تابعة لوزارة العدل مع كثير من الوكالات المساهمة. وقد جمعت المبادرة جهود تنسيق وموارد هامة في وزارة

العدل لتتعامل مع التبذير، والاحتيال، والفساد. وخلال الربعين التاليين، يتوقع أن توفر هذه الجهود نتائج مهمة في مذكرات البحث، والمقاضاة، والاعتقال، وإصدار الأحكام.
إن مكتب المفتش العام مشارك فاعل في مكافحة الاحتيال في أمور الشراء التي ينخرط فيها مواطنون أميركيون أو شركات تستخدم الدولارات المخصصة للعراق. ويعمل محققو مكتب المفتش العام بشكل وثيق مع ثلاثة أقسام في وزارة العدل كجزء من هذا العمل:

- قسم مكافحة التكتلات الاحتكارية.
- القسم المدني، التشريعات التجارية.
- القسم الجنائي: الاحتيال، النزاهة العامة، وتبييض الأموال.

ويساعد مكتب المفتش العام ، بالتعاون مع قسم الدعاوى التجارية في وزارة العدل، في ثماني قضايا إفشاء (مزاعم لمفتشين يحتمل أن تقود إلى توجيه اتهامات وفقاً لمرسوم الادعاءات المزيفة لصالح الحكومة) وبضعة قضايا مدنية.
كما يواصل فريق عمل برنامج الزيادة المدني اللوجستي في روك آيلاند بولاية إيلينوي، في الادعاء بقضايا الاحتيال وغيرها من السلوك الجرمي المتعلق بإعادة الإعمار في العراق. ويتكون الأعضاء من مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة، المقاطعة الوسطى في إيلينوي؛ ومكتب التحقيقات الفدرالي، وجهاز ضريبة الدخل، وجهاز التحقيق الجنائي الدفاعي؛ وقسم التحقيق الجنائي في الجيش الأميركي. ومع أن مكتب المفتش العام ليس عضواً في هذا الفريق إلا أنه يتناول قضايا قوة العمل لإظهار السورة الشاملة للاحتيال في العراق.

ولتنسيق جهود المراقبة في العراق، شكل مكتب المفتش العام ، قبل ثلاثة أعوام، المجلس العام للمفتشين في العراق الذي يجمع كل وكالة لها سلطة رقابية في العراق في اجتماعات ربعية. وهدف المجلس العام هو نزع فتيل المواجهة وتنسيق جهود إشراف الوكالات الأعضاء في العراق.

الخط الساخن لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسهل خط مكتب المفتش العام الساخن الإبلاغ عن الاحتيال، والهدر، والإساءة، وسوء الإدارة، وعمليات الاسترداد في جميع البرامج المتعلقة بجهود إعادة الإعمار في العراق التي يمولها دافعو الضرائب في الولايات المتحدة. ويتم تحويل القضايا التي تصل عن طريق خط مكتب المفتش العام الساخن غير المرتبطة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو ببرامج وعمليات سلطة التحالف المؤقتة السابقة إلى الكيان المتخصص. ويتلقى خط مكتب المفتش العام الساخن اتصالات سيارة، وهاتفية، وبالفاكس، وعن طريق الإنترنت من أناس في العراق، والولايات والمتحدة، ومن جميع أنحاء العالم.

تقارير الربع الثاني

بحلول 30 حزيران/يونيو 2007، كان مكتب المفتش العام قد ابتدأ 589 قضية، 57 منها ما زالت مفتوحة. أنظر الجدول (3-3) لملخص هذه القضايا.

قضايا جديدة

خلال فترة التبليغ المعنية، وصل إلى خط مكتب المفتش العام الساخن 22 شكوى جديدة، بحيث بلغ المجموع التراكمي 589 قضية على الخط الساخن. وقد قسمت الشكاوى إلى الفئات التالية:

- 15 حالة تحايل على العقود.
- 3 قضايا مسائل شخصية.
- 3 قضايا متفرقة.
- 1 قضية سوء إدارة.

ويتلقى خط مكتب المفتش العام الساخن معظم التقارير حول ما يفهم أنها قضايا احتيال، وهدر، وسوء إدارة، واسترداد عن طريق البريد الإلكتروني.

وتلقى خط مكتب المفتش العام الساخن الشكاوى الـ22 الجديدة من المصادر التالية:

- 19 عن طريق البريد الإلكتروني.
- 1 مكالمة لخط مكتب المفتش العام الساخن.
- 1 فاكس لخط مكتب المفتش العام الساخن.
- 1 شكوى عن طريق البريد العادي.

الجدول 3-3
موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في 31 آذار/مارس 2007.

قضايا مفتوحة	
تحقيقات	49
تدقيق	8
مجموع القضايا المفتوحة	57

القضايا المنتهية	الربع الأول 2007	الربع الثاني 2007	تراكمي*
قانون حرية الإعلام	0	0	4
مراجعة قيادة الدعم التشغيلي (OSC)	0	0	2
عمليات مساعدة	0	0	44
قضايا صُرف النظر عنها	5	6	106
قضايا أحيلت	8	10	219
عمليات تفتيش	0	0	79
تحقيقات	3	0	69
تدقيق	0	0	9
مجموع القضايا المنتهية	16	16	532
المجموع التراكمي للقضايا المفتوحة والمنتهية			589

* تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء تشغيل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام، من 24 آذار/مارس 2004- حتى 30 حزيران/يونيو 2007

القضايا المنتهية

تم إغلاق 16 قضية من قضايا الخط الساخن خلال هذا الربع:

- 10 قضايا تم تحويلها إلى المفتش العام في وكالات أخرى.
- 6 قضايا رفضت لنقص المعلومات أو لأنها كانت خارج نطاق تخويل مكتب المفتش العام التحقيقي.

الشكاوى المحوّلة

بعد مراجعة معمقة، تم تحويل 10 شكاوى إلى وكالات خارجية من أجل حل مناسب:

- قضيتان تم تحويلهما إلى قيادة التعاقد المشتركة في العراق/أفغانستان.
- 4 تم تحويلها إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- 4 تم إرسالها إلى المفتش العام في القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام

سجل موقع مكتب المفتش العام www.sigir.mil خلال فترة التبليغ الحالية النشاطات التالية:

- زار نحو 1.100 مستخدم موقع مكتب المفتش العام كل يوم.
- جاء معظم المستخدمين من داخل الولايات المتحدة (87%). أما الباقون (13%) فكانوا من 162 بلدا تقع بشكل أساسي في أوروبا الغربية (4%)، وآسيا (3%)، والشرق الأوسط (2%).
- استخدم القسم العربي من الموقع أكثر من 850 زيارة.
- نسبة مئوية كبيرة من الزوار كانوا من الوكالات الحكومية وعلى رأسها وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس النواب.
- زار المستخدمون قسم تقارير مكتب المفتش العام أكثر من أي مكان آخر.
- كانت أكثر الوثائق التي تم تكرار تنزيلها هي تقارير مكتب المفتش العام الربعية الأكثر حداثة.

مراقبة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تحديث التشريعات

سن تشريعات جديدة

في 25 أيار/مايو 2007، صادق الرئيس على القانون العام 110-28 الذي خصص 35 مليون دولار لميزانية مكتب المفتش العام العملياتية، لكي يبقى عاملاً حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2008.

تشريعات أخرى

- *الاحتيال المرتبط بالعمل العسكري، أو الإغاثة، أو إعادة الإعمار:* في 15 أيار/ مايو 2007، أبلغ السناتور ليهي، رئيس اللجنة القضائية، إس 119، "لحظر الاستغلال والاحتيال المرتبط بالعمل العسكري، والإغاثة، وجهود إعادة الإعمار، ولغير ذلك من الأغراض" (تقرير مجلس الشيوخ 110-66). ويناقش تقرير اللجنة شهادة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 20 آذار/مارس 2007، ستيوارت دبليو بووين جونيور، أمام اللجنة.
- *سلطة مكتب المفتش العام والأمور المرتبطة بها- تدابير التخصيص:* في 22 حزيران/يونيو 2007، أصدر مجلس النواب القرار إتش آر 2764، الذي "خصص الأموال لوزارة الخارجية، والعمليات الأجنبية، والبرامج المرتبطة بها للعام المالي المنتهي في 30 أيلول/ سبتمبر 2008، وغيرها من الأغراض". ويحتوي إتش آر على بند، القسم 696، الذي يجري المزيد من التعديل على القسم 3001 من بي إل 108-106، كما هو معدل، لـ:

(1) النص على أن يمارس المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق السلطات المنصوص عليها في القسم 3161 من العنوان 5، قانون الولايات المتحدة، دون الإشارة إلى بعض التقييدات المنصوص عليها بهذا الخصوص،

(2) النص على أن تؤخذ الأموال المخصصة أو التي تتوفر ما عدا ذلك للسنتين الماليتين 2007 و2008 بالاعتبار في تحديد التاريخ النهائي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،

(3) إضافة قاعدة البناء التي تقول إنه من أجل أغراض تنفيذ مهمات المفتش العام، وأي أموال للولايات المتحدة تخصص أو تتوفر للسنوات المالية 2006 وحتى نهاية 2008 لإعادة إعمار العراق، بغض النظر عن وجهة هذه الأموال، ينبغي أن تعتبر كميات مخصصة أو ما عدا ذلك متوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، و

(4) تعديل القسم 1054(أ) من بي إل 109-364 لوضع تعديل مشابه للتعديل الحاصل على (3) أعلاه.

- *سلطة مكتب المفتش العام وتدابير التخويل الدفاعي ذي العلاقة:* في 17 أيار/مايو 2007، أقر المجلس إتش آر1585 "لتخويل مخصصات السنة المالية 2008 للنشاطات العسكرية لوزارة الدفاع، لعمليات البناء العسكري، والنشاطات الدفاعية لوزارة الطاقة، ليفرض قوة المستخدمين العسكريين لمثل هذه السنة المالية، وغيرها من الأغراض. ويتضمن القرار إتش آر 1585 بندا، قسم 1212، يعدل القسم 3001 من بي إل 108-106، كما هو معدل، لاستبدال الإشارات الواردة في القسم 3001 إلى "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق" مع إشارة إلى "المبالغ المخصصة أو المتوفرة ما عدا ذلك لإعادة إعمار العراق".

ويقدم المرسوم هذا التعريف لتلك الكلمات: "مبالغ مخصصة أو ما عدا ذلك تم توفيرها لأي سنة مالية- (أ) لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، صندوق قوات الأمن في العراق، وبرنامج القائد للاستجابة للطوارىء التابع للقائد المخول تحت القسم 1202 من سلطة الدفاع الوطني للعام المالي 2006 (القانون العام 109-163؛ 119 ستات 3455-3456)؛ أو (ب) للمساعدة على إعادة إعمار العراق تحت (1) صندوق دعم الإقتصاد (ESF) المسموح به بموجب الفصل 4 القسم 2 من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 (22 يو إس سي 2346)؛ (2) القانون الدولي لمكافحة المخدرات حساب تطبيق القانون المسموح به بموجب القسم 481 من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 (22 يو إس سي 2291)؛ أو (3) أي بند آخر من القانون".
وكما ورد في تقرير اللجنة، تقرير المجلس 110-146 (الصفحة 404)، فإن التغيير سيزيد من مسؤوليات مكتب المفتش العام عن طريق تضمين جميع أموال إعادة الإعمار المتوفرة بغض النظر عن المصدر أو السنة المالية. إن السلطة المتعلقة بأموال معينة لإعادة الإعمار مقدمة للعراق في السنة المالية 2005 غير واضحة حالياً؛ أما بالنسبة لتاريخ هذا التقرير الربعي، فإن السلطة لا تمتد لتتضمن أي تمويل لإعادة الإعمار للعام المالي 2007 أو ما وراءه.

المثول أمام الكونغرس

خلال الشهور الستة الأولى من 2007، مثل مسؤولون من مكتب المفتش العام المرات الإثنتي عشرة التالية أمام لجان من الكونغرس:

1. 18 كانون الثاني/يناير 2007- لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب- جلسة استماع حول "مراجعة إعادة إعمار العراق". وقدم مكتب المفتش العام تحديثاً للتدقيقات القائمة والمنتهية حديثاً، ومهمات التفتيش، والتحقيقات حول برنامج إعادة بناء العراق.
2. 30 كانون الثاني/يناير 2007- لجنة المخصصات في المجلس، اللجنة الفرعية حول شؤون الدفاع- إيجاز حول "منح العقود في العراق". ناقش مكتب المفتش العام استنتاجات تدقيق حديث حول قوات الأمن العراقية.
3. 6 شباط/فبراير 2007- لجنة المجلس حول الإشراف والإصلاح الحكومي- جلسة استماع حول "انخراط الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق". قدم مكتب المفتش العام ملخصاً لتدقيق عام 2005 حول سيطرة سلطة التحالف المؤقتة على الأموال العراقية الموجودة في صندوق تنمية العراق.
4. 8 شباط/فبراير 2007- لجنة المخصصات في المجلس، اللجنة الفرعية حول عمليات الدولة والخارجية والبرامج المتعلقة- جلسة استماع حول "مراجعة الإشراف على إعادة إعمار العراق". وقدم مكتب المفتش العام ملخصاً عاماً لعمليات التدقيق الجارية، والتفتيش، والتحقيقات، وتقارير حول الدروس المكتسبة، وناقش التنسيق مع منظمات الإشراف والرقابة الأخرى في مجلس المفتش العام في العراق.
5. 15 شباط/فبراير 2007- لجنة المجلس حول الإشراف والإصلاح الحكومي- جلسة استماع حول "عقود الولايات المتحدة في العراق". راجع مكتب المفتش العام الإشراف على برنامج إعادة إعمار العراق، بما في ذلك نظرة على نقاط التقصير في عملية تلقي رسوم منح العقود، والفشل في إنهاء بناء 150 مركزاً صحياً عاماً خطط لها، والمشاكل التي تمت مواجهتها في مشروعي مستشفى الأطفال في البصرة وكلية الشرطة في بغداد.
6. 9 آذار/مارس 2007- لجنة القوات المسلحة في المجلس، اللجنة الفرعية للإشراف والتحقيق- جلسة استماع عن "قوات الأمن العراقية". ناقش نائب المفتش العام استنتاجات تدقيقين: أحدهما بشأن الخطط اللوجستية لقوات الأمن العراقية الذي وجد قصوراً في قدرة وزارتي الداخلية والدفاع، وتدقيق

حول أسلحة قوات الأمن العراقية وجد أن وزارة الدفاع لم تلتزم بشكل كامل بمتطلبات تسجيل الأرقام المتسلسلة للأسلحة التي اشتريت للعراق.

7. 20 آذار/مارس 2007- اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ- جلسة استماع حول "تحقيقات مكتب المفتش العام في العراق". قدم مكتب المفتش العام نظرة عامة حول عمل مكتب المفتش العام التحقيقي في العراق وناقش ما إذا كان ما يعمل كافياً لمكافحة الاحتيال في العراق.
8. 22 آذار/مارس 2007- لجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ- جلسة استماع حول "مكتب المفتش العام والدروس المكتسبة: إدارة البرامج والمشاريع". أصدر مكتب المفتش العام التقرير الثالث حول مكتب المفتش العام والدروس المكتسبة الذي ركز على إدارة البرامج والمشاريع. ومن بين التوصيات الهامة أن يفكر الكونغرس بتدبير إصلاحي مثل "غولدووتر-نيكولز" للترويج الأفضل لاندماج وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية؛ وتوضيح من هو المسؤول عن إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع؛ وإدماج السكان المحليين والممارسات على جميع مستويات عملية التخطيط والتنفيذ.
9. 27 آذار/مارس 2007- لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، اللجنة الفرعية حول العلاقات الدولية، وحقوق الإنسان، والمراقبة، وحول الشرق الأوسط وجنوب آسيا- لجنة استماع حول "هل يمكن للعراق دفع تكاليف إعادة بنائه بنفسه"؟ راجع مكتب المفتش العام بعض المتغيرات الهامة القائمة في عملية إعمار العراق، بما فيها الفساد، تنفيذ الميزانية، وقدرة الحكومة العراقية، مستنتجاً أن بعض الوقت سيمر قبل أن يكون للعراق موارده المالية والفنية للقيام بعملية إعادة إعمار عالية الوتيرة لوحده.
10. 10 أيار/مايو 2007- لجنة المخصصات في المجلس، اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية- جلسة استماع حول "منح العقود في عملية إعادة إعمار العراق". وعرض مساعد المفتش العام لشؤون التدقيق في مكتب المفتش العام التحديات التي تواجهها عملية منح العقود لإعادة إعمار العراق، وقدم عرضا شاملا للدروس المستفادة، وعرض سلسلة من دراسات الحالة من عمليات التدقيق والتفتيش في مكتب المفتش العام .
11. 22 أيار/مايو 2007- لجنة الشؤون الخارجية في المجلس- لجنة استماع حول "العراق: هل تفشل إعادة الإعمار"؟ قدم المفتش العام الخاص، الذي كان قد عاد حديثا من زيارته السادسة عشرة إلى بغداد، تقييما محدثا عن الأحوال هناك. وإضافة إلى مراجعة شاملة عن الجهود الحالية لإعادة الإعمار والإشراف في العراق، نظرت الشهادة إلى التمويل المستقبلي للإغاثة وإعادة الإعمار من أجل مسائلة محسنة.
12. 19 حزيران/يونيو 2007- لجنة الشؤون القضائية في المجلس، اللجنة الفرعية حول الجريمة، والإرهاب، والأمن الوطني- جلسة استماع حول "استغلال الحرب للربح وغيرها من جرائم المتعاقدين المرتكبة ما وراء البحار". قدم مكتب المفتش العام عرضاً شاملاً عن الفساد في العراق ودعم حكومة الولايات المتحدة لتطوير مبادرات مهمة لمكافحة الفساد لحكومة العراق. كما قدم مكتب المفتش العام أيضا نظرة شاملة عن عمليات التحقيق الجارية وناقش التشريع المقترح أمام الكونغرس حول "أرباح الحرب".

القسم

4

مراقبة الوكالات الأخرى

مقدمة
تدقيق الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

مراقبة الوكالات الأخرى

مقدمة

شكل مكتب المفتش العام في آذار/ مارس 2004 مجلس المفتش العام في العراق[1] لتوفير منتدى لمناقشة الإشراف والمراقبة في العراق وتعزيز التعاون والتعاضد بين المفتشين العامين للوكالات التي تشرف على أموال إعادة إعمار العراق. ويجتمع ممثلون من المنظمات الأعضاء كل ربع عام

لتبـادل تفاصـيل عمليـات التـدقيق الراهنـة والمـستقبلية، وتحديـد فـرص التعـاون، وتقلـيص التكـرار إلـى حده الأدنى.
وقـد عقـد أحـدث الاجتماعـات فـي 15 أيـار/مـايو 2007 فـي مكتـب المفـتش العـام فـي آرلينغتـون بولايـة فيرجينيا. وشارك في الاجتماع:

- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع.
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية.
- وكالة التدقيق في الجيش الأميركي.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام.
- مكتب المحاسبة الحكومية.
- وكالة تدقيق العقود في وزارة الدفاع.
- مكتب وكالة الاستخبارات العسكرية، مكتب المفتش العام.
- مكتب المفتش العام في الجيش.
- مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق .

ويطلب مكتب المفتش العام في كل ربع تحديثات من المنظمات الأعضاء حول نشاطات المراقبة المنتهية، والجارية، والمخطط لها.
ويلخص هذا القسم عمليات التدقيق والتحقيق التي أبلغ بها مكتب المفتش العام هذا الربع من قبل مكتب المفتش العام في وزارات الدفاع، والخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومكتب المساءلة الحكومية، ووكالة تدقيق العقود في وزارة الدفاع، ووكالة التدقيق في الجيش الأميركي. لتحديثات وكالة تدقيق العقود في وزارة الدفاع أنظر الملحق إل. وزارتي المالية والتجارة لم تكملا أو تبدءا أية تدقيقات هذا الربع.

تدقيقات الوكالات الأخرى

يحدّث هذا القسم التدقيقات التي أرسلتها المنظمات الأعضاء في مجلس المفتش العام في العراق إلى مكتب المفتش العام:

- لنشاط تقارير المراقبة المنجزة حديثاً، أنظر الجدول (4-1).
- لنشاطات تقارير الإشراف الجارية لوكالات الولايات المتحدة الأخرى خلال فترة التقرير، أنظر الجدول (4-2).
- لمزيد من المعلومات عن تدقيقات الوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات التدقيق، أنظر الملحق إل.
- لقائمة تاريخية كاملة بعمليات التدقيق والمراجعة حول إعادة الإعمار في العراق من قبل جميع الكيانات، أنظر الملحق إم.

الجدول 4-1
تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً من قِبَل الوكالات الأميركية الأخرى حتى 2007/6/30

#	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
1	وزارة الدفاع	D-2007-107	2007/6/27	سياسة شراء المركبات المصفحة.
2	وزارة الدفاع	D-2007-105	2007/6/21	انصياع قيادة نقليات الولايات المتحدة لسياسة وزارة الدفاع حول استخدام وسائل المواصلات التجارية.
3	وزارة الدفاع	D-2007-090	2007/5/3	إدارة الذخائر المخزنة مسبقاً.
4	وزارة الدفاع	غير متوفر	2007/4/2	مرسوم مكافحة النقص تفتيش عملية الصيانة والتخصيص الحسابين214202 و2152020.
5	وزارة الدفاع	غير متوفر	2007/6/14	بحث تدقيقي حول عقود وزارة الدفاع الممنوحة لشركة بارسونز فروعها.

6	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-525T	2007/4/23	تثبيت وإعادة إعمار العراق: ظروف العراق تساعد على الاحتيال والهدر، والإساءة.
7	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-662R	2007/4/27	لوجستيات الدفاع: الحاجة لتحسين الإدارة والإشراف لسيطرة أفضل على مكتسبات الخدمة في وزارة الدفاع.
8	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-627T	2007/9/5	تثبيت وإعادة إعمار العراق: دعم التحالف والتزامات المانحين الدوليين.
9	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-832T	2007/5/10	لوجستيات الدفاع: الحاجة لتحسين الإدارة والإشراف لسيطرة أفضل على استحواذات الخدمة في وزارة الدفاع.
10	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-677	2007/5/15	إعادة إعمار العراق: الحاجة لخطة إستراتيجية متكاملة للمساعدة في إعادة قطاعي النفط والكهرباء في العراق.
11	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-783T	2007/5/18	الحرب العالمية على الإرهاب: التزامات وزارة الدفاع المعلنة.
12	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-699	2007/5/23	العمليات العسكرية: استخدام وزارة الدفاع لدفعات التعويض والتعزية في العراق وأفغانستان.
13	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-906R	2007/5/25	استنتاجات مكتب المحاسبة الحكومي وتوصياته حول أنظمة التقاعد في وزارة الدفاع وإدارة المحاربين القدماء.
14	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-759	2007/8/6	استحواذات الدفاع: تحليل العمليات المستخدمة لتقييم أنظمة الحماية العاملة.
15	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-749	أيار/ مايو/2007	العمليات العسكرية: النشاطات اللازمة لتحسين منهج وزارة الدفاع في استقرار العمليات وتعزيز التخطيط بين الوكالات.
16	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-004-P	2007/5/3	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ نشاطات الاتصالات في العراق.
17	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-005-P	2007/6/6	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ نشاطات التخطيط في العراق والتبليغ عنها بموجب القسم 2207 من القانون العام 106-108.

الجدول 4-2
نشاطات الإشراف الجارية للوكالات الأميركية الأخرى، حتى 2007/6/30

	الوكالة	رقم المشروع	تاريخ ابتدائه	وصف المشروع
1	وزارة الدفاع	D-2007-D000FB-0198.000	2007/6/19	أموال مخصصة لأفغانستان والعراق تمت معالجتها عبر صندوق الائتمان الخارجي العسكري.
2	وزارة الدفاع	D-2007-D000CK-0201.00	2007/6/18	أموال العمليات والصيانة لعقود البناء العسكري للحرب الدولية على الإرهاب
3	وزارة الدفاع	D2007-D000LD-0129.000	2007/4/13	إدارة سلاح مشاة البحرية لبرامج استعادة العافية/الإبلاغ وإعادة التأسيس.
4	وزارة الدفاع	D2007-D000AS-0157.000	2007/3/6	مزاعم حول الخط الساخن تتعلق بنظام التعريف المتري للوصول إلى عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
5	وزارة الدفاع	D2007-DINT01-0092.001	2007/6/14	مراجعة للموارد الاستخباراتية في قوة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب وقيادة العمليات الخاصة لدعم عملية الحرية المتواصلة- الفلبين
6	وزارة الدفاع	D2007-DINT01-0092.002	2007/6/14	تقييم لنشاطات وزارة الدفاع الاستخباراتية، والرصدية، والاستكشافية دعما لقيادة الولايات المتحدة في الباسيفيكي لشن عملية الحرية المتواصلة- الفلبين
7	وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0038.001	2007/4/19	تقييم دعم وزارة الدفاع لقوات الأمن العراقية (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية) مكاتب المفتش العام
8	وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0137	2006 /7/24	وزارة الدفاع/قسم إدارة شؤون المحاربين القدامى، مشروع المفتشين

				العامين بين الوكالات لرعاية العملية الانتقالية
9	وزارة الدفاع	D2006-D000LQ-0254.000	2006/9/5	تدقيق حول مياه الشرب والمياه غير الصالحة للشرب في العراق
10	وزارة الدفاع	D2006-D000LH-0246.000	2006/8/30	تدقيق لعملية تفتيش الجيش في برنامج إعادة التأسيس لمعدات الوحدات العائدة من عملية حرية العراق
11	وزارة الدفاع	D2006-D000AE-0225.000	2006/7/31	تدقيق القبول المشروط وإنتاج مركبات الجيش التكتيكية المتوسطة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب
12	وزارة الدفاع	D2006-D000AE-0241.000	2006/8/4	تدقيق حول استخدام وزارة الدفاع للتمويل الإضافي الموفر للشراء والبحث، والتطوير، والفحص، والتقييم
13	وزارة الدفاع	D2006-D000FL-0208.000	2006/5/23	تدقيق السيطرة الداخلية على الدفعات خارج البلاد
14	وزارة الدفاع	D2007-D000LF-0032.000	2006/11/30	تدقيق الأموال الإضافية المستخدمة للدعم الطبي في الحرب العالمية على الإرهاب
15	وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0199.000	2007/6/22	بحوث حول السيطرة على إدارة المتعاقدين
16	وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0054.000	2006/11/9	تدقيق حول شراء، وتوزيع، واستخدام الستر الواقية من الرصاص في وزارة الدفاع

الجدول 4-2 (تابع)

17	وزارة الدفاع	D2007-D000LC-0051.000	2006/12/14	تدقيق حول ممارسات التوظيف المستخدمة لتعيين مستخدمي السلطات الانتقالية في العراق
18	وزارة الدفاع	D2007-DINT01-0092.000	2006/12/15	تدقيق الدعم الاستخباراتي المقدم من وزارة الدفاع إلى القادة العسكريين في عملية الحرية المتواصلة وعملية حرية العراق.
19	وزارة الدفاع	D2006-DIPOE3-0038	2006/7/15	الدعم الاستشاري لمكتبي المفتش العام في وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين
20	وزارة الدفاع	D2007-DIPOE3-0256.000	2006/8/23	مبادرة البينية لمكافحة الفساد والحكم المبدئي في العراق
21	وزارة الدفاع	D-2006-D000LD-0062.000	2005/12/15	إدارة سلسلة التزويد بالملابس، والمعدات الفردية، والأدوات، واللوازم الإدارية
22	وزارة الدفاع	D-2007-D000FD-0145.000	2007/5/3	الرقابة الداخلية على أموال سلاح الجو العام، والنقد، وغيرها من الأصول المالية
23	وزارة الدفاع	D2007-D000FN-0142.000	2007/2/22	الرقابة الداخلية على أموال البحرية العامة، والنقد، وغيرها من الأصول المالية الموجودة خارج بر الولايات المتحدة
24	وزارة الدفاع	D2007-D000LQ-0141.000	2007/2/15	إدارة صندوق قوات الأمن العراقية- 3
25	وزارة الدفاع	D2007-D000FP-0122.000	2007/2/9	السيطرة الداخلية على المال النقدي في الجيش وغيره من الأصول المالية الموجودة خارج بر الولايات المتحدة
26	وزارة الدفاع	D2007-D000LH-0108.000	2007/1/5	تدريب وزارة الدفاع لقوات مشاة الولايات المتحدة الداعمة لعملية حرية العراق
27	وزارة الدفاع	D-2007-D000CK-0144.000	2007/2/16	تدقيق الأبحاث حول قضايا تعاقد وزارة الدفاع المتعلقة بالحرب العالمية على

				الإرهاب
28	وزارة الخارجية	غير مذكور	2006/4/19	تدقيق منحة الصندوق القومي للديمقراطية على الإرهاب
29	وزارة الخارجية	غير مذكور	2005/12/13	فاتورة المكتب الدولي لشؤون مكافحة المخدرات وتطبيق القانون لتدقيق مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن
30	وزارة الخارجية	غير مذكور	غير مذكور	مراجعة للتنافس الشرائي: مجمع السفارة، بغداد
31	مكتب المحاسبة الحكومي	350947	2006/11	السنة المالية 2007 الحرب العالمية على الإرهاب
32	مكتب المحاسبة الحكومي	351017	2007/3	المنظمة المشتركة لهزيمة العبوات المصنعة محليا عملية الدعم الاستخباراتي المضاد للعبوات المحلية
33	مكتب المحاسبة الحكومي	351017	2007/3	المنظمة المشتركة لهزيمة العبوات المصنعة محلياً، وإدارة قدرات دعم المنظمة
34	مكتب المحاسبة الحكومي	320484	2007/5	نفقات الميزانية للوزارات العراقية الرئيسة.
35	مكتب المحاسبة الحكومي	320511	2007/6	18 علامة فارقة في العراق.
36	مكتب المحاسبة الحكومي	550994	2007/2	تنفيذ الجيش ومشاة البحرية لاستراتيجيات إعادة تأسيس المعدات.
37	مكتب المحاسبة الحكومي	320411	2006/3	مساءلة الولايات المتحدة حول المعدات المقدمة للقوات العراقية.

الجدول 4-2 (تابع)

38	مكتب المحاسبة الحكومي	350853	2006/9	استعداد أسلحة الجيش والبحرية
39	مكتب المحاسبة الحكومي	320424	2006/7	قدرة الوزارات العراقية
40	مكتب المحاسبة الحكومي	120596	2006/11	إعادة تسوية النفط العراقي
41	مكتب المحاسبة الحكومي	350948	2006/12	العوامل التي تؤثر على دعم الولايات المتحدة لقوات الأمن العراقي
42	مكتب المحاسبة الحكومي	320437	2006/8	المتمردون، الميليشيات وغيرهم من المجموعات المسلحة في العراق
43	مكتب المحاسبة الحكومي	320461	2006/10	جهود بث الاستقرار في العراق وتحقيق ظروف تسمح بخفض عدد القوات الأميركية
44	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A2006-ALL-0246 A-2007-ALL-0212	2005/1/3	تدقيق لوجستيات برنامج الزيادة
45	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A2006-ALL-0397	2006/6/26	عمليات التقهقر في جنوب شرق آسيا
46	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A2006-ALL-0329	غير مذكور	تدقيق تعاقد قيادة الجيش الأميركي في جنوب غرب آسيا-الكويت
47	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A2006-ALL-0081	غير مذكور	إدارة شحن الحاويات في جنوب غرب آسيا
48	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير مذكور	غير مذكور	تدقيق مكتب برنامج مساعدات الكوارث الخارجية في العراق
49	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير مذكور	غير مذكور	تدقيق فرق إعادة الإعمار في محافظات العراق
50	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير مذكور	غير مذكور	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ وشراكات المحافظات المحلية في العراق
51	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير مذكور	غير مذكور	تدقيق استدامة نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في قطاع الكهرباء في العراق.

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار بانتظام مع وكالات حكومية أخرى التي تقوم بالتحريات في العراق. لإحصائيات نشاطات التحقيق التي تقوم بها وكالات أخرى، أنظر الجدول (3-4).

الجدول 4-3
وضع نشاطات التحقيق التي تقوم بها وكالات أميركية أخرى، حتى 2007/6/30

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	القضايا المفتوحة/الجارية
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع	2	2	76
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية	0	0	3
مكتب التحقيقات الفيدرالي	2	1	40
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	2	0	8
فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي/وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية *	7	4	71
المجموع	13	7	198

* وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية (MPFU)

مراقبة الوكالات الأخرى

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل الزيت/النفط
ACC:	Area Control Center (for air traffic control)	مركز مراقبة المنطقة
ACWG:	Anti-corruption Working Group	مجموعة عمل مكافحة الفساد ما بين الوكالات
AFCEE:	Air Force Center for Engineering Excellence	القوات الجوية للامتياز البيئي
AFRN:	Advanced First Responder Network	شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى
ARDI:	Agricultural Reconstruction and Development Program for Iraq	برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق
ATC:	Air Traffic Control	مراقبة حركة الطيران
Bechtel	Bechtel National، Inc.	بكتل ناشونال
BIA:	Basrah International Airport	مطار البصرة الدولي
BIAP:	Baghdad International Airport	مطار بغداد الدولي
BPD:	Barrels Per Day	برميل في اليوم/برميل زيت في اليوم
BSA:	Board of Supreme Audit	مجلس التدقيق الأعلى
CAP:	Community Action Program	برنامج عمل المجتمع المحلي
CBI:	Central Bank of Iraq	المفتش العام لبرنامج العمل الموحد
CBTC:	Communications-Based Train Control	نظام مراقبة القطارات المستند الى الاتصالات
CCCI:	Central Criminal Courts Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CEFMS:	U.S. Army Corps of Engineers Financial Management System	نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي
CERP:	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CFN:	Consolidated Fiber Network	شبكة الألياف البصرية الموحدة
CHRRP	Commanders Humanitarian Relief and Reconstruction Program	برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للقادة/للقائد
CID:	U.S. Army Criminal Investigation Division	فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي
CMC:	Communications and Media Commission	لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
CMMS:	Computerized Maintenance Management System	نظام إدارة الصيانة المشغل بالكمبيوتر
Compact	International Compact for Iraq	الميثاق الدولي للعراق (الميثاق)
COR	Contracting Officer Representative	ممثل ضابط التعاقد
COSIT:	Central Office for Statistics and Information Technology	المكتب المركزي للإحصاءات

CPA:	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPA-IG:	Collation Provisional Authority Inspector General	سلطة الائتلاف المؤقتة-المفتش العام
CPA-OPS:	Collation Provisional Authority Operations	سلطة الائتلاف المؤقتة-
CPI:	Commission on Public Integrity	هيئة النزاهة العامة
DAD:	Donor Assistance Database	قاعدة بيانات مساعدات المانحين
DBE:	Department of Border Enforcement	دائرة فرض أمن الحدود
DCAA:	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS:	Defense Criminal Investigative Service	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DDR:	Disarmament، Demobilization، and Reintegration	وكالة إدارة عقود الدفاع
DFARS:	Defense Federal Acquisition Regulation Supplement	ملحق قانون التملك الفدرالي الدفاعي
DFAS:	Defense Financier and Accounting Services	الخدمات المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع
DFI:	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DFID:	Department for International Development	دائرة التنمية الدولية
DoD:	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG:	Department of Defense Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoE:	Department of Energy	وزارة الطاقة
DoJ:	Department of Justice	وزارة العدل
DoS:	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG:	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DRL:	Bureau of Democracy، Human Rights، and Labor (DoS)	مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل
DynCorp:	DynCorp International، LLC	داين كورب الدولية، المحدودة
EC:	European Commission	المفوضية الأوروبية
EEA:	Emergency، Evacuation، and Accountability	خطة الإجلاء في حالة الطوارئ والمساءلة
EG:	Economic Governance (USAID)	نظام الحكم الاقتصادي
ESF:	Emergency Support Funds	أموال صندوق الدعم للطوارئ
FAR:	Federal Acquisition Regulation	القانون الفدرالي للتملك
FBI:	Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMIS:	Financial Management Information System	نظام إدارة المعلومات المالية
FOB:	Forward Operating Base	القواعد العاملة الأمامية
FPS:	Facilities Protection Service	خدمة حماية المرافق
FRAGO 87:	Fragmentary Order 087	أمر التجزئة رقم 087
FYC:	Fiscal Year	السنة المالية
GAO:	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GOI:	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GOSP:	Gas-Oil Separation Plant	محطة فصل الزيت والغاز
GRD:	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GSU:	Garrison Support Unit	الوحدة العراقية لدعم الحامية

H.R.:	House Resolution	جيغاواط
HHS:	Department of Health and Human Services	وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
HSE	Health، Safety، and Environmental Program	برنامج الصحة والسلامة والبيئة
HVAC:	Heating، Ventilation، and Air Conditioning	التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
IAER:	Iraq Agriculture Extension Revitalization Project	مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي
IAF:	Iraqi Armed Forces	القوات المسلحة العراقية
IAPG:	Investment and Action Plan for Growth	خطة الاستثمار والعمل لأجل التنمية
IAWG:	Iraq Accountability Working Group	مجموعة عمل المساءلة العراقية
ICAA:	Iraqi Civil Aviation Authority	سلطة الطيران المدني العراقي
ICBG:	Iraq Company for Bank Guarantees	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
ICD:	International Cooperation Directorate	فريق عمل فساد العقود الدولية
ICD HQ	Iraqi Civil Defense Headquarters	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDIQ:	Indefinite Delivery/Indefinite Quality	البنك الإسلامي للتنمية
IDP:	Internally Displaced Persons	الأشخاص المهجرين في الداخل
IFF	Iraqi Freedom Force	قوة حرية العراق
IG:	Inspector General	المفتش العام
IGFC:	Iraqi Ground Forces Command	قيادة قوات المشاة العراقية
IIG:	Iraqi Interim Government	الحكومة العراقية المؤقتة
IIGC:	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتين العامين العراقيين
IIGF:	Iraq Interim Government Fund	صندوق الحكومة العراقية المؤقتة
IMF:	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMMDF:	Iraq Middle Market Development Fund	صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية
INL:	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Bureau	مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون
IP:	Iraqi Police	الشرطة العراقية
IPC:	International Plumbing Code	القانون الدولي لأشغال السمكرة
IPS:	Iraqi Payment System	نظام الدفع العراقي
IRD:	International Relief and Development	الإغاثة والتنمية الدولية
IREX	International Research and Exchange Board	مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (ايركس)
IRFFI:	International Reconstruction Fund Facility for Iraq	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق
IRI:	International Republican Institute	المعهد الوطني الدولي
IRMO:	Iraq Reconstruction Management Office	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
IRMS:	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR:	Iraq Republic Railway	السكك لحديدية العراقية
IRRF:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF1:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF2:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
ISF:	Iraqi Security Force	قوات الأمن العراقية
ISFF:	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISOF:	Iraqi Special Operation Forces	قوات العمليات الخاصة العراقية

ITP:	Iraq-Turkey Pipeline	خط أنابيب العراق-تركيا
ITSI:	Innovative Technical Solutions، Inc	شركة تكنيكال سولوشيونزانك
IWC:	International Working Committee	لجنة العمل الدولية
JACC:	Joint Anti-Corruption Council	المجلس المشترك لمكافحة الفساد
JCC-I/A:	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JROC:	Joint Reconstruction Operations Center	مركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار
JOC:	Joint Operations Center	مركز العمليات المشتركة
JPAP:	Joint Priority Action Plan	خطة عمل مشتركة للأولويات
KBR:	Kellogg Brown and Root Services، Inc.	شركة كيلوغ، براون وروث سرفيسز
KRG:	Kurdistan Regional Government	الحكومة الكردية الإقليمية
KV:	Kilovolt	كيلو فولت
LOGCAP:	Logistics Civilian Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
LPG:	Liquefied Petroleum Gas	غاز البترول المسيّل
MDTF:	Multi-Donor Trust Fund	وحدة تحليل المشاريع
MFI:	Micro Finance Institution	مؤسسات التمويلات الصغيرة
MNC-1:	Multi-National Corps-Iraq	القيادة المتعددة الجنسيات في العراق
MNF-I:	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I:	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MPFU:	Major Procurement Fraud Unit	وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية
MSC:	Major Subordinate Commands	القيادات الرئيسية الأدنى رتبة
MSCFD:	Million Standard Cubic Feet Per Day	مليون قدم مربع قياسي في اليوم
MW:	Megawatt	ميغاواط
MWh:	Megawatt Hours	ميغا واط ساعة
NCO:	Non-Commissioned Offices	تقرير عدم التقيّد
NCT:	National Coordination Team	فريق التنسيق الوطني
NDI:	National Democratic Institute	المعهد الوطني للديمقراطية (في العراق)
NDS:	Iraq's National Development Strategy	تصميم الاستراتيجية القومية للتنمية
NEA:	Bureau of Near Eastern Affairs (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية
NET:	National Embassy Tram	فريق السفارة القومي
National Geospatial-Intelligence Agency		الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (الأميركية)
Non-Governmental Organization		منظمة غير حكومية
National Procurement Fraud task Force		فريق العمل الوطني لمكافحة الاحتيال في المشتريات
National Police Transition Team		فريق شرطة وطنية انتقالي
National Security Council		مجلس الأمن الوطني
National Security Presidential Directive		الأمر الرئاسي للأمن القومي
Natural Resources Risk Remediation Fund		صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
Operations & Maintenance		التشغيل والصيانة
Office of Accountability and		مكتب المساءلة والمحاسبة والشفافية

Transparency		
Office of Inspector General		مكتب المفتش العام
Office of Management and Budget		التشغيل والصيانة والدعم
Overseas Private Investment corporation		مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار
National Defense Authorization Act for FTY 2004		قانون تفويض الدفاع القومي لسنة 2004 المالية
Iraq Reconstruction Accountability Act of 2006		قانون المساءلة لإعادة إعمار العراق للعام 2006
Public Law		قانون عام
Project Assessment Report		تقرير تقييم المشاريع
Parson's Delaware، Inc		شركة بارسون ديلاوير
Project and Contracting Office		مكتب المشاريع والعقود
Primary Health Care		العناية الصحية الأولية
Parsons Iraq Joint Ventures		شركة بارسونز العراق، جوينت فنتور
Prime Minister		رئيس الوزراء
Project Management Office		مكتب إدارة البرنامج
Performance Monitoring Plan		خطة رصد الأداء
Port of Entry		دائرة مرافئ الدخول
PRDC:	Provincial Reconstruction Development Committee	مشاريع لجان المحافظات لإعادة الإعمار والتنمية
PRM:	Bureau of Population، Refugees، and Migration (DoS)	مكتب مساعدة الولايات المتحدة للأجانب في الكوارث
PRT:	Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار الإقليمية
PTT:	Police Transition Team	فريق شرطة انتقالي
QA:	Quality Assurance	ضمان الجودة/النوعية
QAR:	Quality Assurance Representative	ممثل ضمان الجودة/النوعية
QC:	Quality Control	مراقبة الجودة/النوعية
RCLO:	Regime Crimes Liaison Office	برنامج مكتب ارتباط جرائم النظام
RRRP:	Rapid Regional Response Program	برنامج الاستجابة السريعة الإقليمية
RRT:	Regional Reconstruction Team	فريق إعادة إعمار إقليمي
RTI:	Research Triangle Institute	مؤسسة مثلث الأبحاث
S/CRS:	Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization	مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار
SBA:	Stand-By Arrangement	الترتيبات الاحتياطية
SCADA:	Supervisory Control Data Acquisition	نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات
SCIS:	State Company for Internet Services	الشركة الحكومية لخدمات الإنترنت
SEMP:	Safety and Environmental Management Program	برنامج إدارة السلامة والبيئة
SIB:	Strategic Infrastructure Battalion	كتائب البنية التحتية الاستراتيجية
SIGIR:	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام لإعادة إعمار العراق
SIRIS:	SIGIR Iraq Reconstruction Information System	نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام (لإعادة إعمار العراق)
SOW:	Statement of Work	بيان العمل
SPOC:	Sector Project and Contracting Office Contractors	مقاولو مكتب المشاريع والعقود
Task	Task Force Restore Iraqi Electricity	فريق عمل إعادة كهرباء العراق

Force RIE:		
Task Force RIO:	Task Force Restore Iraqi Oil	فريق عمل إعادة نفط العراق
TO:	Task Order	أمر مهمة
TPD:	Tons Per Day	طن في اليوم
Treasury:	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأميركية
UK:	United Kingdom	المملكة المتحدة
UN:	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI:	United Nations Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNDG:	United Nations Development Group	مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة
UNDG ITF:	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى للأمم المتحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR:	United Nations High Commissioner for Refugees	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNICEF:	United Nation Children's Emergency Fund	صندوق طوارئ الأمم المتحدة الدولي للأطفال (اليونيسيف)
UNOPS:	United Nations Office for Project Services	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
URI:	Unique Record Identifier	مشروع رمز تعريف في السجل
USAAA:	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
USACE:	United States Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة
USACE-GRD:	United States Army Corps of Engineers، Gulf Region Division	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي- فرقة منطقة الخليج
USAID:	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID OIG:	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USDA:	United States Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
USIP:	United States Institute of Peace	المعهد الأميركي للسلام
USTDA:	United States Trade and Development Agency	الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية
WB ITF:	World Bank Iraq Trust Fund	أعمال صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي
WBBN	Wireless Broadband Network	شبكة اتصالات لاسلكية بنطاق عريض
WTO:	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية